الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة **1–** الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

مخالفات الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في الحكم على الحديث من خلال الجامع
-جمع ودراسة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية
تخصص: الحديث وعلومه

إعدادالطالبة:
سهام حرز الله

إشراف الأستاذة الدكتورة:
عـائـشـة غـرابـلـي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نورة بن حسن	أستاذ	جامعة باتنة -1-	رئيسا
عائشة غرابلي	أستاذ	جامعة باتنة -1-	مقررا
سامية دردوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة -1-	ممتحنا
خالد ذويبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة -1-	ممتحنا
صالح عومار	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	ممتحنا
نور الدين تومي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: **1445 - 1446هـ / 2023 - 2024م**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة **1–** الحاج لخضر

كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

مخالفات الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في الحكم على الحديث من خلال الجامع
-جمع ودراسة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية
تخصص: الحديث وعلومه

إعدادالطالبة:
سهام حرز الله

إشراف الأستاذة الدكتورة:
عـائـشـة غـرابـلـي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
نورة بن حسن	أستاذ	جامعة باتنة -1-	رئيسا
عائشة غرابلي	أستاذ	جامعة باتنة -1-	مقررا
سامية دردوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة -1-	ممتحنا
خالد ذويبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة -1-	ممتحنا
صالح عومار	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	ممتحنا
نور الدين تومي	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	ممتحنا

السنة الجامعية: **1445 - 1446هـ / 2023 - 2024م**

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي ووالدتي الكريمين، اللذين كانا لهما الفضل بعد اللّه تعالى في بلوغي هذه المرتبة من العلم، ولطالما تمنيا تمام هذا العمل، فأسأل اللّه أن يرحمهما برحمته الواسعة وأن يسكنهما فسيح جناته...

وإلى رفيق دربي الذي كان سندي وعوني في مسيرتي العلمية؛ زوجي الكريم حفظه اللّه ورعاه...

وإلى إخواني وأخواتي كل باسمه...

وإلى أولادي أحبائي فلذات كبدي: أسامة، منى، لمياء، أسماء، إنصاف، رضوان، وآية الحسن...

وإلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته حفظهن اللّه ورعاهن...

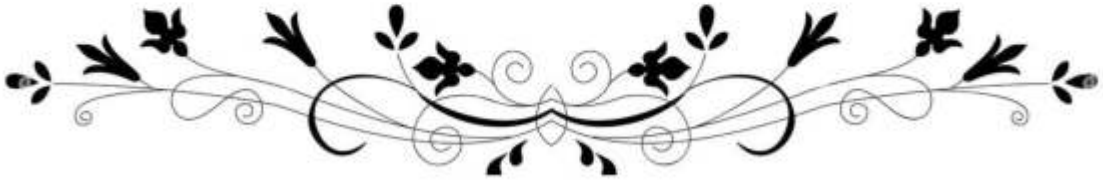

شكر وتقدير

الحمد للّه الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكر اللّه تعالى على فضله ومنّه إذ وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

وإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة: الدكتورة عائشة غرابلي التي أشرفت على هذه الأطروحة، والتي كان لها الأثر الطيب في تقويمه وتصحيحه، سائلة المولى عزوجل أن يجازيها خير الجزاء.

كما أشكر الشيخين الأزهريين: عبد الرحمن الطباخ وشادي عرفات على ما قدّما لي من العون والمساعدة، فجزاهما اللّه خير الجزاء.

كما أتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة البحث، وتقييمه بتخصيص جزء من أوقاتهم، فلهم مني خالص الدعاء بظهر الغيب.

مقدمة

مـقـدمـة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمة وتركها على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد.. فقد حفظ الله تعالى السنة النبوية كما حفظ كتابه العزيز، ومن حفظه أن قيّض لها رجالا أفذاذًا وعلماء جهابذة، صانوها وحفظوها واجتهدوا في ضبطها وتدوينها، وبذلوا جهدهم في روايتها وبيان أحوال روّاتها ونقد أسانيدها ومتونها، وتمحيص صحيحها من سقيمها، فنتج عن هذا الجهد الكبير لأئمتنا رحمهم الله تعالى علوم كثيرة تنوعت إلى فنون كثيرة، ولعلّ من أبرزها علم الرجال ومعرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلا، ومعرفة الأسانيد والعلل الواقعة فيها، والمصطلحات الخاصة بالمحدّثين والمتعارف عليها فيما بينهم.

وقد اعتنى الصحابة رضي الله عنهم أجمعين والتابعين بنقد حديث رسول الله ﷺ أيما عناية، ثم خاض فيه من بعدهم الكثير من العلماء، إلا أن هذا العلم مثل سائر العلوم اختلفت فيه نظرات العلماء وآراؤهم؛ لا سيما بين المحدثين والفقهاء والأصوليين، وبين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ولعلّ الاختلاف الحاصل بين نُقّاد الحديث مردّه إلى اختلافهم في الاجتهاد في تطبيق القواعد الحديثية، واختلافهم في فهمها، وقد أشار الإمام البيهقي إلى ذلك في رسالته إلى الإمام الجويني بقوله: "**الأحاديث المروية على ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم على صحّته، ونوع اتفقوا على ضُعفه، ونوع اختلفوا في ثبوته**"[1]، واختلافهم في النوع الأخير هو ما أفضى إلى اختلافهم في قبول المرويات أو ردّها.

ومن بين الذين ضربوا بسهم وافر في هذا العلم الدقيق من المتقدمين نجد الإمام الفذ؛ صاحب الصنعة الحديثية والنقدية، أبو عيسى الترمذي، الذي جمع كمًّا هائلا من سنن رسول الله ﷺ، واجتهد في الحكم عليها. ومن المعاصرين الذين ساروا على هذا النهج، العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ المحقق أبو الأشبال أحمد بن مُحَمَّد شاكر من خلال تحقيقه لسنن الترمذي، الذي اجتهد في خدمته والنظر في أحاديثه، لكنه خالف منهج الترمذي في أحكامه على بعض أحاديث كتابه وفق قواعد وأسس تبنّاها.

---

[1] – **رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت458هـ)، ت: أبو عبيد الله فراس بن خليل مشعل، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1428هـ – 2007م، ص68.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليتناول بالدراسة هذه الأحاديث، محاولا الوقوف على الخلاف القائم بين الترمذي وأحمد شاكر، وبيان طريقته في نقده للروايات وأحكامه على الأحاديث من خلال هذه الأطروحة الموسومة بـ:

مخالفات الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في الحكم على الحديث من خلال الجامع –جمع ودراسة–

1– إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن إشكالية محورية هي: **ما هو مدى مخالفة الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في تحقيقه جامع الترمذي، وما هي أسباب هذا الخلاف؟**

وتفرعت عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية تمثلت فيما يأتي:

– ما هو منهج الإمامين الترمذي وأحمد شاكر في الحكم على الأحاديث، وما هي القواعد والمرتكزات التي يراعيها كل منهما في ذلك؟

– ما مدى صحة قولهم: إنّ الترمذي متساهل في أحكامه؟

– ما مدى موافقة أو مخالفة الشيخ أحمد شاكر لمنهج المحدثين النُقّاد عموما، ومنهج الترمذي خصوصاً، وهل جانب الصواب أم شذّ عن المنهج؟

2– أسباب اختيار الموضوع:

دفعني لاختيار موضوع البحث مجموعة من الدوافع الذاتية والأسباب الموضوعية أجملها فيما يأتي:

أ– الدوافع الذاتية:

– حبي لعلم الحديث وشغفي الشديد به وبما يتعلق به، واهتمامي بالتعرف على منهج النقد عند المحدثين، ودوره في الدفاع عن السنة النبوية، والكشف عن الصحيح والسقيم من الحديث؛ وموضوع هذا البحث ميدان خصب لتحقيق ذلك.

– الرغبة الشديدة في خدمة السنة النبوية عموماً، وسنن الترمذي خصوصاً، والطمع في نيل الأجر والثواب.

ب– الأسباب الموضوعية:

كما حملتني بعض الأسباب الموضوعية على خوض غمار هذا البحث؛ تمثلت في الآتي:

– ارتباط الموضوع بأشرف العلوم وأجلّها؛ فهو متعلق بأحاديث النبي ﷺ ودراستها دراسة نقدية.

– إضافةُ لبنة جديدة مُعينة لأهل التخصص، والتيسير على الدارسين لمعرفة جوانب مهمة من مختلف علوم الحديث؛ كعلم التخريج ودراسة الأسانيد، وطريقة الحكم على الأحاديث وفق منهج المحدثين.

– توفر مادة علمية حديثية كافية لتكون موضوعاً للدراسة؛ إذ اشتمل البحث على عدد كبير من الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي.

– مكانة كتاب سنن الترمذي بين كتب السنة، حيث أنه حوى علومًا كثيرةً ومتنوعةً، فجاء كتابه بمثابة موسوعة حديثية تُنبئ عن العقلية الفذة للإمام الترمذي.

3– أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع البحث فيما يأتي:

– ارتباط الموضوع بمنهج النقد الحديثي، وبأهم علم من علوم الحديث؛ وهو علم الجرح والتعديل، والذي يبين مراتب النقاد من حيث التشدد والتساهل والاعتدال في أحكامهم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

– الوقوف على جوانب من جهود العلماء واجتهاداتهم في الحكم على الأحاديث، واستدراكهم على بعضهم البعض.

– إمعان النظر في تطبيقات العلماء، ممّا يُنمّي لدى الباحث ملكة النقد الحديثي.

– جمع الموضوع في رسالة أكاديمية يعين الباحث ويُسهّل عليه الرجوع إليه لمعرفة ما يتعلق بجوانبه.

– إبراز الشخصية النقدية لدي الشيخ أحمد شاكر، وبيان جوانب من جهوده في خدمة السنة النبوية.

– محاولة الوقوف على منهج المتقدمين والمعاصرين في نقدهم للروايات تصحيحاً وتضعيفاَ.

4– أهداف البحث

وضعت لهذا البحث مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها يمكن إجمالها فيما يأتي:

– التعريف بالشيخ أحمد شاكر وعرض ملامح من جهوده وبيان قيمتها العلمية.

– بيان جهود أحد العلماء المعاصرين (الشيخ أحمد شاكر) وآثاره في النقد الحديثي.

– الوقوف على أهم القواعد العلمية التي بنى عليها الشيخ أحمد شاكر منهجه في الحكم على الأحاديث.

5- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات الأكاديمية التي تناولت الإمام الترمذي وكتابه الجامع بالدراسة، ولكنني في حدود اطلاعي لم أجد دراسة أكاديمية أو بحثا علميا حول موضوع البحث، بينما هنالك مجموعة من الدراسات ذات صلة بالمؤلف، تناول فيها أصحابها جوانب من الموضوع، وهي كما يلي:

أ- الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر: لمحمد سعيد ممدوح، دار البصائر، ط1: 1430هـ – 2009م.

وأصل هذه الدراسة رسالة دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب، تناول الباحث من خلالها دراسة لمناهج مجموعة من العلماء المعاصرين، ومن بينهم أحمد شاكر، حيث خصّص له فصلاً تناول في مبحثه الأول التعريف بالشيخ أحمد شاكر، وفي مبحثه الثاني آثاره الحديثية، أما المبحث الثالث فتناول فيه النظر في بعض آثار الشيخ الحديثية من خلال منهجه في الكلام على أسانيد أحاديث المسند، ومثّل ببعض النماذج لذلك، ثم انتقل إلى تحقيقه لجامع الترمذي والتعليق عليه من خلال اهتمامه بالصناعة الحديثية في الكتاب، ومخالفته للترمذي، وذكر بعض الأحاديث التي خالفه فيها دون دراسة لها، كما تناول الباحث تحقيقات الشيخ وتعليقاته على كتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير، وآراء الشيخ في عدة مسائل في مصطلح الحديث، وختم الباحث هذا الفصل بالحديث عن تأثر بعض المعاصرين بطريقة الشيخ في الحكم على مراتب الرواة في كتاب التقريب.

ومن هذه الرسالة جاءت فكرة رسالتي، فالباحث أشار إلى موضوع مخالفات الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في الحكم على الحديث، وأحصى عددا منها، لكنه لم يقم بدراسة هذه الأحاديث، بينما تناولت في رسالتي دراسة حديثية نقدية وافية للأحاديث المخالف فيها من أجل الوقوف على طريقة الشيخ أحمد شاكر في الحكم على الحديث، والنظر في مدى موافقته لمنهج الترمذي خصوصاً ومنهج المحدثين عموماً.

ب- منهج أحمد محمَّد شاكر في تحقيق النصوص: لأشرف عبد المقصود عبد الرحيم.

هذا الكتاب هو في الأصل رسالة دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، قسم البحوث والدراسات التراثية، ط2: 1437هـ-2016م، تناول فيه الباحث منهج الشيخ في تحقيق النصوص وجهوده في نشر وإخراج الكتب التراثية، وجوانب إبداعه في صناعة الفهارس العلمية. أما موضوع بحثي فقد سلّط الضوء على أحد هذه الكتب التي حققها الشيخ وهو سنن الترمذي، في محاولة للوقوف على منهجه في الحكم على أحاديث الكتاب.

جـ- جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد شاكر الحديثية لعبد اللآوي يوسف، سنة: 1418هـ-1998م.

وأصل هذه الدراسة رسالة ماجستير في الحديث، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، قسمها الباحث بحثه إلى ثلاثة فصول: تناول في الفصل الأول التعريف بالشيخ أحمد شاكر، وجهوده في تحقيق بعض المصنفات الحديثية (رواية ودراية)، وجهوده في مختلف المعارف الإسلامية.

وتطرق في الفصل الثاني إلى طريقته في نقد الحديث من خلال موقفه من بعض المسائل الحديثية؛ كمسألة التفرد، وزيادة الثقة، ومسألة جهالة الراوي، ثم أثرى دراسته ببعض النماذج.

وفي الفصل الثالث عرج على طريقته في نقد الرجال، من خلال نماذج عملية لبعض الرواة وكيف تعامل معهم الشيخ، والمعايير العلمية لنقده للرجال.

وتتقاطع رسالتي مع هذا البحث في هؤلاء الرواة الذين تعامل معهم الشيخ، لكنها تختلف عنها في منهج دراستهم، وتضيف الكثير من المسائل المتعلقة بالراوي والمروي.

د- معالم منهج الشيخ أحمد شاكر في نقد الحديث: لمتولي البراجيلي، رسالة ماجستير، ط1: 1434هـ-2013م

تناول الباحث موضوعه في تمهيد وبابين، أما التمهيد فتناول فيه التعريف بالشيخ أحمد شاكر، ونقد الحديث وتطوره، وتعرض في الباب الأول إلى أسس وقواعد نقد الحديث عند الشيخ، من خلال آرائه في المصطلح، ثم مصادر الشيخ في تحقيق ونقد الحديث، وموقفه من العمل بالحديث الضعيف، ثم حكمه على الرواة، وخصّص الباب الثاني للدراسة التطبيقية لنماذج من مسند الإمام أحمد.

ويتقاطع بحثي مع هذه الرسالة في بعض الجوانب النظرية، أما الدراسة التطبيقية فتختلف؛ حيث كانت دراسته حول أحاديث المسند، بينما اهتمت دراستي بأحاديث جامع الترمذي (**أبواب الطهارة وأبواب الصلاة**).

إضافة إلى ذلك اختلاف طريقة دراستي للأحاديث من تخريج ودراسة الأسانيد عن طريقته.

6- منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام عدة مناهج مع مجموعة من الآليات من أجل استيفاء الموضوع حقه من البحث وتحقيق أهدافه المرجوة.

- فاعتمدت المنهج الوصفي؛ الذي يقوم على وصف كل ما يتعلق بجوانب حياة كل من الإمام الترمذي، والشيخ أحمد شاكر، ووصف كتابه الجامع.

– وطعّمته بالمنهج الاستقرائي؛ وذلك من خلال استقراء الجزئين الأول والثاني من كتاب الجامع للإمام الترمذي، باعتبار أن الشيخ حقق هذين الجزأين ولم يكمل بقية أجزاء الكتاب، لجمع الأحاديث التي خالف في حكمها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي باعتبارها المادة الخام لهذا البحث.

– وبعد الاستقراء وجمع الأحاديث استخدمت آلية التحليل للوقوف على آراء المؤلف –الترمذي– وحكمه على الأحاديث وتحليلها، وكذلك آراء الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في الحكم على الأحاديث.

– كما استعنت بالمقارنة لأجل بيان أوجه الخلاف بين الرواة، وبين أقوال النقاد، من أجل الترجيح بينها.

7– المنهجية المتبعة في صياغة البحث:

كانت صياغتي لمادة البحث؛ كما يلي:

– أنقل نص الحديث من سنن الترمذي كما أخرجه صاحبه بإسناده إلى قائله، ثم أتبعه بذكر كلام أحمد شاكر الذي تضمن مخالفته لحكم الترمذي على الحديث، ثم أحيل على موضع الحديث في السنن؛ بذكر اسم المؤلَّف، ثم المؤلِّف، ثم الكتاب والباب، ثم رقم الحديث والجزء والصفحة.

– أذكر ما وقع من أخطاء في نسخ السنن والتي أشار إليها أحمد شاكر؛ وذلك بالرجوع إلى تحفة الأشراف، وكتب الأطراف، وكذا كلام بعض المحققين المعاصرين لسنن الترمذي كشعيب الأرنؤوط وبشار عواد معروف؛ لاسيما إن كانت هذه الأخطاء في أحكام الترمذي التي لها أثر في مخالفة.

– أقوم بتخريج الحديث من مصادر السنة النبوية، معتمدة في ذلك تقديم الكتب الستة، ثم باقي المصادر حسب وفاة أصحابها.

– ثم أقوم بدراسة إسناد الترمذي بترجمة لبعض الرواة الذين تستدعي الحاجة إلى ترجمتهم، فإذا كان الراوي ممن اتفق على توثيقه أو تضعيفه فإني أكتفي بذكر حكم ابن حجر في التقريب، أما إذا كان الراوي مختلف فيه جرحا وتعديلا؛ وخصوصا إذا كان الراوي محل الخلاف بين الترمذي وأحمد شاكر، فإني أبسط أقوال العلماء فيه للوقوف على حاله وفق القرائن المعتمدة في الترجيح.

– حرصت على شرح الألفاظ الغريبة عند الاقتضاء.

– إذا كان الحديث ليس فيه خلاف، فإني أحكم على الحديث وفق ما توصّلت إليه الدراسة وفق القواعد المعتمدة، مستأنسة في ذلك بأحكام أهل العلم ممن وافق الحكم المتوصل إليه.

– أما الأحاديث التي فيها اختلاف، فبعد تخريجها ودراسة إسنادها، والنظر في الخلاف الواقع فيها، فإني أحاول الترجيح بين أوجه الخلاف وفق القرائن المرجحة، وأقوال أهل العلم فيها.

– إذا تكررت القاعدة المعتمدة في الحكم على الأحاديث، فإني أكتفي بدراسة بعض النماذج فقط للتدليل عليها، كقاعدة: إذا زاد الثقة في الإسناد أو المتن، فإن زيادته مقبولة.

– إذا خرّجت الحديث من أحد المصادر، وكان من منهجه جمع الأسانيد في موضع واحد، فإذا ذكره في الموضع الأول، فإني أشير له في المواضع الأخرى بقولي: "في الموضع السابق"، ولا أكرر ذكره في الهامش.

– إذا تكرر أيضا الحديث تحت كتاب واحد، وباب واحد؛ فإني أكتفي بذكر رقم الحديث والجزء والصفحة.

– في نهاية الدراسة تأتي مرحلة الحكم على الحديث من وجهه الراجح، ثم النظر في حكم أحمد شاكر على الحديث ومناقشة مخالفته للترمذي، للوصول إلى مدى موافقته أو مخالفته لمنهج الترمذي خصوصا، والمحدثين عموما.

– ودعمت البحث بفهارس فنية لتسهيل الرجوع إلى مواضع الأحاديث النبوية، وموضوعات البحث، ومعلومات المصادر والمراجع وفقا لما تعتمده البحوث الأكاديمة في العلوم الإسلامية متبعة في ذلك الترتيب الهجائي.

8– خطة البحث:

توزعت هذه الدراسة على مقدمة وستة فصول وخاتمة.

أما **المقدمة** فتناولت فيها توطئة لموضوع البحث، وإشكاليته، وأسباب اختياره، وأهميته، وأهم الدراسات السابقة، والمنهج المتبع في الدراسة وصياغته، وخطة البحث.

واشتمل **الفصل الأول (النظري)** على ترجمة لكل من: الإمام الترمذي، والشيخ أحمد شاكر، وتعريف موجز بكتاب السنن، وطريقة كل منهما في الحكم على الأحاديث بإيجاز.

أما **الفصل الثاني** فتناول دراسة الأحاديث التي أعلّها الترمذي بالاختلاف رفعاً ووقفاً وخالفه أحمد شاكر في الحكم عليها، واجتمعت تحته أربعة (04) أحاديث.

وتضمن **الفصل الثالث** الأحاديث التي أعلّها الترمذي بالاختلاف وصلاً وإرسالاً، وخالفه أحمد شاكر في الحكم عليها، وقد بلغ عدد الأحاديث المدروسة عشرة (10) أحاديث.

وخصّصت **الفصل الرابع** لدراسة الأحاديث التي أعلّها الترمذي بالاختلاف في اتصال الإسناد وانقطاعه بزيادة راو أو أكثر، أو بإبدال راو أو أكثر براو آخر أو أكثر في الإسناد. وبلغ عدد الأحاديث المدروسة تسعة (09) أحاديث.

وتناولت في **الفصل الخامس** دراسة الأحاديث التي أعلّها الترمذي بالاختلاف في متن الحديث وخالفه أحمد شاكر في الحكم عليها، وقد بلغ عدد الأحاديث المدروسة خمسة (05) أحاديث.

أما **الفصل السادس** فقد تناولت فيه دراسة الأحاديث التي ليست معلة بالاختلاف، وخالف فيها أحمد شاكر حكم الترمذي، وقد بلغ عدد الأحاديث المدروسة ستة عشر (16) حديثا.

وجاءت **الخاتمة** لرصد النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة، مع بعض التوصيات المقترحة.

ثم دعمت البحث بفهارس للآيات، والأحاديث، والآثار، والرواة الذين تكلم فيهم أحمد شاكر جرحاً وتعديلاً، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات، وذلك لتسهيل الرجوع إليها.

9- صعوبات البحث:

تواجه كل من سلك سبيل البحث العلمي صعوبات لا يعرفها إلا من خاض هذا السبيل، ومن الصعوبات التي واجهتني في مرحلة إعداد هذا البحث:

- سعة المادة العلمية، فكتاب الإمام الترمذي تناوله الكثير من الباحثين بالدراسة، والمؤلفات حوله كثيرة جدا، ومع أن دراستي اقتصرت على جزئين من الكتاب فقط، وعلى جزئية واحدة من منهج الإمام؛ وهي أحكامه على الأحاديث، إلا أنني واجهت صعوبة في ذلك.

- صعوبة الدراسات النقدية الحديثية لتعلقها بأصعب علوم الحديث وهو علم العلل، وعلم الجرح والتعديل، إذ تكمن صعوبتها في تحديد القرائن المرجحة بين أوجه الخلاف، وأقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلا.

إضافة إلى بعض الصعوبات الشخصية المتعلقة بالأسرة، وما يتعلق بها من مسؤوليات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذ البحث، راجية منه سبحانه وتعالى التوفيق والسداد والقبول.

وصلِّ اللّهم وسلّم على نبينا مُحَمَّد سيّد الأولين والآخرين.

الفصل الأول:

ترجمة الإمامين الترمذي وأحمد شاكر وبيان منهجهما ووصف لكتاب الجامع

- المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي ومنهجه في الحكم على الحديث
- المبحث الثاني: التعريف بكتاب الجامع (سنن الترمذي)
- المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في الحكم على الحديث

الفصل النظري:

ترجمة الإمامين الترمذي وأحمد شاكر وبيان منهجهما ووصف لكتاب الجامع

سأتناول في هذا الفصل التعريف بالإمامين الترمذي وأحمد شاكر وبيان منهجهما في الحكم على الحديث باختصار، مع تقديم وصف لكتاب الجامع الصحيح (سنن الترمذي).

يتضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي ومنهجه في الحكم على الحديث.**
- **المبحث الثاني: وصف كتاب الجامع (سنن الترمذي).**
- **المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في الحكم على الحديث.**

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي ومنهجه في الحكم على الحديث

قيض الله عزّ وجل لحفظ دين هذه الأمة جهابذة من العلماء دافعوا عنه بكل غال ونفيس من أجل أن يبقى هذا الدين طاهرًا من تحريف الغاليين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكان من بين هؤلاء الإمام الترمذي الذي يُعدّ من أعلام المحدثين الذين أصّلوا لمختلف علوم الحديث.

فمن هو الإمام الترمذي؟ وما منهجه في الحكم على الحديث؟

المطلب الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية

سيتم التطرق إلى حياة الإمام الترمذي الشخصية ببيان اسمه ونسبه وكذا نشأته وأسرته ليختتم بوفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته

وردت ترجمة الإمام الترمذي في العديد من مصادر التراجم والسير[1]، وقد اتفقت على إمامته في الحديث وتبحره في علومه.

---

[1]- مصادر الترجمة: **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت438هـ)، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2: 1417هـ-1997م، ص285. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا (ت475هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1: 1411هـ-1990م، 396/4. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، أبو بكر، محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي (ت 629هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1: 1408هـ-1988م، (96/1). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت681هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، ط1: 1971م، (278/4). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1: 1400هـ-1980م، (250/26). **طبقات علماء الحديث**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (ت744هـ)، ت: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2: 1417هـ-1996م، (338/2).

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2003م، (617/6). **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3: 1405هـ-1985م، (270/13). **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1: 1419هـ- 1998م، (154/2). **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ-2000م، (207/4). **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1: 1418هـ-1997م، (647/14). **طبقات الحفاظ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط4: 1403هـ، (282/1).

أولا: اسمه ونسبه

حكى أهل العلم اختلافًا حول اسم الترمذي على ثلاثة أقوال هي:

- القول الأول: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك،
- القول الثاني: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن،
- القول الثالث: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد السلمي البوغي.

ثانيًا: كنيته ونسبته

لم يختلف أهل العلم ممن ترجم للترمذي في كنيته بأبي عيسى، وقد اشتهر بها حتى لا يكاد يُعرف إلا بها.

أما نسبته، فقد نُسب إلى نسب ثلاث هي:

أ/ السّلمي:

نُسب الترمذي إلى "سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عَيْلان"[1]، وهي من القبائل العربية فقيل عنه: السُّلمي.

ب/ البوغي:

قال السمعاني: "بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة، هذه النسبة الى بوغ وهي قرية من قرى الترمذ على ستة فراسخ، منها ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد البوغي الترمذي الضرير امام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف إما أنه كان من هذه القرية أو سكن هذه القرية الى حين وفاته"[2].

ج/ الترمذي:

وقد نسبه إلى هذه النسبة ابن الأثير موضحًا الاختلاف الواقع فيها قائلا: "هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون خرج منها جماعة كثيرة من العلماء، والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة بعضهم يقول بفتح التاء ثالث الحروف وبعضهم يقول بضمها وبعضهم يقول بكسرها والمتداول على لسان

---

[1] - **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت584هـ) ت: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط2: 1393هـ-1973م، 74/1.

[2]- **الأنساب**، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1: 1382هـ-1962م، (361/2). ينظر أيضًا: **اللباب في تهذيب الأنساب**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، دار صادر-بيروت، (188/1).

أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم والذي كنا نعرفه فيه قديما كسر التاء والميم جميعا والذي يقوله المتنوقون وأهل المعرفة بضم التاء والميم وكل واحد يقول معنى لما يدعيه والمشهور من أهل هذه البلدة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضرير أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث"[1].

ومدينة ترمذ[2] تقع اليوم جنوب دولة أوزباكستان

الفرع الثاني: مولده ونشأته وأسرته

أولا: مولده

ذكر المؤرخون أقوالا مختلفة حول مولده؛ فقال الإمام الذهبي أنه رحمه الله وُلد في حدود عشر ومئتين[3]، والصاغاقال الإمام الشوكاني: وُلد الإمام الترمذي في ذي الحجة سنة مائتين[4]، ، كما ذكر أيضًا محمد بن القاسم في شرحه على الشمائل أنه وُلد سنة تسع ومائتين[5].

كما اختلفوا في كونه وُلد أكمهًا أو مبصرًا وصار ضريرًا في آخر عمره، وهذا ما ذهب إليه الذهبي، والحافظ ابن حجر ردا على من زعم غير ذلك، واستدلا على ذلك بالقصة المشهورة التي رواها الإمام الترمذي نفسه حين قال: "كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا فلان فرحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما شبهما فلما ظفرت سألته السماع فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال: أما تستحيي مني فقصصت عليه القصة وقلت له إني أحفظه كله فقال اقرأ فقرأته عليه على الولاء، فقال: هل استظهرت قبل أن تجيء إليَّ؟ قلت: لا، ثم

---

[1] - **اللباب في تهذيب الأنساب**، ابن الأثير، 213/1.

[2] - مدينة تاريخية معروفة في جنوب شرق جمهورية أوزبكسان على الحدود الدولية مع أفغانستان، تبعد عن مدينة سمرقند بحوالي 300كم وإلى الجنوب الشرقي منها، وتتصل بها وبغيرها من مدن البلاد بطرق مواصلات برية وحديدية ممتدة. وقد دخلها الإسلام في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) على عهد الدولة الأموية، وشهدت عصور ازدهار واستقرار ممتدة وكثرت فيها المساجد والمدارس الإسلامية، وولد فيها العديد من العلماء أمثال: أبو عيسى الترمذي عالم الحديث المشهور وأحد أئمته الستة. **موسوعة 1000مدينة إسلامية**، عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1421هـ-2000م، تحت كلمة (ترمز)، ص168.

[3] - **سير أعلام النبلاء**، (271/13).

[4] - **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**، محمد بن علي الشوكاني، ت: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، ط1: 1468هـ، (126/1).

[5] - **الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية**، محمد بن قاسم جسوس، مطبعة الجمالية بمصر، ط1: 1330هـ، ص04.

قلت له: حدثني بغيره، فقرأ علي أربعين حديثا من غرائب حديثه ثم قال: هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال: ما رأيت مثلك"[1].

وهذه القصة تؤكد أن الإمام الترمذي أضرّ في آخر عمره بعد أن صنّف التصانيف المتعددة، وهذا ما رجحه أيضا الإمام ابن كثير فقال: "والذي يظهر من حال الترمذي، أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع، وكتب وذاكر، وناظر، وصنف"[2].

ثانيًا: نشأته وأسرته

لم تخبرنا كتب التراجم عن بدايات نشأته ولا أحوال أسرته، إلا ما ذكره ابن خير الإشبيلي حكاية عن الترمذي عن جده، فقال: "كان جدي مروزيا انتقل من مرو أيام الليث بن سيار"[3]، وما ذكره الشيخ نور الدين عتر أنّه "نشأ في أسرة رقيقة الحال بترمذ"[4]، وهذا مما لا يروي ضمأ البحث.

ثالثا: وفاته:

عاش الإمام الترمذي حياته كلها في خدمة دين الله وسنة نبيه، وكان رمزا للعالم المجد الورع الذي يخشى ربه حتى آتاه الله اليقين.

وكما اختلفوا في اسمه ومولده؛ أيضا اختلفوا في سنة وفاته على أقوال عدة أشهرها ما ذكره الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري: "مات أبو عيسى الترمذي الحافظ بترمذ، ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومئتين"[5].

---

[1] - **تهذيب التهذيب**، 336/9.

[2] - **البداية والنهاية**، 80/11.

[3] - **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، ابن خير الإشبيلي (ت575هـ)، ت: بشار عواد معروف - محمود بشار عواد، الاسلامي - تونس، ط1: 2009م، ص157. ينظر أيضا: **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**، أبو القاسم عُبيد بن مُحَمَّد الإسعردي (ت692هـ)، ت: السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت-، ط1: 1409هـ-1989م، ص40.

[4] - **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين** المقدمة في التعريف بالإمام الترمذي وبشيخيه البخاري ومسلم، نور الدين عتر، دار البصائر القاهرة، ط1: 1435هـ-2014م، ص23.

[5] - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبي المزي (ت742هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1: 1400هـ-1980م، (252/26).

المطلب الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية

كما سبق وتم الذكر؛ أنّ كتب التراجم لم تذكر بدايات حياة الترمذي الشخصية أو النشأة العلمية وبدايات تلقيه للعلم، إلا حين بلغ واشتد، ولكن من المعلوم والمعروف أن بدايات الطلب عند كل عالم تكون من مسقط رأسه وقبل السعي في الطلب، والارتحال إلى البلدان والأمصار.

الفرع الأول: بدايات طلبه للعلم ورحلاته

مما لا شك فيه أن الإمام الترمذي قد بدأ في طلب العلم من علماء بلدته، ثم ارتحل رحمه الله كغيره من المحدثين سعيا في طلب الحديث وأخذه من مشايخ بلدانهم، وهذا ما ذكره نور الدين عتر إذ قال: "والذي يدلنا عليه الاستقراء أن الترمذي بدأ طلبه للعلم ورحلته حوالي سنة خمس وثلاثين ومائتين، وقد جاوز العشرين من عمره، لأنا نجده روى بالواسطة عن شيوخ توفوا قبل هذا التاريخ: كعلي بن المديني المتوفي بسامراء سنة (ت234هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير الكوفي (ت234هـ) أيضا، وكذلك روى بالواسطة عن إبراهيم بن المنذر المدني (ت236هـ)"[1].

ووافقه أكرم ضياء العمري :"فقد طلب الترمذي العلم في صباه، ولا شك أن أول تلقيه للحديث تم قبل سنة 220هـ حيث مات أقدم شيوخه قبل هذه السنة، وهو أبو جعفر مُحَمَّد بن جعفر السمناني القومسي[2]"[3].

ارتحل الترمذي كغيره من المحدثين في طلب العلم، فطاف أهم البلدان والأمصار المشهورة به، حيث سمع بخرسان من اسحاق بن راهويه[4] (ت238هـ)، ومحمد ابن عمرو السواق البلخي[1](ت236هـ) وهما من أقدم شيوخه سماعًا، ثم رحل لأرض الحجاز وسمع منهم، وإلى بخارى وبلاد مرو والري وهناك سمع من أبي زرعة الرازي[2].

---

[1] – **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص26.

[2] – **محمد بن جعفر السمناني القومسي** أبو جعفر بن أبي الحسن الحافظ، روى عنه البخاري والترمذي وابن ماجة وأبو زرعة وابن خزيمة وغيرهم. ينظر: **تهذيب التهذيب**، 99/9. وهو ثقة من الحادية عشرة مات قبل العشرين. ينظر: **تقريب التهذيب**، ص833.

[3] - **تراث الترمذي العلمي**، أكرم ضياء العمري،مكتبة الدار، السعودية،1412هـ-1991م، ص9.

[4] – **إسحاق بن إبراهيم** بن مَخْلَد الإمام الكبير شيخ المشرق وسيد الحفاظ أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، أبو يعقوب التميمي **المعروف بابن راهويه**. روى عن حماد بن أسامة وابن عيينة وعدة. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأحمد بن حنبل وأحمد بن سعيد الدارمي وطائفة. توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين. ينظر: **تاريخ بغداد**، (50/16،2). **موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية**، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي،

وبالعراق ارتحل إلى بغداد وسمع من ثلاثة شيوخ من منهم، وهم: الحسن بن الصباح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني [3]، والبصرة وواسط والكوفة وسمع من علمائهم، إلا أن الشيخ أحمد شاكر نفى دخوله بغداد فقال: "لا أظنّه دخل بغداد، إذ لو دخلها لسمع من سيد المحدثين وزعيمهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ولترجم له الخطيب البغدادي"[4].

ووافقه على ذلك نور الدين عتر، ومحمد حبيب الله مختار، وضياء العمري؛ هذا الأخير الذي نفى رواية الترمذي عن الإمام أحمد، وعن البغداديين أصلا، فقال: "فأما عدم روايته عن الإمام أحمد فإنه لم يرو عن أحد من البغداديين ممن توفي عام 241هـ أو قبله"[5].

وقد انتقد إياد خالد الطباع هذه الأقوال قائلا: "وأما عدم ذكر الخطيب البغدادي له في كتابه (تاريخ بغداد) فمن المحتمل أن يكون قد سقط من المطبوع، فمن المعلوم أنّ النسخة المطبوعة سقط منها كثير من التراجم؛ ويقوم الأستاذ بشار عواد معروف بتحقيقه ونشره في دار الغرب الإسلام، وأما عدم سماعه من الإمام أحمد فربما كان دخوله بغداد بعد وفاة الإمام أحمد سنة 241هـ؛ إذ إن البغداديين الذين سمع منهم الإمام الترمذي —من خلال استقرائنا–كانت وفاتهم بعد هذا التاريخ"[6].

لكن بالبحث في (تاريخ بغداد) بتحقيق بشار عواد لم أقف على ترجمة للإمام الترمذي، وبالتالي احتمال خالد الطّباع احتمال بعيد، وبذلك يكون فعلا أن الترمذي لم يدخل بغداد كما ذكر الشيخ أحمد شاكر.

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، النبلاء للكتاب، مراكش – المغرب، ط1: 1428هـ-2007م، 448/3-449.

[1] – محمد ابن عمرو السواق البلخي، روى عنه البخاري في كتاب البيوع من الصحيح، تُوُفِّيّ سنة ستٍّ وثلاثين ومائتين. ينظر: **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت398هـ)، ت: عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، ط1: 1407هـ-1987م، 742/2.

[2] – **التقييد**، لابن نقطة، 92/1.

[3] –**المصدر نفسه**.

[4] – **مقدمة تحقيق الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان–، ط1: 1356هـ/1937م، 83/1.

[5] – **تراث الترمذي العلمي**، ضياء العمري، ص9.

[6] – **الإمام الترمذي الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن**، إياد خالد الطباع، دار القلم —دمشق–، ط1: 1422هـ-2001م، ص60-61.

كما أنّه رحمه الله تعالى لم يرحل إلى مصر والشام[1]، بل يروي عن علماء هذين القطرين بالواسطة[2].

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولا: شيوخه

تتلمذ الإمام الترمذي على عدد كثير من شيوخ عصره، وهذا لكثرة رحلاته وازدهار الرحلة في الطلب، ومن أشهرهم على السبيل التمثيل لا الحصر: قتيبة بن سعيد[3] (ت240هـ)، مُحَمَّد بن بشار[4] (ت252هـ)، هنّاد بن السّري[5](ت243هـ)، محمود بن غيلان[6] (ت239هـ)، أحمد بن منيع[7] (ت244هـ)، مُحَمَّد بن يحيى ابن أبي عمر

[1] – **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، 271/13.

[2] – **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، نور الدين عتر، ص11.

[3] – **قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي** بالولاء، أبو رجاء البغلاني: من أكابر رجال الحديث. ولد في بغلان (من قرى بلخ) وسكن العراق. روى عنه البخاري 308 أحاديث، ومسلم 668 حديثا. ينظر: **الكنى والأسماء**، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1404هـ- 1984م، (1120، 317/1). ولتوسعة أكثر ينظر: **تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 463هـ**، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، مكتبة الخانجي القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 464/12.

[4] – **محمد بن بشار** بن عثمان بن داود بن كيسان الحائك الحافظ، أبو بكر العبدي البصري، بندار. والبندار في الاصطلاح هو الحافظ. وكان بندار عارفا متقنا بصيرا بحديث البصرة، لم يرحل برا بأمه، واقتنع بحديث بلده. ينظر: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2003م، 165/6.

[5] – **هنّاد بن السّري** بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق، الإمام، الحجة، القدوة، زين العابدين، أبو السري التميمي، الدارمي، الكوفي، مصنف كتاب (الزهد)، وغير ذلك. ينظر: **سير أعلام النبلاء**،465/11.

[6] – محمود بن غيلان أبو أحمد العدوي مولاهم المروزي، روى عنه البخاري في (الصلاة) وغير موضع قال البخاري مات في شهر رمضان سنة 239. ينظر: **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، 721/2.

[7] – الإمام أبو جعفر **أحمد بن منيع** بن عبد الرحمن البَغَويّ الأَصَمّ الحافظ، كان إمامًا، صنف "المسند" وروى عنه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. **تهذيب الكمال**، (495/1).

العدني[1] (ت243هـ)، مُحَمَّد بن العلاء بن كريب[2] (ت248هـ)، علي بن حجر ابن إياس[3] (ت244هـ)، عبد بن حميد بن نصر[4] (ت249هـ)، وغيرهم كثير.

كما أخذ رحمه الله تعالى الصنعة النقدية عن شيخه إمام المحدثين وأستاذ الأستاذين –كما قال تلميذه مسلم بن الحجاج–؛ الإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، حيث أكثر من سؤاله في كل ما استشكل عليه، وهذا مما قوى ملكته في هذا الفن.

وقد حدّث عنه في سننه أزيد من أربعين حديثًا، ونقل عنه أزيد من مئة سؤال حول الأسانيد تصحيحًا وتضعيفًا، والتكلم في الرجال جرحًا وتعديلاً، وقد صرح بذلك في كتابه العلل الذي في آخر الجامع، فقال: "وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد ابن اسماعيل... ولم أر أحداً بالعراق ولا بخرسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن اسماعيل"[5].

---

[1] – **محمد بن يحيى بن أبي عمر**، أبو عبد الله العدني الدراوَرْديّ، ويقال له ابن أبي عمر: عالم بالحديث. كان قاضي (عدن) وجاور بمكة. وحدث عن فضيل بن عياض وطبقته، وسمع منه مسلم بن الحجاج والترمذي. وعاش طويلا. وحج 77 حجة ماشيا. له (المسند) في الحديث. ينظر: **الأعلام**، 135/7.

[2] – **محمد بن العلاء بن كُرَيْب**، أبو كُرَيْب الهَمْدانيُّ الحافظ. محدِّث الكوفة، روى عَنْ: عبد الله بن المبارك، وسُفْيان بن عُيَيْنَة، وحفص بن غِياث، وخلق، وَعَنْهُ: الجماعة، وخلق. ينظر: **تاريخ الإسلام**، 1238/5.

[3] – **علي بن حجر بن إياس** السعدي المروزي أبو الحسن: من حفاظ الحديث. كان رحالا جوالا ثقة. له أدب وشعر، وتصنيف منها " أحكام القرآن ". حدّث عنه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وآخرون. ينظر: **الأعلام**، 270/4. **سير أعلام النبلاء**، 507/11.

[4] – **عبد بن حميد** بن نصر الكسي، هو: الإمام، الحافظ، الحجة، الجوال، أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي، ويقال له: الكشي – بالفتح والإعجام –، حدث عنه: مسلم، والترمذي، والبخاري تعليقا في دلائل النبوة من صحيحه. ينظر: **سير أعلام النبلاء**، 235/12.

[5] – **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)**، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان–، د ط، كتاب العلل 693/5–694.

وممن استفاد منهم الإمام الترمذي أيضا وأخذ عنهم؛ الإمام الدارمي[1] (ت255هـ)، حيث قال: "ومنه ما ناظرت به عبد الرحمن وأبا زرعة"[2]. روى عنه في السنن حوالي ستون حديثًا، ونقل عنه أزيد من عشرة أقوال في العلل والجرح والتعديل.

كذلك ممن أخذ عنهم الترمذي ومن تبحرهم؛ إمام الرجال والجرح والتعديل؛ الإمام عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي[3] (ت264هـ)، حيث روى عنه الترمذي في السنن أربع أحاديث، ونقل عنه أكثر من عشرة أقوال في العلل والجرح والتعديل.

روى أيضا عن إمام أهل الحديث؛ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ) صاحب السنن؛ ثلاثة أحاديث وقول واحد في الجرح والتعديل.

إلا أنه لم يرو عن إمام الصنعة الحديثية المتميزة، وصاحب النظر الثاقب في مختلف الفنون الحديثية، وصاحب ثاني كتاب صحيح بعد صحيح البخاري؛ الإمام مسلم بن الحجاج (ت261هـ) عدا حديث واحد، فقال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ حَجَّاجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَحْصُوا هِلاَلَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ"[4].

ثانيًا: تلاميذه

بعد أن أخذ الإمام الترمذي العلم على يدي هؤلاء العلماء الجهابذة، ونال منزلة الرفعة وذاع صيته أرجاء الأقطار والأمصار، صار طلاب العلم يرتحلون إليه، ويحضرون دروسه ويأخذون عنه. ومن أبرز هؤلاء التلاميذ:

- أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي[1](ت321هـ).

---

[1] - **عبد الله بن عبد الرحمن** بن الفضل بن بهرام أبو محمد الدارمي السمرقندي الحافظ المشهور، رحل وطوف وسمع بدمشق، روى عنه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو عيسى الترمذي، صنف المسند. ينظر: **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1415هـ -1995م، 311/29. **والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، ص308.

[2] - **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 694/5.

[3] - **عبيد الله بن عبد الكريم** بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، **أَبو زُرْعَة الرازيّ**: من حفاظ الحديث، الأئمة. من أهل الري. زار بغداد، وحدّث بها، وجالس أحمد بن حنبل. كان يحفظ مئة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. توفي بالريّ. له "مسند". ينظر: **الإعلام**، 194/4.

[4] - الجامع الصحيح، أبواب الصوم، باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان، 62/3

- أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ[2](ت350هـ).
- داود بن نصر بن سهيل البزدوي[3](ت323هـ).
- عبد بن محمد بن محمود النسفي[4] (ت326هـ).
- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب[5] (ت346هـ) راوي الجامع.

---

[1] - **أحمد بن إسماعيل بن عامر، أبو بكر السمرقندي**، رئيس سمرقند. روى عن أبي عيسى الترمذي، وسعيد بن خشنام. وذكره الحافظ أبو العباس المستغفري، في "تاريخ نسف"، وقال: نزل في دارنا أيام جدي أبي بكر ابن المستغفري، وحدث بها، وكان كثير الحديث. مات ببخارى. ينظر: **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي(ت1010هـ)، ت: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1: 1403هـ-1983م، 280/1. وأيضًا: **الجوار المضية في طبقات الحنفية**، لمحي الدين أبي مُحَمَّد عبد القادر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نصر الله ابن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت775هـ)، ت: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ودار العلوم بالرياض، ط1: 1408هـ-1988م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط2: 1413هـ-1993م، 148/1.

[2] - **أحمد بن علي بن حسنويه المقري** النيسابوري، أبو حامد، شيخ أبي عبد الله الحاكم. قال الخطيب: لم يكن بثقة...قيل حدث عمن لم يدركه كمسلم والقدماء. قال الحاكم: لو اقتصر على سماعاته الصحيحة كان أولى به. حدث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم، ولا أعلم له حديثاً وضعه، ولا إسنادا ركبه. ينظر: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان، ط1: 1382هـ -1963م، 121/1.

[3] - **داود بن نصر بن سهيل، أبو سليمان البزدوي**، أحد علماء مدينة نسف. سمع: عيسى بن أحمد العسقلاني، وأحمد بن محمويه، ومكتوم بن أحمد، والترمذي. روى عنه: المستغفري أحمد بن عبد العزيز، ومحمد بن الفضل؛ النسفيان. ينظر: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، 475/7.

[4] **- عبد بن محمد بن محمود بن مجاهد، أبو بكر النسفي** المؤذن الزاهد. سمع: عيسى بن أحمد العسقلاني، وأبا عيسى الترمذي، وطفيل بن زيد. وعنه: عبد المؤمن بن خلف، ومحمد بن زكريا، وأهل نسف. ينظر: **المصدر السابق**، 524/7.

[5] - **محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل، أبو العباس المروزي المحبوبي**. محدث مرو. سمع: سعيد بن مسعود المروزي، والفضل بن عبد الجبار الباهلي، ومحمد بن عيسى الترمذي، وجماعة. وعنه: أبو عبد الله الحاكم، وإسماعيل بن ينال المحبوبي. وكانت الرحلة إليه في سماع الترمذي، وغيره. كان شيخ مرو ثروة وإفضالا، وسماعاته مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول. ولد سنة تسع وأربعين ومائتين،

وتوفي في رمضان سنة ست. ورحل إلى ترمذ سنة خمس وستين فيما بلغني. قال الحاكم: سماعه صحيح. ينظر: **المصدر السابق**، 838/7. ولتّوسعة أكثر، ينظر: **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، ص48، **الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1432هـ - 2011م، 872/2.

- أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي[1] (ت414هـ).
- أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي[2] (ت308هـ).
- محمد بن محمود بن عنبر النسفي[3] (ت342هـ).
- مكحول بن الفضل النسفي[4] (ت318هـ).
- نصر بن محمد بن سبرة[5] (ت335هـ) راوي الشمائل، وآخرون...

إلا أن هؤلاء التلاميذ لم يشتهروا كشهرة الترمذي، فأكثرهم غير معروفين، ولا توجد لهم تراجم في الكتب -في حدود اطلاعي- والله أعلم.

وممن سمع من الإمام الترمذي وكتب عنه كذلك شيخه الإمام البخاري كما صرح بذلك في موضعين من الجامع، فقال: في الموضع الأول سبب نزول في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ الحشر/05، قال: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً: سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الحَدِيثَ[6].

---

[1] - **محمد بن أحمد بن محمود القاضى أبو جعفر النسفى** كان من أعيان الفقهاء أخذ عن أبي بكر الرازى عن الكرخي. ذكر القارى أن له تعيلقة في الخلاف وكان زاهداً ورعا متعففاً فقيراً قنوعا. ينظر: **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط1: 1324 هـ، ص157.

[2] - **محمد بن سفيان بن النضر، أبو جعفر النسفي** الأمين. روى عن: البخاري "صحيحه". وعن: عيسى بن أحمد العسقلاني، وأبي عيسى الترمذي. روى عنه: محمد بن زكريا النسفي، وجماعة. ورخه المستغفري. ينظر: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، 138/7.

[3] - **محمد بن محمود بن عنبر بن نعيم، أبو الفضل النسفي**. روى عن: أبي عيسى الترمذي. وعنه: أحمد بن يعقوب النسفي، وغيره. ينظر، **المصدر السابق**، 786/7.

[4] - **مكحول بن الفضل، أبو مطيع النسفي**. عالم مصنف، سمع: أبا عيسى الترمذي، ومحمد بن أيوب الرازي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، روى عنه: أحمد بن محمد النسفي، وكان من غلاة أصحاب الرأي، له كتاب في الحط على الشافعي. ينظر: **المصدر السابق**، 348/7.

[5] - **الهيثم بن كليب بن شريح بن معقل الشاشي، أبو سعيد**: محدث ما وراء النهر، ومؤلف " المسند الكبير " في مجلدين. أصله من مرو. وإقامته في بخارى. **تذكرة الحفاظ**، (46/3).

[6] - **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحشر، 3303، 408/5.

الموضع الثاني: عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: يَا عَلِيُّ لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرُكَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ: قُلْتُ لِضِرَارِ بْنِ صُرَدٍ: مَا مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ؟ قَالَ: "لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ يَسْتَطْرِقُهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرُكَ." هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ. وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الحَدِيثَ وَاسْتَغْرَبَهُ[1].

وهذا ما يزيد الإمام الترمذي فخرًا وتميّزًا من أنه تتلمذ وتمرّس العلم على يدي الإمام البحر الإمام البخاري.

[1] - **المصدر نفسه**، أبواب المناقب، 3727، 639/5.

المطلب الثالث: مكانته وآثاره العلمية

الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه

حظي الإمام الترمذي بمكانة علمية عالية فاق بها أقرانه مما جعل من علماء عصره يشهدون له بالإمامة والفضل، ويثنون عليه وعلى سعة حفظه واتقانه وورعه وزهده ورسوخ قدمه، ومن أقوالهم التي أشادوا بها عليه خيرًا:

– قال الإمام البخاري شاهدًا له بالنفع والتفوق: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"[1]، فهذه شهادة عظيمة عِظم قائلها أبانت تبحر الإمام الترمذي وبُعد نظره.

– قال ابن حبان (ت354هـ) في كتابه الثقات: "...كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر"[2].

– قال الخليلي (ت446هـ): "أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ ثقة، متفق عليه... مشهور بالأمانة، والعلم"[3].

– قال أبو سعد السمعاني (ت562هـ): "إمام عصره بلا مدافعة"[4].

– قال ابن الأثير الجزري (ت606هـ): "وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة"[5].

– قال ابن خلكان (ت681هـ): "أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنّف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن، وبه كان يضرب المثل"[6].

– قال الذهبي (ت748هـ): "الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه"[7].

وقال أيضا: "وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي"[1].

---

[1] – **تهذيب التهذيب**، 389/9.

[2] – **الثقات**، 153/9.

[3] – **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت446هـ) ت: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط1: 1409هـ-1989م، 904/3.

[4] – **الأنساب**، 362/2.

[5] – **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، ت: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط1: 1389 هـ -1969م، 193/1.

[6] – **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 278/4.

[7] – **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، 678/3.

– قال الحافظ ابن حجر (ت852هـ): "وقال الإدريسي كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنّف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يُضرب به المثل في الحفظ"[2].

– قال السيوطي (ت911هـ): "قال أبو جعفر بن الزبير: ...وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره"[3].

فكل هذا الثناء والتوثيق لهذا الجهبذ، هو من قبيل المجمع عليه، إلا أن الإمام ابن حزم الظاهري شذّ عن إجماع المحدثين، وانفرد بقوله: "إنه مجهول"، وقد ردّ الكثير من أهل العلم على هذا التجهيل ومنهم:

قال القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730هـ): "وشهرة أبي عيسى المذكور رحمه الله، وجلالة قدره وكثرة حفظه للمتون وعللها والأسانيد واتصالها، وتفننه في كثير من العلوم معلوم متعارف عند أئمة المشرق والمغرب، ولا يضره جهل من جهله، وهو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الظاهري، فإنه وهم فيه وهما بينًا وسها سهوًا ظاهرًا، فقال في كتاب الفرائض من إيصاله إثر حديث أورده فيه، أن أبا عيسى الترمذي مجهول لا يعرف، وهذه هفوة لا توصف"[4].

– قال الحافظ الذهبي (ت748هـ): "والعجب من أبي محمد بن حزم حيث يقول في أبي عيسى: مجهول. قاله في الفرائض من كتاب الأجيال"[5].

وذكر أيضا في السير في معرض ترجمته لابن حزم وبيان قوله في ترتيب كتب السنة حين اعتبر الموطأ من أجل المصنفات ثم الصحيحين ثم صحيح ابن السكن ومنتقى ابن الجارود ومنتقى القاسم بن أصبغ ومصنف أبي

---

[1] – **سير أعلام النبلاء**، 273/13.

[2] – **تهذيب التهذيب**، 388/9.

[3] – **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، ت: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ–1999م، 1158/3.

[4] – **برنامج التجيبي**، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730هـ)، ت: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس 1981م، ص106.

[5] – **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت748هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2: 1415هـ–1994م، 461/17.

جعفر الطحاوي؛ فقال: "ما ذكر سنن ابن ماجة ولا جامع أبي عيسى فإنه ما رآهما ولا أدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته"[1].

– قال الحافظ ابن كثير (ت774هـ): "وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: ومَن مُحَمَّد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

وكيف يصحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاج النهارُ إلى دليلِ[2]

– قال خاتمة المحققين الحافظ ابن حجر (ت852هـ): "وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من الاتصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم. والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكر في كتابه المؤتلف والمختلف ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه"[3]

وفي الأخير يمكن القول بأن تجهيل ابن حزم للترمذي لا يضره ولا ينقص من قدره، فهو –كما سبق وذكرنا– علم من أعلام الأمة الإسلامية، وجبل من جبالها الراسخة الذي ذاع صيته الآفاق.

الفرع الثاني: آثاره العلمية

ترك الإمام الترمذي إرثا عظيما من المصنفات المختلفة والزاخرة بأنواع العلوم والمعارف، والتي لقيت بعد ذلك اهتماما كبيرا من العلماء، وسنذكر أهم هذه المؤلفات المطبوع منها والمفقود مع التعريف بها.

أ– **المطبوع منها:**

1– الجامع (سنن الترمذي)، سيأتي التعريف به لاحقا.

2– الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية والمعروف بشمائل الترمذي.

ولقد ألّف العلماء الكثير من المؤلفات حول شمائل النبي ﷺ، إلا أن شمائل الترمذي من أجل ما أُلف في هذا الباب وأجودها، ولهذا عني العلماء به قديما وحديثا وقدِموا على خدمته، فمنهم من قام بشرحه، ومنهم من

[1] – **سير أعلام النبلاء**، 202/18.

[2] – **البداية والنهاية**، 648/14.

[3] – **تهذيب التهذيب**، 344/9.

اختصره وشرح مختصره، ومنهم من نظمه، ومنهم من ترجمه للغات أخرى، ومنهم من كتب حوله مستخرجًا، ومنهم من درس رواته وأسانيده ...وغيرها من الدراسات التي خدمت هذا الكتاب العظيم في بابه. وقبل التطرق لكل هذا لابد من التعريف بكتاب الشمائل وما حوى من الأحاديث.

واشتمل الكتاب على أزيد من 400 حديث موزّعة على خمس وخمسين بابا، وقد أبدع الترمذي في ترتيبه أيما إبداع حيث رتبه ترتيبا تسلسليا زمنيًا، استهله بباب ما جاء في خَلق رسول الله ﷺ وختمه بباب ما جاء في رؤية رسول الله ﷺ في النوم.

ومن أهم شروح الشمائل:

- أقرب الوسائل في شرح الشمائل للإمام السخاوي (ت902هـ)[1].

- زهرة الخمائل على الشمائل أوصاف النبي ﷺ للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق مصطفى عاشور.

- شرح القسطلاني (ت923هـ) على الشمائل.

- أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي (ت974هـ)، وقد طُبع ومعه كتاب جواهر الدرر في مناقب ابن حجر للشيخ أبي بكر بن محمد بن عبد الله الشافعي. حقق هذا الشرح أبو الفوارس أحمد بن فريد المزيدي، وطُبع في دار الكتب العلمية ببيروت –لبنان–.

- جمع الوسائل في شرح الشمائل للإمام علي بن سلطان محمد الهروي المشهور بملا علي القارئ (1014هـ)، وقد جاء في جزئين.

3- العلل الصغير والذي هو في آخر الجامع وسيتم التعريف به مع الجامع باعتباره ملحق به.

4- العلل المفرد أو ما يُعرف بالعلل الكبير والذي يعد من أوائل الكتب التي دونت في هذا الفن، وقد ضّمنه الترمذي الكثير من الأحاديث التي سأل عنها شيوخه، إلا أنه أكثر السؤال لشيخه البخاري كاشفا بذلك على عللها وأحوال رواتها.

[1] - **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، عبد الحي عبد الكبير الكتاني، باعتناء: احسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط2: 1402هـ-1987م، 990/2. يُنظر أيضا: **الضوء اللآمع لأهل القرن التاسع**، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، دار الجيل بيروت، 16/8.

واهتم القاضي أبو طالب بهذا الكتاب أيما اهتمام فقد خدمه خدمة جليلة سهّلت على طالب العلم الاستفادة منه؛ فرتبه على طريقة الأبواب الفقهية بعد ما كانت منثورة لا تضبطها أبواب، واتّبع منهجية مؤلفه في ترتيب أحاديث الجامع بدأ بكتاب الطهارة إلى آخر كتاب.

2- **المفقود منها:**

نَسبت بعض كتب التراجم للإمام الترمذي بعض المصنفات في علوم مختلفة من بينها:

- كتاب التاريخ[1].
- كتاب الزهد[2] .
- كتاب الأسماء والكنى [3].
- كتاب أسماء الصحابة [4].
- كتاب الموقوف، وهذا الكتاب أشار إليه الإمام الترمذي نفسه حينما أحال عليه، فقال: "وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف". علّق الشيخ بشار عواد معروف عليه قائلا: "هو كتاب جمع الأحاديث الموقوفة، لم يصل إلينا"[5].
- كتاب التفسير[6].

---

[1] - **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت438هـ)، إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2: 1417هـ - 1997م، ص285. ينظر أيضا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، 19/2.

[2] - **تهذيب التهذيب**، 349/9.

[3] - **المصدر نفسه.**

[4] - **البداية والنهاية**، 647/14.

[5] - **الجامع الكبير**، كتاب العلل، 229/6.

[6] - **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد 923هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-دار البشائر– حلب، بيروت، ط5: 1416هـ، 355/1.

المطلب الرابع: اصطلاحات الترمذي في أحكامه على الأحاديث

تميز جامع الترمذي بكثرة المصطلحات الحديثية، والتي دلت على صنعته النقدية في الحكم على الأحاديث النبوية؛ مما ميز طريقته عن باقي كتب السنة، وقد استشكل أهل العلم من المتأخرين فهم مراد الترمذي من هذه الاصطلاحات، وما مراده منها، وخصوصا المركبة منها كقوله مثلا "حسن صحيح" و"حسن صحيح غريب" وحسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"... وغيرها.

وللوقوف على منهج الإمام ومراده من هذه الاصطلاحات؛ لابد من استقراء الكتاب وسبر كل الأحاديث التي أطلق عليها ذاك المصطلح، ثم الوقوف على اجتهادات أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين وحتى المعاصرين في تفسير مراد الترمذي منها.

الفرع الأول: معنى الحديث الصحيح عند الترمذي

لم يضع الترمذي تعريفا للحديث الصحيح كما صنع مع الحديث الحسن، والغريب، وبعض المصطلحات الأخرى، رغم أنه أكثر من إطلاقه على أغلب أحاديث كتابه كقوله مثلا: "والصحيح حديث فلان"، وكذلك قوله: " هذا الحديث صحيح"، ... ونحو ذلك من الإطلاقات.

والعلماء الذين خدموا الجامع؛ لم يحرروا قولا شافيا في معنى الصحيح عند الترمذي حتى الإمام ابن رجب الحنبلي الذي شرح الكتاب؛ لم يتطرق لذلك -طبعا في الجزء الأخير الذي بين أيدينا وهو شرح علل الترمذي - سوى ما ذكره عن الحديث الصحيح المحتج به عند الشافعي.

وتابعه على ذلك نور الدين عتر حين تكلّم عن اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع، وكانت رؤيته أن صورة الصحيح في الجامع تطابق صورة الصحيح عند الشافعي حين تكلم عن صفات خبر الواحد الذي يحتج به، وأن الذي حده الشافعي للحديث الصحيح هو مراد الترمذي، وأنه استوفى شروط الحديث الصحيح المعتمدة عند المحدثين المتأخرين والمطابق لتعريف ابن الصلاح عليهم رحمة الله جميعا[1].

وكذلك ما حرّره عداب محمود الحمش الذي قام بإحصاء عدد الأحاديث التي صححها الترمذي، وكانت نتيجة بحثه أن أكثر من نصف أحاديث الكتاب هي على شرط البخاري ومسلم[2].

[1] - **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**، ص 206-207.

[2] - **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، ص 3.

والحديث الصحيح عند المحدثين هو "الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا"[1].

وبالرغم من الاعتراضات التي وجهت لهذا التعريف من قبل أئمة العلم، إلا أنّ المتفق عليه هو اشتراطهم لقبول الحديث، والحكم بصحته؛ توفر خمسة شروط؛ وهي:

1- أن يكون سنده متصلا.

2- أن يكون رواته عدولا ضابطين.

3- أن لا يكون شاذًا، ولا معللا.

"إلا أنه ينبغي التنبه إلى أمر، وهو: أنّ هذه الصحة قد تكون مطلقة، وقد تكون نسبية؛ أما الصحة المطلقة فيقصدون بها صحتها إلى رسول الله ﷺ بتوافر شروط الصحة الخمسة المتفق عليها بين المحدثين، وأما الصحة النسبية فيقصدون بها: "أنه صحيح إلى راو معين من رواة الإسناد، بصرف النظر عن حال الإستاد فوقه""[2].

كذلك؛ قد يُطلق المحدّثون وصف الصحيح على ما يصح من جهة المعنى، وإن لم يصح من جهة الرواية فيقولون "صحيح" أي صحيح المعنى[3].

والمتتبع لصنيع الترمذي يجده أطلق هذه الأوصاف الثلاثة في كتابه الجامع وكذا كتابه العلل الكبير، ومن الأمثلة على ذلك:

1- قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضبَعِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الغَنَمِ" قال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ[4]. أخرجه الشيخان في صحيحيهما، وهو من أعلى مراتب الصحة، وأمثلته كثيرة في الجامع.

2- قال الترمذي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: اشْتَكَى أَبُو الرَّدَّادِ فَعَادَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَقَالَ: خَيْرُهُمْ وَأَوْصَلُهُمْ مَا عَلِمْتُ أَبَا

[1] - **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 79.

[2] - **المدخل إلى علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط1: 1424هـ-2003م، ص 65.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 70.

[4] - **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل، 1، 182/350.

مُحَمَّدٍ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "قَالَ اللَّهُ: أَنَا اللَّهُ، وَأَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَشَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ".

قال أبو عيسى: حَدِيثُ سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ رَدَّادٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَمَعْمَرٍ كَذَا يَقُولُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ خَطَأً[1].

أخرج الترمذي هذا الحديث من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري بهذا الإسناد.

ورواه أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ رَدَّادٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فجعل واسطة بين أبي سلمة وعبد الرحمن بن عوف.

والترمذي صحح هذه الرواية، وخطأ البخاري رواية معمر، وتعقبه المنذري بقوله: وَفِي تَصْحِيحِ التِّرْمِذِي لَهُ نَظَرٌ، فَإِنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا قَالَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ[2].

وقال علي ابن المديني، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود حديثه عن أبيه مرسل، وقال أبو حاتم: لا يصح عندي، وصرح الباقون بكونه لم يسمع منه[3].

وترجح لدى الألباني أن الترمذي صحح الحديث نسبة للزهري فقال: "الذي يبدو لي أن الترمذي لا يعني أن الحديث صحيح بالنظر إلى نسبته إلى النبي ﷺ، وإنما بالنسبة للزهري فقط؛ يعني أن ما نسبه سفيان إليه من الحديث بالسند المذكور صحيح النسبة إليه بخلاف ما نسبه إليه معمر فهو خطأ، هذا الذي يتبادر إلى الذهن من النظر إلى جملة كلامه وذلك لا يعطي أن الحديث عنده صحيح عن النبي ﷺ، والله أعلم[4].

فالترمذي صحّح الحديث نسبة إلى الزهري رغم أن حديث ابن عيينة منقطع، وحديث معمر متصل.

3- قال الترمذي: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ، مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ أَنَّ الْمُغِيرَةِ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا

[1] - **سنن الترمذي**، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم، ح 1907، 278/4.

[2] - **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، 29/6.

[3] - **تهذيب التهذيب**، 531/4.

[4] - **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت 1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1: 1415هـ - 1995م، 50/2.

نَرْكَبُ الْبَحْرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ[1]. وهذا المثال صححه الترمذي تبعًا لتصحيح شيخه البخاري له في جامعه قائلا: "هذا حديث حسن صحيح"[2].

"وقد صحح هذا الحديث غير الترمذي، ابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان، والحاكم، وابن منده، وأبو محمد البغوي كذا في قوت المغتذي"[3]، وقد اعترض ابن عبد البر على سند هذا الحديث وتصحيح البخاري له، فقال: "لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله ولو كان عنده صحيحًا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده ولم يفعل لأنه لا يعول في الصحيح إلا على الإسناد وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده"[4].

ومع ذلك حكم بصحته قائلا: "وهو عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء وإنما الخلاف في بعض معانيه"[5].

فهكذا "ردّه ابن عبد البر من حيث الإسناد، وقبله من حيث المعنى"[6].

"وهذا يدل على أن لفظ "الصحيح" قد يطلقونه على جهة المعنى لا الرواية ... ونستفيد من هذا: أنه ليس كل ما يصح من جهة المعنى لابد وأبدًا أن يكون صحيحًا من حيث الرواية؛ فقد يكون الحديث صحيح المعنى، ولكنه ليس صحيح الرواية ولا ثابتًا عمن نُسب إليه؛ بل قد يكون ضعيفًا، فليس كل ما يصح عن أهل العلم من جهة المعنى يلزم أن يكون صحيحًا من حيث الرواية"[7].

---

[1] – **علل الترمذي الكبير**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي (ت 279هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تح: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1: 1409هـ، أبواب الطهارة، باب ماء البحر نه طهور، (33، ص41).

[2] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنّه طهور، 69، 100/1).

[3] – **تحفة الأحوذي**، (192/1).

[4] – **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط: 1387هـ، 218/16.

[5] – **المصدر نفسه**.

[6] – **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط1: 1428هـ -2007م، (كتاب الطهارة، باب الماء الطاهر، 1، 8/1).

[7] – **المدخل إلى علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم، ط1: 1424هـ-2003م، ص 71.

فمعنى الصحيح عند الترمذي إذن من خلال الأمثلة السابقة أعم من التعريف، فقد صحح بعض الأحاديث لكونها ثابتة عمن انتهى الخبر إليه، وبعضها نسبةً إلى راو معين من رواة الإسناد، وبعضها الآخر صححها لصحة معناها عند العلماء، وهذا حينما تنضم القرائن والمرجحات التي تجعل الحديث يرتقي إلى مصاف المقبول والمحتج به. والله أعلم.

وسأل الترمذي البخاري أيضاً عن حديث عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، أن التي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة.

قال البخاري: (ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول). ولا يمكن أن يكون البخاري يريد صحة هذا الحديث من جهة إسناده؛ فإن كثير بن عبد الله هذا ضعيف جداً. واتهمه بعضهم. والظاهر أنه أراد صحة المعنى؛ لأن فعل أكثر الصحابة يؤيده، ولعل قوله: (وبه أقول) يؤكد ذلك. والله أعلم.

الفرع الثاني: الحديث الحسن عند الترمذي

ذكر أهل العلم؛ أن قسمة الحديث عند المتقدمين قسمة ثنائية (صحيح وضعيف)، وأن القسمة الثلاثية (صحيح وحسن وضعيف) هي من اصطلاح الترمذي.

قال ابن الصلاح في مقدمته: "كتاب أبي عيسى الترمذي – رحمه الله – أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه"[1].

وكذا؛ قال ابن تيمية: "وكان الحديث في اصطلاح ما قبل الترمذي: إما صحيحًا وإمّا ضعيفًا"[2].

وقال في موضع آخر: "وأول من عُرِفَ أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام – صحيح وحسن وضعيف – هو أبو عيسى الترمذي في جامعه"[3].

وتبع الذهبي شيخه في ذلك؛ فقال: "وأما الترمذي، فهو أول من خص هذا النوع باسم الحسن"[4]

---

[1] – **علوم الحديث لابن الصلاح**،

[2] – **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1: 1406هـ – 1986م، 341/4.

[3] – **مجموع الفتاوى**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت 728هـ)، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط: 1416هـ – 1995م، 252/1.

[4] – **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2: 1412هـ، ص 27.

ولا يعني هذا؛ خلو عبارات المتقدمين قبل الترمذي من ذكر اسم الحسن؛ بل وجد ذلك في كلامهم، إلا أن الترمذي هو أول من شهر بالحسن وأكثر من استعماله في كتابه الجامع.

قد أطلق أهل العلم من المتقدمين وصف الحسن "على أنواع كثيرة من الأحاديث، منها: المقبولة عامة، سواءً كان صحيحًا من أعلى درجات الصحة أو من أدناها، ويُطلق أيضا على الغرائب والمناكير والموضوعات"[1]، وأمثلة ذلك كثيرة في كتبهم.

أما الترمذي فقد عرف الحديث الحسن بقوله: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن. فإنما أردنا حسن سناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا. ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن"[2].

ولكن هذا التعريف استشكله بعض العلماء حتى أفضى بهم ذلك إلى اضطراب أقوالهم؛ وقد كُتبت في ذلك بحوث عديدة، ورسائل علمية كثيرة بين مطوّل ومستفيض، وبين مقصر ومجيز[3].

لكن سأحاول تسليط الضوء (أو تركيز البحث) نحو الحيثية المراد بيانها من خلال هذا التعريف، وهي التركيز على الشروط الثلاثة التي ذكرها الترمذي بذكر أقوال العلماء، وما يعين على بيان المراد وكشف الاشكال.

إن الظاهر من كلام الترمذي أنّ الحسن وصف لكل حديث اجتمعت فيه الشروط الثلاثة المذكورة في التعريف وهي:

- أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
- أن لا يكون الحديث شادا.
- وأن يُروى من غير وجه نحو ذلك.

---

[1] - **المدخل إلى علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله، ص 85. وانظر تفصيل ذلك من: ص 82 إلى ص 84.

[2] - **جامع الترمذي**، كتاب العلل، 711/5.

[3] - يُنظر كنموذج للبحوث المستفيضة: الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية، خالد بن منصور الريس، طبعة أضواء السلف، ط1: 1426هـ-2005م، وقد وقع البحث عن الحسن عند الترمذي في مجلد واحد.

ويُنظر كنموذج للبحوث الصغيرة: الحديث الحسن مطلقًا ومقّيدًا عند الإمام الترمذي، عمر بن حسن فلاته، مجلة جامعة طيبة: العلوم التربوية، السنة الأولى، العدد 2، 1426هـ.

وأيضا: مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، بشار عوّاد معروف، مجلة التراث النبوي، السنة الأولى، العددان: الأول والثاني، محرّم ورجب 1439هـ.

الشرط الأول: لا يكون في إسناد الحديث من يتهم بالكذب

حمل ابن الصلاح تعريف الترمذي للحديث الحسن على أحد قسمي الحسن عنده فقال: "أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث – أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق– ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل"[1].

فابن الصلاح ذكر وصف الراوي الذي يُحسّن حديثه ولم يبلغ درجة التهمة بالكذب وهو: المستور الذي ليس مغفلا كثير الخطأ.

ويرى ابن حجر أن مقصود الترمذي من هذا الشرط لا يقتصر على رواية المستور فقط كما يرى ابن الصلاح؛ بل يدخل فيه أوصاف أخرى من الضعيف؛ فقال: "وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة"[2].

وقال أيضا: "ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر؛ كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلس؛ إذا لم يعرف المحذوف منه؛ صار حديثهم حسنا؛ لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع؛ من المتَابِعِ والمتَابَعِ"[3]، فمن كانت هذه أوصافه؛ فحديثه في اصطلاح ابن حجر حسن لغيره.

لكن اعترض ابن رجب على قول ابن الصلاح: "أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ"، وقال أنها زيادة لا يدل عليها كلام الترمذي؛ لأنّه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهما فقط. لكنه قال بعدها: "قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن من كان مغفلاً كثير الخطأ، لا يُحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين".[4]

---

[1] – **معرفة أنواع علوم الحديث**، ت: عبد اللطيف وماهر الفحل، ص 100.

[2] – **النكت على كتاب ابن الصلاح**، (387/1).

[3] – **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المأثور، ط1: 1432هـ-2011م، ص 121.

[4] – **شرح علل الترمذي**، ت: همام عبد الرحيم، (52/2).

ثم فسر كلام الترمذي فقال: "فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن... فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة"[1].

فالظاهر من كلام ابن رجب أن قول الترمذي "لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب" أعم من أن يكون محصوراً في الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، بل يدخل فيه حديث الثقة أيضاً[2].

واعترض ابن حجر على قول ابن رجب بأنّ "الترمذي لم يعدلْ عن قوله: "ثقات" وهي كلمة واحدة إلى قوله: "لا يكونُ في إسنادهِ من يتهمُ بالكذب" إلا لإرادة قصور رواتهِ عن وصفِ الثقةِ، كما هي عادة البلغاء في المخاطباتِ"[3].

وقد فسر بعض أهل العلم قول الترمذي: "لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب" بقول الخطابي في تعريفه للحديث الحسن: "اشتهر رجاله"[4]؛ يعني سلامة رواته من وصمة الكذب والتهمة منه.

الشرط الثاني: "أن لا يكون الحديث شاذا" (استعمل المحدثون الشاذ بمعنيين؛ الأول: ما رواه الثقة مخالفا غيره من الثقات، والثاني: ما رواه الثقة أو غيره منفردًا وإن لم يخالف) فما مذهب الترمذي في ذلك؟

اشترط الترمذي انتفاء الشذوذ عن الرواية التي يُحسنها، ولم يبين مراده من الشذوذ، ولم أقف على هذا الوصف في جامعه ولا في العلل الكبير، إلا في موضع تعريف الحسن في العلل الصغير الذي في آخر الجامع. لكن وقفت على وصف يعادل مصطلح الشاذ وهو غير محفوظ"، وقد استعمله الترمذي في مواضع عدة من الجامع.

لكن هناك تفسيرات لبعض العلماء لمعنى الشاذ عند الترمذي، فقد فسر ابن تيمية الشاذ في كلام الترمذي بأنه "مخالف للأحاديث الصحيحة" فقال: "وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما روي من وجهين وليس في رواته من هو متهم بالكذب ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة"[1].

---

[1] – **شرح علل الترمذي**، ت: همام عبد الرحيم سعيد، (606/2).

[2] –يُنظر: **علوم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله، 475/1.

[3] – **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تح: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1: 1428هـ-2007م، 225/1.

[4] – **معالم السنن**، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1: 1351هـ - 1932م، 6/1

وتبعه في هذا؛ ابن رجب الحنبلي فقال: "الظاهر: أنّه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه ... بشرط أن لا يكون شاذًا مخالفًا للأحاديث الصحيحة"[2].

"وهذا الذي قصده الإمام الترمذي حيث ذكر أن الحديث الشاذ لا يصلح في باب الاعتبار، إنما قصد – بالدرجة الأولى – الشذوذ الذي يعتري المتون، وهذا؛ لكونها مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة"[3].

وكذا؛ قال ابن حجر أيضًا حينما ردّ على بعض المتأخرين في زعمهم أن قول الترمذي "ولا يكون شادا" زيادة لا حاجة إليها، لأن قوله يُروى من غير وجه"؛ يُغني عنه، وأنه كرره بلفظ متباين فقال: "ليس في كلامه تكرار بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لم ينفرد، كما صرح به الشافعي"[4].

"لكن؛ هنا نكتة: فسر الحافظ ابن حجر الشاذ عند الترمذي بالشاذ عند الشافعي، والشاذ عند الترمذي – من خلال تعريفه للحديث الحسن – يقع في أحاديث الضعفاء، بينما يُنزل ابن حجر الشّاذ عند الشافعي على حديث الثقة حيث يخالف من هو أوثق. منه، ومذهب عامة أئمة الحديث على أن الشاذ والمنكر سواء وليسا متغايرين"[5].

قال الشيخ أبو معاذ: "والمتأمل لكلام الشافعي هذا يظهر له أنّه إنما قال ذلك الكلام مقابلا به قولا ربما قيل بحضرته أو في مجلس من مجالسه التي كان يعقدها لمناظرة أقرانه، وكأنّ بعض من خالفه رد عليه حديثا احتج به بأنه تفرد به ثقة وهو حديث شاذ، فأراد الإمام الشافعي أن يردّ هذه الشبهة على صاحبها فقال كلامه المذكور"[6].

ثم عضّد قوله هذا؛ بقول ابن القيم الذي قال فيه: "قال الشافعي رحمه الله: "وليس الشاذ أن ينفرد الثقة برواية الحديث، بل الشاذ أن يروى خلاف ما رواه الثقات"، قاله في مناظرته لبعض من رد الحديث بتفرد الراوي

---

[1] – **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، 39/18

[2] – **شرح علل الترمذي**، ت: نور الدين عتر، 384/1.

[3] – **المدخل إلى علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله، ص 95.

[4] – **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1: 1404هـ/1984م، 406/1.

[5] – **علوم الحديث لابن الصلاح**، 317/1-318.

[6] – **المدخل في علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله، ص 195.

به"[1]، أما رأي ابن حجر في شرط الترمذي انتفاء الشذوذ؛ فقد نسبه إلى الإسناد فقال: "وأن لا يكون الإسناد شاذًا"، وأنّ "روايته من غير وجه" نفيّ لشذوذ المتن[2].

وقد فسر بعض العلماء هذا الشرط تفسيرًا آخر؛ وهو كون الحديث لا يكون شاذا؛ أي يكون معروف المخرج كما قال الخطابي في تعريفه للحديث الحسن.

والشرط الثالث: الذي يقول فيه الترمذي: "أن يُروى من غير وجه نحو ذلك؛ قال ابن رجب وهو يشرح هذا الشرط: "يُحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويُحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه: يُروى من غير وجه ولو موقوفًا؛ ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنّه إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً"[3].

يُفهم إذن من كلام ابن رجب أن الترمذي لم يُحدد ورود الحديث المعتضد عن النبي ﷺ، وإنما يُحتمل أن يُروى من طرق أخرى على غير النبي ﷺ، كمجيئه موقوفًا عن الصحابي مثلاً، أو يأتي من طريق التابعي أيضًا مادام يوافقه في المعنى.

وقد تناول خالد بن منصور الدريس هذا الشرط من خلال عدة مسائل: **الأولى**: فهم من قوله "نحو ذلك" أنه يكتفي في الشاهد أن يكون قريب المعنى ولا يُشترط أن يكون قريب اللفظ. **الثانية**: في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي يذكرها بقوله: "وفي الباب" لأن تكون شاهدًا، وذلك لأن الترمذي يصوغ تراجم بعض أبوابه بعمومية مثل: باب ما يقول إذا دخل الخلاء) ... ولا يلزم أن تكون الأحاديث المذكورة في الباب متقاربة المعنى. وأما إذا كان الباب محددًا كقوله: (باب النهي عن البول قائما) ... فإن ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بما لأن المعنى المراد واحد.

ثم استدل بقول ابن تيمية في ذلك **الثالثة**: يكفي وجه واحد آخر ولا يُشترط أكثر من ذلك، ويفهم من ذلك أنه يتحقق عنده بأدنى شيء وأقله، وعلى هذا فيكون الحديث المراد تحسينه إذا شهد له حديث آخر نحوه تقوى بذلك واستحق التحسين، وإلى هذا ذهب ابن الصلاح وابن تيمية والعراقي وابن حجر، بأن الحديث إذا روي من وجهين كان حسنًا عند الترمذي **الرابعة**: هل يُشترط تعدد المتن أو يكفي بتعدد الطرق عن نفس

[1] – **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، ت: محمد عزير شمس، خرج أحاديثه: مصطفى بن سعيد إيتيم، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط1: 1432هـ، (517/1).

[2] – **النكت على كتاب ابن الصلاح**، 184/1.

[3] – **شرح علل الترمذي**، 387/1.

الصحابي أو التابعي راوي الحديث؟ ويدخل فيه كل أنواع الوجوه التي يُرفع بها الضعف ولها ثلاث حالات: الأولى: أن يُروى من غير وجه عن رسول الله ﷺ، ومثل لذلك بأمثلة. الثانية: أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن نفس الصحابي، ومثل له بأمثلة. الثالثة: أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن التابعي، ومثل له أيضًا بأمثلة من الجامع. **الخامسة:** هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهدا للمرفوع عند الترمذي؟ وتوصل الباحث أن الترمذي لم يُحسّن أي حديث بشاهد موقوف للأسباب التالية: السبب الأول: أن الترمذي قال في كثير من المواضع "لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه" مما يدل على أن مقصده البحث عن المرفوع لا الموقوف وكذلك تسميته لكتابه " الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفه الصحيح والمعلول وما عليه العمل". السبب الثاني: أنّه صرّح في علله الصغير بأنه أفرد الأحاديث الموقوفة بمصنف آخر ثم قال: وهذا ظاهر جدًا في جامع الترمذي فيما يقول فيه وفي الباب" فيذكر المرفوع ويُعرض عن الموقوف ... ثم قال: ويؤكد ذلك أني لم أجد الترمذي مطلقًا نص على تحسين حديث بسبب شاهد موقوف. **السادسة:** هل هو شرط كلي أم أغلبي؟ وتوصل الباحث بعد عرضه لأقوال أهل العلم أن هذا الشرط أغلبي لا كلي، ومثل لذلك بأمثلة من الجامع[1].

وفُسّر معنى قوله : "نحوه"؛ أي: في القوة والمعنى، يعني: أن تجيء رواية تكون نحو الرواية الأولى من حيث القوة، وأيضًا من حيث المعنى، بمعنى أن تكون متضمنة نفس المعنى الذي تضمنته الرواية الأولى، فيكون هذا المعنى الذي اشتركت فيه الروايات معنى حسنًا، فيكون حجة من حيث المجموع، فهذه الأوجه التي إذا ما انضمت إلى الوجه الأول فصار حسنًا؛ لابد لكي يقع بها التقوية أن تكون هي أيضًا سالمة من التهمة بالكذب، وسالمة من الشذوذ، أما إذا كانت هذه الروايات العاضدة بعضها شاذًا أو مشتملاً على راو متهم بالكذب؛ فحينئذ ما كان منها بهذا الوصف لا يصلح للتقوية والاعتضاد، إنما يصلح ما كان نحو الرواية الأولى من حيث السلامة من أن يكون أحد رواتها متهما، والسلامة من الشذوذ والنكارة[2].

[1] - **الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية**، 3/1134-1157.

[2] - **المدخل إلى علم الحديث**، ص 100.

فالحديث إذا روي من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنّه حسن بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنهم ما قد يختل فيه ضبطه وصار الحديث حسنا بذلك"[1].

فمن خلال تفسيرات أهل العلم لكلام الترمذي؛ **يتبين أن الحديث الحسن عنده هو الحديث الضعيف الذي ليس في إسناده من يتهم بالكذب، ولم يكن شاذًا، فإذا انضم إليه ما يقويه ويأخذ به من شواهد ومتابعات؛ فإنه يرتقي إلى مصاف الحجة فيصير حسنًا بمجموع الطرق.**

وهذا ما أشار إليه ابن تيمية فقال: "والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتج به وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي والثاني ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي"[2].

وقال في موضع آخر: "والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ. فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما"[3].

"ومراد شيخ الإسلام من كلامه واضح لا خفاء به، وهو أن الحديث الذي يُضعفه الإمام أحمد ثم يحتج به، أو يحتج به ويكون ضعيفًا من حيث الإسناد، إنما هو الحديث الذي ضعفه هين ليس شديدًا، وقد انضم إليه ما يجبره ويأخذ بيده ويرقيه إلى مصاف الأحاديث المحتج بها، فيكون حينئذ بمنزلة الحديث الذي يُحسنه الإمام الترمذي. وأن الإمام أحمد لا يحتج بكل حديث ضعيف بل يحتج بالضعيف الذي اعتضد بغيره، كما يفعل الترمذي إلا أن الترمذي يسمي هذا الحديث "حسنًا" بينما الإمام أحمد لا يسميه حسنًا، بل "ضعيفًا" وإن كان

[1] - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، قدّم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات: أحمد معبد عبد الكريم، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، ط1: 1424هـ-2003م، 100/1.

[2] - **مجموع الفتاوى**، (249/18).

[3] - **المصدر نفسه**، 251/1.

يحتج به. فصار الخلاف بين الإمامين منحصرًا في التسمية فحسب، أما من حيث الاحتجاج فلا اختلاف بينهما"[1].

كما استعمل الترمذي اسم الحسن مطلقًا؛ استعمله أيضا مقيدًا بأوصاف أخرى كقوله: حسن صحيح، حسن غريب، وحسن صحيح غريب، وكما استشكل العلماء معنى الحسن؛ استشكلوا أيضا هذه الأوصاف المركبة ومراد الترمذي منها، وسأذكر القول المختار في كل اسم منها.

1- **معنى حسن صحيح**: استشكل أهل العلم جمع الترمذي بين هذين الوصفين باعتبار أن مرتبة الحسن دون مرتبة الصحيح عندهم وخاصة عند الحكم به على الحديث الواحد.

قال ابن الصلاح: "في قول الترمذي وغيره: هذا حديث حسن صحيح إشكال؛ لأن الحسن قاصر على الصحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحدٍ، جمْعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته"[2].

وقد أجاب العلماء عن هذه المسألة بأجوبة متنوعة عليها اعتراضات كثيرة وردود مختلفة أهمها:

ردّ ابن كثير الذي يقول: "والذي يظهر لي: أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه "حسن صحيح" أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن. والله أعلم"[3].

واعترض ابن رجب على قول ابن كثير قائلا: "وهذا بعيد جداً، فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه. ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً. وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن"[4].

---

[1] - **علوم الحديث**، لابن الصلاح، ونكت الحافظ العراقي المسماة بـ: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ونكت الحافظ العسقلاني المسماة بـ: الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم، المملكة العربية السعودية، ودار ابن عفان، جمهورية مصر العربية، ط1: 1429هـ-2008م، 298/1.

[2] - **معرفة أنواع علوم الحديث**، ت: نور الدين عتر، (39/1).

[3] - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، ت: علي محمد ونيس، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1: 1435هـ، ص 32-33.

[4] - **شرح علل الترمذي**، ت: همام عبد الرحيم سعيد، (610/2).

كما ردّ العراقي قول ابن كثير فقال: "وهذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي والله أعلم"[1].

ووفقا لما ذكرنا من قول ابن رجب في الشرط الأول، وأنّ راويه لابد وأن يكون سالما من التهمة بالكذب، وإدخاله لرواية الثقة فيه، فيصدق عليه وصف الحسن – طبعًا إذا تحقق اجتماع الشرطين الآخرين معه– ويصدق عليه أيضاً وصف الصحيح من هذه الحيثية؛ هذا لأنه تحققت فيه شرائط الصحة الخمسة المعروفة من ثقة الرواة، واتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلة، فيصلح حينئذ أن نقول في هذا الحديث إنه حسن صحيح، حسن باعتبار تحقق شرائط الحسن التي ذكرها الترمذي فيه، وصحيح باعتبار أن شرط الصحة أيضًا قد تحقق فيه.

الفرع الثالث: الحديث الغريب عند الترمذي

عرّف الترمذي الحديث الغريب عند المحدثين، وذكر أنه على ثلاثة معاني؛ فقال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث غريب" فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان، ربّ حديث يكون غريباً لا يُروى إلا من وجه واحد... ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد"[2].

ثم مثّل لكل نوع من هذه الأنواع بمثال، فأما النوع الأول فقال: "رُبّ حديث يكون غريباً لا يُروى إلا من وجه واحد"، ومثل له بمثالين؛ قال ابن رجب: "وهما في الحقيقة نوعان:

أحدهما: أن يكون الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديث أيضًا وهذا مثل حديث حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللّبّة؟ فقال: "لو طعنت في فخذها أجزأ عنك"[3].

قال الترمذي في كتاب العلل الصغير: هذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن أبي العشراء، ولا يُعرف لأبي العشراء عن أبيه إلا هذا الحديث وإن كان هذا الحديث مشهورًا عند أهل العلم.

وحكى عن البخاري في العلل الكبير أنّه قال: "لا نعرف لأبي العشراء شيئًا غير هذا".

وخرج البخاري حديثه في التاريخ الكبير ثم قال: "في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر"[4].

---

[1] – **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ص 62

[2] – **المدخل إلى علم الحديث**، ص 103.

[3] – **شرح علل الترمذي**، (308/1-309).

[4] – **التاريخ الكبير**، (22/2).

وقال الخطابي: "ضعفوا هذا الحديث؛ لأن راويه مجهول، وأبو العشراء لا يُدرى من أبوه، ولم يروه غير حماد بن سلمة"[1].

وكذا قال ابن القطان: "علة هذا الحديث أن أبا العشراء لا يعرف حاله ولا يعرف له ولا لأبيه إلا هذا الحديث، ولا نعرف روى عنه إلا حماد بن سلمة"[2].

وقال النووي: "وهذا الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم حديث ضعيف، فقد اتفقوا على أن مداره على أبي العشراء، قالوا: وهو مجهول لا يعرف إلا في هذا الحديث، ولم يرو عنه غير حماد بن أبي سلمة، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن من لم يرو عنه غير واحد فهو مجهول إلا أن يكون مشهورا بعلم أو صلاح أو شجاعة ونحو ذلك، ولم يوجد شيء من هذا الاستثناء في أبي العشراء فهو مجهول"[3].

قال ابن الملقن: "وهو حديث ضعيف، فأبا العشراء الدارمي فيه جهالة، وقد تكلّم البخاري وغيره في حديثه"[4]. وذكر ابن حجر أن الإمام أحمد غلط هذا الحديث فقال: "قال الميموني: سألت أحمد عن حديث أبي العشراء في الذكاة، قال: هو عندي غلط، ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة، قال: ما أعرف أنه يروى عن أبي العشراء حديث غير هذا"[5].

فمن خلال أقوال أهل العلم **استعمل الترمذي "الغريب" في هذا الحديث بمعنى "الضعيف"**.

ثانيها: أن يكون الإسناد مشهورًا يُروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد. ومثل له الترمذي بحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته[6].

---

[1] - **معالم السنن**، (280/4).

[2] - **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، ابن القطان (ت 628هـ)، باب ذكر أحادث عللها، ولم يبن من أسانيدها موضع العلل، ت: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط1: 1418هـ-1997م، 582/3.

[3] - **المجموع شرح المهذب**، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (ت 676هـ)، باب الصيد والذبائح، دار عالم الكتاب، ط: 1423هـ-2003م، 39/1.

[4] - **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، 245/9.

[5] - **تهذيب التهذيب**، 167/12.

[6] - **سنن الترمذي**، كتب العلل، 711/5.

قال ابن رجب وهو معدود من غرائب الصحيح، فإنّ الشيخين خرجاه، ومع هذا تكلم فيه الإمام أحمد، وقال: "لم يتابع عبد الله بن دينار عليه"، وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "الولاء لمن أعتق" لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته[1]. ويُعرف هذا النوع بالغريب سندًا ومتنا، وهو ما يُعرف عند ابن حجر بالفرد أو الغريب المطلق.

ورُبّ حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه عَنْون ابن رجب هذا النوع من الغريب في شرحه لكتاب العلل الذي في آخر الجامع ب "زيادات الثقات وتحقيق حكمها"، وقد مثل له الترمذي بحديث رواه مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير"[2].

في هذا النوع من الغريب تكلم الترمذي على نوعين من الزيادة وهما: زيادة الثقات المتنية والزيادة الإسنادية، فأما الزيادة المتنية؛ فقد مثل لها بحديث مالك بن أنس الذي زاد فيه لفظة "من المسلمين".

قال الترمذي: وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به منهم الشافعي وأحمد بن حنبل قالا إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر واحتجا بحديث مالك فإذا أراد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك منه"[3].

ومما يدل على أن الترمذي اعتبر هذه الزيادة حجة ما يلي:

- حكمه على الرواية في الجامع بقوله: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.
- تخريج البخاري ومسلم لهذه الرواية وبهذه الزيادة.

-أخرجه البخاري في كتاب الفراض، باب إثم من تبرأ من مواليه، (6756، 155/8). ومسلم في كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وعن هبته، (1506، 1145/2). والترمذي في أبواب الولاء والهبة، باب ما جاء في النهي عن بيع الولاء وهبته، (2126، 437/4)، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار.

[1] - **شرح علل الترمذي**، 310/1.

[2] - أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن يوسف عن مالك، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، ح 1504. ومسلم في صحيحه عن يحي بن يحي ومالك واللفظ له، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، ح 984. والترمذي في سننه، أبواب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر، ح 676، وقال: "حديث أبي عمر حديث حسن صحيح".

[3] - **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 712/5.

– أن مالك بن أنس من الحفاظ الذين يعتمد على حفظهم. قال الإمام أحمد في رواية لابنه صالح: "قد أنكر على مالك هذا الحديث – يعني زيادته – من المسلمين – ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه"[1].

– أن مالك قد توبع على هذه الزيادة، وقد قال الإمام أحمد: "كنت أتهيّب حديث مالك: يعني "من المسلمين" حتى وجدته من حديث العمرين، قيل أمحفوظ هو عندك "من المسلمين"؟ قال: نعم"[2].

من خلال كلام الترمذي يتبين أن مذهب المحدثين عامة والترمذي خاصة في قبول زيادة الثقة هو:

– إذا كانت من حافظ يُعتمد على حفظه فإنها مقبولة، وإن كانت الزيادة من ثقة ولا يعتمد على حفظه فلا تقبل منه، ومالك من الحفاظ المتقنين، وقد زاد في هذا الحديث: "من المسلمين"، وقد قَبِل بعض أهل العلم هذه الزيادة واحتجوا بها كما هو ظاهر أعلاه. وقد سمى ابن سيّد الناس هذا النوع من الغريب؛ بـ: غريب بعض المتن[3].

ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الاسناد.

أما هذا النوع من الغرابة؛ فإنها في السند لا المتن، وقد مثل لها الترمذي بحديث:

حدثنا أبو كريب وأبو هشام الرفاعي وأبو السائب والحسين بن الأسود قالوا حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: "الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد"[4].

قال ابن رجب: "هذا المتن معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وقد خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ، وأما حديث أبي موسى هذا؛ فخرجه مسلم عن أبي كريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم: البخاري وأبو زرعة"[5].

---

[1] – **مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، رواية: ابنه أبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت265هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1433هـ – 2013م، (280/1).

[2] – **شرح علل الترمذي**، ت: نور الدين عتر، 420/1. العمريان هما: عبد الله العمري، وعبيد الله العمري.

[3] – **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، ابن سيد الناس، 305/1. (وقد قسّم الغريب إلى خمسة أقسام: غريب سنداً ومتناً، ومتناً ولا سنداً، وسنداً لا متناً، وغريب بعض السند فقط، وغريب بعض المتن فقط).

[4] – **سنن الترمذي**، كتاب العلل، (256/6)

[5] – **شرح علل الترمذي**، (646/2).

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده وقد روى من غير وجه عن النبي ﷺ هذا وإنما يستغرب من حديث أبي موسى سألت محمود بن غيلان عن هذا الحديث فقال هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة.

وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة لم نعرفه إلا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة فقلت له حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا فجعل يتعجب وقال ما علمت أن أحدا حدث هذا غير أبي كريب وقال محمد كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة"[1].

قال أبو داود: سمعت أحمد قيل له: بريد يروي عن أبي موسى "المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء"؟ قال: يطلبون حديثًا من ثلاثين وجها أحديث ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا، قال: شيء لا ينتفعون به أو نحو هذا الكلام"[2].

قال أبو معاذ طارق بن عوض الله مبينا لكلام الإمام أحمد: "ولم يكن الإمام أحمد – عليه رحمة الله – ينكر تَطلُّبَ الطرق المستقيمة المحفوظة، كيف؟! وقد سبق عنه حثه على كتابه المراسيل وعدم الاكتفاء بالموصولات، وإنما كان إنكاره هاهنا على من يكتب المناكير والشواذ التي أخطأ فيها الرواة، ولو كانوا من الثقات"[3].

ولهذا؛ قال ابن رجب معلقا على كلام الإمام أحمد: "وإنّما كَره أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة، وأما الطرق الصحيحة المحفوظة؛ فإنّه كان يحث على طلبها"[4].

الفرع الرابع: الحديث المضطرب عند الترمذي

وهو الحديث الذي يقول فيه الترمذي: "حديث فلان فيه اضطراب"، "وهذا حديث فيه اضطراب"، "واضطربوا في هذا الحديث"، "وهذا حديث في إسناده اضطراب"، "وقد اضطرب أصحاب فلان في هذا الحديث".

---

[1] – **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 712/5-713.

[2] – **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني**، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت 275هـ)، تح: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط1: 1420هـ – 1999م، ص 376.

[3] – **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1: 1417هـ – 1997م، ص 74.

[4] – **شرح علل الترمذي**، (647/2).

كما أطلق وصف الاضطراب على بعض الرواة؛ كقوله مثلا: " وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث"، " وكان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث".

وقد استعمل المتقدمون – والترمذي واحد منهم – وصف الاضطراب على معانٍ متعددة، فاستعملوه على المعنى الاصطلاحي المعروف بينهم بـ: "الحديث الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان"[1]، وهذا النوع من الأحاديث؛ إذا ثبت اضطراب رواياته واختلفت بحيث لا يمكن الجمع بينها أو الترجيح، فإن هذا الاضطراب موجب لضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يُضبط"[2].

كما استعملوه على معنى الاختلاف مع إمكانية الترجيح، كأن "يضطرب الراوي في روايته: يرويها مرة على وجه، ومرة أخرى على وجه آخر، فهذا اضطراب من هذا الراوي، ثم إذا وجدنا أنه قد تابعه أحد الثقات على هذا الوجه من الوجوه التي ذكرنا، علمنا أن هذا الوجه من الصواب الراجح، وأن ما عداه مما تفرد به ولم يتابع عليه خطأ غير محفوظ"[3].

طبعًا؛ الترمذي لم يعرف الحديث المضطرب، لكن وجدناه حين استقرأنا الأحاديث التي وصفها بالاضطراب أنه يطلقه على معنيين:

الأول: وهو المعنى الاصطلاحي كما ذكرنا سابقا، ومثل له الترمذي بحديث: زيد بن حباب، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: "من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء".

قال أبو عيسى: حديث عمر قد خولف زيد بن حباب في هذا الحديث، وروى عبد الله بن صالح، وغيره، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس، عن عقبة بن عامر، عن عمر، وعن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عمر، وهذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي ρ في هذا الباب كبير شيء. قال محمد: وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئا"[4].

---

[1] – **معرفة أنواع علوم الحديث**، تح: نور الدين عتر، (93/1).

[2] – **مقدمة ابن الصلاح**.

[3] – **علوم الحديث لابن الصلاح مع نكت الحافظ العراقي ونكت الحافظ العسقلاني**، (303/3).

[4] – **جامع الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما يقال بعد الوضوء، 77/1).

قال ابن الملقن: "وطريق الترمذي هذه معللة بالانقطاع بين أبي إدريس وعمر"[1].

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه[2] دون ذكر " اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين".

قال الحافظ ابن حجر: "رواه الترمذي من وجه آخر عن عمر وزاد فيه اللهم اجعلني ..."، وقال في إسناده اضطراب ولا يصح فيه شيء كبير"، ثم قال: "لكن" رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض"[3].

وأخرجه الدار قطني في العلل، وذكر أوجه الاختلاف فيه، مرجحًا رواية مسلم؛ فقال: "وأحسن أسانيده ما رواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني، وعن أبي عثمان، عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر، وهو المبري في الباب"[4]. كما هو واضح؛ الترمذي لم يرجح بين الروايات.

المعنى الثاني: الاضطراب بمعنى الاختلاف

وقد مثل له الترمذي بحديث: "رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة عن عبد الله، قال: خرج ﷺ لحاجته، فقال: «التمس لي ثلاثة أحجار»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس»"[5].

ثم عدّد الترمذي أوجه الاختلاف في هذا الحديث فقال:

- وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، نحو حديث إسرائيل.
- وروى معمر وعمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.
- وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد، عن عبد الله.
- وروى زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله ثم قال: وهذا الحديث فيه اضطراب.

وقد سأل شيخاه عن هذا الحديث؛ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري فلم يقضيا فيه بشيء.

---

[1] - **البدر المنير**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء، 285/2).

[2] - **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، 209/1).

[3] - **التلخيص الحبير**، (300/1).

[4] - **العلل**، (114/2).

[5] - **جامع الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، رقم: 17، 24/1).

ورأى الترمذي من صنيع شيخه البخاري في كتابه الصحيح؛ أنّه رجّح رواية زهير عن أبي إسحاق؛ فقال: "وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله: أشبه، ووضعه في كتاب الجامع"[1]. لكنه لم يأخذ برأي شيخه، وخالفه في الترجيح، ورجح رواية إسرائيل عن أبي إسحاق التي خرجها في أصل الباب، وذلك للقرائن التالية[2]:

1- قرينة الأثبت والأحفظ، حيث قال: "وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ الحديث أبي إسحاق من هؤلاء".

2- متابعة قيس بن الربيع لإسرائيل في هذا الحديث؛ فقال: وتابعه على ذلك قيس بن الربيع" ولكن؛ يمكن القول أن الحديثين صحيحين، لأن رواية أبي عبيدة عن أبيه.

[1] - **جامع الترمذي**، 1/26-27.

[2] - **المصدر نفسه**، 1/27.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الجامع (سنن الترمذي)

يُعدّ كتاب جامع الترمذي واحد من أشهر كتب أصول السنة النبوية وعلومها وأكثرها فائدة، لاحتوائه على مختلف الموضوعات من علوم الحديث وفنونه، وأقوال الأئمة الفقهاء ومذاهبهم في المسائل الفقهية، وقد رتّبه الإمام الترمذي ترتيباً مميزا جعل تحصيل المنفعة منه سهلا وميسرا، و لهذا قال المقدسي نقلا عن شيخه عبد الله الأنصاري:" كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتابي البخاري ومسلم قلت: لم؟ قال لأن كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل الْمعرفة التامة وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينهَا فيصل إلى فائدته كل أحد من النَّاس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما"[1].

كتاب الترمذي ريـــاض علـم حكـــت أزهاره زهـــر الجـــوم

بـــه الآثـــار واضـــحة أبينـت بألقـــاب أقيمـــت كالرسـوم

إلى قوله:

فجـــاء كتابـه علقـــا نفيـــسا تنـــافس فيـه أربـــاب الحلـوم

ويقتبـسون منـه نفـيس علـم يفيـــد نفوســهم أسنى الرسوم [2]

المطلب الأول: اسم الجامع

الوقوف على اسم أي مصنف من المصنفات العلمية هو من الأهمية بمكان، إذ يُعدّ أول شيء يقف عليه القارئ، وأحد الأدوات التي تُعبر عن مضمون الكتاب.

ولم تتفق نُسخ كتاب الإمام الترمذي على اسم واحد، بل تعددت إلى مسميات كثيرة، إلا أنه اشتهر باسم جامع الترمذي، ووجه تسميته بذلك يقول نور الدين عتر: "أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعبا لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السير والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، فسُمِّيَ الكتاب جامعاً لوجود هذه الأبواب فيه.[3]

[1] - **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**، تقي الدين أبو القاسم عبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (ت692هـ)، ت: السيد صبحي السامرائي، مكتبة النهضة العربية –بيروت- ط1409:1خ-1989م، ص 33.

[2] - **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، ت: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ-1999م، 1058/3.

[3] - **الموازنة بين الجامع والصحيحين**، ص65.

ونسب الإمام ابن نقطة اسم "المسند الصحيح "لكتاب الترمذي، وأطلق العديد من أهل العلم اسم الصحيح عليه كالحاكم أبو عبد الله النيسابوري، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السِّلفي الذي اعتبر أن الأصول الخمسة (البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي) متفق على صحتها علماء المشرق والمغرب[1].

واعترض ابن الصلاح عليهم واعتبر أن إطلاق وصف الصحة من باب التساهل منهم، لأن الإمام الترمذي لم يشترط أن يُخرج في كتابه الصحيح المجرد كما فعل شيخيه البخاري ومسلم، إنما خرج الصحيح والحسن والضعيف. فقال: "وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي "الجامع الصحيح" وهذا تساهل منهما فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة"[2].

ثم التمس لهم عُذر تسميته بالصحيح فقال: "من أهل الحديث من لا يُفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجًا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتجّ به، وهو ظاهر كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرّفاته، وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضًا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي"[3].

فإطلاق هؤلاء العلماء وصف الصحة على كتاب الترمذي إنما هو من باب أنّ المتقدمين من أهل الحديث يجعلون الحسن نوع يندرج في أنواع الصحيح، وأنه مرتبة أدنى من مراتبه، وأن قسمة الحديث عندهم قسمة ثنائية "صحيح وضعيف"، وأنّ هذا الوصف إنّما هو وصف لأغلبية الأحاديث.

وأجاب العراقي بجواب ثم أبطله فقال إن السلفي "إنما قال بصحة أصولها"... ثم قال: "... ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحا"[4].

كما اصطلح صديق حسن خان القنوجي كذلك على أن الكتب الستة صحاح، وسار على منهج هؤلاء العلماء الشيخ أحمد شاكر وأثبت على واجهة نسخته التي حققها اسم الصحيح أيضا.

---

[1] – **معرفة أنواع علوم الحديث**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، س ن: 1423هـ – 2002م، ص 111.

[2] – **المصدر نفسه.**

[3] – **المصدر نفسه.**

[4] – **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1: 1389هـ-1969م، ص 62.

إلى أن جاء عبد الفتاح أبو غدة وأجرى تحقيقا دقيقا حول اسم كتاب الإمام الترمذي، وعاب على أهل العلم الذين لم يتطرقوا لموضوع اسم الجامع وقد تناولوه بالدراسة والتحقيق.

وخرج من هذه الدراسة مرجحًا الاسم الذي أطلقه الحافظ ابن خير الإشبيلي (575هـ) في فهرست ما رواه عن شيوخه، بقوله: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[1]. فقال: "وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب، ووقفت عليه بعينه مثبتا على مخطوطتين قديمتين، كتبت إحداهما قبل 479، وقبل ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة ... والنسخة الأخرى كتبت في سنة 482"[2].

وفي الأخير؛ يمكن القول بأن ترجيح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة هو المناسب والموافق لمضمون الكتاب، أما من أطلق اسم الصحيح عليه، فباعتبار أن المتقدمين يُطلقون وصف الصحيح على الأحاديث المقبولة سواء كانت في أعلى مراتب الصحيح أم في أدناه، وكتاب الترمذي جل أحاديثه من هذا القبيل.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وذلك أن كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثلاثة، لكن المقبول فيه وهو الصحيح والحسن – أكثر من المردود، فحكم للجميع بالصحة بمقتضى الغلبة"[3].

المطلب الثاني: تحقيق اختلاف نسخ الجامع

اختلفت نسخ الجامع اختلافا كبيرا في إثبات حكم الترمذي على الأحاديث في قوله "حسن" أو "حسن غريب" أو "حسن صحيح" أو نحو ذلك، وقد أشار ابن الصلاح إلى ذلك بقوله: "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح ونحو ذلك فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه"[4].

وفي حدودي بحثي؛ لم أقف على شرح لقول ابن الصلاح ممن شرح المقدمة، وقد نبّه على ذلك ياسر الشمالي في كتابه الواضح في مناهج المحدثين وذكر مثالا على ذلك، ومن قبله عزى نور الدين عتر إلى أن أسباب نقد الجامع ترجع إلى ثلاثة أمور:

---

[1] – **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، ط1: 1414هـ-1993م، ص 55.

[2] – **المصدر نفسه**.

[3] – **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1: 1404هـ-1984م، 74/1.

[4] – **الواضح في مناهج المحدثين**، ياسر الشمالي، دار ومكتبة الحامد، ط3: 1427هـ-2006م، ص 218.

- اختلاف نسخ الجامع.
- الغفلة عن اصطلاح الترمذي.
- اختلاف الاجتهاد في رواة الحديث ومرتبته.

وعند استقراء الكتاب؛ يقف الباحث على أمثلة كثيرة وقع فيها هذا الاختلاف بين النسخ أذكر ثلاثة منها:

1- حديث: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرٍ".

قال أبو عيسى: "حَدِيثُ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ الْجُهَنِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ"[1].

هذا الحكم ثابت في نسخة أحمد شاكر، وكذلك النسخة التي اعتمدها الشيخ شعيب الأرنؤوط[2]، والنسخة التي طبعتها دار التأصيل[3]، أما النسخة التي اعتمدها بشار عواد معروف فثبت فيها قوله: "حديث سيرة بن معبد الجهني حديث حسن"[4]. وهذا ما ثبت أيضا في تحفة الأشراف[5].

وقال ابن الملقن أن الإمام الترمذي قال: حديث صحيح[6].

2- حديث: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلاة الحَيَّةُ والعَقْرَبُ»".

قال أبو عيسى: "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[7].

---

[1] - **سنن الترمذي**، (260/2).

[2] - **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، وعبد اللطيف حرزالله، دار الرسالة العالمية، د ط، 461/1.

[3] - **سنن الترمذي وهو الجامع الكبير**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط1: 1435هـ-2014م، 512/1.

[4] - **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 279هـ)، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1: 1996م، 432/1.

[5] - **تحفة الأشراف في معرفة الأطراف**، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت 742هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط2: 1999م، 225/3.

[6] - **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (804هـ)، تح: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1: 1425هـ-2004م، 238/3.

[7] - **سنن الترمذي**، 233/2-234.

قال الشوكاني: "الحديث نقل ابن عساكر في الأطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنف أَنَّ الترمذي صححه والذي فِي النسخ أنه قال: حديث حسن ولم يرتفع به إلى الصحة. وأخرجه أيضا ابن حبان فِي صحيحه والحاكم وصححه"[1].

ونقل الشيخ أحمد شاكر كلام الشوكاني ليستدل به على اختلاف نسخ كتاب الجامع معلقا بقوله: "فظهر من كلام الشوكاني أن نسخ الترمذي مختلفة، ففي بعضها: حديث حسن. وفي بعضها: حديث حسن صحيح"[2]، ثم رجح تصحيح الحديث فقال: "والظاهر أن الراجح إثبات التصحيح؛ لثبوته في أكثر الأصول، ولنقل ابن عساكر، والمزي والمجد بن تيمية عن الترمذي تصحيحه"[3].

3- حديث: "أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ البَيْتِ مَرَّتَيْنِ..." الحديث

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح[4].

وأثبت الشيخ أحمد شاكر تصحيح الحديث في نسخته موافقا في ذلك الزيلعي في نصب الراية[5]، ونقل تحسينه عن الترمذي؛ كل من المجد بن تيمية في المنتقى[6]، والشوكاني في نيل الأوطار[7].

ثم قال الشيخ: فيظهر أن النسخ القديمة من الترمذي فيها اختلاف: بعضها فيه التحسين فقط، وبعضها فيه التحسين والتصحيح[8].

---

[1] - **نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250 هـ)، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم، دار الن عفان، ط1: 1426هـ-2005م، 391/3.

[2] - **سنن الترمذي**، 234/2.

[3] - **المصدر نفسه**.

[4] - **المصدر نفسه**، 282/1.

[5] - **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762هـ)، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ط1: 1418هـ-1997م، 221/1.

[6] - **المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية** ﷺ، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني (ت 652هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، ط1: صفر 1429هـ، ص 127.

[7] - **نيل الأوطار**، 199/2.

[8] - **سنن الترمذي**، 282/1.

المطلب الثالث: شرط الإمام الترمذي في الجامع

بين الإمام الترمذي شرطه في كتابه في الباب الأخير الذي عقده في آخر الجامع حيث قال: "جَمِيعُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْحَدِيثِ فَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ، وَقَدْ أَخَذَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا خَلَا حَدِيثَيْنِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالْمَدِينَةِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ وَلَا مَطَرٍ، وَحَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ". وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا فِي الْكِتَابِ[1].

اشترط الترمذي أن يُخرج في كتابه هذا كل حديث معمول به عند أهل العلم إلا هذين الحديثين، وقد تكلّم العلماء فيهما، واستشكل عليهم أمرهما إذ كيف يكون معمول بهما وأحدهما منسوخ!.

وقد تكلم الشيخ أحمد شاكر حول حديث ابن عباس وقال بصحته وحكى ردّ النووي على الترمذي بخصوص هذين الحديثين فقال: "وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله، فهو حديث منسوخ، دل الإجماع على نسخه. وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال"[2].

وقد فهم بعض العلماء من صنيع الإمام الترمذي أن النسخ علة عنده، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن الصلاح في المقدمة فقال: "وسمى الترمذي النَّسْخَ عِلَّةً مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ"[3].

وقال ابن رجب الحنبلي: "إنما بين ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما"[4].

في حين ذهب الإمامان الزركشي والعراقي، وكذا ابن حجر إلى أن علة الحديث ليست العلة المعروفة في اصطلاح المحدثين وإنما عليه عدم العمل بمقتضى الحديث. فقال الزركشي: "لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته، لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص"[5].

---

[1] - **المصدر نفسه**، 692/5.

الحديث الأول: (أبواب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، 187، 354/1)،

والحديث الثاني: (كتاب الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه، 1444، 48/4).

[2] - **سنن الترمذي**، 357/1.

[3] - **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص191.

[4] - **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد الشهير ابن رجب الحنبلي (ت795هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط 1: 1407هـ - 1987م، (324/1).

[5] - **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ)، ت: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1: 1419هـ - 1998م، 215/2.

وقال ابن حجر: "وأما قوله: وسمى الترمذي النسخ علة هو من تتمة هذا التنبيه، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادا ومتنا طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولا اصطلاحا كما قررته والله أعلم"[1].

واصطلاح الترمذي للنسخ على أنه علة ليس إطلاقا خاصا به فقط؛ بل استعمله أبو حاتم الرازي في كتاب العلل، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه في كتاب العلل" عن الأحاديث المروية في "الماء من الماء"، فقال: "هو منسوخ نسخه حديث سهل بن سعد، عن أبي بن كعب"[2]. قال طارق بن عوض الله: "هذا؛ وقد رأيت غير الترمذي أيضا سمى النسخ علة"[3] وذكر هذا المثال.

وهو ما أشار إليه كذلك ماهر الفحل فقال: "وهو مقتضى صنيع ابن أبي حاتم في علله"[4]، والله أعلم.

– وقسّم الإمام المقدسي أحاديث الجامع إلى أربعة أقسام فقال: "أما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما، وقسم على شرط الثلاثة، وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يغفله، وقسم رابع أبان هو عنه فقال: "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء"، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه"[5].

وقال الحازمي: "ثم اعلم أن لهؤلاء الأئمة مذهبا في كيفية استنباط مخارج الحديث... ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن تعلم مثلا أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في:

---

[1] – **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1: 1404هـ-1984م.

[2] – **العلل لابن أبي حاتم**، (572/1)

[3] – **علوم الحديث لابن الصلاح**، ونكت الحافظ العراقي المسماة بـ: التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ونكت الحافظ العسقلاني المسماة بـ: الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن عفان، ط1: 1429هـ-2008م، 253/3.

[4] – **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص 191.

[5] – **شروط الأئمة الستة**، محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1405هـ-1984م، ص 19-20.

– **الطبقة الأولى**: فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

– **الطبقة الثانية**: شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

– **والطبقة الثالثة**: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح فهم بين القبول والرد، وهم شرط أبي داود والنسوي.

– **والطبقة الرابعة**: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم الحديث الزهري، وهم شرط أبي عيسى، وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأنّ الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنّه يبين ضعفه وينيه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود".

–**والطبقة الخامسة**: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يُخرج الحديثعلى الأبواب أن يُخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد" [1]

وبين ابن رجب رتبة الأحاديث التي خرجها الترمذي، وصفة من تقبل روايته فقال: "اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الحسن، والحديث الغريب.... ويخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلا ومن يهم كثيرا، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرا، ويبين ذلك ولا يسكت عنه"[2].

المطلب الرابع: شروح الجامع

خدم كتاب الإمام الترمذي رحمه الله تعالى خدمة جليلة، فأقبل عليه العلماء قراءة وتدريسا وتعليقا وشرحا، ولقد كثرت شروحه أهمها:

1- عارضة الأحوذي للقاضي أبي بكر مُحَمَّد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (ت 543هـ).

[1] – **شروط الأئمة الخمسة**، الحازمي، ص 56-58.

[2] – **شرح علل الترمذي**، ت: نور الدين عتر، دار الملاح، ط1: 1398هـ-1978م، (397/1).

2- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي للإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت 734هـ)، تحقيق الشيخ أحمد معبد عبد الكريم.

3- شرح زين الدين العراقي للحافظ شيخ الإسلام زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي (ت806هـ).

4-شرح أبي الفرح زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن حسن ابن رجب الحنبلي البغدادي (ت795هـ). وهذا الكتاب يسمى "شرح جامع الترمذي"، ويقع في عشرين مجلدا، وقد فُقد هذا الكتاب في جملة ما فقد من كتب التراث في فتنة التتر سنة 803هـ[1]. وبقي منه الجزء الخاص بالعلل الصغير فقط.

5- إنجاز الوعد الوفي بشرح جامع الترمذي للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن على بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت804هـ)، بتحقيق أبي مالك جهاد السيد المرشدي.

6- العرف الشذي على جامع الترمذي للعلامة المحدث الكبير محمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري تصحيح الشيخ محمود شاكر.

7- شرح جامع الترمذي للحافظ ابن حجر.

8- قوت المعتدي على جامع الترمذي للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: ناصر بن محمد الغربي، جامعة أم القرى، 1424هـ، رسالة دكتوراه.

9- شرح أبي الطيب محمد بن عبد القادر السندي.

10- شرح أبي الحسن بن عبد الهادي السندي المدني.

11- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ)، ضبطه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان.

12- شرح الشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير.

أما المختصرات فمنها:

1- مختصر الجامع لنجم الدين سليمان عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت 710هـ) [2].

2- مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالسي الشافعي (729هـ) [1].

---

[1] - يُنظر هامش شرح علل الترمذي، ت: كمال علي الجمل، ص 63.

[2] - **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، أبو الطيب مُحَمَّد بن أحمد المكي الحسني الفاسي (ت832هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1410هـ-1990م، (185/1).

المطلب الخامس: ثناء العلماء على الجامع

أول من أثنى على كتاب الجامع مؤلفه الإمام الترمذي حين قال: "صنفت هذا الكتاب يعني المسند الصحيح فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على عُلَمَاء خُرَاسَان فرضوا بِهِ وَمَن كَانَ فِي بَيْته هَذَا الْكتاب فَكَأَنَّمَا فِي بَيْته نَبِي يَتَكَلَّم"[2].

وقال القاضي أبو بكر بن العربي واصفا الجامع: "وليس فيها يعني في كتب الحديث – مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر عِلْمًا فوائد؛ صنف، ودلل، وأسند، وصحح، وأشهر، وعدد الطرق، وجرح وعدل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه"[3].

وأثنى أبو عبد الله مُحَمَّد بن عمر بن رشيد على جامع الترمذي، لاشتماله على مختلف العلوم الحديثية ونفائس الفوائد العلمية، قائلا: "الذي عندي أن الأقرب إلى التحقيق والأجرى على واضح الطريق أن يقال: إن كتاب الترمذي تضمن الحديث مصنفًا على الأبواب وهو علم برأسه، والفقه علم ثان، وعلل الأحاديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب – علم ثالث، والأسماء والكنى علم رابع، والتعديل والتجريح خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ممن لم يدركه – ممن أسند عنه في كتابه – سادس، وتعديد من روى ذلك الحديث سابع. هذه علومه الجُمْلِيَّة، وأما التفصيلية فمتعددة بالجملة، فمنفعته كبيرة، وفوائده كثيرة"[4].

وقال عنه ابن الأثير الجزري في جامع الأصول: "جامع الترمذي أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من

---

[1] – **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ات852ه)، ت: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، ط2: 1392ه- 1972م، (297/2).

[2] – **سنن الترمذي**، 1/1.

[3] – **عارضة الأحوذي**، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت543ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 5/1.

[4] – **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911ه)، إعداد: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: سعدي الهاشمي، ط: 1424ه، 22/1.

الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[1].

وقال عنه الإمام الشوكاني: "كتاب الترمذي أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحكمها ترتيبها، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره من المذاهب ووجوه الاستدلال، والإشارة إلى ما في الباب من الأحاديث وتبيين أنواع الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف، وفيه جرح وتعديل"[2].

المطلب السادس: كتاب العلل الصغير الذي في آخر الجامع

ألّف الإمام الترمذي كتابه الجامع وعقد في آخره كتابا سماه كتاب العلل، وهذا الأخير بمثابة المقدمة التي يكتبها أهل العلم لبيان مناهجهم في مصنفاتهم.

وقد بيّن فيه المؤلف بعض المسائل التي تحتاج إلى توضيح وبيان، وقرر بعض المسائل المتعلقة بعلوم الحديث وبين مقاصده، والتي تساعد على الفهم والبيان، وهذا ما يسهل على قارئ الكتاب الوقوف على مراده، حتى اعتبرها الشيخ همام عبد الرحيم سعيد بمثابة مقدمة هدي الساري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني لاشتمالها على أهم القواعد والأسس.

وأهم المسائل التي تناولها ثمانية هي:

– **المسألة الأولى**: استهل المؤلف كتابه العلل ببيان شرطه في كتابه الجامع وأن جميع ما فيه من الحديث معمول به عند أهل العلم ما خلا حديثين.

– **المسألة الثانية**: وضح فيها أسانيد مذاهب الفقهاء التي اختارها والشيوخ الذين أخذ عنهم المذهب وهي كالاتي:

مذهب سفيان الثوري (ت 161هـ) وأخرجه عنه من طريقين:

– عن محمد بن عثمان الكوفي عن عبيد الله بن موسى عنه.

– وعن أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي عن محمد بن يوسف الفرياني عنه.

مذهب مالك بن أنس (ت 117هـ) وأخرجه عنه من طريقين:

– عن إسحاق بن موسى الأنصاري عن معن بن عيسى القزاز عنه.

---

[1] – **جامع الأصول**، 114/1.

[2] –**نيل الأوطار**، (23/1)

– وعن أبو مصعب المدني وموسى بن حزام عن عبد الله بن مسلمة القعتيي عنه.

مذهب عبد الله بن المبارك (ت (181هـ) وأخرجه عنه من خمسة طرق كلها مروية بصيغة التمريض "روي"، والتي تفيد انقطاع السند بين الإمام الترمذي وشيوخه.

مذهب الشافعي (ت 204هـ) وأخرجه عنه من ثلاثة طرق:

– عن الحسن بن محمد الزعفراني بن الشافعي.

– وعن أبو إسماعيل الترمذي عن يوسف بن يحيى القرشي البوطي عنه.

– وأشياء عن الربيع عن الشافعي إجازة.

ومذهب أحمد بن حنبل (ت 241هـ) وإسحاق بن راهويه(238هـ): اخرج عنهما من طريق إسحاق بن منصور[1].

وثم بين موارده في علل الأحاديث والرجال والتاريخ وهو ما استخرجه من كتاب التاريخ الكبير، وأكثره ما ناظر به محمد بن اسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة[2].

وإذا كان الترمذي ينقل الكثير من أقوال البخاري في ذلك فهذا لا يعني أنه مقلدٌ له، بل في كثير من الأحيان يخالفه عندما يترجح له خلاف ذلك وأمثلة ذلك كثيرة في الجامع.

المسألة الثالثة: أوضح فيها عن القصد الذي دفعه لتصنيف كتابه الجامع، وبيان أقوال الفقهاء وعلل الحديث، بين أشهر العلماء الذين تكلموا في الرجال وضعفوا منهم شعبة، وسفيان الثوري، ومالك....، وأن هذا كان من باب النصيحة لعامة المسلمين. ثم كشف عن السبب الذي دفع هؤلاء العلماء لذلك؛ وهو بيان أحوالهم شفقة على الدين وتثبيتا فقال: "... لأن بعضهم من الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ".

ثم مثل لذلك ببعض أقوال أهل العلم من المحدثين، وكيف تركوا الرواية عن هؤلاء الرواة[3].

المسألة الرابعة: تكلّم الترمذي في هذه المسألة حول طرق التحمل والآداء، والرواة الذين اشتهر عنهم رواية الحديث بالمعنى وهم: إبراهيم النخعي، الحسن البصري، والشعبي[1]. وكذلك تسويته بين السماع والقراءة.

---

[1] – **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 692/5-963.

[2] – **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 692/5-963.

[3] – **المصدر نفسه**، 695/5.

المسألة الخامسة: تناول فيها الكلام عن الحديث المرسل، وموقف العلماء منه، وأن أكثر أهل العلم على تضعيفه وعدم الاحتجاج به، إلا أن هناك من احتج به، ثم أورد أمثلة لذلك عن تفاضل المراسيل بعضها عن بعض عندهم.

المسألة السادسة: ذكر فيها اختلاف الأئمة في تضعيف الرجال، وكيف أن بعض العلماء تركوا الرواية عنهم.

المسألة السابعة: تكلم فيها عن الحديث الحسن وحده عنده.

المسألة الثامنة: تناول فيها ثلاثة معاني للحديث الغريب عند أهل الحديث وهي:

- ربّ حديث يكون غريبًا لا يُروى إلا من وجه واحد، وأعطى أمثلة لذلك.
- ربّ حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصحّ إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه. ثم أعطى أمثلة على ذلك.
- وربّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد[2].

وكتاب العلل شرحه ابن رجب الحنبلي ضمن شرحه لجامع الترمذي لكن هذا الشرح في عداد الكتب المفقودة وما بقي منه إلا هذا الجزء الأخير والمتمثل في شرح كتاب العلل.

وهذا الشرح من أنفس الشروح، إذ يومئ على العقلية الحديثية التي امتاز بها الشارح، فأحسن فيه وأجاد، مبينا فوائده في المسائل الأصول والعلل والجرح والتعديل، وهذا الذي دفع بالعلماء الى شرحه، ومن أهمها:

- شرح علل الترمذي، تحقيق وتعليق نور الدين عتر.
- شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد.
- قطعة من التعليق الجلي على شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تعليق الشريف حاتم بن عارف العوني، جاءت هذه القطعة في حوالي تسع عشرة (19) صفحة.

[1] - **المصدر نفسه**، 5/696-697.

[2] - **سنن الترمذي**، كتاب العلل، 5/711-712.

المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في الحكم على الحديث

لا يخفى على أحد أن من أبرز علماء القرن العشرين في علم الحديث الشيخ أحمد شاكر، وفيما يلي ترجمة موجزة لحياته ومنهجه الذي اعتمده في الحكم على الحديث.

المطلب الأول: حياة الشيخ أحمد شاكر الشخصية

سيتم التطرق إلى حياة الشيخ شاكر الشخصية وذلك ببيان اسمه ونسبه وكذا نشأته وأسرته ليختتم بوفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته[1]

اسمه: هو الشيخ أحمد بن مُحَمَّد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء.

نسبه: ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنها.

لقبه: لقّبه أبوه، أحمد شمس الأئمة، أبو الأشبال.

الفرع الثاني: مولده ونشأته وأسرته

مولده: وُلد الشيخ، بعد فجر يوم الجمعة 29 من جمادى الآخرة سنة 1309هـ، الموافق 29 من يناير سنة 1892م، بمنزل والده بدرب الإنسية، بقسم الدّرب الأحمر، بالقاهرة[2].

عاش الشيخ أحمد شاكر وترعرع في كنف أسرة جمع الله لها بين العلم والشرف والتّقي، فوالده العلامة الشيخ مُحَمَّد شاكر[3]، وأما والدته فهي أسماء هارون بن عبد الرزاق، تُوفيت بعد ظُهر يوم الأحد 22 من شعبان سنة 1344هـ، بمنزل والده محمد شاكر بشارع رحبة عابدين بالقاهرة[4].

---

[1] – ترجمة الشيخ في المصادر والمراجع التالية:

الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15: 2002م، ص 253. **مجموع مقالات الشيخ العلامة المحدّث أبي الأشبال أحمد بن محمد شاكر**، جمعها واعتنى بها: أبو عايش إبراهيم بن محمود بن أحمد المصري، دار التوقيفية للكتاب، دار الآثار للنشر والتوزيع، ط1: 1434هـ-2013م، ص 11. **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، محمد رجب البيومي، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت، ط1: 1415هـ-1995م، 106/89/2. **مجلة المجلة**، أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، العدد: 19، ط: 1958م، ص 119. **معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط1: 1403هـ-1983م، ط3: 1409هـ-1994م. **من أعلام العصر**، أسامة أحمد شاكر، ط1: 1422هـ-2001م.

[2] – المصادر نفسها.

[3] – ستأتي ترجمته عند الحديث عن شيوخ أحمد شاكر.

[4] – **محمود مُحَمَّد شاكر "قصة قلم"**، عايدة الشريف، دار الهلال، الإصدار الأول يونيو 1951، ص 233.

وأما جده لأمه فهو العلامة الكبير، إمام العربية غير مُدَافَع، العارف بالله "الشيخ هارون بن عبد الرزاق" الذي توفي يوم السبت 26 جمادى الأولى سنة 1336هـ[1].

وله أربع إخوة وثلاث أخوات هم:

1- **علي مُحَمَّد شاكر** الحاصل على شهادة العالمية من الأزهر، ثم عمل قاضيا بمحكمة الزقازيق الابتدائية[2]، ونائبا لمحكمة قنا الشرعية[3]، توفي سنة 1381هـ الموافق 1961م[4]، وقد شارك أخاه أحمد في تحقيق وتصحيح ومراجعة العديد من الأعمال العلمية، ومنها تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، والرسالة التدمرية، والفتوى الحموية الكبرى، كلاهما لابن تيمية وغيرها.

2- **مُحَمَّد مُحَمَّد شاكر** ولد سنة 1899م، وتوفي سنة 1974م[5]، لم ينل شهرة إخوته لأنه لم ينشغل بالتأليف أو التحقيق[6].

3- **إبراهيم محمد شاكر**، توفي هو طفل في أوائل القرن التاسع عشر[7].

4- **محمود مُحَمَّد شاكر أبو فهر** العلامة الكبير شيخ العربية، كان إماماً في نشر التراث، وإذاعته، وهو القائل عن نفسه "أنا جندي من جنود هذه العربية"، والحديث عن غيرته، وحراسته للعربية لا نستطيع أن نوفّيه في كلمات، فقد حارب في جهات كثيرة، وخاض معارك كثيرة، فحارب الدعوة إلى العامية، وحارب الدعوة إلى كتابة العربية بحروف لاتينية، وحارب الدعوة إلى هلهلة اللغة العربية والعبث بها، بحجة التطور اللغوي، الذي يُقضى حتما إلى جعل اللغة الفصحى لغة دينية فقط[8]. وهو أيضا شارك أخاه أحمد شاكر في تحقيق بعض كتب التراث كتفسير الطبري، قال محمود شاكر: "فتفضل أخي أن ينظُرَ في أسانيد أبي جعفر، وهي كثيرة جدًّا، ويتكلّم عن بعض رجالها، حيثُ يتطلب تحقيق ذلك، ثم يُخرّج جميع ما فيه من أحاديث رسول الله ﷺ. فإن وجدَ بعد ذلك فراغًا

---

[1] - **مقدمة سنن الترمذي**، تح: أحمد محمد شاكر، 92/1.

[2] - **مقدمة سنن الترمذي**، (10/1).

[3] - **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية**، زكي محمد مجاهد، دار الغرب الإسلامي، ط2: 1994م، (385/2).

[4] - **من أعلام العصر**، أسامة أحمد شاكر، ط1: 1422هـ- 2001م، ص 21.

[5] - **المصدر نفسه**، ص 22.

[6] - يُنظر هامش جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد محمد شاكر الحديثية، يوسف عبد اللآوي، ص 15.

[7] - **من أعلام العصر**، ص 22.

[8] - **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف**، محمود محمد الطحاني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1: 1405هـ-1984م، ص 109-110.

نَظَر في عملي وراجعه واستدرك عليَّ، فشكرتُ له هذه اليدَ التي طوّقني بِها، وكم له عندي من يدٍ لاَ أملك جزاءَها وجزاءُ كلّ معروفٍ. وحسبُه من معروف أنّه سدّد خُطايَ صغيرًا، وأعانني كبيرًا[1].

كما أعانه في تصحيح كتاب "لباب الآداب"، وقد صرّح الشيخ أحمد شاكر بذلك قائلا: "وأعانني في تصحيحه شقيقي الأصغر السيد محمود مُحَمَّد شاكر، وكثيراً ما سهر الليالي في تحقيق بيت شعر أو تصويب جملة"[2]. توفي رحمه الله سنة 1997م[3].

5- صفية محمد شاكر، توفيت سنة 1928م.

6- فاطمة محمد شاكر، توفيت سنة 1965م.

7- عزيزة محمد شاكر، سنة 1997م[4].

وأما زوجة الشيخ أحمد شاكر وأولاده فهم:

زوجته هي السيدة أسماء زيتون، ابنه سليمان زيتون عُمدة كفر الحَمَام، مركز الزقازيق، ومن أعيان الشرقية، وهي ابنة أخت الشيخ عبد المعطي الشرشيمي، من كبار علماء الأزهر[5].

وأنجب الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ثلاثة ذكور وست إناث وهم[6]:

1- محمد أسامة المعتز مُحَمَّد شاكر، وُلد سنة 1919م، وتوفي سنة 2010م، تخرج من كلية التجارة (قسم العلوم السياسية) عام 1945م، وواصل دراسته العليا للماجستير ولم يكملها لتغيير موضوعه فيها الذي أراده لنفسه عن القضية الفلسطينية، ولم يوافق عليه، كان مديرًا عامًّا للمصروفات (الشؤون المالية) بديوان عام محافظة القاهرة، وقد كان نعم العون لوالده في نشر التراث في حياته وبعد مماته[7].

---

[1] - **مقدمة جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1: 1420 هـ - 2000 م، 13/1.

[2] - **لباب الآداب**، للأمير أسامة بن منقذ (ت 584هـ)، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة، د ت ط، ص5.

[3] - **من أعلام العصر**، ص 22.

[4] - **المصدر نفسه**، ص 23.

[5] - **المصدر نفسه**، ص 57.

[6] - **المصدر نفسه**، ص 21-57.

[7] - يُنظر في مقال: "**أسامة أحمد شاكر نموذج رائع لأبناء العلماء**"، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، نُشر بجريدة المصريون، بتاريخ 2010/4/3م.

وساعده في ترجمة مقدمة تحقيق "الكامل" للمبرد المطبوعة في أوروبا، في مدينة ليبزج سنة 1864م بتصحيح المستشرق رايت، والتي كتب لها مقدمة للنسخة باللغة الإنجليزية[1].

2- محمود الفرناس أحمد مُحَمَّد شاكر، وُلد سنة 1931م، وكان يعمل بهيئة قناة السويس بالإسماعيلية، توفي سنة 2001م.

3- سعود أحمد مُحَمَّد شاكر، وُلد سنة 1943م.

والبنات هن: كوثر (ت 1991م)، تماضر (ت 1999م)، سبأ شجرة الدُّر (ت 1990م)، رباب، ونعمة الله (ت 1935م) وهي طفلة صغيرة، فاطمة الزهراء (ت 2003م)[2].

ويظهر مما سبق ذكره أن الشيخ أحمد شاكر نشأ في بيت علم ودين، فجُلّ أفراد أسرته علماء وأدباء كل هذا له الأثر الكبير في تكوين شخصيته وفكره وأخلاقه واتجاهه، ولكن أهم العوامل التي أثّرت فيه التأثير الأكبر وفي توجيهه إلى دراسة علم الحديث هو والده عليهم رحمة الله جميعاً.

الفرع الثالث: وفاته

توفي الشيخ المحدّث أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر فجر يوم السبت 26 من ذي القعدة عام 1377هـ الموافق 14 من يونيو عام 1958م، مخلفا وراءه آثارا علمية.

المطلب الثاني: حياة الشيخ أحمد شاكر العلمية

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الحياة العلمية للشيخ وأهم المحطات البارزة في ذلك.

الفرع الأول: مراحل تلقيه العلم ورحلاته العلمية

أ/ مراحل تلقيه العلم:

تلقى الشيخ أحمد شاكر العلم دأبه في ذلك دأب العلماء، ولما بلغ سنّ الثامنة، صدر أمر بإسناد منصب قضاة السودان إلى والده الشيخ مُحَمَّد شاكر، في 10 من ذي القعدة سنة 1317هـ الموافق 11 مارس سنة 1900م، عقب خمود الثورة المهدية، الأمر الذي استدعى رحيل عائلته إلى السودان، فالتحق الشيخ "أحمد" بكلية غوردون،

[1] - **مقدمة تحقيق الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: أحمد محمد شاكر.

[2] - **من أعلام العصر**، ص 58.

فبقي يدرس بها حتَّى عاد أبوه من السودان فتولى مشيخة علماء الإسكندرية في 26 من أبريل سنة 1904، فألحق ولده من يومئذٍ بمعهد الإسكندرية الَّذي يتولاه[1].

وكان الشيخ أحمد منذ عقل وطلب العلم محبا للأدب والشعر، كدأب الشباب في صدر أيامه، فاجتمع في الإسكندرية وأديب من أدباء زمانه في هذا الثغر، هو الشيخ عبد السلام الفقي، من أسرة الفقي المشهورة بالمنوفية، فحرّضه على طلب الأدب، وحرّض معه أخاه عليًّا –وهو أصغر منه– وصار يقرأ لهما أصول كتب الأدب في المنزل زمنًا طويلًا، ثم أراد الشيخ عبد السلام أن يختبر تلميذيه، فكلفهما بإنشاء قصيدة من الشعر، فكتب عليٌّ – رحمه الله– أبياتًا، أما أحمد فلم يستطع أن يكتب غير شطر واحد ثم عجز، فمن يومئذٍ انصرف أخوه عليٌّ إلى الأدب، وانصرف هو إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل منذ سنة 1909 إلى يوم وفاته، ولكنه لم ينقطع قط عن قراءة الآداب: حديثها وقديمها، مؤلفها ومترجمها، كما سيظهر بعد من الكتب التي تولى نشرها في حياته رحمه الله[2].

وعندما عُيّن والده وكيلا للأزهر في 29 أبريل 1909م، عاد بابنه إلى القاهرة حيث انتظم ضمن طلاّب الأزهر الشريف واستمرّ في الدراسة، فتلقى عن طائفة كبيرة من العلماء الذين زاروا مصر إذ كانت القاهرة يومئذ قبلة لعلماء البلاد الإسلامية حتى حاز شهادة العالمية في سنة 1917م[3].

في الأخير يمكن القول أن الشيخ أحمد شاكر من العلماء الذين حالفهم الحظ، وتوفرت له الظروف المساعدة على أن يكون من العلماء البارزين في هذا العصر، وربما من أهم هذه الظروف اثنين:

– الوالد العالم الذي تأثر به تأثرا كبيرا.

– وبلده مصر المعروف بالعلم والعلماء، والأزهر الشريف قبلة كل عالم.

ب/ رحلاته العلمية:

1– **رحلته إلى السودان سنة 1900م:** وتعتبر هذه الرحلة من أوائل الرحلات التي قام بها الشيخ وذلك حينما عُين والده قاضي قضاة السودان، والتحق بكلية غوردون –كما بينا سابقًا – فبقي تلميذًا بها حتى عاد أبوه من السودان، وتولى مشيخة علماء الإسكندرية سنة 1366هـ، فألحق ولده من يومئذٍ بمعهد الإسكندرية الذي تولاه[1].

[1] – **جمهرة مقالات الأستاذ محمود مُحَمَّد شاكر**، محمود محمد شاكر، جمعها وقرأها وقدم لها: الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1: 2003 م، باب: أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، 1011/2.

[2] – **المصدر نفسه**، 1011/2.

[3] – باختصار من المصدر نفسه.

2- **رحلاته إلى أرض الحجاز ونجد:** زار الشيخ رحمه الله أرض الحجاز ونجد أربع مرات، وكانت المرة الأولى لأداء فريضة الحج، وقد تحدثّ الشيخ عن هذه الرحلة أثناء حدثيه عن كتب الأطراف ونُسخها، إذ وجد نسخة نادرة لكتاب (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث) للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفى سنة 1143هـ-1730م، وهذا حين كان في بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج، وقد جعله مؤلفه لأطراف الكتب الستة وموطأ مالك، يقول رحمه الله: "كان هذا الكتاب نادرة جدًا، وحين كنت ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج سنة 1347هـ، وجدت نسخة جيدة منه، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف، وتاريخ نسخها سنة 1215هـ، فاستعرضها من صاحبها الصديق الفاضل الشيخ عبد الوهاب الدَّهْلوي، أحد كبار الأعيان والتجار من الهنود بمكة، على أمل أن أبذُل وُسعي في السَّعي لطبعه، وقد وفق الله لنشره الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر، ولكن طبعه طبعاً على غير ما كنت أرجو"[2].

والرحلة الثانية كانت سنة 1368هـ-1949م؛ بدعوة من الملك عبد العزيز، ومكث فيها ثلاثة أسابيع تقريبًا، في الفترة من 28 جمادى الأولى 1368هـ الموافق 27 مارس 1949م إلى 21 جمادى الآخر 1368هـ الموافق 20 أبريل 1949م[3].

والرحلة الثالثة كانت إلى الرياض سنة 1373هـ-1954م حيث صرحّ عنها قائلا: "ثم كان من فضل الله عليَّ حين كنت بمدينة الرياض في شهر جمادى الأولى من هذا العام سنة 1373هـ أن كلّفني الأستاذ المفتي الأكبر العلامة الجليل الشيخ مُحَمَّد بن إبراهيم آل الشيخ وشقيقه الأخ الفاضل الأستاذ الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم مدير المعهد العلمي بالرياض أن أعيد طبع هذا الشرح النفيس في مصر وأن أعنى بتصحيحه ما استطعت..."[4].

---

[1] - **مجموع مقالات الشيخ العلامة المحدّث أبي الأشبال أحمد محمد شاكر رحمه الله**، جمعها واعتنى بها: إبراهيم بن محمود بن احمد المصري، دار الآثار، ط1: 1434هـ-2013م، ص 13.

[2] - **مقدمة مفتاح كنوز السنة**، أي فينسنك ونقله إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي، إدارة ترجمان السنة 7 – ابيك رود – لاهور، طُبع في مطبعة معارف لاهور، 1398هـ - 1978م، ص ض.

[3] - **المصدر نفسه**، ص 56.

[4] - **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**، لصدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت 792هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، أشرفت وكالة شؤون المطبوعات والنشر بالوزارة على إصداره عام 1418هـ، ص 8.

وأما الرحلة الأخيرة لأرض الحجاز ونجد فكانت بدعوة من الملك سعود بن عبد العزيز، وقبل وفاة الشيخ أحمد شاكر بعامين تقريباً، يقول رحمه الله: "وقد أتاح الله لي من فضله أن زرت الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في شعبان من هذا العام 1375هـ في رحلة إلى الحجاز ونجد، بأمر ملكي كريم من الملك سعود بن عبد العزيز"[1].

3- **رحلته إلى الشام سنة 1375هـ-1955م**: وفي هذه الرحلة زار الشيخ المكتبة الظاهرية، واطَّلع على فيها من نوادر المخطوطات، وقابل بعضًا من أفاضل علماء دمشق، منهم الشيخ محمد البيطار، وخليل مردم بك، رئيس المجمع العلمي بدمشق، وحفلت زيارته للمكتبة الظاهرية بلقاء عددٍ من العلماء وطلبة العلم، منهم الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله[2].

الفرع الثاني: وظائفه وأعماله

يقول الأستاذ محمود شاكر: "ولما حاز شهادة العالمية من الأزهر في سنة 1917م، عُيّن مدرسًا بمدرسة ماهر، ولكن لم يبق بها غير أربعة أشهر، ثم عين موظفًا قضائيًّا ثم قاضيًا"[3].

تنقل رحمه الله بين كثير من المحاكم الشرعية[4]:

- عاملا قضائيا المحكمة الشرعية بالزقازيق 1918م.
- قاضيا بمحكمة الأقصر الشرعية، سنة 1921م.
- قاضيًا بمحكمة السّنطة الشرعية سنة 1925م.
- قاضيا بمحكمة الإسماعلية الشرعية سنة 1927م.
- رئيسا لمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية سنة 1947م.
- رئيسا لمحكمة شبين الكوم الابتدائية الشرعية سنة 1949م.

وظل في القضاء حتى أحيل إلى المعاش في سنة 1951م عضوًا بالمحكمة العليا، ثم افتتح بعد ذلك مكتباً للقضايا والاستشارات الشرعية سنة 1951م.

---

[1] - **أيام في الجزيرة رحلتي إلى الحجاز ونجد**، أحمد محمد شاكر (1377هـ)، ت: أشرف عبد المقصود، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1439هـ- 2018م، ص 57.

[2] - **المصدر نفسه**، ص 58-59.

[3] - **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، ص 1014.

[4] - **منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**، ص 53-54-55.

– عُيّن عضوا في لجنة وضع المناهج في التفسير والحديث، وقد اختاره لذلك شيخ الأزهر آنذاك مُحَمَّد مصطفى المراغي فقال: "واختاريني عضوا في لجنة المناهج في علوم التفسير، والحديث للمعاهد الدينية مع إخوان كرام من أعلام الأزهر وأساطينه، ومع رئيس من أفذاذ العلماء الذين أنجبهم الأزهر الشريف وهو شيخي وأستاذي العلامة الكبير الشيخ إبراهيم الجبالي"[1].

– شارك كعضو في اللجنة المشرفة على طباعة سلسلة "ذخائر العرب"، وقد رشحته لذلك دار المعارف مع الأساتذة: حلمي عيسى وأحمد أمين وطه حسين وعلي الجارم وعبد الوهاب عزّام وإبراهيم مصطفى[2].

– رئيس تحرير مجلة الهدي النبوي لمدة عامين، وهي مجلة جمعية أنصار السنة المحمدية، وقد ساهم الشيخ في تأسيسها[3].

– شارك في لجنة جمع أحاديث الكتب الستة بالأزهر، وكان معه في اللجنة الشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري (ت 1952م)[4].

وفي الأخير نخلص إلى أنّ الشيخ من الرجال العظماء الذين تولّوا المهام الصعبة والقضايا التي تخص الأمة الإسلامية كالحفاظ على تراثها بتحقيقه وتصحيحه، إضافة إلى ذلك توليه منصب القضاء الذي قضى فيه باجتهاده، قال أخوه محمود شاكر: "وقد تولى القضاء في مصر أكثر من ثلاثين سنة، فكانت له أحكام مشهورة في القضاء الشرعيّ، قضى فيها باجتهاده غير مقلّد ولا متّبع، وكان اجتهاده في الأحكام مبنيًّا على سعة معرفته بالسنَّة النبوية، التي اشتغل بدراستها منذ نشأته إلى أن لقى ربه"[5]، وهذا لا يخوض فيه إلا من رزقه الله الفطنة والنباهة والنبوغ.

[1] – **مقدمة الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، إشراف: علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري، مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1: 1435هـ، ص 45.

[2] – **مدخل إلى تاريخ نشر التراث**، ص 130.

[3] – نقلا عن **جوانب نقدية في جهود الشيخ أحمد محمد شاكر**، ص 17. يُنظر أيضا: هامش "كلمة الحق" لعلامة احمد محمد شاكر، قدم له: عبد السلام هارون، مكتبة السنة، ص 16.

[4] – **منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**، ص 55.

[5] – **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، ص 1011.

الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه

أ- **شيوخه:** أخذ الشيخ أحمد شاكر العلم على يد مجموعة كبيرة من العلماء الأفذاذ وهم:

- **العلامة الشيخ مُحَمَّد شاكر:** كتب الشيخ في خاتمة مقدمة سنن الترمذي ترجمة لوالده عرْفانا منه لجهوده قائلا: "وأرى من الواجب عليّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمةً موجزةً لوالدي، تنويها بقدره، وإشادةً بذكره، ورعايةً لحقِّه، إذ هو والدي وأستاذي ومعلمي، وله عليّ وعلى مئات – بل ألوف – من إخواني ومشايخي الأيادي البيضاء، والنعمُ السابغات، وبمناسبة أنه أستاذي في هذا، كتاب الترمذي، قرأه لي ولإخواني قراءة درسٍ وتحقيقٍ، وهو الإمام الجليل، والنابغة العظيم، والكتاب القدير والشاعر الملهم، والسياسي الخطير، شيخ الشيوخ، وزعيم العلماء، مجدِّدُ مجدِ الأزهر، العالم العلامة، السيد الشريف: مُحَمَّد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث، من آل أبي علياء..."[1].

ولد الشيخ محمد شاكر سنة 1282هـ- 1866م بمدينة جرجا، حفظ القرآن الكريم، وتلقى مبادئ التعليم بها، ثم رحل إلى القاهرة، إلى الأزهر الشريف، فتلقى العلم من كبار الشيوخ[2]، ثم تولى عددا من المناصب الهامة في الدولة (وقد أشرنا إلى بعضها سابقا).

وهو أول من وضع نُظُم القضاء الشرعي في السودان على أوثق الأسس وأقواها، ووضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية لتخرج للمسلمين رجالا هداةً يُعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض... وكان رحمه الله له دور بارز في ثورة 1919م فكان القائد والزعيم، وتبعه أهل الأزهر قاطبة، وكانت له كتابات في الشؤون السياسية المصرية[3] وغيرها من الإنجازات العظيمة.

قرأ الشيخ مُحَمَّد شاكر لولده أحمد ولإخوته التفسير مرتين، ومرة في تفسير البغوي، وأخرى في تفسير النسفي، وقرأ لهم صحيح مسلم، وسنن الترمذي والشمائل، وبعض صحيح البخاري، وقرأ لهم في الأصول: جمع الجوامع، وشرح الأسنوي على المنهاج، وقرأ لهم في المنطق: شرح الخبيصي، وشرح القطب على الشمسية، وقرأ لهم في البيان: الرسالة البيانية، وقرأ لهم في فقه الحنفية: كتاب الهداية على طريقة السلف في استقلال الرأي وحرية الفكر، ونبذ العصبية لمذهب معين... توفي رحمه الله سنة 1358هـ-1939م[4].

---

[1] - **مقدمة سنن الترمذي**، ص 92.

[2] - **المصدر نفسه**، ص 92.

[3] - **مقدمة السنن**، ص 94-95 بشيء من الاختصار.

[4] - **العمدة في الأحكام**، ص 5.

- **الشيخ محمود أبو دقيقة:** وكان أول شيوخه في معهد الإسكندرية، وهو أحد العلماء الذين تركوا في حياة الفقيد أثرًا لا يُمحى؛ فهو الذي حبّب إليه الفقه وأُصوله، ودرَّبه وخرَّجه في الفقه حتى تمكن منه، ولم يقتصر فضل هذا الشيخ على تعليمه الفقه فقط، بل علّمه أيضًا الفروسية وركوب الخيل والسباحة[1]، وقد توفي سنة 1940م[2].

- **الشيخ محمَّد رَشِيد رِضا:** صاحب مجلة (المنار) وأحد رجال الإصلاح الإسلامي. من الكتّاب، العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير. ولد ونشأ في القلمون، وتعلم فيها وفي طرابلس. ونظم الشعر في صباه، وكتب في بعض الصحف، ثم رحل إلى مصر سنة 1315هـ، فلازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له... ثم أصدر مجلة (المنار)، وأنشأ مدرسة الدعوة والإرشاد بمصر، وانتخب رئيسا للمؤتمر السوري... توفي سنة 1354هـ-1935م[3].

وقد وصفه الشيخ بعدة أوصاف كقوله: "أستاذنا الإمام حجة الإسلام السيد مُحَمَّد رشيد رضا"، وقرّظ تفسيره بقوله: "تفسير أستاذنا الجليل خير تفسير طُبع على الإطلاق"[4].

ونقل عنه كثيرا وخالفه أحيانا؛ فيردّ عليه كما في حديث الذبابة المخرّج في الصحيحين حين طعن فيه؛ فقال: "بل لم نر فيمن تقدمنا من أهل العلم من اجترأ على ادعاء أن في الصحيحين أحاديث موضوعة، فضلا عن الإيهام والتشنيع الذي يطويه كلامك، فيوهم الأغرار أن أكثر ما في السنة موضوع!، هذا كلام المستشرقين".

ثم قال: "وهذا مما أخطأ فيه كثير من الناس. ومنهم أستاذنا السيد رشيد رضا رحمه الله، على علمه بالسنة وفقهه، ولم يستطع قط أن يقيم حجته على ما يرى..."[5].

- **الشيخ جَمَال الدين القاسِمي:** إمام الشام في عصره، عالما بالدين، ومتضلعاً في فنون الأدب. مولده ووفاته في دمشق.

انتدبته الحكومة للرحلة وإلقاء الدروس العامة في القرى والبلاد السورية، فأقام في عمله هذا أربع سنوات 1308 - 1312هـ ثم رحل إلى مصر، وزار المدينة. ولما عاد اتَّهم بتأسيس مذهب جديد في الدين، سموه (المذهب الجمالي) فقبضت عليه الحكومة سنة 1313هـ وسألته، فرد التهمة فأخلي سبيله، واعتذر إليه والي دمشق، فانقطع

---

[1] - **المصدر نفسه.**

[2] - **الأعلام للزركلي**، 135/2.

[3] - **المصدر السابق**، 126/6.

[4] - **منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**، ص 72.

[5] - **مسند الإمام أحمد**، ت: أحمد محمد شاكر، 555/6.

في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس، في التفسير وعلوم الشريعة الإسلامية والأدب. توفي سنة 1332هـ-1914م مخلفا وراءه تصانيف كثيرة منها: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محاسن التأويل وغيرها[1].

- **الشيخ محمد الأمين الشّنْقِيطي**: مفسر ومدرّس من علماء شنقيط (موريتانيا). ولد وتعلم بها. وحج سنة 1367هـ، واستقر مدرسًا في المدينة المنورة ثم الرياض، وأخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة 1381هـ وتوفي بمكة سنة 1393هـ- 1973م، صاحب أضواء البيان في تفسير القرآن، ومنع جواز المجاز، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات وغيرها[2].

- **الشيخ محمد عَبْد الحَيّ الكَتَّاني**: عالم بالحديث ورجاله. مغربي، ولد وتعلم بفاس. وكان منذ نشأته على غير ولاء للأسرة العلوية المالكة في المغرب، واعتقل سنة 1327هـ-1909م في دار المخزن ببلده. ولما فُرضت الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912م انغمس في موالاتها. وحج، فتعرف إلى رجال الفقه والحديث في مصر والحجاز والشام والجزائر وتونس والقيروان. وعاد بأحمال من المخطوطات. وكان جمّاعاً للكتب ذخرت خزانته بالنفائس. وضمت بعد سنوات من استقلال المغرب إلى خزانة الكتب العامة في الرباط، وكان الكتاني في باريس، فاستمر إلى أن مات بها سنة 1382هـ -1962م، له تآليف منها: فهرس الفهارس، واختصار الشمائل وغيرها[3].

- **الشيخ طاهِر الجزائري**: هو طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ: عالم لغوي، أديب، باحث، من عمد الاصلاح اللغوي والديني بسورية، كان له تأثير كبير في نشر العلم، ووضع مناهج التعليم واصلاح أساليبه، كما كان محسنا لأكثر اللغات الشرقية كالعبرية والسريانية والحبشية والزواوية والتركية والفارسية، واسع العلم بالمكتبة العربية ومخطوطاتها. أصله من وغليس بالجزائر. هاجر ابوه الى سورية سنة 1264هـ فولد هو بدمشق، وبها نشأ وتتلمذ على كبار أشياخها... وانتقل الى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة (1325 - 1338هـ) في اثناء الحكم التركي في الشام. وعاد فانتخب عضوا في "المجمع العلمي العربي" سنة 1919 وسمي مديرا لدار الكتب الظاهرية. وتوفي بعد ثلاثة أشهر في 14 ربيع الثاني. من آثاره: "الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية"، "توجيه النظر إلى علم الأثر"، "التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن" وغيرها[4].

---

[1] - **الأعلام للزركلي**، 135/2.

[2] - **الأعلام للزركلي**، 45/6.

[3] - **المصدر نفسه**، 187/6-18.

[4] - **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، 1400هـ - 1980م، ص101.

- **العلامة الفقيه عبد الله بن إدريس السنوسي**: ومن علماء المغرب المتأخرين الذين عرفوا باعتقاد عقيدة السلف ونبذ ما خالفها من العقائد، عالم مراكش، وشيخ شيوخها، نزيل طنجة الآن العالم العلامة المحدث الأثري السلفي الرحالة المعمر أبو سالم، رائد المدرسة الأثرية، توفي سنة 1350هـ[1].

وعندما زار حافظ المغرب العلامة عبد الله بن إدريس السنوسي مصر سنة 1330هـ كان لأحمد شاكر شرف ملازمته والقراءة من مسند الإمام أحمد، ومن صحيح البخاري من نسخته الخاصة من الطبعة السلطانية[2].

- **الشيخ محمد مصطفى المراغي**: يقول الشيخ شاكر: وبعد: فقد تفضل أستاذنا الإمام العظيم المصلح الحكيم الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر (توفي سنة 1364هـ-1945م)، واختارني عضوًا في لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث، في المعاهد الدينية مع أخوان كرام من أعلام الأزهر وأساطينه، ومع رئيس من أفذاذ العلماء الذين أنجبهم الأزهر الشريف وهو شيخي وأستاذي العلامة الكبير الشيخ إبراهيم الجبالي[3].

- **الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب الدِّهْلَوِي**: عالم بالتراجم. مولده ووفاته بمكة سنة 1355هـ-1936م. كان من المدرّسين بالحرم المكيّ. له تآليف منها: ولاة مكة بعد الفاسي، جعله ذيلا لشفاء الغرام بأخبار البلد الحرام للتقيّ الفاسي، وطبع ملحقا به[4].

اجتمع بالشيخ أحمد شاكر في أول سفره فطلب منه شاكر الإجازة بمروياته، فأجازه، وسجّل ذلك في إجازة طويلة ممتعة سمَّاها: "بغية الأديب الفاضل في ترجمة أحمد بن العلامة الشيخ محمد شاكر"[5].

ب- تلاميذه:

"انقطع الشيخ أحمد شاكر للتأليف وتحقيق كتب التراث، ولم ينصب نفسه لتدريس الطلاب، ولكن الذين تتلمذوا على كتبه، ونهلوا من علمه في مصر وخارجها لا يحصون كثرة"[1].

---

[1] - **علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية والمواسم**، أبو سفيان مصطفى باحُّو السلاوي المغربي، جريدة السبيل، المغرب، ط1: 1428هـ - 2007م، 150/1.

[2] - **مجموع مقالات الشيخ العلامة المحدّث أبي الأشبال أحمد بن محمد شاكر**، ص 15.

[3] - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، مكتبة الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1: 1435هـ، ص 45.

[4] - **الأعلام للزركلي**، 354/3.

[5] - **منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، أضواء السلف، ط2: 1437-2016م، ص 81-82.

المطلب الثالث: مكانته وآثاره العلمية

نال الشيخ شاكر مكانة عالية مرموقة، وذاع صيته أرجاء الدنيا في العصر الحديث، فهو بلا منازع محدّث الديار المصرية، والقاضي الشرعي للبلاد.

الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه

كان الشيخ أحد العلماء الذين سخروا حياتهم لخدمة العلم والأمة الإسلامية، فقد أخرج الكثير من كتب التراث المخطوطة والنادرة بتحقيقاته الدقيقة التي إن دلت على شيء فإنها تدل على براعته وقدرته وتفوقه على أقرانه في ذلك.

وقد شهد أهل العلم له بالفضل والثناء على جهوده النافعة وخصوصا الحديثية منها، فممن أثنى عليه:

1- **قال عبد الرحمن المعلمي اليماني** (ت 1966هـ) واصفا إياه: "محقق العصر العلامة أحمد مُحَمَّد شاكر"[2]، وقد كاتب المعلمي أحمد شاكر بعدة رسائل علمية مطبوعة.

2- **قال عبد السلام محمد هارون** (ت 1988هـ): "هذا هو العالم المحدث المفسر الفقيه اللغوي الأديب الكاتب: أحمد مُحَمَّد شاكر"[3].

3- **قال عبد الفتاح أبو غدة (ت 1987م)**: "شيخنا وأستاذنا العلامة المحدّث الفقيه الأديب اللغوي المحقق القاضي أبو الأشبال أحمد شاكر ابن العلامة الكبير الجليل مُحَمَّد شاكر، المصري المنشأ والقرار، العالم المعروف بتحقيقاته وكتاباته وتجويده وتبريزه في محققاته ومؤلفاته، وبخاصة: خدمته الجليلة وتحقيقه وشرحه المانع للكتاب العظيم مسند الإمام أحمد بن حنبل، فإنه أربى فيه على الغاية، وقام عن علماء مصر في خدمة الحديث الشريف بفرض الكفاية"[4].

---

[1] - **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، 59/1.

[2] - **آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني**، اعتنى به: محمد أجمل الإصلاحي، وفق المنهج المعتمد من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، تمويل مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1: 1434هـ، 137/23.

[3] - **كلمة الحق**، أحمد شاكر (ت 1377هـ)، قدم للكتاب وترجم لمؤلفه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة، د ط، ص 2.

[4] - **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك**، أحمد مُحَمَّد شاكر، اعتنى به وعلق عليه وأضاف إليه: عبد الفتاح أبو غدة، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة لصاحبها شرف حجازي، ط1: 1404هـ بيروت، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2: 1415هـ مكتبة السنة القاهرة، ص 5.

4- **قال الشيخ عبد الكريم الخضير**: "أما بالنسبة للشيخ أحمد شاكر وأبوه القاضي محمد شاكر وكيل المشيخة، على كل حال الأب معروف متميز محمد ما له سمي، والشيخ أحمد كذلك المحدث البارع المعاصر المصري أحمد شاكر معروف أيضاً لا يلتبس بغيره"[1].

كما أثنى عليه في موضع آخر من هذا التعليق وفي معرض الكلام عن مختصر ابن كثير واعتناء الشيخ أبو الأشبال به بالإشراف عليه بنفسه وتصحيحه وصياغته بأسلوبه؛ فقال: "... والشيخ بارع في هذا الباب..."[2].

الفرع الثاني: آثاره العلمية

توفي الشيخ أحمد شاكر مخلفا وراءه آثاراً علمية عظيمة في مختلف الفنون والتخصصات تأليفا وتحقيقا،

أولا/ آثاره في مجال التأليف[3]: فمن أشهر مؤلفات الشيخ أحمد شاكر:

- نظام الطلاق في الإسلام.
- الكتاب والسنة.
- عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير مختصر تفسير القرآن العظيم.
- كلمة الحق في شئون المسلمين وحرب الوثنية والشرك والدفاع عن القرآن والسنة، وهي مجموعة مقالات كتبها في مجلة الهدى النبوي جمعت في كتاب بعد وفاته.
- كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر.
- الشرع واللغة.
- أبحاث في أحكام (فقه وقضاء وقانون).
- مذكرة في قضية المحرومين وإبطال شروط الواقفين

ثانيا/ آثاره في مجال التحقيق: ومن أشهر الكتب التي حققها الشيخ، نذكر منها:

أ- في القرآن وعلومه:

---

[1] - **التعليق على تفسير الجلالين**، جلال الدين المحلي (ت 864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، 6/16.

[2] - **المصدر نفسه**، 22/23.

[3] - **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر – مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية**، أحمد محمد شاكر، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، ط1: 1426هـ-2005م.

1- **تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**: يعتبر هذا التفسير من أعظم التفاسير، قال عنه الشيخ أحمد شاكر: "وهو أعظم تفسير رأيناه، وأعلاه وأثبتُه. استحقَّ به مؤلفه الحجة أن يسمى (إمام المفسرين)"، وقد قام الشيخ بمراجعة الكتاب وتخريج أحاديثه ودَرْس أسانيده، وقد طبع الكتاب بدار المعارف سنة 1956م، وصدر منه ستة عشر جزءًا.

2- **تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي**: وعمل الشيخ فيه تحقيق النصّ وتصحيحه، وشاركه أخوه علي محمد شاكر في ذلك، وقد طَبَعْتهُ دار المعارف سنة 1954 م.

3- **جامع البيان في تفسير القرآن**: للإمام معين الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإيجي الصفوي الشافعي وقام الشيخ بمراجعة الجزء الثالث منه، ويبدأ من سورة لقمان، وينتهي بسورة الناس.

4- **هداية المستفيد في أحكام التجويد للشيخ أبي ريمة**: وهي رسالة احتوت على غالب علم التجويد في صورة سؤال وجواب مختصر، وعمل الشيخ فيها التصحيح والضبط بالشكل، وأول طبعة صدرت لها بتصحيح الشيخ في دار المعارف سنة 1373هـ، والطبعة الثانية طبعتها مكتبة السنّة سنة 1407هـ، والثالثة أيضًا مكتبة السنة سنة 1408هـ، وتقع الرسالة في سبع وثلاثين صحيفة.

5- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين للإمام محمد بن محمد الجزري**: وعمل الشيخ فيها التصحيح والمراجعة. ونشرت الكتاب مكتبة القدسي سنة 1931م.

ب- في الحديث وعلومه:

من الكتب التي حققها الشيخ في مجال الحديث وعلومه؛ نذكر منها:

1- **المسند للإمام أحمد بن حنبل**: "وفي سنة 1946م نَهَدَ أحمد شاكر لنشر ديوان السنة الأعظم: مسند الإمام أحمد، وهو العمل الذي استفرغ فيه جُهْدَه، وأَقدم عليه بعد أن آنس من نفسه نار القيام بأعباء هذا العمل الجليل، فالمسند كتاب تحاماه الرجال، وقديمًا تمنى الحافظ الذهبي - وهو من هو - "أن يُقَيَّض الله لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبه على مرسله، ويُوَهَّن ما ينبغي من مناكيره"[1].

[1] - **جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر**، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، 1426هـ - 2005م، 73/1.

قال الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي: "ولعل دعوة الذهبي قد أُجيبت بما صنع الشيخ أحمد شاكر في نشر هذه الطبعة الممتازة التي كانت أمنية حياته، وغاية همّه سنين طويلة. فقد جعل لأحاديث الكتاب أرقامًا متتابعة كانت كالأعلام للأحاديث بنى عليها فهارس ابتكرها، منها: فهرس للصحابة رواة الحديث مرتب على حروف المعجم، وفهرس الجرح والتعديل، وفهرس للأعلام والأماكن التي تُذكر في متن الحديث، وفهرس لغريب الحديث. أما الفهارس العلمية فهي الأصل لهذا العمل العظيم، وما نظن أحدًا سبق الأستاذ المحقق إلى مثلها"[1].

2- **جامع الترمذي**: وقد حقق الشيخ أحمد شاكر الجزء الأول والثاني منه فقط.

3- **صحيح ابن حبان**. حقّق منه الجزء الأول فقط.

4- **مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري مع معالم السنن لأبي سليمان الخطابي وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية**: وقد حقق الشيخ منه ثلاثة مجلدات بالاشتراك مع الشيخ محمد حامد الفقي، وعملهما فيه تحقيق النص مع التعليق عليه أحيانًا، وطبع بمطبعة أنصار السنة المحمدية سنة 1948م.

5- **صحيح البخاري بشرح الكرماني**: قام الشيخ بتصحيح الجزء الثاني، وطبع بمطبعة محمود توفيق بمصر.

6- **الأربعون النووية للإمام النووي**: وعمل الشيخ في الكتاب التصحيح والمراجعة، وطُبع الكتاب في دار المعارف سنة 1954م.

7- **السمع والطاعة**: جزء صغير، استهله الشيخ بحديث ابن عمر المرفوع: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"، ثم شرع في بيان صور الطاعة الواجبة والطاعة المحرمة، وخص بالذكر القوانين التي تأمر بما يخالف كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وطبع هذا الجزء أولًا في دار المعارف، ثم طبع في مكتبة السنة عام 1410 هـ.

8- **العمدة في الأحكام**: للحافظ عبد الغني المقدسي، وهو من نصوص أحاديث رسول الله ﷺ، مما اتفق على إخراجه البخاري ومسلم. وقد جمع فيه مؤلفه أكثر من خمسمائة حديث عليها مدار أكثر أصول الأحكام، ورتبها على الكتب والأبواب، وأعانه على ذلك شقيقه الشيخ علي مُحَمَّد شاكر.

[1] - **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، 74/1.

قال الشيخ شاكر: "وقد حققته بالمقابلة بمخطوطات من شرح ابن دقيق العيد. أحدها مصوَّر عن أصل نفيس معتمد حجة، نقل عن نسخةٍ عمدةٍ، وصفتها بإسهاب في مقدمة الشرح الذي طبعه الأستاذ الشيخ محمد حامد الفقي سنة 1372هـ بمطبعة السنة المحمدية"[1].

وقد طبع الكتاب في ثلاث طبعات أولاها في دار المعارف سنة 1373هـ-1954م، والثانية والثالثة طبعتها مكتبة السنة بالاشتراك مع مؤسسة الكتب الثقافية 1407هـ.

9- **أربع رسائل حقق فيها ثمانية أحاديث من جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي.**

10- **حكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد:** وهو شرح الإمام ابن دقيق العيد لكتاب عمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي. وقد قدم له الشيخ وراجع نصوصه، وتولى الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي تحقيقه، وقد طبع أولًا في مطبعة السنة المحمدية وكانت في سنة 1374هـ - 1955م، والطبعة الثانية في سنة 1407هـ - 1987م، ونشرتها عالم الكتب بالاشتراك مع دار الكتب السلفية سنة 1407هـ - 1987م.

11- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني:** صنع الحافظ ابن حجر نخبة الفِكَر على تبويب ابن الصلاح مع اجتهاده في التقديم والتأخير، والنخبة تشكل عصارة ذهن الحافظ ابن حجر في اختياره الراجح من الأقوال في مسائل المصطلح حتى ولو كان فيها شيء من الخلاف. ثم شرح الحافظ هذه النخبة في كتاب (نزهة النظر)، وهو شرح موجز جيد. وقد حقق الشيخ نصها، وطبعت الطبعة الأولى في دار المعارف سنة 1954م، والثانية بدار الكتب السلفية سنة 1406هـ.

12- **الخراج ليحيى بن آدم القرشي:** وهو كتاب يعرض فيه مؤلفه للمسائل المتعلقة بالخراج والغنيمة والزكاة وغير ذلك مما يندرج تحت هذا الباب. وطبع الكتاب في المكتبة السلفية بمصر سنة 1347هـ، ثم طبع الثانية في دار التراث بمصر بدون تاريخ، ثم طبعته المكتبة العلمية بباكستان سنة 1395هـ.

13- **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث:** قال الشيخ بعد شرحه لألفية الحافظ جلال الدين السيوطي: "هذه تعليقات من رأس القلم على ألفية المصطلح للحافظ السيوطي - رحمه الله - لم أقصد بها أن

[1] - **عمدة الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام مما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم**، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (ت 600هـ)، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، مكتبة السنة، ط2: 1427هـ-2006م، ص 9.

تكون شرحًا، ولكنها طالت في بعض المواضع فكانت أكثر من شرح... وأتممت كتابتها عصر يوم الجمعة 5 صفر الخير 1353هـ"[1].

وصدرت الطبعة الأولى عن دار إحياء الكتب العربية، وأما الطبعات الأخرى فهي طبعة نشرتها دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت وهي غير مؤرخة. وطبعة أخرى نشرتها مكتبة ابن تيمية بمصر، وطبعة طبعتها مطبعة البوسفور بمصر سنة 1332هـ، وهي طبعة عليها تعليق مختصر جدًّا للشيخ في بعض المواضع وكتب على غلافها (وقف على طبعة أحمد محمد شاكر)، وأخيرًا طبعة المكتبة التجارية في مكة، وهي غير مؤرخة.

15- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير – رحمه الله– وقد اختصر في كتابه هذا مقدمة ابن الصلاح، ووصفه أحمد شاكر بقوله: "هو كتاب فذٌّ في موضوعه، ألّفه إمام عظيم من الأئمة الثقات المتَحَقِّقين بهذا الفن"[2].

"وسبب عناية الشيخ بهذا الكتاب أنه اختير من قبل شيخ الجامع الأزهر الإمام المراغي للمشاركة في لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث للمعاهد الدينية، وكان مما اختارت اللجنة في علم مصطلح الحديث كتاب (اختصار علوم الحديث)، وقررت دراسته كله في كلية أصول الدين، ودراسة بعض أنواعه في كلية الشريعة، ولما كانت نُسخ الكتاب نادرة الوجود، أشار بعض الإخوان على الشيخ أحمد شاكر إعادة طبع الكتاب في مصر، مع تصحيحه وتحليته بشرح لأبحاثه، مع تحقيق بعض المسائل الدقيقة في علم المصطلح، فبادر الشيخ إلى النزول عند إرادتهم؛ فكان هذا الشرح الموسوم بـ (الباعث الحثيث)"[3].

16- **ضبط وتصحيح ألفية العراقي:** نَظَمَ الإمام العراقي – رحمه الله – هذه الألفية، وهي حاوية لعلوم الحديث المتنوعة، وقد صححها الشيخ وضبطها بالشكل، وطبعت الطبعة الأولى بدار المعارف سنة 1954م، والثانية بمكتبة السنة بالقاهرة غير مؤرخة.

جـ– في الفقه وأصوله[4]: ومن الكتب التي حققها الشيخ في هذا المجال؛ نذكر منها:

- **الرسالة للإمام الشافعي**، وهو يعتبر أول كتاب حققه الشيخ أحمد شاكر.
- **الروض المربع** (في فقه الإمام أحمد بن حنبل) لابن صلاح الدين (1954).

[1] – **شرح ألفية السيوطي**، أحمد محمد شاكر، ص 146.

[2] – **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، 1/85-86.

[3] – **جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر**، 1/86. **مقدمة الكتاب الباعث الحثيث**، 1/46.

[4] – **جمهرة مقالات أحمد شاكر**، ص90-101.

- **الإحكام في أصول الأحكام** لابن حزم (1928 . 1930).
- **أخصر المختصرات في فقه الإمام أحمد بن حنبل** (1954).
- **جماع العلم** للإمام الشافعي.
- **الروضة الندية شرح الدرر البهية** لصديق حسن خان (1307 هـ).
- **صفة نهي النبي ﷺ** (1940).
- **فتوى في إبطال وقف الجنف والإثم** لمحمد بن عبد الوهاب (1953).
- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، وهو مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل لصفي الدين أبو الفضائل البغدادي الحنبلي.
- **المحلى** لابن حزم الأجزاء الستة الأولى (1929).
- **مختصر المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل** (1954).
- **المسح على الجوربين** للقاسمي (1979).
- **رسالة في شروط الصلاة** لمحمد بن عبد الوهاب (1954).

المطلب الرابع: طريقة الشيخ أحمد شاكر في تعليقاته على جامع الترمذي

نص الشيخ أحمد شاكر في مقدمته لجامع الترمذي على طريقته في شرحه للكتاب، فذكر أولا مميزات الكتاب؛ فقال:

"**أولها:** أنه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد...

ثانيها: أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيرا ما يشير إلى دلائلهم، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها، إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث، تمييز الصحيح من الضعيف، للاستدلال والاحتجاج ثم الاتباع والعمل...

ثالثها: أنه يُعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيدًا، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم وللمستفيد والباحث في علوم الحديث"[1]

[1] – **مقدمة سنن الترمذي**، 66/1.

وقد وضح الشيخ في الميزة الثانية؛ أنه سيقتصر على مسائل قليلة من دقائق مسائل الخلاف مما اختلف فيه أنظار العلماء، ودق وجه الصواب فيه، وهذا الاقتصار إنما جاء خشية إطالة الكتاب، وعدم اتساع الوقت للقيام به على الوجه الذي أريد به.

ويمكن دراسة منهج الشيخ أحمد شاكر في تعليقاته على جامع الترمذي من خلال ما يلي:

1- طريقته في تخريج الأحاديث

اهتم الشيخ بخريج أحاديث كتاب الجامع، حيث يسوق طرق الحديث بأسانيد أصحابها، معتمدا في ذلك على مسند أحمد والسنن الأربعة، وموطأ مالك، إضافة إلى كتب السنة الأخرى كسنن الدار قطني وسنن البيهقي، وغيرها من المصادر المتوفرة لديه، وطريقته في ذلك:

- أحياناً يخرج الشيخ أحمد شاكر الحديث تخريجا إجماليا، فلا يذكر اسم الكتاب أو الباب أو الجزء والصفحة، بل يكتفي بذكر اسم المصنف فقط كقوله مثلا: رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والشافعي والبزار، وأحيانا أخرى يخرج تخريجاً مفصلا.

- اهتمامه بتخريج الأحاديث من الصحيحين والسنن وموطأ مالك (عدا سنن النسائي فإنها لم تكن بحوزته وهذا بتصريح منه، فقد صرّح في تعليقه على مسند أحمد بذلك؛ بقوله: "ولعلها في السنن الكبرى"[1].

- اهتمامه أيضا ببيان الاختلاف الواقع بين ألفاظ المتون أو الزيادات الواقعة فيها وعزوها إلى مواضعها في كتب السنة. كقوله في تخريج حديث: "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه". قال: "رواه ابن ماجه وزاد في أوله: "لا صلاة لمن لا وضوء له"[2].

- اهتمامه ببيان غريب الحديث، كتفسير "المد" و"الصاع" فقال: "المدّ -بضم الميم وتشديد الدال المهملة- مكيال لأهل المدينة، يسع رطلا وثلث رطل بالبغدادي. والصاع: مكيال آخر لهم، وهو أربعة أمداد، أي خمسة أرطال وثلث رطل.

تفسيره أيضا لفظة "السؤر " قال: والمفهوم من الروايات أن المراد بالسؤر هو فضل الطهور، لا فضل الشراب، فإن أصل السؤر هو البقية من كل شيء. تفسيره قوله ﷺ "إن الماء لا يجنب"؛ فقال: "والمراد أن الماء لا يصير جنبا باغتسال الجنب من الإناء الذي في الماء"[1].

---

[1] - **مسند أحمد**، (413/2).

[2] - **سنن الترمذي**، (38/1).

– اهتمامه ببيان الأوجه المحتملة في الميزان الصرفي للكلمة العربية، مثل: كلمة "سرجس" قال: يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف"[2].

– اهتمامه ببيان أوجه القراءات في اللفظة القرآنية كما في مسألة الوضوء من مس المرأة من خلال سورة المائدة وسورة النساء، وبيان الخلاف الفقهي المترتب عليها.

ثم استدل بقول ابن رشد في بداية المجتهد لبيان سبب هذا الخلاف...[3]

– يتعقب الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي كثيرا في حكمه على الأحاديث فأحيانا يؤيده وأحيانا أخرى يخالفه، وأحيانا يسكت عن الحكم عليها ويقتصر على تخريجها وذكر أحكام أهل العلم عليها، وهذا هو موضوع بحثنا، ولهذا سنتناول دراسته بالتفصيل في الفصول الآتية من هذه الأطروحة.

– ومن منهج الشيخ أيضا أنه يهتم ببيان التأويلات والفهومات الخاطئة التي وقع فيها المسلمين في فهم أحاديث السنة النبوية في هذا الزمان، كبيانه لبعض البدع التي وقع فيها المسلمين جراء تقليدهم واتباعهم للنصارى ثم ابطالها بالدليل؛ كتعليقه على حديث التشديد في البول؛ فقال: "اختصر المؤلف الحديث، ولفظه في رواية البخاري: ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغرز في كل قبر واحدة، قالوا يا رسول الله لم فعلت؟ قال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا". قال الخطابي في معالم السنن: "وقوله لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا: فإنه من التبرك بأثر النبي ρ ودعائه بالتخفيف عنهما، وكأنه ρ جعل مدة بقاء النداوة فيهما حدا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد الرطب معنى ليس في اليابس. والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه من ذلك الوجه". وصدق الخطابي، وقد ازداد العامة إصرارا على هذا العمل الذي لا أصل له ، وغلوا فيه، خصوصا في بلاد مصر تقليدا للنصارى، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور، ويتهادونها بينهم فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم، ومجاملة للأحياء، وحتى صارت عادة شبيهة بالرسمية في المجاملات الدولية فتجد الكبراء من المسلمين، إذا نزلوا بلدة من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها، أو إلى قبر من يسمونه الجندي المجهول: وضعوا عليها زهور وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا نداوة فيها، تقليدا للإفرنج، واتباعا لسنن من قبلهم. ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة،

---

[1] – **المصدر نفسه**، (94/1).

[2] – **المصدر نفسه**، (92/1).

[3] – **المصدر نفسه**، (140/1)

بل تراهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى أوقافا خيرية –: موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور. وكل هذه بدع ومنكرات لا أصل لها في الدين ولا مستند لها من الكتاب والسنة، ويجب على أهل العلم أن ينكروها، وأن يبطلوا هذه العادات ما استطاعوا"[1].

– من منهجه كذلك ذكر الخلاف بين اللغويين والمحدثين وترجيحه لمذهب المحدثين، ومن ذلك ما فعله في اختلافهم في ضبط الشكل للفظة "هلب"، فقال: "و "هلب" بضم الهاء وسكون اللام، وضبط في م بضم الهاء وكسرها، وكتب فوقه "معا" ولم أجد ما يؤيد ذلك، وإنما الخلاف فيه أن المحدثين ضبطوه بضم الهاء وسكون اللام واللغويون ضبطوه بفتح الهاء وكسر اللام بوزن "كتف"، وهو الذي نص عليه ابن دريد في الاشتقاق، وعلله بأن "الهلب" بالضم هو الشعر، وقال "والهلب" الرجل كان أصلع فمسح النبي ﷺ بده على رأسه فنبت شعره فسمي: "الهلب". وقول اللغوين هو الذي صوبه الفيروزآبادي، ورجح شارحه ما قاله المحدثون، وقال لأنه من باب تسمية العادل بالعدل، مبالغة، خصوصا وقد ثبت النقل، وهم العمدة" وهذا هو الصحيح"[2].

2– منهجه في الرجال والجرح والتعديل:

أ– منهجه في الرجال:

– تمييز الراوي بالنظر إلى اسمه أو نسبته: مثال ذلك: قوله في محمد بن الحنفية، قال: "هو محمد بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأمه: خولة بنت جعفر الحنفية، أي من بني حنفية، فاشتهر محمد بالنسبة إلى أمه".

قال الشيخ أحمد شاكر معقبا على الحديث 55: "وأبو عثمان: اختلف فيه من هو؟ فقال أبو بكر بن منجويه يشبه أن يكون سعيد بن هانئ الخولاني المصري"، وكذلك قال أبو علي الغساني. وقال ابن حبان يشبه أن يكون حريز – بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي بن عثمان الرحبي". وأيا كان فإنه تردد بين ثقتين، لا أثر له في صحة الإسناد[3].

– ميز الشيخ بين علقمة بن قيس وعلقمة بن وقاص، فقال: "علقمة راوي هذا الحديث يعني حديث الرخصة في السمر بعد العشاء–: هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي، وأما علقمة راوي حديث الأعمال بالنيات: فهو علقمة بن وقاص بن محصن الليثي، وكلاهما من المخضرمين اللذين ولدوا في حياة

[1] – **سنن الترمذي**، (103/1).
[2] – **سنن الترمذي**، (32/2).
[3] – **المصدر نفسه**، (79/1).

النبي ﷺ، وعلقمة بن قيس اختلفوا في تاريخ وفاته ما بين سنتي 61 و73 ومات وله90 سنة، وقد سمع من عمر ومن غيره من كبار الصحابة[1].

– **تمييز الرواة بالنظر إلى كنيته** قال الترمذي وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه. قال الشيخ أحمد شاكر: كذا قال الترمذي. وفي هامش ع ما نصه: "سماه مسلم بن الحجاج في الكنى بأنه عامر". وهذا هو الصحيح.

– **تمييز الرواة بالنظر إلى طبقته وشيوخه وتلاميذه:** قال الشيخ في التمييز بين قتيبة شيخ الترمذي وقبيصة: "وقتيبة هو ابن سعيد، وفي ب "قبيصة" بفتح القاف والصاد، بدل "قتيبة" وهو خطأ، وليس في هذه الطبقة من يسمى "قبيصة" إلا قبيصة بن عقبة السوائي، وهو لم يرو عن وكيع، وإنما روى عن الجراح والد وكيع، وكذلك لم يرو عنه أحد من أصحاب الكتب الستة مباشرة إلا البخاري"[2].

– قال الشيخ أحمد شاكر: أما عبد الكريم فإنه أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وهو ضعيف جدا، وفي طبقته عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد، وهو ثقة[3].

– عبد الكريم هنا هو عبد الكريم وهو ابن عم خصيف، وليس بن مالك الجزري الخضرمي أبو سعيد" بابن أبي المخارق، لأن عبد الكريم بن أبي المخارق أبا أمية لم يذكر في الرواة عن مقسم، ولا في شيوخ أبي حمزة السكري[4].

– وقال الشيخ أيضا مميزا بين يزيد بن أبي "مريم" و"بريد بن أبي "مريم": ويوجد في هذه الطبقة راويان متشابهان "يزيد بن أبي مريم" ويقال يزيد بن ثابت بن أبي "مريم" وهو دمشقي، إمام الجامع بدمشق، لم يرو عن أحد من الصحابة سماعاً، ولكنه رأى واثلة بن الأصقع، ومات يزيد هذا سنة 144 أو سنة 145، وليس هو راوي هذا الحديث، ولم يرو عنه أبو إسحاق السبيعي ولا ابنه يونس بن أبي إسحاق[5].

[1] – **المصدر نفسه**، (318/1).
[2] – **سنن الترمذي**، (25/1).
[3] – **المصدر نفسه**، (44/1).
[4] – **المصدر نفسه**، (44/1).
[5] – **المصدر نفسه**، (416/1).

– قال أيضا: "بريد" بضم الباء الموحدة وفتح الراء، وهو ابن أبي مريم السلولي البصري، تابعي ثقة، مات سنة 144، ويشتبه على الناس براو آخر من طبقته، وهو "يزيد" بفتح الياء التحتية وكسر الزاي بن أبي مريم الدمشقي، وهو تابعي ثقة أيضا، ومات سنة 144 وقيل سنة 145"[1].

– قال أيضا: "والترمذي يريد بهذا البيان الفرق بين شيخين يخشى من الغلط فيهما، أحدهما شيخ لإبراهيم النخعي، والآخر تلميذ للنخعي، فالأول "عبيدة" بفتح العين المهملة "بن عمرو السلماني" والآخر "عبيدة" بضم العين المهملة بن معتب الضبي والأول من كبار التابعين الثقات، والآخر من " أتباع التابعين، وهو سيء الحفظ ضعيف الرواية"[2].

– تمييز الراوي بالنظر إلى والده أو جده: قال الشيخ في الحكم بن سفيان: اضطربوا في حديث الحكم بن سفيان. فقد اختلفوا في اسمه وفي حديثه، فبعضهم سماه "أبا الحكم بن سفيان" وبعضهم الحكم بن سفيان". وقال بعض الرواة: "عن ابن الحكم عن أبيه". والصحيح أن اسمه الحكم بن سفيان وأنه ليست له صحبة، بل روى عن أبيه، كما نقل في الإصابة، وكما روى أحمد في المسند عن شريك قال: سألت أهل الحكم بن سفيان فذكروا أنه لم يدرك النبي ﷺ[3].

– **تمييز الرواة الذين تفرد الترمذي بالرواية عنهم:** قال الشيخ: "وعتاب هذا هو القشيري البصري، وهو مولى بهز بن حكيم، وليس له في الكتب الستة غير هذا الأثر عند الترمذي وحده"[4].

– **تمييز الرواة الذين اشتهروا بكناهم:** قال الشيخ "أبو بكر مُحَمَّد بن نافع البصري": "هذا الشيخ قال فيه الشارح: "لم أقف له على ترجمة" وهو معذور في ذلك، لأنه لم يذكر في التهذيب وفروعه في اسم "مُحَمَّد بن نافع ولا في الكنى في "أبي بكر بن نافع وذلك لأنه منسوب هنا إلى جده، وصحة نسبه "مُحَمَّد بن أحمد بن نافع" وهو العبدي القيسي البصري، مشهور بكنيته وله ترجمة في التهذيب روى عنه مسلم، والترمذي والنسائي وروى عنه مسلم 54 حديثا، ومات بعد سنة 240"[5].

---

[1] – **المصدر نفسه**، (328/2).

[2] – **سنن الترمذي**، (21/1).

[3] – **المصدر نفسه**، (72/1).

[4] – **المصدر نفسه**، (306/2).

[5] – **المصدر نفسه**، (310/2).

- **تمييز أنساب الرواة:** قال الترمذي: والعلاء بن عبد الرحمن هو ابن يعقوب الجهني الحرقي وهو ثقة عند أهل الحديث"، فتعقبه الشيخ أحمد شاكر مبينا نسب هذا الراوي قائلا: "والحرقي بضم الحاء المهملة وفتح الراء، نسبة إلى "الحرقة" بطن من جهينة، كما رجحه ابن السمعاني في الأنساب، ويؤيده ما قال ابن دريد في الاشتقاق: ومن قبائل جهينة بنو حميس يقال لهم الحرقة. وحميس: تصغير أحمس، والحرقة فعلة من التحريق"[1].

- **تمييز الرواة المشتبه في كنيتهم:** قال أحمد شاكر: "بسرة بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وأبو بسرة الغفاري مدي تابعي ثقة، كما قال العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي "لا يعرف". ويشتبه أبو بسرة هذا على من لا يعرف بأبي بصرة - بفتح الباء وسكون الصاد المهملة – الغفاري الصحابي"[2].

- **تمييز من ليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد:** قال: "أبو غطيف، قال: بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة، وهو أبو عطيف الهذلي، ولا يعرف اسمه، ويقال "غطيف" ويقال "غضيف" بالضاد بدل الطاء. ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث"[3].

- **تمييز الصحابة المختلف فيهم**[4]: ومثاله: " تمّام بفتح التاء المثناة وتشديد الميم، وهو ابن العباس بن عبد المطلب، أصغر أولاده العشرة، رأى النبي ﷺ، ولكن لم يسمع منه فروايته عنه مرسلة. وحديثه هذا الذي أشار إليه الترمذي رواه أحمد في المسند".

-وقال الشيخ في "عبيدة بن عمرو ": اختلف في اسمه، فقيل "عبيد" بالتصغير وبدون الهاء، وقيل "عبيدة" بالتصغير وزيادة الهاء، وقيل "عبيدة" بفتح العين وبالهاء في آخره. وهو ابن عمرو الكلابي، وحديثه في مسند أحمد بأسانيد رجالها ثقات".

-وقال أيضا: "وأبي بن عمارة - بكسر العين ويقال بضمها-: صحابي مشهور، وكان قد صلى مع رسول الله ﷺ إلى القبلتين" كما في رواية أبي داود وسماه بعضهم أبي بن عبادة" بالدال بدل الراء، والراجح الأول".

-وقال الشيخ في تمييز جدة أنس بن مالك من أمه: "... فهذا صريح في أنها جدة أنس لا أمه" وقال أيضا: ومجموع هذه الروايات يرد على من زعم أن مليكة هي أم سليم أم أنس احتجاجاً ببعض الروايات التي فيها أن أم سليم صلت خلفهما، لأنه تبين أنها حوادث متعددة مختلفة".

---

[1] - **سنن الترمذي**، (74/1).

[2] - **المصدر نفسه**، (435/2).

[3] - **المصدر نفسه**، (374/1).

[4] - **المصدر نفسه**، (35/1)، (73/1)، (156/1)، (253/2)

– **تمييز الوحدان من الصحابة**، قال: "وطارق بن أشيم صحابي قليل الحديث، لم يرو عنه إلا ابنه سعد أبو مالك، وأحاديثه في مسند أحمد"[1].

– **تمييز الصحابة المختلف في نسبه**، قال: "رفاعة بن رافع الزرقي هذا ليس ابن عفراء، بل أمه أم مالك بنت أبي بن مالك بن الحارث بن عبيد. وأما عفراء فهي بنت عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن ثعلبة تزوجها الحارث بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم، وأولادها منه معاذ، ومعوّذ وعوف، شهدوا بدرا ... وقد أشكل هذا على الحافظ ابن حجر، فجعل في الإصابة ترجمته مفردة باسم رفاعة بن رافع الأنصاري" فكأنه يجعله شخصا آخر، ثم زاد ما اعتاده بعض العلماء من تحميل الكلام أوجها لتصحيحه من غير بحث فقال: "ووقع للترمذي في سياقه أنه رفاعة بن رافع ابن عفراء، فلعل اسم أم رافع أو جدته: "عفراء "!! وهو احتمال لا قيمة له، فإن جدة رفاعة أم أمه اسمها "سلمى بنت مطروف" كما في الطبقات. وجدته أم أبيه اسمها "مارية بنت العجلان بن زيد بن غنم "كما في الطبقات"[2]

– **تمييز التابعين المختلف في سماعهم من الصحابة:**

قال الترمذي: قال محمد: "وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئا".

تعقبه أحمد شاكر، فقال: "أبو إدريس الخولاني اسمه "عائذ الله بن عبد الله" وهو من كبار التابعين، وقد اختلف في سماعه من معاذ بن جبل، وقال ابن عبد البر: سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره". وهو يشير إلى ما رواه مالك عن أبي حازم من أبي إدريس قال: "دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق الثنايا، فسألت عنه؟ فقالوا: معاذ، فلما كان الغد هجرت فوجدته يصلي، فلما انصرف سلمت عليه الحديث. ومعاذ مات سنة 18 وعمر مات سنة 23 فقد أدركه أبو إدريس يقينا، والبخاري يشدد في شرطه في الرواية، ويشترط اللقى، وسائر المحدثين يخالفونه" ويكتفون بالمعاصرة، إذا كان الراوي ثقة بريئا من التدليس"[3].

ب– منهجه في الجرح والتعديل:

[1] –**سنن الترمذي**، (253/2).

[2] –**المصدر نفسه**، (254/2).

[3] – **المصدر نفسه**، (79/1).

- **اعتد الشيخ أحمد شاكر بالتعديل الضمني لبعض الرواة**[1]، مما جعله يوثق رواة ضعفاء ورواة مجاهيل؛ وذلك من خلال:

-توثيق من لا يروي إلا عن ثقة، كقوله في عامر بن شقيق: "وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة".

- أهل بلد الرجل أعرف به وأعلم، كقوله في الإفريقي: "والذي ظهر لي بالتتبع أن كثيرا من علماء الجرح والتعديل من أهل المشرق كانوا أحيانا يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل المغرب: مصر وما يليها من الغرب". قال هذا الكلام في تعليقه على كلام الترمذي وتضعيف أهل الحديث لعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي. قال أحمد شاكر: "وأبو عطية هذا قال أبو حاتم: "لا يعرف، ولا يسمى"، وكذلك قال غيره، ولكن تصحيح ابن خزيمة حديثه، وتحسين الترمذي أو تصحيحه إياه يجعله من المستورين المقبولي الرواية ولحديثه شواهد".

- قال الشيخ: "أبو الأحوص لم يعرف اسمه، وهو مولى بني ليث، وقيل مولى بني عفار. لم يرو عنه إلا الزهري وحده، وذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه ابن معين بالجهالة، ورد عليه ابن عبد البر فقال: "قد تناقض ابن معين في هذا، فإنه سئل عن ابن أكيمة" وقيل له: لم يرو عنه غير ابن شهاب، فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدثني ابن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص وأخرج حديثه ابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم". كذا في التهذيب".

وكأن الشيخ استدل بقول ابن عبد البر لرفع الجهالة عنه برواية الزهري عنه.

- قال الشيخ أحمد شاكر: "عباد" بكسر العين المهملة وتخفيف الباء الموحدة. وثعلبة بن عباد العبدي هذا لم يرو عنه إلا الأسود بن قيس، وذكره ابن المديني في المجهولين الذين روى عنهم الأسود بن قيس. وعن ذلك قال ابن حزم وابن القطان وغيرهما إنه مجهول. وقد ذكره ابن حبان في الثقات وصحح الترمذي وابن حبان والحاكم حديثه، وهذا توثيق له كاف في معرفته"[2].

- **لم يذكر الشيخ أحمد شاكر؛ رأيه في الرواة المختلف فيهم**[3]، بل يكتفي بذكر أقوال أهل العلم فقط، مثل: أبو ظلال هو هلال بن أبي هلال"، و "عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام".

[1] - **المصدر نفسه**، (46/1)، (76/1)، (219/2)، (311/2).

[2] - **سنن الترمذي**، (451/2).

[3] - **المصدر نفسه**، (482/1)، (489/1).

– يقول الشيخ في الراوي: ثقة تكلم فيه بعضهم بغير حجة، وأمثلة ذلك[1]: عبد الله بن عقيل، عبد الله بن لهيعة، ابن إسحاق، وغيرهم...

[1]– **سنن الترمذي**، (9/2)، (16/2)، (89/1)

– خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل عرض ترجمة للإمام الترمذي من خلال حياته الشخصية والعلمية، والتي أظهرت مكانته بين علماء الأمة الإسلامية، إذ أنه يُعدّ أحد جهابذة ونقاد عصر الرواية الذين حفظوا ودونوا ودافعوا عن حيض السنة النبوية، وكتابه الجامع خير دليل على جهوده –رحمه الله–، فهو يُعدّ موسوعة علمية حديثية فقهية.

كما تبين من خلال هذا الفصل، ترجمة الشيخ أحمد شاكر الشخصية والعلمية، ومكانته بين أعلام هذا العصر الذين دافعوا عن سنة النبي ﷺ بالغالي والنفيس، فاهتم بتحقيق كتب التراث تصحيحاً وتنقيحاً وشرحاً وتعليقاَ، ومن هذه الكتب سنن الترمذي التي حقق منه الجزأين الأول والثاني من الكتاب فقط.

وقد تميز عمله في هذا الكتاب بعدة مميزات أنبأت عن العلم الغزير لدى الشيخ، فقد تكلم في مسائل كثيرة، كمسائل اللغة، والفقه، والعقيدة، وعلوم الحديث المتنوعة، وغيرها...

الفصل الثاني:

الأحاديث التي أعلّها الإمام الترمذي بالاختلاف رفعا ووقفا وخالفه في حكمه الشيخ أحمد شاكر

الفصل الثاني:

الأحاديث التي أعلّها الإمام الترمذي بالاختلاف رفعا ووقفا وخالفه في حكمه أحمد شاكر

سوف أتعرض في هذا الفصل لدراسة الأحاديث المرفوعة والتي أعلها الإمام الترمذي بالوقف، وخالفه الشيخ أحمد شاكر في الحكم عليها، وهذا بناء على قاعدة الرفع زيادة من الثقة، وزيادته مقبولة.

وتضمن هذا الفصل دراسة الأحاديث التالية:

- **الحديث الأول: «إِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ».**
- **الحديث الثاني: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».**
- **الحديث الثالث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ شَيْئًا».**
- **الحديث الرابع: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ».**
- **الحديث الخامس: «لَا تَقْرَأِ الحَائِضُ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ».**

الحديث الأول:

حديث: «أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبول الرجل في مستحمه»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى مَرْدَوَيْهِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ لَهُ أَشْعَثُ الْأَعْمَى.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمُغْتَسَلِ، وَقَالُوا: عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمُ ابْنُ سِيرِينَ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، فَقَالَ: رَبُّنَا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ وُسِّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمُغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الْآمُلِيُّ، عَنْ حِبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "أشعث: ثقة. والإسناد صحيح"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على عبد الله بن مغفل، واختلف عنه على وجهين، رفعاً ووقفاً:

- **الوجه الأول:** عن عبد الله بن مغفل، مرفوعاً.
- **الوجه الثاني:** عن عبد الله بن مغفل، موقوفاً.

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل، حديث رقم: 21، 1/32-33.

[2]- **سنن الترمذي**، (1/32-33).

ووقع في المطبوعة من "السنن": "أشعث بن عبد الملك" وهو خطأ لا أدرى ممن؟ فقد رأيتُهُ بذات السند في نسخةٍ مخطوطةٍ للسنن وفيها: "أشعث بن عبد الله"، وهو كذلك عند من أخرج الحديث.

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: عن عبد الله بن مغفل، مرفوعاً

- أخرجه الترمذي في سننه، وفي العلل، والنسائي في المجتبى، وفي الكبير؛ عن **علي بن حجر**.. [1]

والترمذي أيضا عن **أحمد بن مُحَمَّد**..، وأحمد، عن **عتاب بن زياد**.. [2]

والبخاري في الأوسط وفي الكبير، والحاكم في المستدرك؛ من طريق **عبدان**.. [3]

والروياني في مسنده؛ من طريق **معمر بن بسر**، و**عبد الله بن سنان**.. [4]

وابن حبان في صحيحه؛ من طريق **حبّان بن موسى**..[5]

سبعتهم (علي، وأحمد، وعتاب، وعبدان، ومعمر، وعبد الله، وحبّان) عن **عبد الله بن المبارك**..

- وأخرجه أبو داود -ومن طريقه البيهقي في الكبير، والخطيب في موضح الأوهام-؛ والحاكم -ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق-، والبيهقي أيضا في السنن الصغير؛ من طريق **أحمد بن حنبل** -وهو في مسنده-.[6]

وأبو داود في الموضع السابق -ومن طريقه البيهقي، والخطيب في الموضعين السابقين-، عن **الحسن بن علي**..

وابن ماجه، وابن الجارود؛ عن **مُحَمَّد بن يحيى**..، و**عبد بن حميد** في مسنده..[7]

والطوسي في مستخرجه، عن **محمد بن إسماعيل بن سمرة**.. [8]

وابن المنذر في الأوسط، والعقيلي في الضعفاء، والطبراني في الأوسط -ومن طريقه الخطيب في الموضع السابق-، عن **إسحاق بن إبراهيم الدبري**..[1]

---

[1] - **العلل الكبير**، (كراهية البول في المغتسل، 12، ص29). **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب كراهية البول في المستحم، 36، 240/1). **السنن الكبرى**، (كتاب الطهارة، الكراهية في البول في المستحم، 36، 34/2).

[2] - **مسند أحمد**، (20563، 177/34).

[3] - **التاريخ الأوسط**، (517، 334/3). **التاريخ الكبير**، (1377، 207/2). **المستدرك**، (605، 1533).

[4] - **مسند الروياني**، (907، 102/2).

[5] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر الزجر عن بول المرء في المغتسل الذي لا مجرى له، 1250، 354/2).

[6] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب في البول في المستحم، 27، 24/2). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في مغتسله أو متوضئه، 478، 299/1). **موضح الأوهام**، (240/1). **السنن الصغير**، (60، 43/1). **مسند أحمد**، (20569، 180/34).

[7] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب كراهية البول في المغتسل، 304، 297/1). **المنتقى**، (34، 98/1). **مسند عبد بن حميد**، (505، 580/1).

[8] - **مستخرج الطوسي**، (182/1).

سبعتهم (أحمد، والحسن، ومُحَمَّد، وابن حميد، ومُحَمَّد بن إسماعيل، وإسحاق) عن **عبد الرزاق بن همام** –وهو في مصنفه–..[2]

كلاهما (ابن المبارك، وعبد الرزاق) عن معمر عن أشعث بن عبد الله عن الحسن به بنحوه.

ولفظ عبد الله بن المبارك عند جميعهم بنحو لفظ الترمذي، ولم يذكر البخاري، لفظ: "إِنَّ عَامَّةَ الوَسْوَاسِ مِنْهُ"، وساق الحاكم متنه بنحوه، مع زيادة لفظ: "ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ".

ولفظ عبد الرزاق بزيادة: "أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ" أو "ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، أَوْ يَتَوَضَّأُ فِيهِ" عند جميعهم سوى ابن ماجه، وابن الجارود.

2– تخريج الوجه الثاني: عن عبد الله بن مغفل، موقوفاً

– أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، وابن أبي شيبة في مصنفه، والعقيلي في الضعفاء؛ من طريق **شبابة بن سوار**..

والموصلي، من طريق **مُحَمَّد بن بكر**..

والبيهقي في الكبير، من طريق **عمرو بن مرزوق**..

ثلاثتهم (شبابة، ومُحَمَّد، وعمرو) عن **شعبة بن الحجاج**..

والحاكم في المستدرك –ومن طريقه البيهقي في الكبير–، من طريق **سعيد بن أبي عروبة**..

كلاهما (شعبة، وابن أبي عروبة) عن قتادة[3] عن عقبة بن صهبان به بنحوه.

---

[1] – **الأوسط**، (كتاب آداب الوضوء، ذكر النهي عن البول في المغتسل، 268، 449/1). **الضعفاء**، (11، 228/1). **المعجم الأوسط**، (3005، 230/3).

[2] – **المصنف**، (كتاب الطهارة، باب البول في المغتسل، 986، 385/1).

[3] – **واختلف عنه على ثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: قتادة عن عقبة بن صهبان عن عبد الله بن مغفل موقوفاً. كما هو في أصل التخريج.

الوجه الثاني: قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن الحسن عن عبد الله بن مغفل مرفوعاً

الوجه الثالث: قتادة عن الحسن عن عبد الله بن مغفل مرفوعاً

والراجح هو الوجه الأول؛ فقد رواه عن قتادة، شعبة: وهو أمير المؤمنين في الحديث، ثبت حجة ويخطئ في الأسماء قليلا، وسعيد بن أبي عروبة: وهو ثقة. **وأما الوجه الثاني**؛ فقد رواه عن قتادة، سعيد بن بشير: وهو ضعيف، قال البخاري: "يتكلمون في حفظه، وهو يحتمل". قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن الحسن إلا سعيد بن بشير، تفرد به مروان بن محمد، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن". **الكاشف**، (1858، 473/2). **التقريب**، (2289، ص374). **المعجم الأوسط**، (6793، 42/7). **وأما الوجه الثالث**؛ فقد رواه عن قتادة يزيد بن إبراهيم: "وهو ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين" **التقريب**، (7734، ص1071).

– وأخرجه البيهقي في الكبير؛ من طريق قتادة عن سعيد عن الحسن بن أبي الحسن عن عبد الله بن مغفل موقوفاً.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وتحديد المدار وبيان الخلاف، يتبين ما يلي:

1– أن الوجه الأول، رواه عن عبد الله بن مغفل؛ الحسن: وهو "الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فقيه، فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس"، وقد عنعن هنا. وانفرد به عنه؛ أشعث بن عبد الله: قال عبد الغني بن سعيد: "أشعث بن جابر الحداني البصري، وهو أشعث بن عبد الله البصري، وهو أشعث بن عبد الله بن جابر، وهو أشعث الأعمى، وهو أشعث الأزدي، لأن حدان من قبائل الأزد، وهو أشعث الحملي"، وثقه ابن معين، والنسائي، وقال أحمد: لا بأس به. وقال العقيلي: "في حديثه وهم"، وعدّ حديثنا هذا من أوهامه، وتعقبه الذهبي، فقال: " قول العقيلي في حديثه وهم ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم"، وقال: "ثقة". قال ابن حجر: "صدوق". روى له البخاري تعليقا، والباقون سوى مسلم[1].

2– الوجه الثاني، رواه عن عبد الله بن مغفل؛ عقبة بن صهبان: وهو الأزدي الحداني، ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود، وابن ماجة.

وقد علّق البخاري الحديث في صحيحه كما أشرنا في التخريج. لغرض إثبات سماع عقبة بن صهبان من ابن المغفل، قال ابن حجر: "وأما الحديث الثاني فأورده لبيان التصريح بسماع عقبة بن صهبان من عبد الله بن مغفل وهذا من صنيعه في غاية الدقة وحسن التصرف فلله دره"[2].

وبه عنه؛ قتادة: وهو "ثقة ثبت"، "وهو مشهور بالتدليس"، وقد عنعن هنا. ورواه عن قتادة، كل من؛ شعبة بن الحجاج: وهو "أمير المؤمنين في الحديث، ثبت حجة ويخطئ في الأسماء قليلا ".

وابن أبي عروبة: وهو "ثقة حافظ، له تصانيف؛ لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة"[3].

وبالتالي، يترجح الوجه الثاني الموقوف، بقرينتي؛ الأحفظية، والأكثرية، فقد رواه عن عبد الله بن مغفل، شعبة وسعيد وهما أحفظ من أشعث بن عبد الله. والله أعلم.

وقد رجّح هذا الوجه؛ كل من:

---

[1] – **الضعفاء الكبير**، (11، 160/1). **ميزان الاعتدال**، (999، 265/1). **الكاشف**، (443، 131/2). **تهذيب الكمال**، (527، 272/3). **تهذيب التهذيب**، (180/1). **التقريب**، (531، ص149).

[2] – **فتح الباري**، (587/8).

[3] – **الكاشف**، (2278، 574/2). **التقريب**، (2805، ص436). (2378، ص384).

– البخاري لما سأله الترمذي عنه، فقال: " لا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"، يعني حديث أشعث.

–العقيلي، قال: "حديث شعبة أولى".

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح الموقوف؛ صحيح، لما تقدم في الدراسة. والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من الدراسة وعرض كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، نخلص إلى ما يلي:

1– أن أحمد شاكر لم يتكلم عن الخلاف الواقع في هذا الحديث، ولم يعقب بشيء على كلام الترمذي الذي من منهجه بسط القول والإشارة إلى تعليل الحديث.

2– أن الحسن البصري مدلس، وقد عنعن، لكن الشيخ لم يتكلم عن هذا مطلقا.

3– أن الترمذي حكم على الحديث بالغرابة لتفرد أشعث به، لكن أشعث صدوق فحديثه حسن. قال ابن سيد الناس: "هذا حديث استغربه الترمذي وبيَّن وجه الغرابة... ومع الغرابة فيحتمل أنَّ يكون من قسم الحسن لأن راويه أشعث الحدَّاني مستور لم يطعن عليه بأكثر من أنَّ العقيلي قال فيه: بصري، في حديثه وهم".

في حين صحّح أحمد شاكر إسناده، لأن أشعث ثقة عنده.

الحديث الثاني:

حديث: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ؟

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، هَذَا حَدِيثٌ حسن[1] لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ الْقَائِمِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ فَمِنَ الْوَجْهِ، وَمَا أَدْبَرَ فَمِنَ الرَّأْسِ. قَالَ إِسْحَاقُ: «وَأَخْتَارُ أَنْ يَمْسَحَ مُقَدَّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ»"[2].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "الحديث رواه أبو داود عن مسدد وقتيبة عن حماد بن زيد، ونقل شك حماد كما نقله الترمذي. ورواه أيضا عن سليمان بن حرب عن حماد، وقال: "قال سليمان بن حرب: يقولها أبو أمامة". ورواه ابن ماجة عن مُحَمَّد بن زياد عن حماد بن زيد بإسناده بلفظ: "أن رسول الله ﷺ قال: "الأذنان من الرأس، وكان يمسح رأسه مرة، وكان يمسح المأقين". وهذا اللفظ لا يحتمل أن تكون كلمة "الأذنان من الرأس" مدرجة في الحديث، بل هو نص في أنها من اللفظ النبوي.

وقد أطال العلماء البحث في هذه الكلمة: وهل هي مدرجة من كلام أبي أمامة أو مرفوعة؟ ورجح كثير منهم الادراج. انظر التلخيص ونصب الراية **والراجح عندي أن الحديث صحيح.**

فقد روى من غير وجه بأسانيد بعضها جيد، ويؤيد بعضها بعضاً. ونقل الزيلعي في نصب الراية عن كتاب الأمام لابن دقيق العيد أنه قال في حديث أبي أمامة: "وهذا الحديث معلول بوجهين: أحدهما للكلام في شهر بن حوشب، والثاني الشك في رفعه. ولكن شهر ثقة وثقه أحمد ويحي والعجلي ويعقوب بن شيبة. وسنان بن ربيعة

[1] – لفظة "حسن": لا وجود لها في التحفة، ولا في التهذيب، ولا في النسخ المعتمدة. قال بشار عواد: "إنما أضافها العلامة أحمد شاكر من نسخة السندي فقط، ولم يحسن الصنع فالحديث ضعيف معلول". **الجامع الكبير**، (87/1)

[2]– **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، حديث رقم: 37، 53/1.

أخرج له البخاري، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بالقوي" فالحديث عندنا حسن، والله أعلم". ثم نقل عن البيهقي في سننه أنه قال: "حديث الأذنان من الرأس" أشهر إسناد فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة، وكان حماد يشك في رفعه في رواية قتيبة عنه، فيقول: لا أدري من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة؟. وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد بن زيد ويقول: هو من قول أبي أمامة" ثم قال الزيلعي: "قلت: وقد اختلف فيه على حماد، فوقفه ابن حرب عنه، ورفعه أبو الربيع، واختلف أيضا على مسدد عن حماد" فروى عنه بالرفع، وروى عنه بالوقف، وإذا رفع ثقة حديثاً ووقفه آخر، أو فعلهما شخص واحد في وقتين-: ترجح الرفع، لأنه أتى بزيادة، ويجوز أن يسمع الرجل حديثاً فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر. وهذا أولى من تغليط الراوي".

ثم نقل حديث "الأذنان من الرأس" من حديث عبد الله بن زيد مرفوعاً من سنن ابن ماجه، وقال: "هذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته" وهو كما قال.

ثم نقله من حديث ابن عباس مرفوعاً أيضا من سنن الدار قطني من طريق أبي كامل الجحدري عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. ثم قال: وأعله الدار قطني بالاضطراب في إسناده، وقال" إن إسناده وهم وإنما هو مرسل، ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي ﷺ مرسلا، وتبعه عبد الحق في ذلك وقال: إن ابن جريج الذي دار الحديث عليه يروي عنه سليمان بن موسى عن النبي ﷺ مرسلا، قال: وهذا ليس يقدح فيه، وما يمنع أن يكون فيه حديثان: مسند ومرسل. انتهى".

ثم قال الزيلعي: "فانظر كيف أعرض البيهقي عن حديث عبد الله بن زيد وحديث ابن عباس هذين، واشتغل بحديث أبي أمامة؟! وزعم أن إسناده أشهر إسناد لهذا الحديث، وترك هذين الحديثين وهما أمثل منه!! ومن هنا يظهر تحامله".

وكتب الحافظ ابن حجر بخطه على نسخة نصب الراية المحفوظة بدار الكتب المصرية ما نصه: "البيهقي إنما قال إن حديث أبي أمامة أشهرها، ولا يلزم من الشهرة الصحة ولا غيرها، وأما كون حديث ابن عباس وابن زيد أمثل منه فلا يلزم منه الشهرة الموجودة في حديث أبي أمامة، فتأمله" وهذا من الحافظ تكلف واضح في الدفاع عن البيهقي، ولكن يفهم منه أنه موافق على صحة حديثي ابن عباس وعبد الله بن زيد.

والذي قاله الزيلعي دقيق مطابق للقواعد الصحيحة عند علماء هذا الفن.

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على حماد بن زيد، واختلف عنه على أربعة أوجه:

– **الوجه الأول:** حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة بالشك في رفعه.

– **الوجه الثاني:** حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة مرفوعاً.

– **الوجه الثالث:** حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة موقوفاً.

الوجه الرابع: حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو عن أبي هريرة مرفوعاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة بالشك في رفعه

– **أخرجه** الترمذي، عن **قتيبة بن سعيد**..، وأحمد، عن **يونس بن مُحَمَّد**..

والطبري في تفسيره، والدار قطني في سننه؛ من طريق **معلى بن منصور**..[1]

ثلاثتهم (قتيبة، ويونس، ومعلى) عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة بالشك في رفعه. قال حماد: لا أدري هذا عن أبي أمامة أو عن النبي ﷺ. وزاد يونس عند أحمد: "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقَيْنِ[2]".

2– تخريج الوجه الثاني: حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة مرفوعاً

– **أخرجه** ابن ماجه في سننه، والروياني في مسنده، والدار قطني في سننه، وأبو طاهر المخلص في جزءه، والمزي في التهذيب؛ من طريق **مُحَمَّد بن زياد**..[3]

وأبو عبيدة في الطهور، وأحمد في مسنده، والأثرم في سننه، والطبراني في الكبير؛ من طريق **عفان بن مسلم**..[4]

وأحمد أيضاً –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، عن **يحيى بن إسحاق**..[5]

---

[1] – **مسند أحمد**، (22282، 613/36). **جامع البيان في تأويل القرآن**، (11380، 32/10). **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب ما روي من قول النبي ﷺ الأذنان من الرأس، 359، 182/1).

[2] –قال الخطابي: الماقِيان: "تثنية ماقٍ وهو طرف العين الَّذِي يلي الأنف وهو مَخرَج الدَّمْع فأما الطَّرَف الآخر فهو اللِّحاظ". **غريب الحديث**، (145/1).

[3] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب الأذنان من الرأس، 444، 340/1). **مسند الروياني**، (1247، 301/2). **سنن الدار قطني**، (357، 181/1). **المخلصيات**، (2269، 178/3). **تهذيب الكمال**، (سنان بن ربيعة الباهلي، 2593، 149/12).

[4] – **الطهور**، (باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً والسنة فيه، 88، ص173)، (باب ذكر الأذنين وموضعهما من الرأس والوجه، 359، ص365). **مسند أحمد**، (22223، 555/36). **سنن الأثرم**، (باب في الأذنين أمن الرأس هما، 8، ص229). **المعجم الكبير**، (7554، 151/8).

[5] – **مسند أحمد**، (22310، 648/36). **التحقيق**، (138، 129/1).

والطبري في تفسيره، والدولابي في الكنى، والطوسي في المستخرج، والبيهقي في الخلافيات؛ من طريق **أبي أسامة حماد بن أسامة..**[1]

وابن المنذر في الأوسط؛ من طريق **عبد الله بن الجراح..** [2]

والطحاوي في شرح المعاني؛ من طريق **يحيى بن حسان..** [3]

والطبراني في الموضع السابق، والجصاص في أحكام القرآن، والدار قطني في سننه؛ من طريق **أبي عمر حفص بن عمر الضرير..** [4]

والطبراني أيضا؛ من طريق **خالد بن خداش، وعارم أبي النعمان..**

وابن عدي في الكامل؛ من طريق **أحمد بن عبدة..** [5]

والدار قطني في الموضع السابق؛ من طريق **محمد بن أبي بكر، والهيثم بن جميل..**

والبيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **مسدد بن مسرهد، وأبي الربيع سليمان بن داود..**[6]

جميعهم (محمد، وعفان، ويحيى، وأبو أسامة، وابن الجراح، وابن حسان، وأبو عمر، وخالد، وعارم، وأحمد، وابن أبي بكر، والهيثم، ومسدد، وأبو الربيع) عن حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة مرفوعاً بنحوه.

جاء لفظ ابن ماجه: "الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ وَكَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً، وَكَانَ يَمْسَحُ الْمَاقَيْنِ"

وجاء لفظ الروياني ذكر: "الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ"، ومرة: دون ذكرها

3- تخريج الوجه الثالث: حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة موقوفاً

- أخرجه أبو داود في سننه -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، وفي الخلافيات-، والدار قطني في سننه -ومن طريقه البيهقي أيضاً في الخلافيات-؛ من طريق **يوسف بن موسى القطان..**[7]

---

[1] - **جامع البيان**، (11381، 32/10). **الكنى والأسماء**، (992، 550/1). **المستخرج**، (باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، 33، 210/1). **الخلافيات**، (مسألة 9: الأذنان ليستا من الرأس فيمسحان بماء جديد 223، 171/1).

[2] - **الأوسط**، (كتاب صفة الوضوء، مسح الماقين في الوضوء أحب أن يعهد المتوضئ مسح الماقين..، 362، 381/1).

[3] - **شرح المعاني**، (كتاب الطهارة، باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة، 143، 33/1).

[4] - **أحكام القرآن**، (360/3). **سنن الدار قطني**، (360، 183/1).

[5] - **الكامل**، (ترجمة: سنان بن ربيعة، 8838، 28/6).

[6] - **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين بماء جديد، 314، 202/1).

[7] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 134، 116/2). **السنن الكبير**، (315، 204/1). **الخلافيات**، (232، 233، 174/1). **سنن الدار قطني**، (361، 183/1).

كلاهما (أبو داود، ويوسف) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة موقوفاً.

قال سليمان بن حرب: "الأذنان من الرأس"؛ إنما هو من قول أبي أمامة فمن قال غير هذا فقد بدل، أو كلمة قالها سليمان، أي: أخطأ".

4- تخريج الوجه الرابع: حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو عن أبي هريرة مرفوعاً

- أخرجه الطبري في تفسيره، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، شَكَّ ابْنُ بَزِيعٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ"[1]

وقد رُوي من طرق أخرى لا تخلو من ضعف:

الطريق1: أخرجه ابن عدي، والدر قطني؛ من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن راشد بن سعد عن أبي أمامة مرفوعاً[2]

الطريق2: أخرجه الدار قطني؛ من طريق أبي بكر بن أبي مريم، عن راشد بن سعد مرسلاً[3]

وكلا الطريقين ضعيف، قال الدار قطني: أبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

الطريق3: أخرجه ابن عدي في الكامل، والدار قطني -ومن طريقه البيهقي في الخلافيات؛ من طريق **جعفر بن الزبير**..، وتمام الرازي في فوائده، وابن عساكر في تاريخه؛ من طريق عثمان بن فايد عن **أبي معاذ الألهاني**..[4]

كلاهما (جعفر، وأبو معاذ) عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعاً.

وهذه الطريق أيضا ضعيفة، لحال جعفر بن الزبير فهو متروك. وكذا عثمان بن فائد، فهو متهم بالوضع. وشيخه أبو معاذ لم أقف على ترجمته.

الطريق4: مروية من طريق، حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن سميع، عن أبي أمامة.

---

[1] - **جامع البيان**، (171/8).

[2] - **الكامل**، (1119، 439/1). **سنن الدار قطني**، (364، 184/1).

[3] - **سنن الدار قطني**، (363، 184/1).

[4] - **الكامل**، (18569، 623/10). **سنن الدار قطني**، (365، 184/1). **الخلافيات**، (234، 175/1). **فوائد تمام**، (1571، 344/2). **تاريخ دمشق**، (6686، 150/54).

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخرج، وبيان المدار والخلاف عليه، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على حماد بن زيد، واختلف عليه على أربعة أوجه، وأن **حماد بن زيد**: "ثقة ثبت"[1].

وأن حماد رواه عن **سنان بن ربيعة**: وهو ضعيف عند أكثر أهل العلم. قال ابن معين، والنسائي، والدار قطني: "ليس بالقوي"، وقال ابن معين مرة: "ليس به بأس". وقال أبو حاتم: "شيخ مضطرب الحديث". ذكره العقيلي في الضعفاء، وروى ابن عدي حديثنا هذا في ترجمته، وقال: "ولسنان أحاديث قليلة، وأرجو أنه لا بأس به إن شاء الله". ذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي: "خرّج له البخاري مقرونا بآخر"، وقال ابن حجر: "صدوق فيه لين"[2].

وسنان، روى عن **شهر بن حوشب**: وثقه جماعة وضعفه آخرون؛ وممن وثقه؛ ابن معين وأحمد والعجلي. وضعفه الجوزجاني، وقال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه"، وقال النسائي، والدارقطني: "ليس بالقوي"، وذكره العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، وقال: "ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات". قال ابن حجر: "صدوق، كثير الإرسال والأوهام"، له حديث واحد في صحيح مسلم مقرونا بغيره[3].

2- أن الوجه الأول رواه عن حماد بن زيد؛ كل من: قتيبة، ويونس، ومعلى؛ وهؤلاء من الثقات الحفاظ. وروايتهم كانت بالشك في رفعه.

3- أن الوجه الثاني، رواه عن حماد بن زيد، جماعة وأسندوه، وخالفهم سليمان بن حرب -راوي الوجه الثالث-، وهو: ثقة إمام حافظ، وقد بيّن أن عبارة: "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ"، إنما هي من قول أبي أمامة، وأن من قال غير هذا فقد أخطأ.

4- أن الوجه الرابع، رواه عنه؛ مُحَمَّد بن عبد الله بن بزيع بالشك، وهو: ثقة.

وبذلك يترجح الوجه الثالث، لقرينتي أوثقية وأثبتية راويه، وبيانه أن عبارة: "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ" هي من قول أبي أمامة. والله أعلم.

---

[1] - **التقريب**، (1506، ص268).

[2] - **تاريخ ابن معين**، (3736، 108/2). **الضعفاء للنسائي**، (263، ص188). **الجرح والتعديل**، (1086، 251/4). **التقريب**، (2654، 251/4).

[3] - **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، (102، ص51). **معرفة الثقات للعجلي**، (741، ص461). **أحوال الرجال**، (141، ص96). **الجرح والتعديل**، (1668، 383/4). **الضعفاء والمتروكين للنسائي**، (294، ص194). **الضعفاء الكبير للعقيلي**، (716، 191/2). **المجروحين**، (470، ص458). **ميزان الاعتدال**، (3392، 218/2). **التقريب**، (2846، ص441).

وقد رجح الأئمة هذا الوجه؛ قال الدارقطني: "وقال سليمان بن حرب في هذا الحديث، عن حماد بن زيد: إن قوله: "والأذنان من الرأس" هو من قول أبي أمامة غير مرفوع. وهو الصواب"[1]

وقال في السنن: "وشهر بن حوشب ليس بالقوي، وقد وقفه سليمان بن حرب وهو ثقة ثبت"

وقال أيضاً: "حدثنا دعلج، قال: سألت موسى بن هارون عن هذا الحديث، فقال: ليس بشيء، فيه شهر بن حوشب، وشهر ضعيف، والحديث في رفعه شك"

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح ضعيف؛ لحال سنان بن ربيعة، وشهر بن حوشب، والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

مما سبق من كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، ودراسة الحديث؛ نخلص إلى ما يلي:

1- أن الترمذي ضعّف هذا الحديث بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَاكَ الْقَائِمِ"، وهذا ما بينته الدراسة.

2- أن أحمد شاكر صحح الحديث، واعتبر قول: "الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ" من اللفظ النبوي، ولا يُحتمل أن تكون مدرجة في الحديث. لكن ابن حجر رجح إدراجها، فقال: "حديث أبي أمامة، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وقد بينت أنه مدرج في كتابي في ذلك"[2]

3- ذكر الشيخ أن الحديث يتقوى بطرق أخرى، ونقل كلام ابن دقيق العيد وتحسينه للحديث، وكذا كلام الزيلعي في سرده لطرق الحديث.

لكن ابن الصلاح مثّل بهذا الحديث تحديدا على الضعف الذي لا يتقوى بوجود طرق أخرى له، فقال: "لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل حديث: "الأذنان من الرأس" ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؛ لأن بعض ذلك عضد بعضا، كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفا. وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره

[1] - **العلل**، (2695، 263/6).

[2] - **التلخيص الحبير**، (239/1).

ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا. وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم"[1].

وهذه الشواهد ذكرها ابن حجر، وتكلَّم عليها، ثم قال: «وإذا نظر المنصف إلى مجموع هذه الطرق علم أنَّ للحديث أصلاً، وأنَّه ليس مِمَّا يطَّرَح، وقد حسَّنوا أحاديثَ كثيرة باعتبار طرقٍ لها دون هذه. والله أعلم".

وتعقب أحمد شاكر كلام ابن الصلاح، بقوله: "وبذلك يتبن خطأ كثير من العلماء المتأخرين، في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى الى درجة الحسن أو الصحيح. فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع: ازداد ضعفا إلى ضعف، لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم: يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم. وهذا واضح"[2]

وبهذا يتضح أن الشيخ خالف القاعدة المعتبرة في التقوية، فليس كل حديث يصلح لأن يُجبر ضعفه، فالأمر راجع إلى نوع الضعف الحاصل في الحديث، والطرق المعتمدة في التقوية.

[1] – **معرفة أنواع علوم الحديث**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، س ن: 1423هـ – 2002م، ص103.

[2] – **الباعث الحثيث**، ص112.

الحديث الثالث:

حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ شَيْئًا»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ شَيْئًا»،

قال: وَفِي البَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ.

قال أبو عيسى: «وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا، إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: " زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَهْلُ الشَّامِ يَرْوُونَ عَنْهُ مَنَاكِيرَ، وَرِوَايَةُ أَهْلِ العِرَاقِ أَشْبَهُ وأصحّ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «كَأَنَّ زُهَيْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ وَقَعَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ هُوَ هَذَا الَّذِي يُرْوَى عَنْهُ بِالعِرَاقِ، كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرُ، قَلَبُوا اسْمَهُ»

«وَقَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِيمَتَانِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ»، " وَرَأَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِهِمْ: تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً فِي المَكْتُوبَةِ "، قَالَ الشَّافِعِيُّ: «إِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ»[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "[**زهير بن مُحَمَّد التميمي ثقة، تكلم فيه بعضهم، واعتذر عنه آخرون** بأن الغلط إنما هو في رواية أهل الشام عنه. نقل في التهذيب عن الأثرم عن أحمد بن حنبل: "في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله". ومعنى الجملة الأخيرة أن الأثرم شك في لفظ أحمد في قوله "موضوعة" وأما كلمة "بواطيل" فإنه موقن من حفظها.

والحديث رواه الحاكم في المستدرك من طريق أحمد بن عيسى التنيسي عن عمرو بن أبي سلمة، ورواه البيهقي في السنن الكبرى عن الحاكم. وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه

[1]- **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، حديث رقم: 296، 2/90-91-92).

الذهبي. وهو كما قالا، فإن **عمرو بن أبي سلمة ثقة**، روى له الشيخان، وهو وإن كان دمشقياً فلا يضر هذا في حديثه عن زهير، وكلاهما ثقة معروف، وانفراده برفع هذا الحديث حين وقفه غيره على عائشة-: لا يكون علة له، والرفع من ثقة، فتقبل. ومع ذلك فإنه لم ينفرد برفعه، فقد رواه ابن ماجه: "حدثنا هشام بن عمارة حدثنا عبد الملك بن مُحَمَّد الصنعاني حدثنا زهير بن مُحَمَّد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه". وهذا إسناد جيد، **هشام بن عمار ثقة**، وعبد الملك الصنعاني من صنعاء دمشق: ضعفه بعضهم، بل قال ابن حبان: "ينفرد بالموضوعات لا يجوز الاحتجاج بروايته" ولكن قال أبو حاتم: "يكتب حديثه" وقال أبو أيوب: "هو ثقة من أصحاب الأوزاعي" فمثل هذا يصلح للمتابعة.

وقال الحافظ في التلخيص: "وروى ابن حبان في صحيحه، وأبو العباس السراج في مسنده عن عائشة من وجه آخر شيئاً من هذا، أخرجاه من طريق زرارة بن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا أوتر أوتر بتسع ركعات، لم يقعد إلا في الثامنة، فيحمد الله ويدعو، ثم يسلم تسليمة، ثم يصلي ركعتين وهو جالس. الحديث، وإسناده على شرط مسلم، ولم يستدركه الحاكم، مع أنه أخرج حديث زهير بن مُحَمَّد عن هشام"

والذي أراه أن حديث عائشة حديث صحيح، وأن التسليمة الواحدة كانت منه ﷺ في بعض الأحيان في صلاة الليل، والصحابة الذين رووا عنه التسليمتين إنما يحكمون التسليم الذي رأوه في صلاته في المسجد وفي الجماعة، وبهذا نجمع بين الروايتين]"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

الحديث مداره على زهير بن مُحَمَّد، وقد اختلف عليه على ثلاثة أوجه؛ رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: زهير بن مُحَمَّد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

الوجه الثاني: زهير بن مُحَمَّد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفاً.

الوجه الثالث: عبيد الله عن القاسم عن عائشة موقوفاً

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: زهير بن مُحَمَّد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً

-أخرجه الترمذي، ومن طريقه -ابن الجوزي في التحقيق-، وابن خزيمة، والسراج، والدار قطني؛ من طريق **مُحَمَّد بن يحيى النيسابوري**.. [1]

[1]- **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، حديث رقم: 296، 2/90-91-92).

والبزار، والطوسي، عن **مُحَمَّد بن مسكين**.. [2]

والبزار أيضا عن **الحسن بن عبد العزيز**..

وابن خزيمة عن **مُحَمَّد بن خلف**، و**مُحَمَّد بن مهدي العطار**..

وابن المنذر في الأوسط، والطحاوي، من طريق **أحمد بن عبد الرحيم البرقي**.. [3]

والطحاوي أيضا، عن **ابن أبي داود**..

والعقيلي في الضعفاء من طريق **دحيم**.. [4]

وابن حبان من طريق **مُحَمَّد بن المتوكل ابن أبي السري**.. [5]

والدار قطني من طريق **جعفر بن مسافر**، و**مُحَمَّد بن مسلم**..

وابن المقرئ في معجمه، والحاكم، وعنه البيهقي في السنن الكبير، وفي الخلافيات، من طريق **أحمد بن عيسى التنيسي**..[6]

جميعهم (ابن يحيى، وابن مسكين، والحسن، وابن خلف، وابن مهدي، وأحمد، وابن أبي داود، ودحيم، وابن المتوكل، وجعفر، وابن مسلم، وأحمد التنيسي) عن **عمرو بن أبي سلمة**..

وتابع عبد الملك بن مُحَمَّد الصنعاني؛ عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن مُحَمَّد مرفوعاً:

أخرجه ابن ماجه، والطبراني في الأوسط من طريق هشام بن عمار به بنحوه[7]

وقال الطبراني عقبه: " لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ"

---

[1] – **التحقيق**، (141/2). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب إباحة الاقتصار على تسليمة واحدة من الصلاة، 729، 484/1). **حديث السراج**، (1905، 69/3). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب ذكر ما يخرج من الصلاة به وكيفية التسليم، 1352، 175/2).

[2] – **مسند البزار**، (55، 113/18). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في التسليم تلقاء وجه المصلي، 279، 169/2).

[3] – **الأوسط**، (1541، 220/3). **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب السلام في الصلاة كيف هو، 1614، 270/1).

[4] – **الضعفاء الكبير**، (272/3).

[5] – **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر وصف التسليمة الواحدة إذا اقتصر المرء عليها عند انفتاله من صلاته، 1995، 334/5).

[6] – **معجم ابن المقرئ**، (1032، 318/1). **المستدرك**، (كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه وليصل على النبي ﷺ، 847، 230/1). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب جواز الاقتصار على تسليمة واحدة، 3027، 69/4). **الخلافيات**، (2316، 212/3).

[7] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من يسلم تسليمة واحدة، 919، 81/2). **المعجم الأوسط**، (6746، 25/7).

2- تخريج الوجه الثاني: زهير بن مُحَمَّد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفاً

أخرجه العقيلي في الضعفاء، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً"[1].

قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِزُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فَهَلْ بَلَغَكَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً» وَرِوَايَةُ الْوَلِيدِ أَوْلَى.

3- تخريج الوجه الثالث: عبيد الله عن القاسم عن عائشة موقوفاً

- أخرجه ابن أبي شيبة عن **يحيى بن سعيد**..[2]

وابن خزيمة، وابن المنذر؛ من طريق **وهيب بن خالد**..[3]

والبيهقي في سننه الكبير؛ من طريق **عبد الوهاب بن عبد المجيد**..[4]

ثلاثتهم (يحيى، ووهيب، وعبد الوهاب) عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة موقوفاً بنحوه.

ورواه وهيب بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه من فعله، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على زهير بن مُحَمَّد، واختلف عنه على ثلاثة أوجه رفعاً ووقفاً.

2- أن مدار الحديث، زهير بن مُحَمَّد: هو زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني المروزي، ثقة، متفق على تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه. قال البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير"، وقال أيضا: "روى عنه الوليد، وعمرو بن أبي سلمة مناكير، عن ابن المنكدر وهشام بن عروة وأبي حازم". قال أبو حاتم الرازي: " محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكأن حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح". قال ابن عدي: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به" وسرد له بعض حديثه ومنها حديثنا هذا. وقال ابن رجب: "وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث

[1] - **الضعفاء الكبير**، (272/3).

[2] - **المصنف**، (3090، 63/3).

[3] - **صحيح ابن خزيمة**، (730، 484/1). **الأوسط**، (1549، 222/3).

[4] -**السنن الكبير**، (3028، 70/4).

مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه. وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الإنكار"[1].

3- أن الوجه الأول (المرفوع)، رواه عن زهير بن مُحَمَّد؛ عمرو بن أبي سلمة: وهو عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أبو حفص الدمشقي. روى عنه الشافعي، وقال: ثقة، وضعفه ابن معين وأحمد والساجي. وقال أحمد: "روى عن زهير أحاديث بواطل، كأنه سمعها من صدقة بن عبد الله فغلط فقلبها عن زهير، وساق الساجي منها حديثه عن زهير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، كان رسول الله ﷺ يسلم تسليمة. وقال عقبه: وقفه الوليد بن مسلم عن زهير عن عائشة"، وقال أبو حاتم الرازي: "يكتب حديثه، ولا يحتج به". وقال العقيلي: "في حديثه وهم"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثقه جماعة. وخلاصة حاله كما قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"[2].

وتابعه عليه: عبد الملك بن مُحَمَّد: وهو عبد الملك بن مُحَمَّد الحميري البرسمي، أبو الزرقاء، ويقال: أبو مُحَمَّد الصنعاني من صنعاء دمشق. قال أبو حاتم: يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: "كان ممن يجيب في كل ما يسأل حتى ينفرد عن الثقات بالموضوعات لا يجوز الاحتجاج بروايته". وقال الأزدي: "ليس بالمرضي في حديثه". قال الذهبي: "ليس بحجة". قال ابن حجر: "لين الحديث"[3].

4- أن الوجه الثاني (الموقوف)، رواه عن زهير بن مُحَمَّد؛ الوليد بن مسلم: قال أحمد: "ليس أحد أروى لحديث الشاميين من الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش". وقال الذهبي: " كان من أوعية العلم، ثقة حافظا، لكن رديء التدليس، فإذا قال: حدثنا، فهو حجة"، وقال ابن حجر: "وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية" وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين[4]. وقد صرّح بالتحديث في حديثنا هذا.

5- أن عبيد الله بن عمر روى عن القاسم عن عائشة، الحديث موقوفاً. ورواه عنه كل من:

- يحيى بن سعيد: وهو ابن القطان، ثقة متقن حافظ إمام قدوة.
- وهيب بن خالد: وهو وهيب بن خالد بن عجلان، الحافظ، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلا بآخره.

---

[1] - **التاريخ الأوسط**، (915، 596/3). **الجرح والتعديل**، (2675، 589/3). **الكامل في الضعفاء**، (714، 177/4). **شرح علل الترمذي**، (777/2). **تهذيب التهذيب**، (1/ 639). **التقريب**، (2060، ص342).

[2] - **تهذيب الكمال**، (4378، 51/22). **الإكمال**، (4109، 183/10). **تهذيب التهذيب**، (275/3). **الكاشف**، (4166، 515/3). **التقريب**، (5078، ص737).

[3] - **المجروحين**، (735، 73/2). **تهذيب الكمال**، (3557، 405/18). **الكاشف**، (3479، 329/3). **تهذيب التهذيب**، (624/2). **التقريب**، (4239، ص627).

[4] - **تهذيب الكمال**، (6737، 86/31). **الكاشف**، (6094، 461/4). **تهذيب التهذيب**، (325/4). **التقريب**، (7506، ص1041). **تعريف أهل التقديس**، (127، ص170).

– عبد الوهاب بن عبد المجيد: وهو ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين.

وبهذا يترجح الوجه الثاني الموقوف على عائشة، لأحفظية راويه، حيث رواه الوليد بن مسلم، في حين أن الوجه الأول رواه عمرو بن أبي سلمة وهو: صدوق له أوهام، وقد ذكر العلماء حديثنا هذا في أوهامه. وقد تابعه عبد الملك بن مُحَمَّد: وهو لين الحديث، لكن هذه المتابعة لا تنفعه.

وقد رجح الوقف؛ كل من الأئمة:

– **قال أبو حاتم الرازي:** "هذا حديث منكر، هو عن عائشة موقوف"[1]

– **قال البزار:** "وهذا الحديث رواه غير واحد موقوفا ولا نعلم أسنده إلا عمرو بن أبي سلمة، عن زهير".

– **قال الدار قطني:** " ورواه وهيب بن خالد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة موقوفا أيضا. وكذلك رواه عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة موقوفا وهو الصحيح، ومن رفعه فقد وهم ومن رفعه فقد وهم".

– قال الحاكم: "على شرط الشيخين"، قال صاحب "التنقيح": وزهير بن محمد، وإن كان من رجال الصحيحين، لكن له مناكير، وهذا الحديث منها"[2].

وتعقبه النووي، فقال: " هو حديث ضعيف، ولا يقبل تصحيح الحاكم له، وليس في الاقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت"[3].

– **قال ابن الملقن:** وضعفه أيضا من المتأخرين جماعات. قال ابن الجوزي في " تحقيقه": هذا حديث ضعيف. وقال الشيخ أبو إسحاق في "المهذب": هو غير ثابت عند أهل النقل. وكذا قال البغوي في "شرح السنة". قال الحافظ زكي الدين المنذري في كلامه على أحاديث "المهذب" هو كما قال الشيخ؛ فإن زهير بن محمد ضعيف. وقال النووي في "خلاصته": هذا الحديث ضعفه الجمهور[4].

ج/ الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح الموقوف، صحيح، لما تقدم من الدراسة. والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

مما سبق من كلام الترمذي، وأحمد شاكر، ومن خلال دراسة الحديث؛ نخلص إلى:

---

[1] – **العلل**، (414، 320/2).

[2] – **نصب الراية**، (433/1).

[3] – **الخلاصة**، (1460/445، 1).

[4] – **البدر المنير**، (49/4).

- أن الترمذي رجح الوجه الموقوف، وهذا ما أثبتته الدراسة.

- أن أحمد شاكر ذهب إلى تصحيح حديث عائشة المرفوع، وتوثيق كل من: زهير بن مُحَمَّد، وعمرو بن أبي سلمة، متجاهلا أقوال العلماء-والتي أشار إليها بنفسه-، والدالة على ضعف رواية زهير بن مُحَمَّد في أهل الشام خاصة. واعتبر أن الرفع زيادة ثقة مقبولة، ثم جمع بين الوجهين. وبهذا خالف الترمذي والأئمة النقاد. والله أعلم.

الحديث الرابع:

حديث: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الِالتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ»

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "بل هو حديث صحيح، رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي، وقد ذكر الحاكم في المستدرك أن الشيخين اتفقا على إخراجه، وهو سهو منه، فإن مسلما لم يروه، فلم أجده فيه، وكذلك نص الحافظ في الفتح على أنهمن أفراد البخاري"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على أشعث بن أبي الشعثاء، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة مرفوعاً.

الوجه الثاني: أشعث عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

الوجه الثالث: الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة موقوفا

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة مرفوعاً

- **أخرجه** المصنف عن **صالح بن عبد الله.**

والبخاري -ومن طريقه البغوي في شرح السنة، ومعالم التنزيل-، وأبو داود -ومن طريقه البيهقي في الصغرى-، وابن المنذر في الأوسط، والبيهقي في الكبرى؛ من طريق **مسدد بن مسرهد..**[1]

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة، حديث رقم: 590، 484/2.

[2]- المرجع نفسه.

والبخاري أيضاً عن **الحسن بن الربيع**..[2]

والنسائي في الصغرى والكبرى، وأبو نعيم في الحلية؛ من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[3]

و**أبو بكر بن أبي شيبة** في مصنفه.. والموصلي؛ عن **العباس بن الوليد**، و**عبد الأعلى بن حماد**..[4]

وابن خزيمة؛ من طريق **يوسف بن عدي**..[5]

سبعتهم (مسدد، والحسن، وابن مهدي، وابن أبي شيبة، والعباس، وعبد الأعلى، ويوسف) عن أبي الأحوص به بنحوه.

وتابع أبا الأحوص في رواية هذا الوجه عن شيخه أشعث:

1- زائدة بن قدامة[6]

– أخرجه النسائي في الموضعين السابقين –ومن طريقه ابن حزم في المحلى–، وابن راهويه في مسنده –وعنه السراج في مسنده–، وأحمد في مسنده، والطحاوي في أحكام القرآن، والجرجاني في أماليه، وأبو نعيم في الحلية[1]؛ من طريق زائدة بن قدامة به بنحوه.

---

[1] – **صحيح البخاري**، (كتاب الآذان، باب الالتفات في الصلاة، 751، 150/1). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب كراهية الالتفات في الصلاة، 732، 251/3). **معالم التنزيل**، (1474، 357/3). **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب الالتفات في الصلاة، 910، 178/2). **السنن الصغير للبيهقي**، (كتاب الصلاة، باب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها وإتمام ركوعها وسجودها، 843، 302/1).

[2] – **صحيح البخاري**، (كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، 3291، 125/4). **سنن النسائي**، (كتاب السهو، باب التشديد في الالتفات في الصلاة، 1197، 8/3).

[3] – **سنن النسائي**، (كتاب السهو، باب التشديد في الالتفات في الصلاة، 1197، 8/3). **السنن الكبرى**، (كتاب المساجد، التشديد في الالتفات في الصلاة، 1121، 38/2). **حلية الأولياء**، (30/9).

[4] – **المصنف**، (4565، 463/3). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (4634، 81/4).

[5] – **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب ذكر نقص الصلاة بالالتفات فيها...، 931، 462/1).

[6] – **واختلف عنه على وجهين:**

–**الوجه الأول:** زائدة بن قدامة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة. وهو الوجه الأول كما في أصل التخريج.

–**الوجه الثاني:** زائدة عن أشعث عن مسروق عن عائشة. **أخرجه** أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو عن **زائدة بن قدامة**..، والسراج في مسنده من طريق **أبي خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني**..، **كلاهما** (زائدة، وأبي خالد) عن أشعث عن مسروق عن عائشة مرفوعاً. **مسند أحمد**، (24413، 475/40). **مسند السراج**، (1160، 278/2).

رواه معاوية بن عمرو عن زائدة، ولم يذكر والد أشعث، ورواه غيره –كما سيأتي في الدراسة– عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة. والراجح الوجه الأول، **قال الدار قطني في العلل:** والصَّحِيحُ عَن أَشعَث بنِ أَبِي الشَّعثاءِ عَن أَبِيهِ عَن مَسرُوقٍ عَن عائِشَة". (367/4).

2- **إسرائيل بن يونس**[2]

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[3]؛ من طريق إسرائيل بن يونس به بنحوه.

3- **شيبان بن عبد الرحمن**

أخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق، والبيهقي في الشعب[4]؛ من طريق شيبان بن عبد الرحمن به بنحوه.

4- **مسعر بن كدام**[5]

أخرجه ابن حبان في صحيحه وفي كتابه الصلاة -كما في إتحاف المهرة-، والبيهقي في الكبرى في الموضع السابق[1]؛ من طريق مسعر بن كدام به بنحوه.

---

[1] - **المحلى**، (77/3). **مسند ابن راهويه**، (1478، 143/2). **مسند السراج**، (690، 166/2). **مسند أحمد**، (24746، 266/41). **أحكام القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، ت: سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، ط1: 1416هـ - 1995م، 238/1. **عدة مجالس من أمالي محمد بن إبراهيم الجرجاني** -مخطوط، محمد بن إبراهيم الجرجاني (ت408هـ)، (253، 70/1). **الحلية**، (23/9).

[2] - **واختلف عنه على أربعة أوجه:**

- **الوجه الأول**: إسرائيل عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة، وهو الوجه الأول كما في أصل التخريج.

- **الوجه الثاني**: إسرائيل عن أشعث عن أبيه عن مسروق أو أبي عطية عن عائشة. أخرجه ابن راهويه في مسند -وعنه السراج في مسنده-؛ من طريق إسرائيل بن يونس..، والسراج أيضا؛ من طريق زائدة بن قدامة..، **كلاهما** (إسرائيل، وزائدة) عن أشعث عن أبيه عن مسروق أو أبي عطية عن عائشة مرفوعاً. **مسند ابن راهويه**، (1476، 143/2). **مسند السراج**، (1169، 277/2)، (690، 166/2).

- **الوجه الثالث**: إسرائيل عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق عن عائشة. أخرجه **ابن راهويه في مسنده**، (1475، 143/2).

- **الوجه الرابع**: إسرائيل عن أشعث عن أبيه عن أبي عطية عن عائشة. أخرجه **ابن راهويه في مسنده**، (1477، 143/2).

والراجح، والله أعلم؛ الوجه الأول، والذي أخرجه البخاري في صحيحه، كما سبق في التخريج، وكما سيأتي تفصيله في الدراسة.

[3] - **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن الالتفات في الصلاة...، 484، 244/1).

[4] - **شعب الإيمان**، (2856، 487/4).

[5] - **واختلف عنه على وجهين:**

- **الوجه الأول**: مسعر بن كدام عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة. وهو الوجه الأول كما في أصل التخريج.

- **الوجه الثاني**: مسعر عن أشعث عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة. **أخرجه البيهقي في الكبرى**، (3537، 367/4).

والراجح الوجه الأول، لتضعيف ابن حجر للوجه الثاني، فقال: "وأما الرواية عن أبي وائل فشاذة لأنه لا يعرف من حديثه والله أعلم". **فتح الباري**، (235/2).

2- **تخريج الوجه الثاني**: أشعث عن أبيه عن عائشة مرفوعا

أخرجه النسائي في الكبرى[2]؛ من طريق إسرائيل عن أشعث عن أبي عطية الكوفي عن مسروق عن عائشة مرفوعاً.

3- **تخريج الوجه الثالث**: الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة موقوفاً

أخرجه النسائي في الصغرى من طريق **القاسم بن معن**..، وعبد الرزاق في مصنفه عن **الثوري**..، وابن أبي شيبة في مصنفه عن **حفص بن غياث**..

ثلاثتهم (القاسم، والثوري، وحفص) عن أعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة موقوفاً.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج؛ هذا الحديث مداره على أشعث بن أبي الشعثاء، وقد اختلف عنه على ثمانية أوجه:

– **الوجه الأول**، وقد رواه عن أشعث كل من: أبي الأحوص وهو سلام بن سليم، ثقة متقن صاحب حديث،

وقد توبع أبو الأحوص من جماعة، كلهم من رواة الصحيحين، وهم:

– زائدة بن قدامة، وهو ثقة ثبت صاحب سنة.

– إسرائيل بن يونس، وهو ثقة تكلم فيه بلا حجة.

– شيبان ثقة صاحب كتاب.

وقد أخرج البخاري هذا الوجه في صحيحه، وأما قول الترمذي: "حسن غريب"، فقد **قال بشار عواد معروف**: "لعله اقتصر على تحسينه واستغربه لما وقع فيه من اختلاف على أشعث بن أبي الشعثاء، ورواية المصنف هي رواية شيخه البخاري، وقد تابع أبا الأحوص زائدة بن قدامة وشيبان بن عبد الرحمن ومسعر وإسرائيل في روايته فالحديث صحيح"[3].

– **الوجه الثاني**: وقد رواه ابن راهويه عن عمر بن عبيد عن أبيه عن عائشة، وهذا الوجه إسناده ضعيف، قال صاحب نزهة الألباب: "عمر بن عبيد الطنافسى كما عند إسحاق إذ قال عن أشعث عن أبيه عن عائشة ولا

---

[1] – **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من قصد إتمام صلاته بترك الالتفات فيها، 2287، 64/6). **إتحاف المهرة**، (22757، 539/17).

[2] – **سنن الكبرى**، (611، 440/2)، (1213، 229/3)،

[3]– **الجامع الكبير**، 585/1.

يعلم له متابع على هذه الرواية وهي منقطعة إذ سليم بن أسود لا يعلم له رواية عن عائشة وأصح هذه الطرق الأولى وهي اختيار البخاري"[1].

وبذلك يترجح الوجه الأول بقرينتي: تخريج البخاري لهذا الوجه في صحيحه، وأوثقية راويه.

ورجح أيضا الدار قطني هذا الوجه، فقال: "والصحيح عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة".

- **الوجه الثالث:** وقد رواه الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة موقوفا.

قال الدار قطني: "وروى هذا الحديث الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري، وأبو حمزة، وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن أبي زائدة، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة. وخالفهم شعبة رواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وكلهم وقفه عن الأعمش، عن عائشة قولها. والصحيح عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة"[2].

قال ابن حجر: " هذا غير محفوظ من حديث الأعمش إنما هو حديث أشعث، عَن أبيه، عَن عائشة"[3].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح، صحيح لما تقدم في الدراسة، والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

من خلال الدراسة السابقة، نخلص إلى ما يلي:

- أن الشيخ أحمد شاكر صحح الحديث، ونقل تخريج بعض الأئمة له منهم البخاري، واستدرك على الحاكم عدم تخريج الإمام مسلم له، وهو كما قال، من أفراد البخاري.

- أن الشيخ أحمد شاكر لم يذكر الخلاف الحاصل في طرق الحديث، لكنه صحح الحديث وقد أثبتت الدراسة رجحان ذلك. والله أعلم.

[1] - **نزهة الألباب في قول الترمذي "وفي الباب"**، (1115/2).

[2] - **علل الدار قطني**، (3621، 367/4).

[3] - **لسان الميزان**، (58/5).

الحديث الخامس:

حديث: «لَا تَقْرَأِ الحَائِضُ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَالحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأِ الحَائِضُ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ».

وَفِي البَابِ عَنْ عَلِيٍّ،

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ "، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأِ الجُنُبُ وَلَا الحَائِضُ».

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلِ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لَا تَقْرَأِ الحَائِضُ وَلَا الجُنُبُ مِنَ القُرْآنِ شَيْئًا، إِلَّا طَرَفَ الآيَةِ وَالحَرْفَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَرَخَّصُوا لِلْجُنُبِ وَالحَائِضِ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ".

وسَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، يَقُولُ: «إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الحِجَازِ، وَأَهْلِ العِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ، كَأَنَّهُ ضَعَّفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَتَفَرَّدُ بِهِ»، وَقَالَ: «إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّأْمِ» وقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةَ، وَلِبَقِيَّةَ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ عَنِ الثِّقَاتِ». حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ ذَلِك.

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: وإسماعيل بن عياش ثقة، وما تكلم فيه أحد بحجة، وأكثر ما زعموا أنه يخطئ في روايته عن أهل الحجاز والعراق، ولا بأس بذلك، فإذا علمنا خطأه في حديث احترزنا منه، وكل الرواة يخطئون، فمنهم المكثر ومنهم المقل. قال ابن المديني: "رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة"، وقال يعقوب بن سفيان: تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشأم. وأكثر ما قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين"، وقال يزيد بن هارون: "ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما

سفيان الثوري؟!" وهذه الشهادة من يزيد بن هارون **غاية في التوثيق**، إذ فضله على سفيان الثوري في الحفظ، وقد وثقه يحي بن معين فيما رواه عنه أبو داود وعباس.

والحديث رواه ابن ماجه، والدار قطني والبيهقي، كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر: كلاهما عن نافع. وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عن هذا الحديث فقال: " هذا باطل" كما نقله الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب. ونقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال: "هذا خطأ إنما هو عن ابن عمر قوله. يعني أن الصواب وقفه على ابن عمر، ولكن أين الدليل؟!

ورواه الدار قطني أيضاً من طريق عبد الملك بن مسلمة: "حدثني المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يقرأ الجنب شيئا من القرآن" وهذا الإسناد متابعة جيدة لرواية إسماعيل بن عياش، وهو إسناد صحيح، فإن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ثقة، وعبد الملك بن مسلمة وثقه الدار قطني. فقد قال بعد ذكر الحديث: "عبد الملك هذا كان بمصر، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن، وهو ثقة". والتوثيق هنا من الدار قطني واضح أنه يريد به عبد الملك، ولذلك صحح ابن سيد الناس هذا الإسناد كما حكاه عنه ابن حجر في التلخيص، ثم عقب عليه بأنه أخطأ في ذلك، لأن عبد الملك بن مسلمة ضعيف "فلو سلم منه لصح إسناده"، ولم أجد لعبد الملك هذا ترجمة إلا في الميزان، ونقل ابن يونس أنه قال فيه: " منكر الحديث" وعن ابن حبان قال: يروي مناكير كثيرة عن أهل المدينة". نقل ذلك في لسان الميزان ولم يزد عليه، ويعارض هذا توثيق الدار قطني وتصحيح ابن سيد الناس، وأكثر ما في رواية بن عياش خوف الغلط منه"، **فمتابعة مثل عبد الملك بن مسلمة له ترفع احتمال الخطأ، وتؤيد صحة الحديث**"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على إسماعيل بن عياش، واختلف عليه على وجهين رفعاً ووقفاً

– **الوجه الأول**: إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

– **الوجه الثاني**: إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، ما جاء في الجنب والحائض: وأنهما لا يقرآن القرآن، 131، 236/1).

– **أخرجه** الترمذي عن علي بن حجر.

– **وأخرجه** الترمذي، وأبو داود في سؤالاته، والبزار في مسنده، والطوسي في مستخرجه، والدار قطني في سننه، والخطيب في تاريخه، والبيهقي في الصغير والكبير ومعرفة السنن، وفي الشعب، وابن تيمية في الأربعين؛ من طريق **الحسن بن عرفة**..[1]

وابن ماجه في سننه، وأبو الحسن القطان في زياداته على سنن ابن ماجه؛ من طريق **هشام بن عمار**..[2]

والطحاوي في شرح المعاني، من طريق **عبد الله بن يوسف**..[3]

وابن المقرئ في معجمه –ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه–، من طريق **إبراهيم بن العلاء**..[4]

والدار قطني في سننه –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، من طريق **داود بن رشيد**..[5]

خمستهم (الحسن، وهشام، وعبد الله، وإبراهيم، وداود) عن إسماعيل بن عياش به بنحوه.

وتابع إسماعيل بن عياش في رواية هذا الوجه؛ كل من:

1– المغيرة بن عبد الرحمن

– **أخرجه** الدار قطني في سننه؛ من طريق عبد الملك بن مسلمة، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "لاَ يَقْرَأُ الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ"[1].

---

[1] – **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**، (40/1). **مسند البزار**، (5925، 219/12). **المستخرج**، (باب ما جاء في الجنب والحائض لا يقرآن القرآن، 113، 353/1). **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن، 420، 211/1). **تاريخ بغداد**، (510، 523/2). **السنن الصغير**، (كتاب فضائل القرآن، باب لا يحمل المصحف إلا طاهر ولا يقرأ القرآن جنب، 1000، 353/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب نهي الجنب عن قراءة القرآن، 422، 269/1)، (كتاب الحيض، الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن، 1494، 407/2). **معرفة السنن**، (كتاب الطهارة، باب قراءة القرآن، 786، 325/1). **شعب الإيمان**، (445/3). **الأربعون التيمية**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728هـ)، ت: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار الاصباح، ط1: 1436هـ –2014م، (30، ص547).

[2] – **سنن ابن ماجه**، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (أبواب التيمم، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، 595، 376/1). **السنن لابن ماجه**، زيادات: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، القزويني الحافظ القطان (ت345هـ)، دار التأصيل، ط1: 1435هـ – 2014م، (596، 380/1).

[3] – **شرح معاني الآثار**، (كتاب الطهارة، باب ذكر الجنب الحائض والذي ليس على وضوء، وقراءتهم القرآن، 568، 88/1).

[4] – **معجم ابن المقرئ**، (98، 59/1). **تاريخ دمشق**، (88/7).

[5] – **سنن الدار قطني**، (419، 210/1). **التحقيق**، (161، 144/1).

2- أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن

- أخرجه الدار قطني في سننه؛ من طريق رجل، عن أبي معشر، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ لاَ يَقْرَآنِ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا"[2].

قال الدار قطني: "عبد الملك هذا كان بمصر وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة".

وروي من طريق آخر:

أخرجه ابن عدي في الكامل، والدار قطني في السنن؛ من طريق **إبراهيم بن العلاء**..[3]

والدار قطني في الموضع السابق، من طريق **سعيد بن يعقوب**..

كلاهما (إبراهيم، وسعيد) عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به بنحوه.

قال ابن عدي: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه غير ابن عياش، وعامة مَن رواه عن ابن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عُمر، وزاد في هذا الإسناد عن ابن عياش، إبراهيم بن العلاء، وسعيد بن يعقوب الطالقاني فقالا: عُبيد الله، وموسى بن عقبة. وليس لهذا الحديث أصل من حديث عُبيد الله".

2- تخريج الوجه الثاني: إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً

ذكر ابن أبي حاتم في العلل، فقال: "إنما هو عن ابن عمر قوله"[4]، لم أقف على من أسنده.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره عن إسماعيل بن عياش، واختلف عليه على وجهين رفعاً ووقفاً.

و**إسماعيل بن عياش،** هو أبو عتبة الحمصي، ضعف الأئمة روايته عن غير أهل بلده، قال ابن حجر: "صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم"[1]، وشيخ إسماعيل هنا؛ هو **موسى بن عقبة** وهو "أبو مُحَمَّد المدني ثقة فقيه"[2].

---

[1] - **سنن الدار قطني**، (423، 211/1).

[2] - **المصدر نفسه**، (424، 211/1)

[3] - **الكامل**، (1855، 95/2). **سنن الدار قطني**، (421، 210/1).

[4] - **العلل**، (116، 574/1).

وتابعه على رواية هذا الوجه:

– **المغيرة بن عبد الرحمن**، وهو ابن عبد الله الحزامي المدني "ثقة له غرائب"[3]، إلا أنه قد رواه عنه **عبد الملك بن مسلمة**، وهو: قال أبو حاتم: "كتبت عنه وهو مضطرب الحديث، ليس بقوي حدثني بحديث في الكرم، عن النبي ﷺ عن جبرئيل عليه السلام بحديث موضوع "[4].

وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي، هو منكر الحديث هو مصري"[5].

قال ابن حبان: "يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا خفاء بها على من عني بعلم السنن"[6].

قال ابن يونس: "منكر الحديث"[7].

– **أبو معشر**، وهو: "نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني، ضعيف، أسن واختلط"[8].

قال ابن الجوزي: "وقد رواه مغيرة بن عبد الرحمن وأبو معشر كلاهما عن موسى بن عقبة وهما وإسماعيل بن عياش كلهم ضعفاء مجروحون"[9].

وقد ضعّف النقاد هذا الوجه:

– سأل الترمذي، **البخاري** عن هذا الحديث، فقال: "لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق"[10].

و"كل من قال فيه البخاري، منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه"[11].

---

[1] – **التقريب**، (473، ص109).

[2] – **المصدر نفسه**، (6992، ص552).

[3] – **التقريب**، (6845، ص543).

[4] – **الجرح والتعديل**، (371/5).

[5] – **المصدر نفسه**.

[6] – **المجروحين**، (730، 71/2).

[7] – **تاريخ ابن يونس المصري**، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1421هـ، (884، 326/1).

[8] – **التقريب**، (7100، ص559).

[9] – **التحقيق**، (145/1).

[10] – **العلل الكبير**، (ص58).

[11] – **ميزان الاعتدال**، (50/1)

- **قال أحمد بن حنبل** لما سأله ابنه عبد الله: "هذا باطل"، أنكره على إسماعيل بن عياش يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش"[1].

- **قال البزار**: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن موسى بن عقبة إلا إسماعيل بن عياش، ولا نعلم يروى عن ابن عمر من وجه إلا من هذا الوجه، ولا يروى عن النبي ﷺ في الحائض إلا من هذا الوجه"[2].

- **قال البيهقي**: "تفرد به إسماعيل وليس بالقوي فيما يروى عن غير أهل الشام والله أعلم"[3].

- **قال عبد الحق الإشبيلي**: "هذا يرويه إسماعيل بن عياش من حديث أهل الحجاز، ولا يؤخذ من حديثه إلا ما كان عن أهل الشام، ذكر ذلك ابن معين وغيره"[4].

- **قال النووي**: "وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما والضعف فيه بيّن"[5].

- **قال ابن تيمية**: "حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث"[6].

- **قال ابن حجر**: "وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وهي ضعيفة"[7].

ج/ الحكم على الحديث

الحديث من الوجه المرفوع، ضعيف، فيه إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في غير أهل بلده، وشيخه هنا مدني، كما تفرد بروايته على هذا الوجه كما قال الترمذي، والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر

مما سبق من كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، ومن خلال دراسة الحديث؛ نخلص إلى ما يلي:

---

[1] - **العلل ومعرفة الرجال**، (5675، 381/3).

[2] - **مسند البزار**، (219/12)

[3] - **السنن الصغير**، (353/1).

[4] - **الأحكام الوسطى**، عبد الحق الأشبيلي(ت581هـ)، ت: حمدي السلفي صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ - 1995م، (205/1).

[5] - **المجموع**، (155/2).

[6] - **مجموع الفتاوى**، (460/21)

[7] - **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، (86/1).

– أن الشيخ وثّق إسماعيل بن عياش، وردّ كل أقوال أهل العلم فيه بقوله: "وما تكلم فيه أحد بحجة".

– اعتماده على قول ابن المديني، ويعقوب بن سفيان، واعتبار شهادة يزيد بن هارون غاية في التوثيق، لكن الدراسة وقفت على قول آخر لابن المديني، قال: "كان يوثق، فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف"[1].

وإسماعيل بن عياش ضعيف بقرينة ضعف روايته عن غير أهل بلده.

– وثّق الشيخ عبد الملك بن مسلمة، وصحّح إسناده بناء على تصحيح ابن سيد الناس، مع نقله لتعقيب ابن حجر عليه، وتخطئته له.

– صحّح الشيخ حديث إسماعيل بن عياش، بناء على متابعة عبد الملك بن مسلمة له، وقد أثبتت الدراسة عدم صحة هذه المتابعة، وأن إسماعيل بن عياش أخطأ في هذا الحديث. والله أعلم.

[1] – **سؤالات بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني**، أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي (ت297هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1427هـ - 2006م، (237، ص59).

– خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة هذه الأحاديث دراسة حديثية نقدية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- من صنيع الإمام الترمذي إعلال المرفوع بالموقوف.

2- أن الشيخ أحمد شاكر لا يرى إعلال المرفوع بالموقوف، وإنما يعتبر الرفع زيادة من الثقة.

3- الواضح من طريقة الشيخ أحمد شاكر أن زيادة الثقة عنده مقبولة مطلقا، وهذا ما لم يقل به جمهور المحدثين.

الفصل الثالث:

الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي
والمعلّة بالاختلاف وصلا وإرسالا

الفصل الثالث:

الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي والمعلة بالاختلاف وصلا وإرسالا

تناولت في هذا الفصل مجموعة من الأحاديث الموصولة التي أعلها الإمام الترمذي بالإرسال، وخالفه الشيخ أحمد شاكر في الحكم عليها، بناء على قاعدة الوصل زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة.

وتضمن الفصل دراسة الأحاديث التالية:

- **الحديث الأول: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».**
- **الحديث الثاني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ».**
- **الحديث الثالث: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا».**
- **الحديث الرابع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ».**
- **الحديث الخامس: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ».**
- **الحديث السادس: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ».**
- **الحديث السابع: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ».**
- **الحديث الثامن: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ».**
- **الحديث التاسع: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ، وَتُطَيَّبَ».**
- **الحديث العاشر: «مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا».**

الحديث الأول:

حديث: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ، قَالَ: «عَمْدًا فَعَلْتُهُ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَزَادَ فِيهِ: «تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الحَدِيثَ أَيْضًا، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»، وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "وخلاصة البحث فيما تعرض له الإمام الترمذي من أسانيد هذا الحديث: أن سفيان الثوري رواه عن شيخين: أحدهما علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعا موصولا، وهذا لم يختلف فيه الرواة عن الثوري أنه موصول. والشيخ الثاني الثوري: محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة، ولكن الرواة عن الثوري اختلفوا فيه: فبعضهم يقول: "من سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ" وهذا مرسل، لأن سليمان ليس صحابيا، وبعضهم يقول: عن سليمان بن بريدة عن أبيه" مرفوعا، وهذا متصل، والذي رواه عن الثوري هكذا هو وكيع، وروايته عند ابن ماجة، كما قلنا آنفا، وهذه الرواية جعلها الإمام الترمذي مرجوحة، ورأى أن رواية من رواه عن الثوري عن محارب عن سليمان مرسلا-: أصح. **ولسنا نوافقه على ذلك،** لأن الحديث معروف عن

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد، حديث رقم: 61، 89/1

سليمان عن أبيه، ووكيع ثقة حافظ، فالظاهر أن الثوري كان تارة يروي الحديث عن محارب موصولا، كما رواه عنه وكيع، وتارة مرسلا، كما رواه عنه غيره"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره سفيان الثوري، واخْتُلف عنه على وجهين؛ وصلاً وإرسالا:

– الوجه الأول: سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ موصولاً.

– الوجه الثاني: سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ مرسلاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ موصولاً

– **أخرجه** ابن ماجه في سننه، وابن حبان في صحيحه؛ من طريق ابن أبي شيبة –وهو في مصنفه–[2].

وابن ماجه في الموضع السابق، والطبري في تفسيره، وابن خزيمة في صحيحه، وابن شاهين في ناسخ الحديث؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..[3]

و**عبد الرزاق** في مصنفه، والبزار في مسنده، والروياني في مسنده، وابن خزيمة في صحيحه؛ من طريق **المعتمر بن سليمان**..[4]

والطبري في تفسيره؛ من طريق **معاوية بن هشام**..[5]

أربعتهم (وكيع، وعبد الرزاق، والمعتمر، ومعاوية) عن سفيان عن محارب بن دثار به بنحوه.

---

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد، حديث رقم: 61، 1/90-91.

[2] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد، 510، 1/320). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر الوقت الذي صلى النبي ﷺ فيه الصلوات الخمس بوضوء واحد، 1707، 4/607). **المصنف**، (كتاب الطهارة، من كان يصلي الصلوات بوضوء واحد، 300، 1/336).

[3] – **جامع البيان في تأويل القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ت: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1: 1420هـ – 2000م، (11331، 10/17). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، وجوب الوضوء على بعض القائمين إلى الصلاة، 14، 1/130). **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (88، 1/87).

[4] – **المصنف**، (كتاب الطهارة، باب هل يتوضأ لكل صلاة أم لا، 157، 1/54). **مسند البزار**، (4365، 10/265). **مسند الروياني**، (68، 1/96). **صحيح ابن خزيمة**، (13، 1/130).

[5] – **جامع البيان**، (11333، 10/18).

- **وأخرجه** مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه -ومن طريقه البيهقي في الكبرى، وابن عبد البر في التمهيد-، وأحمد في مسنده، وابن الجارود في المنتقى، والطبري في تفسيره، وابن خزيمة في صحيحه، وابن عبد البر في الموضع السابق، والحازمي في الاعتبار؛ من طريق **يحي بن سعيد القطان**..[1]

ومسلم في الموضع السابق؛ من طريق **عبد الله بن نمير**..

والإمام الترمذي في سننه، والقاسم بن سلام في الطهور، وأحمد في مسند -ومن طريقه ابن الجوزي في الإعلام، وابن الجارود في الموضع السابق، وابن خزيمة في الموضع السابق، والطبري في الموضع السابق، والطوسي في مستخرجه، وابن عبد البر في التمهيد؛ من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[2]

والنسائي في الصغرى والكبرى، والدارمي؛ عن **عبيد الله بن سعيد**..[3]

ومالك في المدونة -ومن طريقه البيهقي في الكبير-؛ عن **عبد الله بن وهب**..[4]

و**عبد الرزاق** في مصنفه، وابن أبي شيبة، وأحمد؛ عن **وكيع بن الجراح**..[5]

والبزار؛ عن طريق **عبيد الله بن موسى**..[6]

والسراج؛ من طريق **إسحاق الأزرق**..[1]

---

[1] - **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، 277، 160/1). **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، 172، 66/1). **السنن الكبرى**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين، 1304، 271/1). **التمهيد**، (239/18). **مسند أحمد**، (22966، 65/38). **المنتقى**، (كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، 1، 87/1). **جامع البيان**، (11330، 16/10). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، وجوب الوضوء على بعض القائمين إلى الصلاة، 12، 128/1). **الاعتبار**، (كتاب الطهارة، باب تجديد الوضوء لكل صلاة، 54/1).

[2] - **الطهور**، (40، 132/1). **مسند أحمد**، (23029، 134/38). **إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، أحمد بن عبد الله العماري الزهراني، ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م، (25، ص85-86). **مستخرج الطوسي**، (50، 242/1). **التمهيد**، (240/18).

[3] - **سنن النسائي**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، 138، 325/1). **السنن الكبرى**، (170، 130/2). **سنن الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، 677، 447/1).

[4] - **المدونة**، (كتاب الوضوء، الصلاة بوضوء واحد، 139/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب أداء صلوات بوضوء واحد، 774، 467/1).

[5] - **مصنف عبد الرزاق**، (كتاب الطهارة، باب هل يتوضأ لكل صلاة أم لا، 158، 54/1). **مصنف ابن أبي شيبة**، (كتاب الطهارة، في المسح على الخفين، 1872، 239/2). **المسند**، (22973، 73/38).

[6] - **مسند البزار**، (4364، 265/10).

وابن المنذر؛ من طريق **عبد الله بن الوليد**..[2]

والطبري في تفسيره؛ من طريق **معاوية بن هشام**..[3]

وأبو عوانة في مستخرجه، والطحاوي في شرح المعاني؛ من طريق **أبو عامر العقدي**..[4]

وأبو عوانة أيضا، وابن حبان، والبيهقي في الكبرى؛ من طريق **الفريابي مُحَمَّد بن يوسف**..[5]

وأبو عوانة في الموضع السابق؛ من طريق **أبي داود الطيالسي** و**القاسم بن يزيد**..

وابن حبان في الموضع السابق؛ من طريق **قبيصة بن عقبة**، و**يحيى بن آدم**..

والطحاوي في شرح المعاني وأحكام القرآن، والقطيعي في جزئه، والجصاص في أحكام القرآن، والبيهقي في الكبرى ومعرفة السنن؛ من طريق **أبي عاصم الضحاك بن مخلد**..[6]

والطحاوي في الموضع السابق من الأحكام والشرح؛ من طريق **أبي حذيفة موسى بن مسعود**..

والبيهقي في الموضع السابق من السنن الكبير، من طريق **علي بن قادم**..،

والبغوي في شرح السنة؛ من طريق **عبد الله بن المبارك**[7]، وفي تفسيره؛ من طريق **عبدان بن أبي رواد**..[8]

جميعهم (من يحي القطان إلى عبدان) عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد به بنحوه.

---

[1] - **حديث السراج**، (2488، 202/3).

[2]- **الأوسط**، (كتاب الطهارة، ذكر كتاب فرض الطهارة، 4، 108/1).

[3]- **جامع البيان**، (11334، 18/10).

[4]- **مستخرج أبي عوانة**، (646، 200/1). **شرح المعاني**، (221، 41/1).

[5]- **أحكام القرآن**، (17، 72/1). **جزء الألف دينار**، أبو بكر أحمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقطيعي (ت 368هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس – الكويت، ط1: 1414هـ-1993م، (61، ص356). **أحكام القرآن**، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، ت: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1: 1415هـ-1994م، (330/3). **السنن الكبير**، (760، 251/1).

[6]- **شرح المعاني**، (222، 41/1). **أحكام القرآن**، (17، 72/1). **جزء الألف دينار**، أبو بكر أحمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقطيعي (ت 368هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس – الكويت، ط1: 1414هـ-1993م، (61، ص356). **أحكام القرآن**، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، ت: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1: 1415هـ-1994م، (330/3). **السنن الكبير**، (760، 251/1). **معرفة السنن**، (893، 356/1).

[7]- **شرح السنة**، (231، 448/1).

[8]- **معالم التنزيل**، (759، 20/2).

2- تخريج الوجه الثاني: سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ مرسلاً

أخرجه عبد الرزاق، وأبو عبيدة، والطبري؛ من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[1]

وأحمد في العلل؛ عن **يحي القطان**..[2]

وذكر ابن أبي حاتم في العلل؛ عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**..[3]

أربعتهم (عبد الرزاق، وابن مهدي، وابن القطان، وأبو نعيم) عن سفيان الثوري به بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف؛ يتبين ما يلي:

1- أن الحديث رواه الثوري عن شيخين: علقمة بن مرثد، ومحارب بن دثار.

2- الحديث من رواية علقمة بن مرثد، لم يختلف أصحاب الثوري فيه عنه.

3- أما الحديث من رواية محارب بن دثار، فاختلف الرواة عن سفيان الثوري وصلا وإرسالا.

4- الوجه الموصول رواه عن الثوري، كل من:

- **وكيع بن الجراح:** وهو أحد "الأعلام"[4]، "ثقة حافظ عابد"[5]، قال فيه الإمام أحمد: "ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ، كان أحفظ من ابن مهدي"[6].

- **معاوية بن هشام:** اختلفت أقوال الأئمة فيه[7]، فوثقه بعضهم كأبي داود، والعجلي والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ". وقال أبو حاتم: صدوق، وضعّفه بعضهم، كأبي زرعة، وأحمد، وذكره ابن عدي في الكامل، وسرد له بعض حديثه، وقال: "ولمعاوية بن هشام غير ما ذكرت حديث صالح، عن الثوري،

---

[1]- **مصنف عبد الرزاق،** (157، 54/1). **الطهور،** (40، 132/1). **جامع البيان،** (11334، 18/10).

[2]- **العلل ومعرفة الرجال،** أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، ط1: 1434هـ-2013م، (4188، 205/2).

[3] - **علل ابن أبي حاتم،** (152، 624/1).

[4] - **الكاشف،** (6056، 451/4).

[5] - **تقريب التهذيب،** (7464، ص1037).

[6] -**تهذيب الكمال،** (443/17).

[7] - **الجرح والتعديل،** (1759، 385/8). **الكامل في الضعفاء،** (1890، 149/8). **الثقات،** (166/9). الكاشف، (5535، 312/4). **تهذيب التهذيب،** (112/4). **تقريب التهذيب،** (6819، ص956).

وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به". ولم يذكر منها حديثنا هذا. قال ابن حجر: "صدوق له أوهام".

- **المعتمر بن سليمان:** وهو ثقة، روى له الجماعة[1].

5- الوجه المرسل رواه عن الثوري، كل من: عبد الرزاق، وابن مهدي وأبي نعيم، وابن القطان؛ وهؤلاء من الأئمة الثقات الحفاظ.

وبهذا يترجح المرسل على الموصول بقرينتي: الأحفظية والأكثرية. والله أعلم.

ويؤيد هذا الترجيح؛ ترجيح بعض الأئمة المتقدمين لهذا الوجه:

- قال أبو زرعة حينما سئل عن رواية أبي نعيم ووكيع عن سفيان عن محارب بن مرثد: "حديثُ أَبِي نُعَيم أصَحُّ"[2].

- قال الإمام الترمذي: "ورواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ مرسلا، وهذا أصح من حديث وكيع"[3].

- قال ابن خزيمة بعد أن استغرب الوجه الموصول: "لم يُسند هذا الخبر عن الثوري أحدٌ نعلمه غيرُ المعتمر ووكيع، رواه أصحاب الثوري وغيرهما عن سفيان، عن محارب، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ النبي ﷺ. فإن كان المعتمر ووكيع -مع جلالتهما- حَفِظا هذا الإسناد واتصاله، فهو خبر غريبٌ غريبٌ"[4].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح ضعيف للإرسال، والله أعلم.

والحديث صحيح من رواية الثوري عن علقمة بن مرثد كما سبق في التخريج.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر لم يوافق الإمام الترمذي على ترجيحه للوجه المرسل، وقد علل ذلك بـ:

---

[1] - **تقريب التهذيب**، (6833، ص952).

[2] - **العلل لابن أبي حاتم**، (623/1).

[3] - **سنن الترمذي**، (89/1).

[4] - **صحيح ابن خزيمة**، (123/1).

1- أن الحديث معروف عن سليمان عن أبيه.

2- أن وكيع ثقة حافظ.

3- أن الثوري كان تارة يروي الحديث عن محارب موصولا، كما رواه عنه وكيع، وتارة مرسلا، كما رواه عنه غيره؛ وهذا اجتهاده رحمه الله.

الحديث الثاني:

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ كَاتِبِ المغِيرَةِ، عَنْ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ».

قال أبو عيسى: "وَهَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَا: " لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ ابْنَ المبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءٍ، قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ كَاتِبِ المغِيرَةِ، مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهِ المغِيرَةُ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "الحديث رواه الشافعي عن ابن أبي يحيى عن ثور بن يزيد، ورواه أبو داود، وابن ماجه وابن الجارود والدار قطني والبيهقي كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد. وقال أبو داود: "بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء". وقال الدار قطني: "رواه ابن المبارك عن ثور قال: حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة" وكذلك نقل البيهقي عن الدار قطني. وقال ابن حجر في التلخيص: "قال الأثرم عن أحمد: إن كان يضعف ويقول: ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور: حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة؟ فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليّ كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد، وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث". فكلام أحمد وأبي داود والدار قطني يدل على أن العلة أن ثورا لم يسمعه من

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين: أعلاه وأسفله، حديث رقم: 97، 1/162-163.

رجاء، وهو ينافي ما نقله الإمام الترمذي هنا عن البخاري وأبي زرعة: أن العلة أن رجاءً لم يسمعه من كاتب المغيرة. وأنا أظن أن الإمام الترمذي نسي فأخطأ فيما نقله عن البخاري وأبي زرعة. وهذه العلة التي أعلّ بها الحديث ليست عندي بشيء. **أولا**: لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظا متقنا، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما عن الآخر، وزيادة الثقة مقبولة. و**ثانيها**: لأن الدار قطني والبيهقي روياه من طريق داود بن رشيد- وهو ثقة، ورشيد بالتصغير-: "ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة، فقد صرّح ثور في هذه الرواية بالسماع من رجاء. و**ثالثها**: لأن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ثور كرواية الوليد عن ثور، وإبراهيم بن أبي يحيى ضعفه عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء، بل رماه بعضهم بالكذب، ولكن الشافعي تلميذه أعرف به. ففي التهذيب: "قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريا. قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخرّ إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث". ونقل أيضا الشافعي في كتاب اختلاف الحديث أنه قال: "ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي". وليس في حديث ثور عن رجاء ما ينافي الروايات الأخرى الآتية في المسح على ظاهر الخفين: لأن ثبوت المسح على أسفلها زيادة ثقة، لأنها لا تدل على وجوب ذلك، وإنما الأمران جائزان، والمسح على ظاهرهما فقط يجزئ، وإن مسح أعلاهما، وكاتب المغيرة هو "ورّاد-بفتح الواو وتشديد الراء- أبو سعيد الثقفي" وقد اشتهر بهذا اللقب حتى صار كالعلم عليه، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحديث"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على ثور بن يزيد، واخْتُلف عنه على وجهين وصلاً وإرسالاً:

- **الوجه الأول**: ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ موصولاً.
- **الوجه الثاني**: ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ مرسلاً.

[1] - **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، 97، 164/1).

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ موصولاً

- أخرجه الإمام الترمذي في سننه وفي العلل -ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة-، عن **أبي الوليد الدمشقي**[1].

- وأخرجه أبو داود -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، والخلافيات-، وابن المنذر؛ من طريق **محمود بن خالد..**[2]

وأبو داود أيضا -ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق من السنن الكبير-؛ عن **موسى بن مروان..**

وابن ماجه؛ عن **هشام بن عمار..**[3]

و**أحمد** -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية، وابن عبد البر في التمهيد، والخطيب في تاريخه، وابن الجوزي في التحقيق-، والبخاري في التاريخ الكبير، والأوسط؛ عن **إبراهيم بن موسى..**[4]

وابن الجارود في المنتقى، والطبراني في مسند الشاميين؛ من طريق **عبد الله بن يوسف..**[5]

والطبراني في الموضع السابق؛ من طريق **الهيثم بن خارجه..**

والدار قطني في سننه -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير-، وابن أخي ميمي في فوائده، والبيهقي في السنن الصغير، ومعرفة السنن؛ من طريق **داود بن رشيد..** [1]

---

[1] - **العلل الكبير**، (70، ص56). **أسد الغابة**، (238/5).

[2] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب كيف المسح، 165، 145/2). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، 1391، 355/2). **الخلافيات**، (950، 524/1). **الأوسط**، (كتاب المسح على الخفين، ذكر المسح على ظاهر الخفين وباطنهما، 474، 106/2).

[3] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، 550، 372/1).

[4] -**مسند أحمد**، (18197، 134/30). **حلية الأولياء**، (950، 524/1). **التمهيد**، (299/7). **تاريخ بغداد**، (506/2). **التحقيق**، (213/1). **التاريخ الكبير**، (77/10). **التاريخ الأوسط**، (ترجمة: وراد، كاتب المغيرة بن شُعبة، 11817، 77/10).

[5] - **المنتقى**، (84، ص113). **مسند الشاميين**، (451، 261/1).

والبيهقي أيضا؛ من طريق **الحكم بن موسى**..

جميعهم (محمود، وموسى، وهشام، وأحمد، وإبراهيم، وعبد الله، والهيثم، وداود، والحكم) عن الوليد بن مسلم به بنحوه. وقد صرّح الوليد بن مسلم بالتحديث عن شيخه في رواية أبي داود والإمام الترمذي وابن ماجه وغيرهم.

وجاء في رواية أبي داود قوله: "وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء" لكن وقع تصريحه بالتحديث من ثور بن رجاء في رواية الدار قطني.

جاء في جميع الروايات كاتب المغيرة هكذا مبهماً، سوى رواية ابن ماجة فقد جاء التصريح باسمه: "روّاد".

وتابع الوليد بن مسلم في رواية هذا الوجه؛ إبراهيم بن أبي يحيى:

أخرجه الشافعي في الأم –ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن[2]؛ عن ابن أبي يحيى، عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة بنحوه.

ومُحَمد بن عِيسَى بنِ سُمَيعٍ: ذكره الدار قطني في العلل[3]، ولم أقف على روايته مسندة.

2– تخريج الوجه الثاني: ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ مرسلاً

– أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، والبيهقي في سننه الكبير؛ من طريق **عبد الله بن المبارك**..[4]

وتمام الرازي في فوائده؛ من طريق **عتبة بن السكن**..[5]

كلاهما (ابن المبارك، وابن السكن) عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ مرسلاً من غير ذكر المغيرة بن شعبة.

---

[1] – **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، 732، 786/5). **السنن الكبير**، (1392، 355/2). **فوائد ابن أخي ميمي**، (350، ص176). **السنن الصغير**، (كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، 128، 58/1). **معرفة السنن**، (2063، 124/2).

[2] – **مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)**، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، المزني (ت264هـ)، دار المعرفة – بيروت، س ن: 1410هـ-1990م، (كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، 103/8). **معرفة السنن والآثار**، (2061، 123/2).

[3] – **العلل**، (298/3).

[4] – **التاريخ الكبير**، (77/10). **السنن الكبير**، (355/2).

[5] – **فوائد تمام الرازي**، (577، 331/1).

وجاء في رواية ابن المبارك تصريح ثور بن يزيد بأنه لم يسمع من رجاء بن حيوة، وإنما حُدّث عنه.

قال الدار قطني: "رواه ابن المبارك، عن ثور. وقال: حُدِّثْتُ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ مرسلا ليس فيه المغيرة".

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، يتبين ما يلي:

1-أن الحديث مداره ثور بن يزيد، واختلف عنه وصلاً وإرسالاً.

2- وثور بن يزيد: هو أبو خالد الحمصي، ثقة. ثبت إلا أنه يرى القدر. قال أبو داود: "وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ". لكنه صرّح بالتحديث عند البيهقي.

3- أن الوجه الموصول، رواه عن ثور؛ الوليد بن مسلم: وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، غير أنه صرّح بالتحديث كما سبق في التخريج. فانتفت شبهة تدليسه.

وقد تابع الوليد بن مسلم؛ إبراهيم بن أبي يحي شيخ الشافعي. وهو متروك الحديث. قال الذهبي: "قال البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس، وقال أحمد: قدري معتزلي جهمي كل بلاء فيه، وقال يحيى القطان: كذاب".

فهذه المتابعة لا يعتد بها.

ومحمد بن عيسى، ذكره ابن حجر في اللسان ورمز له بـ "هـ"، أي: مختلف فيه والعمل على توثيقه[1]

4- أن الوجه المرسل، رواه عن ثور؛ ابن المبارك: وهو ثقة ثبت، وتابعه على رواية هذا الوجه؛ عتبة بن السكن: وهو متروك الحديث كما قاله الدار قطني". فروايته لا تصلح للمتابعة.

وابن المبارك مقدم على الوليد بن مسلم، وبهذا يترجح الوجه المرسل لقرينة الأوثقية، فابن المبارك أوثق وأثبت من الوليد بن مسلم.

وقد رجّح الأئمة الوجه المرسل، وأعلوا الموصول:

1- قال أحمد بن حنبل: أما الوليد فزاد فيه المغيرة وجعله ثور عن رجاء، ولم يسمعه ثور من رجاء؛ لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور حدثت عن رجاء. وهذا إفساد لهذا الحديث بما ذكر من الإخلال في إسناده"[1].

[1] - **لسان الميزان**، (2527، 414/9).

2- وقال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ ولم يذكر المغيرة، وأفسد هذا الحديث حديث الوليد، وهذا أشبه، والله أعلم"[2].

وقال أيضا: "وسمعت أبي يقول في حديث الوليد، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة: أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله فقال: ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح"[3].

3- قال الدار قطني: "وحديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله لا يثبت؛ لأنَّ ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً"[4]

4- قال النووي: "وضعفه أهل الحديث ممن نص على ضعفه البخاري وأبو زرعة الرازي والإمام الترمذي وآخرون وضعفه أيضا الشافعي رضي الله عنه في كتابه القديم وإنما اعتمد الشافعي رضي الله عنه في هذا على الأثر عن ابن عمر"[5].

5- قال الزيلعي: " وأما حديث الوليد بن مسلم ... وهو ضعيف"[6].

6- قال ابن عبد الهادي: "ولكن علَّةُ الحديث ما ذكره الإمام الترمذي من رواية ابن المبارك عن ثور عن رجاء قال: حدِّثت عن كاتب المغيرة- مرسلٌ- عن النبيِّ ﷺ، لم يذكر فيه المغيرة"[7].

6- وقال العظيم آبادي: "وإسناده ضعيف"[8].

7- المباركفوري، قال: "لكن الحديث ضعيف"[9].

---

[1] - **التمهيد**، (301/7)

[2] - **العلل**، (78، 514/1-515).

[3] - **العلل**، (602/1).

[4] - **العلل**، (3/ 298).

[5] - **المجموع**، (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، 517/1).

[6] - **نصب الراية**، (181/1).

[7] - **تنقيح التحقيق**، (340/1).

[8] - **عون المعبود على سنن أبي داود**، (63/1).

[9] - **تحفة الأحوذي**، (98/1).

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح؛ ضعيف للانقطاع بين ابن المبارك وثور بن يزيد، وللإرسال كما سبق في التخريج. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من كلام الإمام الترمذي، وكلام الشيخ أحمد شاكر، ودراسة الحديث؛ نخلص إلى ما يلي:

1- أن الإمام الترمذي حكم على الحديث بأنه معلول، ونقل عن أبي زرعة والبخاري تضعيفهما لحديث الوليد بن مسلم.

2- أن الشيخ ردّ تعليل الإمام الترمذي للحديث، لثلاثة أمور:

أولا: أن الوليد بن مسلم ثقة حافظا متقنا، فإن خالفه ابن المبارك في هذه الرواية فإنما زاد أحدهما عن الآخر، وزيادة الثقة مقبولة.

ثانيا: أن الوليد بن مسلم قد صرّح بالتحديث عن ثور بن يزيد في رواية الدار قطني والبيهقي.

ثالثا: أن إبراهيم بن أبي يحيى قد تابع الوليد بن مسلم في رواية الحديث، وأن ابن أبي يحيى وثقه تلميذه الشافعي، وأنه أعرف به من غيره.

وقد أخطأ الشيخ في حكمه على الحديث، وردّ عليه بشار عواد معروف، فقال: "وهذا كلام مردود لعدة أمور:

1- أن جهابذة الحديث-أبو زرعة والأزدي وأحمد وأبو داود والمصنف- قد حكموا بانقطاعه وإرساله معاً، ولا أدري كيف فهم الشيخ كلامهم على غير هذا، فحينما قال ابن المبارك: "حُدّثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة". هو حكم واضح بانقطاعه وإرساله.

2- أن ابن المبارك أعلى وأغلى وأحفظ من الوليد بن مسلم وأكثر وثاقة منه، والوليد في كلام معروف في تدليسه وتساهله، فلا يمكن أن يتعادلا إذا اختلفا.

3- أن رواية إبراهيم بن يحيى الحديث عن ثور كرواية الوليد شبه لا شيء لما هو معروف من شدة ضعف إبراهيم واتفاق أهل العلم على طرح حديثه وأن توثيق الشافعي له شذوذ منه رحمه الله لم يوافقه عليه كبير أحدٍ"[1].

[1] - **الجامع الكبير**، 143/1.

الحديث الثالث:

حديث: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا».

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ العَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ العَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُّ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ المغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الأُفُقُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ العِشَاءِ الآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الأُفُقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ».

وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا، يَقُولُ: «حَدِيثُ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي المَوَاقِيتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ» حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الفَزَارِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كَانَ يُقَالُ إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "وأراد الإمام الترمذي برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده ليدل على الرواية التي رآها البخاري صوابا وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد. وكذلك فعل البيهقي، فقد روى هذا الأثر بإسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد، ثم قال: "وكذلك رواه أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفزاري وأبو زبيد عبثر بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد". ولم ينفرد البخاري بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف، فقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه قال: "هذا خطأ، وهم فيه ابن الفضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد، قوله". ونقل البيهقي عن العباس بن مُحَمَّد الدوري قال: "سمعت يحيى بن معين يضعف حديث مُحَمَّد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أحسب يحيى يريد: إن للصلاة أولا

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب تابع منه، حديث رقم 151، 1/283-284-285.

وآخراً، وقال: إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد". وهذا التعليل منهم خطأ، لأن مُحَمَّد بن فضيل ثقة حافظ، قال ابن المديني: "كان ثقة ثبتا في الحديث" ولم يطعن فيه أحد إلا برميه بالتشيع، وليست هذه التهمة مما يؤثر في حفظه وتثبته. وقد رد ابن حزم هذا التعليل وقال: "وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف". ونقل الزيلعي في نصب الراية عن ابن الجوزي أنه قال في التحقيق: "ابن فضيل ثقة، يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلا، ومن أبي صالح مسندا". ونقل أيضا عن ابن القطان قال: "ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان: إحداهما مرسلة، والأخرى مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين، وهو مُحَمَّد بن فضيل". والذي أختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة، ولا تكون تعليلا لها أصلا"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه على وجهين؛ وصلاً وإرسالاً

– **الوجه الأول**: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ موصولاً.

– **الوجه الثاني**: الأعمش عن مجاهد مرسلاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ موصولاً

– **أخرجه** الإمام الترمذي في السنن وفي العلل، عن **هناد بن السري**..[2]

– **وأخرجه ابن أبي شيبة** –ومن طريقه ابن أبي عاصم في الأوائل، وابن حزم في المحلى، والبيهقي في الخلافيات.

و**أحمد** –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، وابن أبي عاصم في الموضع السابق، وابن حزم في الموضع السابق؛ من طريق **مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير**..[1]

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب تابع منه، 1/283-284-285.

[2] – **العلل الكبير**، (82، 1/62).

وابن أبي خيثمة في تاريخه –ومن طريقه ابن حزم في الموضع السابق–؛ عن **زهير بن حرب**..[2]

والطوسي، عن **أبي سهل طليق بن مُحَمَّد الواسطي**..[3]

والطحاوي في شرح المعاني وفي أحكام التنزيل، من طريق **أسد بن موسى**..[4]

والعقيلي في الضعفاء، من طريق **نعيم بن حماد**..[5]

والدار قطني في سننه –ومن طريق البيهقي في الموضع السابق من الخلافيات–، من طريق **سلم بن جنادة**..[6]

والبيهقي في الكبرى، من طريق **إسحاق بن موسى**..، [7]

وفي الموضع السابق من الخلافيات، **عثمان بن أبي شيبة**..[8]

جميعهم (هناد، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومُحَمَّد، وزهير، وطليق، وأسد، ونعيم، وسلم، وإسحاق، وعثمان) عن مُحَمَّد بن فضيل به بنحوه.

وروي من طريق مُحَمَّد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ موصولا.

ب– تخريج الوجه الثاني: الأعمش عن مجاهد مرسلاً

– أخرجه الإمام الترمذي؛ من طريق **أبي إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الفزاري**..

والدار قطني في سننه، والبيهقي في الموضع السابق من الخلافيات؛ من طريق **زائدة بن قدامة**..[1]

---

[1] – **المصنف**، (3241، 116/3). **الأوائل**، أبو بكر بن أبي عاصم (ت287هـ)، ت: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، د ط، (60، ص76). **المحلى**، (168/3). **الخلافيات**، (1072، 27/2). **مسند أحمد**، (7172، 94/12). **التحقيق**، (315، 278/1).

[2] – **تاريخ ابن أبي خيثمة**، (3073، 177/3).

[3] – **مستخرج الطوسي**، (136، 402/1).

[4] – **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، 908، 150/1). **أحكام التنزيل**، (286، 171/1).

[5] – **الضعفاء الكبير**، (119/4).

[6] – **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب إمامة جبرائيل، 1030، 492/1).

[7] – **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، باب آخر وقت العشاء، 1782، 58/3).

[8] – **مستخرج الطوسي**، (136، 402/1). **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، 908، 150/1). **أحكام التنزيل**، (286، 171/1). **الضعفاء الكبير**، (119/4). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب إمامة جبرائيل، 1030، 492/1). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، باب آخر وقت العشاء، 1782، 58/3).

والدار قطني في الموضع السابق؛ من طريق **أبو زبيد عبثر بن القاسم**..

ثلاثتهم (إبراهيم، وزائدة، وعبثر) عن الأعمش به بنحوه بمعناه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه وصلا وإرسالا.

و**الأعمش**: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، مولاهم أبو مُحَمَّد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال[2].

2- أن الوجه الموصول رواه عن الأعمش؛ **مُحَمَّد بن فضيل**، وانفرد به عنه: وهو مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي. وثقه ابن سعد، والعجلي، والذهبي، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقال أحمد: "كان يتشيع، وكان حسن الحديث"، وقال أبو زرعة: "صدوق من أهل العلم"، وقال أبو داود: "كان شيعيا محترفا". كما وثقه ابن معين، وقال: "سمعت محمد بن فضيل وأنا عنده. قال له رجل: إن مروان الفزاري يزعم أن أباك أرادك ليلة أن تستغفر لعثمان فلم تفعل، فسمعته يقول: لا والله ما علم الله هذا مني قط وما ذكرت عثمان قط إلا بخير"، والراجح من الأقوال فيه؛ ما قاله ابن حجر: "صدوق عارف، رمي بالتشيع"[3].

3- أن الوجه المرسل رواه عن الأعمش؛ زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي: وهو "ثقة ثبت، صاحب سنة"[4].

وهو من الطبقة الثانية من أصحاب الأعمش.

---

[1] - **سنن الدار قطني**، (1031، 492/1).

[2] - **تهذيب الكمال**، (2570، 76/12). **ميزان الاعتدال**، (224/2). **التقريب**، (2630، ص414). **تعريف أهل التقديس**، (55، ص118)

[3] - **الطبقات**، (2703، 361/6). **الثقات للعجلي**، (1635، 250/2). **تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز-**، (146/1). **الكاشف**، (5115، 185/4). **تهذيب التهذيب**، (676/3). **التقريب**، (6267، ص889).

[4] - **التقريب**، (1993، ص333).

وقد توبع في رواية هذا الوجه عن الأعمش، كل من:

– أبو زبيد عبثر بن القاسم، الزبيدي، أبو زبيد الكوفي، وهو ثقة.

– أبو إسحاق الفزاري، وهو إبراهيم بن محمد الفزاري الإمام، أبو إسحاق، ثقة حافظ، له تصانيف[1].

وبهذا يترجح الوجه المرسل، للقرائن التالية: أحفظية رواته، وأكثريتهم، ومنهم من له خصوصية في الأعمش كابن قدامة؛ فهو من أثبت الناس في الأعمش.

وقد رجح الأئمة النقاد ما رجحته الدراسة:

– قال الدوري: "سمعت يحي بن معين يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ... وقال: حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله... رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهد مرسلا"[2]

– قال أبو حاتم الرازي: "هذا خطأ، وهم فيه ابن فضيل؛ يرويه أصحاب الأعمش، عن الأعمش، عن مجاهد قوله"[3].

– قال البخاري: "حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث ابن فُضيل عن الأعمش؛ وحديث ابن فُضيل خطأٌ، أخطأ فيه ابن فُضيل".

– ساق له العقيلي بعضاً من حديثه، ومنها حديثنا هذا، ثم رجح المرسل، فقال: "وَهَذَا أَوْلَى".

– قال الدَّارَقُطْنِيُّ: "لا يصحُّ حديث ابن فُضيل مسندًا، وهم ابن فُضيل في إسناده، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً".

– قال ابن عبد الهادي متعقباً كلام الدار قطني: "ابن فُضيل ثقةٌ، فيجوز أن يكون الأعمش قد سمعه من مجاهد مرسلاً، وسمعه من أبي صالح مسندًا"[4].

– قال ابن القطان الفاسي: "ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان: إحداهما مرسلة، والأخرى مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين"[1].

---

[1] – **المصدر نفسه**، (3214، ص489). (232، ص113).

[2] – **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، (66/4).

[3] – **العلل**، (273، 144/2).

[4] – **تنقيح التحقيق**، (13/2)

– وأما الجمع بين الوجهين الذي قال به: ابن الجوزي، وابن عبد الهادي، وابن القطان؛ فمتعقب بالأقوال السابقة لأئمة النقد، وكذا التفاوت الحاصل بين القرائن المرجحة لكلا الوجهين. والله أعلم.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح –المرسل–، ضعيف للإرسال، لأن مجاهد عن أبي هريرة فيه اختلاف[2]، والإسناد صحيح إلى مرسله، وعنعنة الأعمش عن أبي صالح محمولة على الاتصال، كما سبق دراسته. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى ما يلي:

– أن الشيخ اعتبر تعليل الأئمة المتقدمين للحديث خطأ منهم، معللا ذلك بتوثيق ابن المديني لمحمد بن فضيل.

– أن الشيخ أحمد شاكر تابع ابن حزم في ردّه لتعليل الأئمة النقاد، وقد تابع الشيخ في غير ما موضع من تحقيقاته فيما ذهب إليه ابن حزم في أحكامه وترجيحاته.

– نقل الشيخ أحمد شاكر جمع الأئمة السابق ذكرهم؛ جمعهم بين الوجهين، وقد بينت الدراسة خلاف ذلك.

وقد استنكر بعض المعاصرين صنيع الشيخ أحمد شاكر:

– **قال بشار عواد معروف:** "هذه العلة ردها العلامة أحمد شاكر، وغلّط من قال بها، وقال: إن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة، ولا تكون تعليلاً لها أصلا". وقد أيده في ذلك العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة، وفي ذلك نظر، فالموقوف علة للمرفوع إن ثبت برواية الثقات الراجحة، فالرفع هنا شذوذ، وهذا هو مبدأ العلماء المحققين الأوائل". ثم قال: "فهؤلاء أربعة من الجهابذة: البخاري، وأبو حاتم، وابن معين، والدار قطني ضعفوا الحديث ورجحوا الموقوف عليه، فماذا بعدهم؟"[3].

---

[1] – **بيان الوهم والإيهام**، (439/5)

[2] – **تحفة التحصيل في المراسيل**، (478/1).

[3] – **الجامع الكبير**، (198/1).

– **قال الحويني**: "وكذلك صححه شيخنا الإمام أبو عبد الرحمن ناصر الدين الألباني رحمه الله في "الصحيحة" وأحال على بحث الشيخ أبي الأشبال، وقال: "وأجاد" يعني في رد تعليل العلماء الحديث"[1].

[1] – **نثل النبال**، (267/3).

الحديث الرابع:

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ»،

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ»،

– قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ الْمُعَلَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ». فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ وَغَيْرُهُ وَاحِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ» مُرْسَلٌ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وُهَيْبٍ، وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ العِلْمِ وَاخْتَارُوهُ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: ""وهيب" بالتصغير، هو ابن خالد بن عجلان الباهلي، وهو ثقة ثبت حجة، وقال أبو حاتم: "ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة". وقال ابن سعد في الطبقات: "كان ثقة كثير الحديث حجة، وكان أحفظ من أبي عوانة، وكان يملي حفظا، ومات وهو ابن 58 سنة". فهذا الثقة الحافظ الحجة إذا وصل حديثا أرسله غيره–: كان وصله زيادة من ثقة يجب قبولها، فالحديث صحيح موصولا"[2].

[1]– **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من الركوع والسجود، حديث رقم: 277–278، 2/67–68).

[2]– **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من الركوع والسجود، حديث رقم: 277–278، 2/67–68).

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على ابن عجلان، واختلف عليه، على خمسة أوجه:

– **الوجه الأول**: ابن عجلان عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ موصولا.

– **الوجه الثاني**: ابن عجلان عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ موصولا.

– **الوجه الثالث**: ابن عجلان عن محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن النبي ﷺ مرسلا.

– **الوجه الرابع**: ابن عجلان عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد عن النبي ﷺ مرسلا.

– **الوجه الخامس**: ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أ– تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: ابن عجلان عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ موصولا

أخرجه الإمام الترمذي –ومن طريقه الضياء في المختارة– به بمثله[1].

والبزار في مسنده، والطوسي في مستخرجه، والحاكم في مستدركه؛ من طريق **معلى بن أسد**..[2]

والسراج في مسنده؛ من طريق **معلى بن منصور**..[3]

والطبراني في الأوسط، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **عبد الرحمن بن المبارك**..[4]

ثلاثتهم (معلى بن أسد، ومعلى بن منصور، وعبد الرحمن) عن وهيب[5] به بنحوه.

---

[1] – **الأحاديث المختارة**، (973، 181/3).

[2] – **الأحاديث المختارة**، (973، 181/3). **مسند البزار**، (1111، 316/3). **مستخرج الطوسي**، (235، 142/2). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، 1014، 164/2).

[3] – **مسند السّراج**، (336، 132/1).

[4] – **المعجم الأوسط**، (8478، 227/8). **المستدرك**، (1015، 164/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود، 2708، 57/3).

[5] – واختلف عنه، على وجهين:

الوجه الأول: وهيب عن ابن عجلان عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ وهو الوجه المذكور في الأصل.

2- تخريج الوجه الثاني: ابن عجلان عن بكير بن عبد الله عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ موصولا

أخرجه الدار قطني في الأفراد؛ من طريق حمدان بن عمر عن معلى بن أسد عن وهيب به بمثله، وزيادة في آخره[1].

3- تخريج الوجه الثالث: ابن عجلان عن محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن النبي ﷺ مرسلا

أخرجه الإمام الترمذي -ومن طريقه الضياء في المختارة-؛ عن **حماد بن مسعدة**..

وابن أبي شيبة في مصنفه؛ عن **يحيى بن سعيد القطان**، و**أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان**..[2]

ثلاثتهم (حماد، ويحيى، وسليمان) عن محمد بن عجلان به بمثله، مع زيادة في آخره: "في الصلاة".

4- تخريج الوجه الرابع: ابن عجلان عن بكير بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد عن النبي ﷺ مرسلا

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، والدار قطني في العلل؛ من طريق سفيان الثوري عن ابن عجلان به بمثله[3].

قال عبد الرزاق: "قال سفيان: وبلغني أن رسول الله ﷺ كان ينصب قدميه في السجود، ويضع الأصابع على الأرض".

5- تخريج الوجه الخامس: ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

أخرجه الدار قطني في الإفراد؛ من طريق زهير بن مُحَمَّد عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة بمثله.

قال الدار قطني: "تفرد به زهير بن محمد، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة"[4].

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، يتبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على ابن عجلان، واختلف عليه وصلا وإرسالا.

ومُحَمَّد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

الوجه الثاني: ذكره الدار قطني في العلل، فقال: "ورواه عفان، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد مرسلا، عن النبي ﷺ، ولم يقل عن أبيه". ولم أقف عليه مسندا.

[1]- **الأفراد**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، ت: جابر بن عبد الله السريع، ط1: 2012م، (17، 131/1).

[2] - **الأحاديث المختارة**، (974، 181/3).

[3] - **مصنف عبد الرزاق**، (2977، 246/2). **علل الدار قطني**، (209/2).

[4] - **الأفراد**، (18، 131/1)

2- أن الوجه الأول والثاني، رواه عن ابن عجلان، وهيب بن خالد، وهو ثقة ثبت، لكنه تغير قليلا بآخره. وانفرد به عنه.

قال البزار: "ولا نعلم روى مُحَمَّد بن إبراهيم، عن عامر، عن أبيه، إلا هذا الحديث وقد خولف وهيب في هذا الحديث عن ابن عجلان فرواه غير وهيب، عن ابن عجلان عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

هكذا رواه يحيى بن أيوب، ومُحَمَّد بن الزبرقان، ورواه بعض أصحاب ابن عجلان، عن ابن عجلان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش مرسلا، ولا نعلم روى محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، إلا هذا الحديث".

قال الدار قطني: "حديث غريب من حديث مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وبكير بن عبد الله بن الأشج، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، وهو غريب من حديث مُحَمَّد بن عجلان عنهما، تفرد به وهيب بن خالد عنه، ولم يروه بهذا الإسناد غير معلى بن أسد، تفرد به حمدان بن عمر عنه"

قال المقدسي: "غريبٌ من حديث مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمِيّ وبكير بن عَبد الله بن الأشج عن عامر، عَن أَبِيه، وغريبٌ من حديث مُحَمَّد بن عجلان عنهما، تَفَرَّدَ بِهِ وهيب بن خالد عنه ولم يروه عنه بهذا الإسناد غير معلى بن أسد، تَفَرَّدَ بِهِ حمدان بن عُمَر"[1]

3- أن الوجه الثالث، رواه عن ابن عجلان، يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة متقن حافظ إمام قدوة، وهو من أثبت الناس في ابن عجلان، وحماد بن مسعدة ثقة، وأبو خالد الأحمر وهو سليمان بن حيان صدوق يخطئ.

وتابعه: سفيان الثوري، وهو ثقة حافظ.

4- الوجه الخامس، قال الدار قطني: "ورواه محمد بن سليمان بن أبي داود، عن زهير بن مُحَمَّد، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهم فيه"

وبذلك يترجح الوجه المرسل بقرينتي أكثرية وأحفظية رواته، لأن راوي الوجه الموصول "وهيب وإن كان ثقة إلا أنه انفرد به كما قلنا سابقا، وأن رواة الوجه المرسل أكثر وأحفظ منه.

وهذا الترجيح يلتقي مع ما رجحه كل من الأئمة:

[1] – **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ)، ت: جابر بن عبد الله السريّع، دار التدمرية، ط1: 2007م، 128/1.

- **أبو حاتم الرازي**: "لا أعلم أحدا وصله سوى وهيب، رواه الثوري وابن عيينة[1]، ويحي بن سعيد، وغير واحد، عن ابن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن النبي ﷺ مرسلا، وهو الصحيح".

- **الإمام الترمذي**: "وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وُهَيْبٍ، وَهُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ العِلْمِ وَاخْتَارُوهُ"

- **الطبراني**: "لم يجود إسناد هذا الحديث عن مُحَمَّد بن عجلان إلا وهيب، والدراوردي".

-و**الدار قطني**، عقب ذكره الخلاف فيه قال: "والمرسل أشبه".

- وأعلّ **الضياء المقدسي** الوجه الموصول، فقال: "إسناده معلول والراجح إرساله"، وقال أيضا: "مرسل وهذا أصح من حديث وهيب".

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح –المرسل– بإسناد الإمام الترمذي، ضعيف للإرسال، والإسناد إلى مرسله حسن لحال ابن عجلان والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى ما يلي:

- أن الشيخ أحمد شاكر خالف الإمام الترمذي في الحكم على هذا الحديث، إذ أن وهيب ثقة، وقد وصل الحديث، والوصل من الثقة من قبيل الزيادة المقبولة، فقال: "فهذا الثقة الحافظ الحجة إذا وصل حديثا أرسله غيره، كان وصله زيادة من ثقة يجب قبولها".

قال البزار: "ولا نعلم روى مُحَمَّد بن إبراهيم، عن عامر، عن أبيه، إلا هذا الحديث وقد خولف وهيب في هذا الحديث عن ابن عجلان فرواه غير وهيب، عن ابن عجلان عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

هكذا رواه يحي بن أيوب، ومُحَمَّد بن الزبرقان، ورواه بعض أصحاب ابن عجلان، عن ابن عجلان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش مرسلا، ولا نعلم روى محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، إلا هذا الحديث".

[1] – لم أقف عليها مسندة في حدود بحثي.

الحديث الخامس:

حديث: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ».

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اشْتَكَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَفَرَّجُوا، فَقَالَ: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ».

هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ هَذَا «وَكَأَنَّ رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "لماذا؟! هؤلاء رووا الحديث عن سمى عن النعمان مرسلا، والليث بن سعد رواه عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولا، فهما طريقان مختلفان، يؤيد أحدهما الآخر ويعضده، والليث بن سعد ثقة حافظ حجة، لا نتردد في قبول زيادته وما انفرد به، فالحديث صحيح"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على سمي، واختلف عليه، على وجهين وصلاً وإرسالاً:

- **الوجه الأول:** سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.
- **الوجه الثاني:** سمي عن النعمان بن أبي عياش مرسلاً.

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الاعتماد في السجود، رقم الحديث: 286، 2/77-78.

[2]- **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الاعتماد في السجود، رقم الحديث: 286، 2/77-78.

أ- تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

- أخرجه الإمام الترمذي، و**أبو داود** -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير-وابن المنذر في الأوسط؛ عن **نصر بن زكريا**..[1]

وابن حبان في صحيحه؛ عن **الحسن بن سفيان**..[2]

والبيهقي في معرفة السنن؛ من طريق **مُحَمَّد بن أيوب**..[3]

خمستهم (الإمام الترمذي، وأبو داود، ونصر، والحسن، و**مُحَمَّد**) عن قتيبة بن سعيد به بنحوه.

- **وأخرجه** أحمد؛ عن **يونس بن محمد المؤدب**..[4]

وابن خزيمة في صحيحه كما في الاتحاف، والحاكم وعنه البيهقي في السنن الكبير، والبيهقي أيضا الكبير، وفي معرفة السنن؛ من طريق **شعيب بن الليث**..[5]

كلاهما (يونس، وشعيب) عن **الليث بن سعد**..

قال أحمد: "قَالَ ابْنُ عَجْلَانَ: وَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ مِرْفَقَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِذَا أَطَالَ السُّجُودَ وَأَعْيَا"، ونسب البيهقي قول ابن عجلان إلى شعيب، فقال: "زَادَ شُعَيْبٌ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ ابْنُ عَجْلانَ: وَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ مِرْفَقَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، إِذَا طَالَ السُّجُودُ وَأَعْيَا".

- وأخرجه أحمد؛ من طريق **يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني**..[6]

والبزار، والموصلي، وابن خزيمة في الموضع السابق، والطوسي؛ من طريق **مُحَمَّد بن الزّبرقان**..[1]

---

[1]- **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب الرخصة في ذلك للضرورة، 902، 172/2). **الأوسط**، (كتاب صفة الصلاة، ذكر الرخصة في الاعتماد بالمرفقين على الركبتين إذا طال السجود واعيا المصلي، 1451، 173/3).

[2] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر إباحة استعانة المصلي بالركبة في سجوده عند وجود ضعف أو كبر سن، 1914، 97/3).

[3] - **معرفة السنن**، (كتاب الصلاة، التجافي في السجود، 3576، 35/3).

[4] - **مسند أحمد**، (8477، 182/14).

[5] - **إتحاف المهرة**، (18107، 507/10). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة،931، 126/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب يعتمد بمرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود، 2761، 594/3).

[6] - **مسند أحمد**، (9403، 235/15).

والبزار أيضا؛ من طريق **يحيى بن أيوب**..[2]

والطحاوي في شرح المعاني؛ من طريق **حيوة بن شريح**.. [3]

والأصم في جزءه؛ من **طريق ابن لهيعة**..[4]

خمستهم (يعقوب، و**مُحَمَّد**، ويحيى، وحيوة، وابن لهيعة) عن ابن عجلان[5] عن سمي به بنحوه.

وذكر الدار قطني في العلل، أنه رواه أيضا عبد الله بن جعفر المديني عن ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ[6]

ولم أقف عليه مسنداً.

2- تخريج الوجه الثاني: سمي عن النعمان بن أبي عياش مرسلاً

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، والبخاري في التاريخ الكبير والأوسط، ومسدد في مسنده كما في المطالب العالية؛ من طريق **سفيان الثوري**..[1]

---

[1] - **مسند البزار**، (8951، 365/15). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (6664، 142/5). **معجم أبي يعلى الموصلي**، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط1: 1410هـ، 1989م، 28، ص57. **المستخرج**، (باب ما جاء في الاعتماد في السجود، 272، 156/2).

[2] - **مسند البزار**، (8952، 365/15).

[3] - **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب التطبيق في الركوع، 1376، 230/1).

[4] - **الجزء الثاني والثالث مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الأصم**، أبو العباس محمد بن يعقوب الأَصَمّ (ت346هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1425هـ - 2004م، 294، ص154.

[5] - **اختلف فيه عن ابن عجلان على وجهين:**

الوجه الأول: ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وهو الوجه الأول الذي تقدم في التخريج.

الوجه الثاني: ابن عجلان عن سمي عن النعمان بن أبي عياش الزرقي مرسلا عن النبي ﷺ.

ذكره الدار قطني في العلل فقال: " وخالفهم وهيب بن خالد، رواه عن ابن عجلان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش الزرقي مرسلا، عن النبي ﷺ ... وقيل: عن صفوان بن عيسى، عن ابن عجلان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش مرسلا أيضا. قال ابن عجلان: ولا أعلم أني قد سمعته منه. قيل لأبي الحسن: سمع ابن عجلان من النعمان بن أبي عياش؟ قال: لا، إنما سمع من سمي"

ورواية وهيب، وصفوان، لم أقف عليهما مسندتين. **العلل**، (84/10).

[6] - **العلل**، (84/10).

وابن أبي شيبة في مصنفه، والبيهقي في الكبير؛ من طريق **سفيان بن عيينة**..[2]

كلاهما (الثوري، وابن عيينة) عن سمي به بمعناه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، يتبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على سمي، واختلف عليه وصلا وإرسالا.

2- أن مدار الحديث هو سمّي: وهو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ثقة باتفاق الأئمة.

3- الوجه الأول، تفرد بروايته عن سمي؛ ابن عجلان: وهو محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه"

4- الوجه الثاني المرسل، رواه الثوري وابن عيينة، وهما من الثقات الحفاظ الأثبات. وقد روياه عن سمّي عن النعمان بن أبي عياش الزرقي الأنصاري: وهو ثقة.

وبذلك يترجح الوجه الثاني (المرسل)، بقرينة أحفظية رواته، في حين أن الوجه الأول (الموصول) راويه صدوق، وقد أخطأ في رواية هذا الحديث، ورواه على الجادة لأن سمي معروف بالرواية عن أبي صالح، فانفرد به وخالف اثنين (الثوري، وابن عيينة)، وهما أوثق منه.

وهذا ما رجّحه، كل من:

- الإمام البخاري، فقال: "والأول أصح بإرساله".

- الإمام أبو حاتم الرازي، قال: "والصحيح حديث سُمَيٍّ، عن النعمان بن أبي عيّاش، عن النبي ﷺ مرسلاً".

- الدار قطني، بعد أن ذكر أوجه الخلاف فيه، قال: " وهُو الصَّوابُ -يعني المرسل-".

---

[1] - **مصنف عبد الرزاق**، (كتاب الصلاة، باب السجود، 2961، 243/2). **التاريخ الكبير**، (5349، 317/5). **التاريخ الأوسط**، (498، 322/3). **المطالب العالية**، (500، 132/4).

[2] - **المصنف**، (2687، 72/3). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب يعتمد بمرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود، 2762، 594/3).

- الطوسي، قال عقب روايته للوجهين: "فكان رواية هؤلاء أصح من رواية اللَّيث".

قال ابن رجب: "والمرسل أصح عند البخاري وأبي حاتم الرازي والترمذي والدارقطني وغيرهم".

لكن الحاكم صحح الحديث فقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، ضعيف لأنه مرسل كما سبق في دراسته. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى ما يلي:

1- أن الشيخ أحمد شاكر اعتبر الطريقين (الموصول، والمرسل)، طريقان مختلفان، وقد ردّ الشيخ ماهر الفحل هذا القول بقوله: "الطريق الموصول تفرد به محمد بن عجلان مخالفاً به من هما أوثق منه، سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، فدعوى أنَّ هذا الحديث له إسنادان لا طائل له بها، فالحديث واحد وابن عجلان واهمٌ فيه، والصواب أنه مرسل"[1].

2- أن الشيخ صحح الحديث، ظناً منه أن الليث هو من زاد في الحديث، وبما أنه ثقة فإن زيادة الثقة مقبولة. في حين أثبتت الدراسة أن الراوي المخطئ هو ابن عجلان وليس الليث. والله أعلم.

[1] - **الجامع في العلل والفوائد**، 400/3.

الحديث السادس:

حديث: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَأَبُو عَمَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ»

قال أبو عيسى: وَفِي البَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

قال أبو عيسى: "حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ: رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ، وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «وَكَانَ عَامَّةُ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَكَأَنَّ رِوَايَةَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "وخلاصة القول في هذا الحديث: أن الترمذي يحكم عليه بالاضطراب من جهة إسناده، ويعلله من جهة متنه بالحديث الآخر الصحيح "جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا". أما هذا التعليل فإنه غير جيد، لأن الخاص–وهو حديث أبي سعيد– مقدم على العام، ولا ينافيه، بل يدل على إرادة استثناء المقبرة والحمام. وأما الإسناد فإنه قد اختلف فيه، فرواه بعضهم عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ، مرسلا، ورواه بعضهم عن عمرو عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي موصولا. فأراد الترمذي أن يشير إلى بعض هذه الأسانيد، وحكم بأنه مضطرب لهذا. وتجد أسانيده في السنن الكبرى، ورواه ابن حزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة،

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، حديث رقم: 317، 131/2–132.

ومن طريق عبد الواحد بن زياد، كلاهما عن عمرو بن يحيى موصولا. ورواه الدارمي والحاكم من طريق عبد العزيز بن مُحَمَّد، كرواية الترمذي هنا. ورواه أبو داود والشافعي في الأم عن سفيان بن عيينة عن عمرو مرسلا. ورواه أيضا البيهقي من طريق يزيد بن هارون عن الثوري موصولا، ثم قال: "حديث الثوري مرسل، وقد روي موصولا، وليس بشيء، وحديث حماد بن سلمة موصول، وقد تابعه على وصله عبد الواحد بن زياد والدراوردي يعني عبد العزيز بن مُحَمَّد. ولا أدري كيف يزعم الترمذي ثم البيهقي أن الثوري رواه مرسلا في حين أن روايته موصولة أيضا؟! ثم الذي وصله عن الثوري هو يزيد بن هارون، وهو حجة حافظ، وأنا لم أجده مرسلا من رواية الثوري، إنما رأيته كذلك من رواية سفيان بن عيينة، فلعله اشتبه عليهم سفيان بسفيان!! ثم ماذا يضر في إسناد الحديث أن يرسله الثوري –أو ابن عيينة– إذا كان مرويا بأسانيد أخرى صحاح موصولة، المفهوم في مثل هذا أن يكون المرسل شاهداً للمسند ومؤيداً له، وقد ورد من طريق أخرى ترفع الشك، وتؤيد من رواه موصولا، وهي في المستدرك للحاكم من طريق بشر بن المفضل: "ثنا عمارة بن غزية عن يحيى بن عمارة الأنصاري –وهو والد عمرو بن يحيى– عن أبي سعيد الخدري" مرفوعاً، ولذلك قال الحاكم بعد أن رواه بهذه الطريق ومن طريق عبد الواحد بن زياد والدراوردي، كلهم عن عمرو عن أبيه: "هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاري ومسلم" ووافقه الذهبي، وقد صدقا.

ثم إن رواية سفيان بن عيينة المرسلة، ليست قولا واحداً بالإرسال، بل هي تدل على أنهم كانوا يروونه تارة بالإرسال وتارة بالوصل، لأن الشافعي بعد أن رواه عنه مرسلاً قال: "وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين: أحدهما منقطع، والآخر عن أبي سعيد عن النبي ﷺ". وهذا عندي قوة للحديث، لا علة له. ثم قال الشافعي في معنى الحديث: "وبهذا نقول، ومعقول أنه كما جاء في الحديث، ولو لم يبينه، لأنه ليس لأحد أن يصلي على أرض نجسة، لأن المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم، وذلك ميتة. وأن الحمام ما كان مدخولا–: يجري عليه البول والدم والأنجاس""[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على عمرو بن يحيى، واختلف عليه على وجهين وصلا وإرسالا:

– الوجه الأول: عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري موصولا.

[1] – **سنن الترمذي**، 133/2.

– **الوجه الثاني:** عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري متصلاً

– **أخرجه** الترمذي في مصنفه، وفي العلل –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–، عن **مُحَمَّد ابن أبي عمر**.. [1]

والترمذي أيضا ومن طريقه البغوي أيضاً، وابن الجوزي في التحقيق، وابن خزيمة، عن **الحسين بن حريث**..[2]

والدارمي، عن **سعيد بن منصور**..[3]

والحاكم في المستدرك وعنه البيهقي في السنن الكبير، من طريق **إبراهيم بن موسى**..[4]

وأبو نعيم في جزءه، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**..[5]

خمستهم (ابن أبي عمر، والحسين، وسعيد، وإبراهيم، وأبو نعيم) عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي عن عمرو بن يحيى به بنحوه.

وتابع الدراوردي في رواية هذا الوجه عن عمرو بن يحيى؛ كل من:

1– عبد الواحد بن زياد

– **أخرجه** أبو داود، والسراج، وابن المنذر، والبيهقي، من طريق **مسدد بن مسرهد**..[6]

وأحمد عن **أبي معاوية غسان بن الفضل**..[1]

---

[1] – **العلل الكبير**، (113، ص75). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب المواضع التي نهي عن الصلاة فيها، 506، 409/2).

[2] – **التحقيق**، (كتاب الصلاة، مسألة لا تصح الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها..، 399، 319/1). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب الزجر عن الصلاة في المقبرة والحمام، 857، 510/1).

[3] – **سنن الدارمي**، (كتاب الصلاة، باب الأرض كلها طاهرة ما خلا المقبرة والحمام، 1413، 86/2).

[4] –**المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة، 839، 84/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب ما جاء في النهى عن الصلاة في المقبرة والحمام، 4331، 143/5).

[5] – **تسمية ما انتهى إلينا من الرواة**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط1: 1409هـ، (31، ص55).

[6] – **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، 492، 381/2). **مسند السراج**، (502، ص177). **الأوسط**، (كتاب طهارات الأبدان والثياب، ذكر النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام، 3118، 417/5)، (758، 182/2). **السنن الكبير**، (4330، 143/5).

وابن خزيمة في الموضع السابق وعنه ابن حبان، عن **بشر بن معاذ**.. [2]

وابن المنذر أيضا، عن **يحي بن مُحَمَّد**..

وابن حبان أيضا، وابن حزم، من طريق **أبي كامل الفضيل بن الحسين**..[3]

والحاكم، من طريق **موسى بن إسماعيل**.. [4]

والبيهقي في الموضع السابق، من طريق **عبد الوهاب بن عبد الوهاب**..

سبعتهم (مسدد، وأبو معاوية، وبشر، ويحي، وأبو كامل، وموسى، وعبد الوهاب) من طريق عبد الواحد بن زياد به بنحوه.

2- حماد بن سلمة

- أخرجه أبو داود في الموضع السابق، عن **موسى بن إسماعيل**..

وابن ماجه، وأحمد، والموصلي، والسراج، والبيهقي؛ من طريق **يزيد بن هارون**.. [5]

وأحمد في الموضع السابق، عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**..

وابن حزم، من طريق **حجاج بن المنهال**.. [6]

والسلفي في المشيخة، من طريق **عبد العزيز بن رواد**..[7]

خمستهم (موسى، ويزيد، وعبد الصمد، وحجاج، وعبد العزيز) من طريق حماد بن سلمة به بنحوه.

---

[1] - **مسند أحمد**، (11919، 410/18).

[2] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر التخصيص الثاني الذي يخص عموم اللفظة التي ذكرناها قبل، 1695، 584/2)، (1699، 584/2).

[3] - **المحلى**، (27/4). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة، 838، 83/2).

[4] - **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة، 838، 83/2).

[5] - **سنن ابن ماجه**، (كتاب المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، 745، 427/1). **مسند أحمد**، (11788، 312/18). **مسند ابي يعلى الموصلي**، (1350، 183/2). **مسند السراج**، (501، ص177). **السنن الكبير**، (4329، 143/5).

[6] - **المحلى**، (27/4).

[7] - **المشيخة البغدادية**، (109، 109/4).

قال أبو داود: "قال موسى في حديثه: فيما يحسب عمرو: أن النبي ﷺ قال: الأرض كلها مسجد، إلا الحمام والمقبرة"

3- محمد بن إسحاق

- أخرجه أحمد، ومن طريقه الحسيني في الإلمام[1]؛ من طريق ابن إسحاق به بنحوه. وتفرّد محمد بن إسحاق بزيادة لفظة: "وطهور".

4- سفيان الثوري[2]

- أخرجه الحسيني، من طريق أبي نعيم، عن سفيان الثوري. وقال: "وهذا سنده صحيح على شرط البخاري"[3].

5- أبو طوالة

- أخرجه البزار كما ذكر ابن حزم في المحلى، ولم أقف على من أسنده.

ورُوِيَ من طريق أخرى: عن عمارة بن غزية عن يحيى بن عمارة عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

- أخرجه ابن خزيمة، والحاكم وعنه البيهقي، من طريق بشر بن الفضل عن عمارة بن غزية به بنحوه.

---

[1] - **مسند أحمد**، (11784، 307/18). **الإلمام بآداب دخول الحمام**، أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي الشافعي (ت765هـ)، ت: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار البردوري، أضواء السلف، ط1: 1428هـ - 2007م، (183، 178/1).

[2] - اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو نعيم عن سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري موصولا.

الوجه الثاني: أبو نعيم عن سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلا.

والراجح، الوجه المرسل، لأن أبا نعيم توبع في رواية هذا الوجه. كما سيأتي في الدراسة.

بينما الوجه الموصول، فلم أقف عمن تابع أبا نعيم إلا ما ذكره الدار قطني فقال: "وتابعه سعيد بن سالم القداح، ويحيى بن آدم، عن الثوري، فوصلوه". **العلل**، (320/11). ولم أقف على من رواهما مسندين. وممن رجح المرسل؛ البيهقي فقال: "حديث الثوري مرسل، وقد روي موصولاً وليس بشيء". **السنن الكبير**، 143/5.

[3] - **الإلمام بآداب دخول الحمام**، (184، ص176).

2- تخريج الوجه الثاني: عمرو بن يحي عن أبيه مرسلاً

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، وأحمد، والموصلي، والبيهقي؛ من طريق **يزيد بن هارون**..[1]

و**عبد الرزاق** في مصنفه، وابن أبي شيبة عن **وكيع بن الجراح**..[2]

والطوسي من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**..[3]

والدار قطني في العلل، من طريق **قبيصة بن عقبة**..[4]

خمستهم (يزيد، وعبد الرزاق، ووكيع، وأبو نعيم، وقبيصة) عن سفيان الثوري عن عمرو بن يحي عن أبيه يحي بن عمارة مرسلا.

وتابع سفيان الثوري في رواية هذا الوجه عن عمرو بن يحي؛ سفيان بن عيينة[5].

- أخرجه الشافعي في الأم والمسند، -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن-؛ عن عمرو بن يحي عن أبيه بنحوه مرسلا.

وذكر الإمام الترمذي أن الدراوردي رواه مرسلا، لكن لم أقف روايته مسندة.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، يتبين ما يلي:

---

[1] - **مسند أحمد**، (11788، 312/18). **مسند أبي يعلى**، (1350، 183/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب ما جاء في النهى عن الصلاة في المقبرة والحمام، 4329، 143/5).

[2] - **مصنف عبد الرزاق**، (1595، 495/1). **مصنف ابن أبي شيبة**، (من أبواب صلاة التطوع، ما تكره الصلاة إليه وفيه، 7782، 128/5).

[3] - **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، 298، 204/2).

[4] - **العلل**، (2310، 472/5).

[5] - روى الشافعي روايتين عن ابن عيينة، الأولى: التي ذكرناها في التخريج. والأخرى: عن ابن عيينة عن عمرو ين يحي عن أبيه عن أبي سعيد الخدري موصولا، وقال: "وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين: أحدهما: منقطع، والآخر: عن أبي سعيد الخدري، عن النَّبِيّ ﷺ" **الأم**، (206/2). **السنن المأثورة**، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحي المزني (ت264هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة – بيروت، ط1: 1406هـ، (186، ص242).

"وهذا الاختلاف في رواية ابن عيينة سببه الشافعي كما هو واضح في كلامه رحمه الله، فلا يعتد برواية ابن عيينة كمتابع للثوري بسبب هذا الاختلاف، إلا أنَّ ابن عبد البر ذكر في التمهيد، أنَّ ابن عيينة روى الحديث مرسلاً، هكذا قال مطلقاً ولم يذكر أنَّ ابن عيينة رواه متصلاً أيضاً، فلعله لم يقف على رواية الشافعي الثانية أو أنَّه وقف على مرجح يجزم من خلاله أنَّ الصواب عن ابن عيينة مرسل" **الجامع في العلل والفوائد**، 69/5.

1– أن الحديث مداره على عمرو بن يحيى، وقد اختلف عليه وصلا وإرسالا.

وعمرو بن يحيى هو: عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني، ثقة روى له الجماعة.

2– أن الوجه الموصول رواه عن عمرو ين يحيى، كل من:

– **الدراوردي**، وهو: عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبيد الدراوردي، أبو مُحَمَّد الجهني مولاهم، المدني، صدوق، قال أحمد: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ".

– **حماد بن سلمة**: ثقة عابد، تغير حفظه بآخره". قال البيهقي: "لما طعن في السن ساء حفظه. فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه، وأما مسلم فإنه اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثا أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج"[1].

– **سفيان بن عيينة**: "ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار"[2].

– **عبد الواحد بن زياد**: "ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال".

– **مُحَمَّد بن إسحاق**: "إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر".

– **أبو طوالة**: "هو عبد الله بن عبد الرحمان بن حزم الأنصاري، ثقة".

3– أن الوجه المرسل، رواه عن عمرو بن يحيى؛ سفيان الثوري، وتابعه في ذلك، سفيان بن عيينة. وكلاهما: ثقة حافظ. **قال ابن حزم**: "قال علي: قال بعض من لا يتقي عاقبة كلامه في الدين: هذا حديث أرسله سفيان الثوري، وشك في اسناده موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة"[3]

وبهذا يترجح الوجه المرسل، لقرينة أحفظية راويه، فالثوري وابن عيينة أحفظ من رواة الوجه الموصول.

وهذا ما رجحه، كل من:

– **التِّرمذي**، قال: كان الدراوردي أحيانا يذكر فيه: عن أبي سعيد، وربما لم يذكر فيه، والصحيح رواية الثوري وغيره، عن عَمرو بن يحيى، عن أبيه، مرسل"[1].

---

[1] – **الخلافيات**، 50/2. **التقريب**، (1507، ص268).

[2] – **التقريب**، (2451، ص245).

[3] – **المحلى**، (28/4).

- **الدار قطني**، قال: "والمرسل المحفوظ"[2].

- **البيهقي**، قال: "حديث الثوري مرسل، وقد روى موصولا وليس بشيء، وحديث حماد ابن سلمة موصول..".

- **ابن عبد البر**، فقال: "وهذا الحديث رواه ابن عيينة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه مرسلاً، فسقط الاحتجاج به عند من لا يرى المرسل حجة، وليس مثله مما يحتج به، ولو ثبت كان الوجه فيه ما ذكرنا"[3].

- **ابن الجوزي**، قال: "قالوا: ... وأما حديث أبي سعيد فمضطرب، كان الدراوردي يقول فيه تارة: عن أبي سعيد وتارة لا يذكره ..."[4].

- **ابن القطان**، قال: "قال أبو عيسى: وكأنَّ المرسل أصح. انتهى ما أورد، وهو كما ذكر"[5].

وقد صحح بعض العلماء الرواية الموصولة، كابن حبان، والحاكم، فقال: " هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه"، وحكم بعضهم باضطرابه.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح –المرسل–؛ ضعيف بسبب الإرسال. والله أعلم

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال عرض الحديث وكلام الإمام الترمذي وكلام الشيخ أحمد شاكر؛ نخلص إلى ما يلي:

- أن الإمام الترمذي بعدما حكى الاختلاف الحاصل بين الرواة؛ قال: هذا حديث فيه اضطراب.
- أن الإمام الترمذي أعل الحديث بالإرسال، ثم صححه مرسلا.

---

[1] - **العلل الكبير**، (ص75).

[2] - **العلل**، (473/5)

[3] - **التمهيد**، (629/3).

[4] - **التحقيق**، (319/1).

[5] - **بيان الوهم والإيهام**، (283/2).

– أن الشيخ أحمد شاكر أعطى خلاصة لكلام الإمام الترمذي، فقال: "أن الترمذي يحكم عليه بالاضطراب من جهة إسناده، ويعلله من جهة متنه بالحديث الآخر الصحيح "جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا". ثم تعقبه بأن هذا التعليل غير جيد، معللا ذلك؛ بأن الخاص –وهو حديث أبي سعيد– مقدم على العام، ولا ينافيه، بل يدل على إرادة استثناء المقبرة والحمام.

– نقل الشيخ الاختلاف في إسناده، ووهم في قوله أن الذي وصله عن الثوري هو يزيد بن هارون، وأنه لم يجده مرسلا من رواية الثوري، وإنما رآه من رواية ابن عيينة، وأنه اشتبه عليهم سفيان بسفيان. بل ثبت في التخريج أن الذي وصله عن الثوري هو أبو نعيم، وأن رواية الثوري المرسلة مخرجة عند ابن ماجه وغيره –كما سبق في التخريج–، أما أنه اشتبه عليهم سفيان بسفيان فقد جاء في التحفة التصريح بأنه سفيان الثوري، وأن الذي أرسله عنه هو يزيد بن هارون. والله المستعان.

الحديث السابع:

حديث: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ»، فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ، قَالَ: «ارْفَعْ قَلِيلًا»، وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ»، قَالَ: إِنِّي أُوقِظُ الوَسْنَانَ، وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، قَالَ: «اخْفِضْ قَلِيلًا».

وَفِي البَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ هَانِئٍ، وَأَنَسٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا أَسْنَدَهُ يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّمَا رَوَوْا هَذَا الحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ مُرْسَلًا»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "ثم هذا التعليل لا يؤثر في صحة الحديث، فإن يحيى بن إسحاق ثقة صدوق كما قال أحمد، وقال ابن سعد: "كان ثقة حافظا لحديثه". ووصل الحديث زيادة يجب قبولها. والحديث رواه أيضا أبو داود وسكت عنه هو والمنذري"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على حماد بن سلمة، واختلف عنه على وجهين؛ وصلاً وإرسالاً

– الوجه الأول: حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي ﷺ موصولاً.

[1]– **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في قراءة الليل، رقم الحديث: 447، 2/309-310.

[2]– **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في قراءة الليل، رقم الحديث: 447، 2/309-310.

– **الوجه الثاني:** حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن النبي ﷺ مرسلاً.

أ– تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي ﷺ موصولاً

– **أخرجه** الإمام الترمذي –ومن طريقه الطوسي في مستخرجه، والبغوي في شرح السنة ومعالم التنزيل–، والطبراني في الأوسط؛ من طريق **محمود بن غيلان**..[1]

وأبو داود في سننه؛ عن **الحسن بن الصباح**.. [2]

وابن خزيمة في صحيحه وعنه ابن حبان في صحيحه؛ عن **أبي يحيى مُحَمَّد بن عبد الرحيم**.. [3]

وابن المنذر في الأوسط؛ من طريق **الحسن بن علي**..[4]

والطبراني في الموضع السابق؛ عن **بشر بن موسى**..

والحاكم في المستدرك وعنه البيهقي في الكبرى؛ من طريق **جعفر بن مُحَمَّد بن شاكر**..[5]

ستتهم (محمود، والحسن، وأبو يحيى، وابن علي، وبشر، وجعفر) عن يحيى بن إسحاق السالحيني به بنحوه.

2– تخريج الوجه الثاني: حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن النبي ﷺ مرسلاً

– **أخرجه** أبو داود في الموضع السابق –ومن طريقه البيهقي في الكبرى– عن **موسى بن إسماعيل التبوذكي**[6] به بنحوه.

---

[1] – **مستخرج الطوسي**، (427، 405/2). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب كيف القراءة بالليل، 919، 30/4). **معالم التزيل**، (169/3). **المعجم الأوسط**، (7219، 181/7).

[2] – **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، 1329، 492/2).

[3] – **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب ذكر صفة الجهر بالقراءة في صلاة الليل، 1230، 121/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الرقائق، ذكر البيان بأن قراءة المرء بين القراءتين...، 733، 7/3).

[4] – **الأوسط**، (كتاب السفر، ذكر صفة الجهر بالقراءة في صلاة الليل، 2583، 156/5).

[5] – **المستدرك**، (1183، 243/2). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، باب صفة القراءة في صلاة الليل في الرفع والخفض، 4762، 374/5).

[6] – **السنن الكبرى**، (4763، 375/5).

وقول الإمام الترمذي: "وَأَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّمَا رَوَوْا هَذَا الحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ مُرْسَلًا". لم أقف عليها إلا ما ذكرت سابقاً. وهذا ما قاله ماهر الفحل: " ويبدو أنَّ الإمام الترمذيَّ وقف على أسانيد لم نقف عليها"[1].

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان الدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على حماد بن سلمة، واختلف عنه على وجهين وصلاً وإرسالاً.

وحماد بن سلمة: هو حماد بن سلمة بن دينار، البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره. قال الحاكم: "لم يخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرج له في الشواهد عن طائفة"[2].

2- أن الوجه الموصول، رواه عن ابن سلمة؛ يحي بن إسحاق: وهو يحيى بن إسحاق البجلي، أبو زكريا، ويقال: أبو بكر السيلحيني[3]. وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الذهبي، وقال عنه أحمد بن حنبل: شيخ صالح ثقة، وهو صدوق"، وقال ابن معين: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق، روى له الجماعة عدا البخاري[4].

قال الطبراني: "لم يروِ هذا الحديث موصولاً عن حماد بن سلمة إلاَّ يحيى بن إسحاق، ولا يُروى عن أبي قتادة، إلاَّ بهذا الإسناد".

وصحح ابن خزيمة وابن حبان هذا الحديث، والحاكم، فقال: " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".

3- أن الوجه المرسل، رواه عن حماد؛ موسى بن إسماعيل التبوذكي، وهو ثقة ثبت[5]

---

[1] - **الجامع في العلل والفوائد**، (472/3).

[2] - **تهذيب الكمال**، (1482، 253/7). **تهذيب التهذيب**، (481/1). **التقريب**، (1507، ص268).

[3] - **السيلحين**: قرية بالقرب من بغداد. **معجم البلدان**، (172/3).

[4] - **تهذيب الكمال**، (6781، 195/31). **الكاشف**، (6127، 471/4). **تهذيب التهذيب**، (338/4). **التقريب**، (7549، ص1048).

[5] - **التقريب**، (6992، ص977).

وبهذا يترجح الوجه المرسل على الموصول، لقرينة أحفظية راويه، وإن كان راوي الوجه الموصول في دائرة المقبول.

وهذا ما رجحه، أبو حاتم لما سئل عن هذا الحديث، فقال: "الصحيح: عن عبد الله بن رباح: أن النبي ﷺ ... مرسل؛ أخطأ فيه السالحيني".

وأما تصحيح ابن حزيمة وابن حبان والحاكم للموصول؛ فهو تصحيح على ظاهر الإسناد. والله أعلم.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح –المرسل– وبإسناد الإمام الترمذي، ضعيف لأنه مرسل، لكن الإسناد إلى مرسله صحيح. والله أعلم.

والحديث له شواهد من حديث عائشة وأم هانئ وأنس، وأم سلمة وابن عباس رضي الله عنهم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى ما يلي:

أن الشيخ أحمد شاكر اعتبر تعليل الإمام الترمذي للموصول؛ تعليلا لا يؤثر في صحة الحديث، لأن يحي بن إسحاق ثقة عنده. وأن وصل الحديث زيادة من ثقة وجب قبولها. وهذا تساهل منه رحمه الله في قبول زيادات الثقات.

الحديث الثامن:

حديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ».

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ خَالَفَ وَكِيعٌ الفَضْلَ بْنَ مُوسَى فِي رِوَايَتِهِ».

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ»، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَفِي البَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "يريد الترمذي بهذه الرواية تعليل الرواية المتصلة، وليست هذه علة، بل إسناد الحديث صحيح، والرواية المتصلة زيادة من ثقة فهي مقبولة، والفضل بن موسى ثقة ثبت"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على عبد الله بن سعيد بن أبي هند، واختلف عنه على وجهين؛ وصلاً وإرسالاً

- **الوجه الأول:** عنه، عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس موصولاً.
- **الوجه الثاني:** عنه، عن رجل من أصحاب عكرمة مرسلاً.

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة، حديث رقم: 587-588، 482/2.

[2] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة، حديث رقم: 587-588، 482/2.

أ- تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: عنه، عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس موصولاً

- أخرجه الترمذي في السنن والعلل -ومن طريقه الطوسي في مستخرجه، والبغوي في شرح السنة-، والحربي في غريب الحديث، وابن المنذر في الأوسط، والطبري في الكبير -ومن طريقه الضياء في المختارة-، والبيهقي في الكبرى؛ من طريق **محمود بن غيلان**..[1]

- **وأخرجه** أبو داود في سننه كما في التحفة؛ عن **أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت**..، والنسائي في الصغرى والكبرى -ومن طريقه العراقي في الأمالي-، وابن خزيمة في صحيحه وعنه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والضياء في المختارة؛ من طريق **أبي عمار الحسين بن حريث**..[2]

والنسائي في الكبرى ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد؛ من طريق **إسحاق بن راهويه**..[3]

وأحمد في مسنده؛ عن **الحسن بن يحيى**..[4]

وأحمد أيضا، والموصلي؛ من طريق **الطالقاني إبراهيم بن عيسى**..[5]

وابن المنذر في الموضع السابق، وتمام في فوائده؛ من طريق **هدبة بن عبد الوهاب**..[6]

---

[1] -**العلل الكبير**، (169، 98/1). **المستخرج**، (باب ما جاء في الالتفات في الصلاة، 552، 156/3). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب كراهية الالتفات في الصلاة، 737، 255/3). **غريب الحديث**، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)، ت: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1: 1405هـ، (651/2). **الأوسط**، (كتاب صفة الصلاة، ذكر الخبر الذي يستدل به...، 1295، 95/3). **المعجم الكبير**، (11559، 223/11). **المختارة**، (298، 299/11). **السنن الكبرى للبيهقي**، (كتاب الصلاة، باب ما يستدل به على أن خطأ الانحراف معفو عنه، 2284، 330/3).

[2] - **تحفة الأشراف**، (117/5). **سنن النسائي**، (1214، 29/3). **السنن الكبرى**، (1216، 231/3). **المستخرج على المستدرك للحاكم أمالي الحافظ العراقي**، أبو الفضل زين الدين العراقي (ت806هـ)، ت: أبو عبد الرحمن محمد عبد المنعم بن= =رشاد، مكتبة السنة -القاهرة، ط1: 1410هـ-1990م، ص95. **صحيح ابن خزيمة**، (485، 541/1). **صحيح ابن حبان**، (2288، 66/6). **المستدرك**، (784، 55/2). **المختارة**، (294، 298/11).

[3] - **السنن الكبرى**، (614، 441/2). **التمهيد**، (392/17).

[4] - **مسند أحمد**، (2485، 288/4).

[5] - **مسند أبي يعلى الموصلي**، (2592، 463/4).

[6] - **الفوائد**، (1787، 294/2).

وابن عدي في الكامل؛ من طريق **صدقة بن الفضل**..[1]

والدار قطني في سننه –ومن طريقه الحازمي في الاعتبار–؛ من طريق **محمود بن آدم**..[2]

والحاكم في الموضع السابق؛ من طريق **يوسف بن عيسى**..

جميعهم (محمود، وأحمد، والحسين، وابن راهويه، والحسن، والطالقاني، وهدبة، وصدقة، وابن آدم، ويوسف) عن الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد عن ثور بن زيد به بنحوه.

–**وأخرجه** عبد الرزاق في مصنفه؛ من طريق **أبي علي حسين بن قيس**..[3]

والبزار في مسنده كما في نصب الراية؛ عن مندل بن علي عن **الشيباني**..[4]

كلاهما (أبو علي، والشيباني) عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه.

2– تخريج الوجه الثاني: عنه، عن رجل من أصحاب عكرمة مرسلاً

– أخرجه الترمذي عن **محمود بن غيلان**..، و**ابن أبي شيبة** في مصنفه، و**أحمد** في مسنده –ومن طريقه الضياء في المختارة–، والدار قطني في سننه؛ من طريق **مُحَمَّد بن إسماعيل الحسّاني**..، والبيهقي في الكبرى؛ من طريق **عبد الله ابن هاشم**..[5]

خمستهم (محمود، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومُحَمَّد، وعبد الله) عن وكيع[6] به بنحوه.

---

[1] – **الكامل في ضعفاء الرجال**، (195/1).

[2] – **سنن الدار قطني**، (كتاب الجنائز، باب الالتفات في الصلاة بعذر، 1864، 454/2). **الاعتبار**، (64/1).

[3] – **مصنف عبد الرزاق**، (3269، 256/2)

[4] – **نصب الراية**، (كتاب الصلاة، باب ما يفسد الصلاة، وما يكره فيها، 89/2).

[5] – **المصنف**، (4582، 467/3). **مسند أحمد**، (2486، 290/4). **المختارة**، (297، 298/11). **سنن الدار قطني**، (1865، 455/2). **السنن الكبرى للبيهقي**، (2285، 331/3).

[6] – **اختلف عنه، على وجهين:**

الوجه الأول: وكيع عن عبد الله بن سعيد عن رجل من أصحاب عكرمة مرسلاً. كما في أصل التخريج

الوجه الثاني: وكيع عن عبد الله بن سعيد عن رجل عن عكرمة مرسلاً. رواه أبو داود في سننه كما في التحفة عن هناد عنه، وقد خالف الخمسة الذين رووه عن رجل من أصحاب عكرمة. **التحفة**، (117/5). **قال ماهر الفحل**: "ما يجعل هذه الرواية شاذة لا يلتفت إليها". **الجامع في العلل والفوائد**، (469/3).

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف؛ تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على عبد الله بن سعيد بن أبي هند، واختلف عليه وصلاً وإرسالاً.

2- أن الوجه الأول الموصول رواه عن عبد الله بن سعيد؛ الفضل بن موسى، وقد تفرد بهذا الوجه: وهو الفضل بن موسى السيناني أبو عبد الله المروزي، وثقه وكيع، وابن سعد، وابن معين، وابن المديني وقال: "ربما أغرب"، ومرة: "روى المناكير"، والبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات، والحاكم، وابن حجر، قال: "ثقة ثبت وربما أغرب". وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وهو كما قال الحافظ: "ثقة ثبت وربما أغرب"[1].

ورجال هذا الإسناد كلهم ثقات، عدا عبد الله بن سعيد: قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"، ومرة: "احتج به الجماعة"[2].

- أما رواية عبد الرزاق، فإنها لا تصح لأن شيخ عبد الرزاق "إبراهيم بن أبي يحيى"؛ متروك. قال الذهبي: "قال البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس، وقال أحمد: قدري معتزلي جهمي كل بلاء فيه، وقال يحيى القطان: كذاب"[3].

وكذلك رواية البزار، فقد ضعفها العلماء، لأجل مندل بن علي؛ فهو "ضعيف"[4]، وذكرها ابن عدي ضمن الأحاديث التي أنكرت عليه.

وبذلك، فلا تصلح هاتين الروايتين لتقوية الوجه الموصول.

وقد صحح هذا الوجه كل من:

- **ابن خزيمة، وابن حبان.**
- **قال الحاكم:** "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه"،
- **قال ابن القطان:** " فالحديث صحيح، وإن كان غريباً لا يعرف إلا من هذا الطريق"

---

[1] - **الجرح والتعديل**، (390، 68/7). **تهذيب الكمال**، (4750، 254/23). **تهذيب التهذيب**، (395/3). **تقريب التهذيب**، (5454، ص784).

[2] - **التقريب**، (3378، 512/2). **هدي الساري**، (399/2).

[3] - **الكاشف**، (197، 71/2). **التقريب**، (243، ص115).

[4] - **ميزان الاعتدال**، (8263، 380/4).

3- أن الوجه الثاني المرسل؛ رواه عن عبد الله بن سعيد؛ وكيع بن الجراح، وثقة حافظ ثبت. وهو مقدم على الفضل بن موسى.

وبذلك يترجح المرسل على الموصول بقرينة الأحفظية. والله أعلم.

وقد رجح هذا الوجه، كل من الأئمة:

- رواية الإمام أحمد للرواية المرسلة عقب الرواية المتصلة؛ فيه إشارة منه "ليعل المسند بالمرسل، أو ليشير إلى الخلاف الوارد في تلك الرواية"[1]

- **قال أبو داود** عقب روايته للرواية المرسلة: "وهذا أصح".

- قال الإمام الترمذي في العلل: "ولا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند مثل ما رواه الفضل بن موسى"

- **قال الدار قطني**: "تفرّد به الفَضْل بن موسى، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلاً، وأرسله غيره". وفي هذا إعلال منه للرواية الموصلة بالمرسلة. قال الشيخ بشار: "وهذا إعلال بيّن للرواية المتصلة".

- **قال البيهقي**: "هكذا رواه الفَضْل بن موسى، وخالفه غيره ورواه منقطعاً"

- **قال الحازمي**: "هذا حديث تفرّد به الفضل بن موسى، عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلاً، وأرسله غيره عن عكرمة"

- **قال بشار عواد**: "وقد صحح الحاكم والعلامتان الألباني وشعيب الرواية المتصلة، ولم يلتفتا إلى إعلال الترمذي هذا وأبي داود كذلك، بل يُفهم من علامات التعجب التي وضعها الشيخ شعيب عقب استغراب الترمذي لهذا الحديث وتصحيح أبي داود للرواية المرسلة استعجابه من هذا الصنيع! والقواعد الحديثة ترجح الرواية المتصلة، فعند الموازنة بين وكيع والفضل بن موسى السيناني لا يشك أحد من أهل العلم بأن وكيعاً أتقن وأحفظ، فضلا عما عُرف في بعض حديث الفضل بن موسى من المناكير كما قرره علامة الدنيا علي ابن المديني فضلاً عن أقوال العلماء الفهماء من الجهابذة المتقدمين: الترمذي، وأبي داود الذي قال بعد أن ساق المرسل: "وهذا أصح- يعني من حديث عكرمة، عن ابن عباس"[2].

---

[1] - **الجامع في العلل والفوائد**، (467/3).

[2] - **الجامع الكبير**، 584/1.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، ضعيف للإرسال، والله أعلم.

وأما تصحيح الأئمة: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن القطان؛ فهو تصحيح ظاهر لأن إسناده متصل ورجاله ثقات عدا عبد الله بن سعيد؛ فهو "صدوق ربما وهم"، والفضل بن موسى "ثقة ثبت وربما أغرب" كما سبق في الدراسة.

قال ماهر الفحل: "لا شك أن قواعد التعليل والتصحيح، ترجح الرواية المرسلة هنا إذ إن وكيعا أتقن وأحفظ وأعلم من الفضل بن موسى، زيادة على أن الفضل بن موسى له مناكير غير قليلة تعرف من ترجمته زيادة على إعلال النقاد لروايته هذه"[1].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق، نخلص إلى ما يلي:

1- أن الشيخ صحح إسناد الحديث كما صححه الأئمة السابق ذكرهم في الدراسة، وهذا منتقد بما تقدم ذكره.

2- أن الإمام الترمذي ساق الرواية المرسلة عقب الموصولة، وفي صنيعه هذا إعلال منه للرواية الموصولة بالمرسلة -كما هو صنيع الإمام أحمد سابقاً-، بخلاف الشيخ أحمد شاكر لم يعتبر إعلال الحديث بالإرسال، وحجته في ذلك أن الراوي قد يصل الحديث، وقد يرسله أخرى، وأن الوصل زيادة والزيادة من الثقة مقبولة. والله أعلم.

[1] - مختصر المختصر، (541/1).

الحديث التاسع:

حديث: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ، وَتُطَيَّبَ»

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ المؤَدِّبُ البَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ صَالِحٍ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ، وَتُطَيَّبَ».

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، وَوَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قال أبو عيسى: «وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الحَدِيثِ الأَوَّلِ»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "يعني أن رواية وكيع وعبدة هذا الحديث مرسلا أصح من رواية عامر إياه متصلاً، لما قالوا في تضعيف عامر، ولمتابعة ابن عيينة الآتية لمن أرسله، ولكن عامر وثقه أحمد، وزيادة الوصل مقبولة، والراوي قد يصل الحديث ويرسله، كما عرف من حالهم كثيراً"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عنه على وجهين:

– **الوجه الأول:** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولاً.

– **الوجه الثاني:** هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً.

أ/ تخريج الحديث:

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطيب المسجد، حديث رقم: 594-595، 2/489-490.

[2] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب ما ذكر في تطيب المسجد، حديث رقم: 594-595، 2/489-490.

1- تخريج الوجه الأول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولاً

- **أخرجه** الترمذي -ومن طريقه الطوسي في مستخرجه، والبغوي في شرح السنة-، وابن عدي في الكامل؛ من طريق **مُحَمَّد بن حاتم**..[1]

و**أحمد** في مسنده -ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط، والعقيلي في الضعفاء، والبيهقي في الكبرى، والمزي في التهذيب-، والخطيب في تاريخ بغداد، من طريق **أبي موسى الهروي**..[2]

ثلاثتهم (محمد، وأحمد، وأبي موسى) عن عامر بن صالح به بنحوه.

وتابع عامر بن صالح في رواية هذا الوجه عن هشام بن عروة كل من:

1- **زائدة بن قدامة**

- أخرجه أبو داود في سننه -ومن طريقه ابن حزم في المحلى، وابن عبد البر في التمهيد-، والموصلي في مسنده، والسراج في جزءه، وابن حبان في صحيحه؛ من طريق **حسين بن علي**.. [3]

وابن ماجه في سننه، والخطيب في تاريخ بغداد؛ **يعقوب بن إسحاق**..[4]

كلاهما (حسين، ويعقوب) عن زائدة بن قدامة به بنحوه.

2- **مالك بن سعير**

- أخرجه ابن ماجه في سننه، وابن خزيمة في صحيحه، والطحاوي في مشكل الآثار؛ من طريق **عبد الرحمن بن بشر**.. [1]

---

[1] - **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في تطيب المساجد، 556، 165/3). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت وتنظيفها، 499، 399/2). **الكامل**، (ترجمة: عامر بن صالح، 156/6).

[2] - **مسند أحمد**، (26387، 398/43). **الأوسط**، (كتاب السفر، ذكر الأمر ببناء المساجد في الدور، 2510، 124/5). **الضعفاء**، (309/3). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، باب في تنظيف المساجد وتطييبها بالخلوق وغيره، 4364، 160/5). **تهذيب الكمال**، (49/14). **تاريخ بغداد**، (82/7).

[3] - **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب اتخاذ المساجد في الدور، 455، 342/1). **المحلى**، (172/1). **التمهيد**، (160/14). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (4698، 152/8). **حديث السراج**، (960، 229/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر الأمر بتنظيف المساجد وتطييبها، 1634، 513/4).

[4] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب المساجد والجماعات، باب تطهير المساجد وتطييبها، 758، 487/1). **تاريخ بغداد**، (82/7).

وابن ماجه في ذات الموضع؛ عن **أحمد بن الأزهر**..

كلاهما (عبد الرحمن، وأحمد) عن مالك بن سعير به بنحوه.

3- **يونس بن بكير**

أخرجه البزار في مسنده كما في نصب الراية؛ عن يونس بن بكير به مسنداً[2].

4- **عبد الله بن المبارك**[3]

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار؛ من طريق خالد بن أبي يزيد، عبد الله بن المبارك به بنحوه

5- **الثوري، حبان بن علي العنزي**

ذكرهما الدار قطني، فقال: "فرواه الثوري، ... وحبان بن علي العنزي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة".

ولم أقف على روايتهما مسندة.

2- تخريج الوجه الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً

أخرجه الترمذي، وابن أبي شيبة، والعقيلي في الضعفاء؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..

---

[1] - **سنن ابن ماجه**، (758، 487/1). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب الأمر ببناء المساجد في الدور، 445/2). **مشكل الآثار**، (2807، 240/7).

[2] - **نصب الراية**، (123/1).

[3] - **واختلف عنه على وجهين:**

الوجه الأول: عنه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موصولا. وهو المذكور في أصل التخريج

الوجه الثاني: عنه عن هشام بن عروة عن أبيه عن الفرافصة.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار؛ من طريق يعقوب بن إسحاق عن عبد الله بن المبارك به. **شرح مشكل الآثار**، (2806، 239/7).

وتابع قران بن تَمّامٍ، ابن المبارك في رواية هذا الوجه: أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة، والعقيلي في الضعفاء؛ من طريق قران بن تمام به بنحوه. **قال الطحاوي**: فاختلف خالد بن أبي يزيد، ويعقوب بن إسحاق على عبد الله بن المبارك في من بين رسول الله ﷺ وبين عروة في إسناد هذا الحديث، فقال: كل واحد منهما فيه ما ذكرناه فيه عنه". **وقال الدار قطني** عقب ذكره لهذا الخلاف: "وقيل: عن قران بن تمام، عن هشام عن أبيه عن الفرافصة عن النبي ﷺ ولا يصح".

والترمذي في ذات الموضع؛ عن **عبدة بن سليمان**، و**سفيان بن عيينة**..

ثلاثتهم (وكيع، وعبدة، وابن عيينة) عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج وبيان مدار الحديث والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف من عنه على وجهين وصلا وإرسالا.

2- أن الوجه الأول (الموصول) رواه عن هشام بن عروة؛ عامر بن صالح، وهو متروك الحديث. قال أبو نعيم الأصبهاني: "روى عن هشام بن عروة المناكير، لا شيء". وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: كان كذابا يروي عن هشام بن عروة كل حديث سمعه، وقد كتبت عامة هذه الأحاديث عنه". روى عنه أحمد، ووثقه. وقال أبو داود: "وقيل لابن معين: إن أحمد حدث عن عامر، فقال: ما له؟ جن! قال أبو داود: وحدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث". وقال الدار قطني: "ولم يتبين أمره عند أحمد، وهو مدني، يترك عندي".

وقد تابعه كل من: زائدة بن قدامة، وهو ثقة ثبت، ومالك بن سعير، صدوق عند أبي حاتم وأبي زرعة، والدار قطني، أخرجه له البخاري متابعة، وذكره ابن حبان في الثقات. لكن أبا داود ضعفه، وقال الأزدي: "عنده مناكير"

وعبد الله بن المبارك، وهو ثقة ثبت، ويونس بن بكير صدوق يخطىء.

فهذه المتابعات لا تنفع عامر بن صالح، لأنه متروك الحديث.

3- أن هذا الوجه الثاني (المرسل) رواه عن هشام بن عروة: وكيع وهو ثقة حافظ، وعبدة: ثقة ثبت، وابن عيينة: وهو ثقة حافظ حجة. وهؤلاء الثقات من المكثرين في الرواية عن هشام بن عروة، واجتماعهم يجعل الرواية المرسلة أقوى من الموصولة.

وبذلك يترجح الوجه الثاني (المرسل)؛ للقرائن الآتية: أوثقية رواته، وأحفظيتهم، وأكثريتهم.

ويؤيد هذا الترجيح؛ ترجيح الأئمة النقاد:

- قال البزار: "ولا يعلم أسنده غير هؤلاء وغيرهم يرويه عن هشام، عن أبيه مرسلاً"

قال أبو حاتم: "إنَّما يروى عن عروة، عن النَّبيّ ﷺ مرسلاً"

- قال العقيلي عقب ذكره للرواية المرسلة: " هذا أولى"

- قال ابن رجب: "وكذلك أنكر الإمام أحمد وصله"

– قال الدار قطني: "والصحيح عن جميع من ذكرنا، وعن غيرهم: عن هشام، عن أبيه مرسلا، عن النبي ﷺ".

– قال المباركفوري: "في سنده عامر بن صالح وهو ضعيف وقد تفرد بروايته مرفوعا".

وأما تصحيح ابن خزيمة وابن حبان للرواية الموصولة، فقد قال ماهر الفحل: "ذهب بعض العلماء إلى تصحيح الرواية الموصولة. وقد عللوا ذلك بأنَّ الوصل زيادة من الثقة، وزيادة الثقة مقبولة وهذا كلام غير صحيح، فزيادة الثقة لا تقبل مطلقاً ولا تُرَدّ مطلقاً، بل مرجع ذلك إلى المرجحات والقرائن، وقد اجتمع الكبراء على رواية الإرسال. فاجتماع وكيع وعبدة وسفيان على روايته عن هشام مرسلاً أقوى من جميع من رواه عن هشام موصولاً، وقد توهم ابن خزيمة وابن حبان وأحمد شاكر والألباني وشعيب وبشار فصححوا الرواية الموصولة"[1].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح ضعيف لأنه مرسل. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر صحح الرواية الموصولة، وقد علل ذلك بـ:

1– توثيق الإمام أحمد لعامر بن صالح، واعتماده عليه.

2– اعتباره الوصل زيادة من الثقة، وزيادة الثقة مقبولة مطلقا عنده. قال الشيخ بشار: "وقد صحح المسند ابن حبان والعلماء: أحمد شاكر، والألباني، وشعيب الأرنؤوط بحجة أن المسند لا يُعل بالمرسل وأن الوصل من الثقة زيادة مقبولة، وفاتهم أن هذا حينما يكون الرواة في مستوى واحد من الدقة والضبط والإتقان، وهو ما لم يتحقق في هذا الحديث، فأين وكيع وسفيان وقد اجتمعنا، ممن رواه مسنداً؟![2].

[1] – **الجامع في العلل والفوائد**، (283/3).

[2] – **الجامع الكبير**، 589/1.

الحديث العاشر:

حديث: «مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا»،

أولا: نص الحديث

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَدِّهِ قَيْسٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ، ثُمَّ انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَنِي أُصَلِّي، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكْعَتَيِ الفَجْرِ، قَالَ: «فَلَا إِذَنْ».

قال أبو عيسى: «حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ»، وقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «سَمِعَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، مِنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ هَذَا الحَدِيثَ»، «وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الحَدِيثُ مُرْسَلًا»، «وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِهَذَا الحَدِيثِ، لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ»: " وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، وَقَيْسٌ هُوَ جَدُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، وَيُقَالُ: هُوَ قَيْسُ بْنُ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: ابْنُ قَهْدٍ، وَإِسْنَادُ هَذَا الحَدِيثِ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَيْسٍ «، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى قَيْسًا» وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "الحديث رواه أيضا أحمد عن ابن نمير عن سعد بن سعيد، ورواه أبو داود، وابن ماجه، من طريق ابن نمير، وقال أبو داود بعد روايته: "حدثنا حامد بن يحيى البلخي قال: قال سفيان: كان عطاء بن أبي رباح يحدّث بهذا الحديث عن سعد بن سعيد. قال أبو داود: روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلا: أن جدهم زيداً صلى مع النبي ﷺ بهذه القصة". وقوله في هذا المرسل "زيدا" خطأ من الناسخين في نسخ أبي داود، وليس في النسخ المعتمدة منه، كما أوضحه شارحه نقلا عن الحافظ ابن حجر.

[1]– **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء من الرخصة في السّمر بعد العشاء، حديث رقم: 422، 315/1.

ورواه أيضا الحاكم من طريق ابن نمير عن سعد بن سعيد. ورواه البيهقي من طريق أبي داود، ورواه أيضا بإسنادين من طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن سعيد. ورواية عطاء المرسلة، التي علقها الترمذي وأبو داود رواها ابن حزم في المحلى من طريق الحسن بن ذكوان عن عطاء عن رجل من الأنصار. وظاهر هذا أنه متصل، ولكن بيان أبي داود والترمذي أبان أنه مرسل أيضا، لأن الأنصاري الذي روى عنه عطاء هو سعد ين سعيد.

ورواه أيضا أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: "وسمعت عبد الله بن سعيد أخا يحيى بن سعيد يُحدّث عن جده" الحديث. ونقله الحافظ في الإصابة هكذا. ولم أجد ترجمة لعبد الله بن سعيد في كتب الرجال، ولم يذكره الحافظ في تعجيل المنفعة، فالراجح عندي أن هذا خطأ من الناسخين، وأنّ صوابه "عبد ربه بن سعيد" وتكون هي الرواية التي أشار إليها أبو داود.

وللحديث طريق آخر: رواه الحاكم والبيهقي من طريق الربيع بن سليمان "حدثنا أسد بن موسى، حدثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن أبيه عن جده".ثم قال الحاكم: "قيس بن قهد الأنصاري صحابي، والطريق إليه صحيح على شرطهما" ووافقه الذهبي على تصحيحه. ونقل الشارح وغيره أنه رواه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما والدار قطني في سننه: كلهم من طريق الربيع، ونقل الحافظ في الإصابة أنه رواه ابن منده من طريق أسد بن موسي وأنه قال: "غريب تفرد به أسد موصولا، وقال غيره عن الليث عن يحيى: أنّ جده، مرسل". وهذا التعليل من ابن منده لا يضعف به الإسناد، لأن أسد بن موسى ثقة، خلافا من تكلم فيه بغير حجة.

"ثم هذه الطرق كلها يؤيد بعضها بعضاً، ويكون بها الحديث صحيحاً لا شبهة في صحته"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على سعد بن سعيد، واختلف عليه على وجهين وصلا وإرسالا:

– **الوجه الأول:** سعد بن سعيد عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن قيس عن النبي ﷺ موصولاً.

– **الوجه الثاني:** سعد بن سعيد عن مُحَمَّد بن إبراهيم عن النبي ﷺ مرسلاً.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن قيس عن النبي ﷺ موصولاً

[1]– **سنن الترمذي**، 287/2.

– **أخرجه** الترمذي –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، عن **مُحَمَّد بن عمرو**..، وابن أبي عاصم في الآحاد عن **يعقوب بن حميد**..[1]

كلاهما (مُحَمَّد، ويعقوب) عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي عن سعد بن سعيد به بنحوه.

وتابع الدراوردي في رواية هذا الوجه عن سعد بن سعيد، كل من:

1– عبد الله بن نمير

– **أخرجه** أبو داود –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، وابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، والخطيب في الفقيه–، عن **عثمان بن أبي شيبة**..[2]

وابن ماجه، وابن أبي عاصم أيضا، وابن قانع في معجمه، والطبراني في الكبير، والجوهري في جزئه، والدار قطني في سننه، والحاكم في مستدركه وعنه البيهقي في الخلافيات، وابن عبد البر في الموضع السابق من التمهيد؛ من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة** –وهو في مصنفه–[3]

وأحمد في مسنده –ومن طريقه الطبراني في الموضع السابق، وأبي نعيم في معرفة الصحابة، وابن الأثير في أسد الغابة، والمزي في التهذيب–، وأبو نعيم في المصدر السابق، من طريق **مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير**..[4]

أربعتهم (عثمان، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومُحَمَّد) عن عبد الله بن نمير به بنحوه

2– سفيان بن عيينة

---

[1] –**التحقيق**، (619، 39/3). **الآحاد والمثاني**، (2156، 176/4).

[2] – **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب من فاتته متى يقضيها، 1267، 241/3). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب من أجاز قضاءهما بعد الفراغ من الفريضة، 4613، 292/5). **التمهيد**، (144/8). **الاستذكار**، (كتاب صلاة الليل، باب ما جاء في ركعتي الفجر، 6975، 309/5). **الفقيه والمتفقه**، (303/1).

[3] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما، 1154، 31/2). **الآحاد والمثاني**، (2156، 176/4). **معجم الصحابة**، (350/2). **حديث الزهري**، أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري القرشي البغدادي (ت381هـ)، ت: حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، ط1: 1418هـ – 1998م، 581، 543/1). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة بعد وقتها ومن دخل فِي صلاة فخرج وقتها قبل تمامها، 1440، 228/2). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة، 1032، 172/2). **الخلافيات**، (2449، 285/3).

[4] – **مسند أحمد**، (23760، 171/39). **معرفة الصحابة**، (5699، 2312/4). **أسد الغابة**، (1393، 417/4). **تهذيب الكمال**، (74/24).

– **أخرجه الشافعي** –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير–، و**الحميدي** في مسنده –ومن طريقه الطحاوي، وابن قانع، والطبراني، والخطيب، والبيهقي في السنن الصغير–، وابن خزيمة، عن **أبي الحسن عمر بن حفص**..، والطحاوي في الموضع السابق، من طريق **حامد بن يحيى**..، والطبراني في الموضع السابق، من طريق **يعقوب بن حميد**..، والبيهقي في الموضع السابق، من طريق **إبراهيم بن بشار**..[1]

ستتهم (الشافعي، والحميدي، وأبو الحسن، وحامد، ويعقوب، وإبراهيم) عن سفيان بن عيينة به بنحوه.

في رواية الحميدي، قال سفيان: "كان عطاء بن أبي رباح يروي هذا الحديث، عن سعد بن سعيد".

ورُوي من طريق آخر:

– **أخرجه** ابن خزيمة في صحيحه وعنه ابن حبان في صحيحه، والدار قطني في سننه؛ عن **الربيع بن سليمان**..[2]

والدار قطني في الموضع السابق، من طريق **نصر بن مرزوق**..

وابن قانع في معجمه؛ عن **أحمد بن سعيد**..[3]

ثلاثتهم (الربيع، ونصر، وأحمد) عن أسد بن موسى، عن الليث بن سعد، عن يحي بن سعيد، عن أبيه، عن جده.

2– تخريج الوجه الثاني: سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن النبي ﷺ مرسلاً

لم أقف عليه مسندا.

[1] – **مسند الشافعي**، (كتاب الصلاة، باب في ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح، 161، 236/1). **السنن الكبير**، (). **مسند الحميدي**، (900، 914/2). **شرح مشكل الآثار**، (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيمن يفوته أن يصلي ركعتي الفجر..، 4138، 325/10). **معجم الصحابة**، (350/2). **المعجم الكبير**، (938، 367/18). **الفقيه والمتفقه**، (325/1). **السنن الصغير**، (749، 273/1). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب الرخصة في أن يصلي ركعتي الفجر..، 1181، 98/2).

[2] – **صحيح ابن خزيمة**، (1180، 97/2). **صحيح ابن حبان**، (2471، 222/6). **سنن الدار قطني**، (1439، 226/2).

[3] – **معجم ابن قانع**، (350/2).

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف؛ تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على سعد بن سعيد، واختلف عليه وصلاً وإرسالاً.

2- أن **سعد بن سعيد**: هو سعد بن سعيد بن عمرو الأنصاري، المدني، أخو يحي بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وثقه ابن سعد، وابن معين في رواية ابن محرز[1]، والعجلي، والموصلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: " كان يخطيء لم يفحش خطأه فلذلك سلكناه مسلك العدول"[2]، ضعفه ابن معين في رواية، وأحمد، وقال أبو حاتم: "مؤدي"، يعني أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع [3]، وقال الإمام الترمذي: "وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه"[4]، وقال النسائي: "ليس بالقوي". قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ"[5].

وسعد روى هذا الحديث؛ عن مُحَمَّد بن إبراهيم، قال الذهبي: "وثقوه، قال أحمد: روى مناكير"[6]. وقال ابن حجر: "ثقة له أفراد"[7]

3- أن الوجه الأول رواه عن سعد ين سعيد، كل من[8]:

- سفيان بن عيينة، وهو "ثقة حافظ".
- وعبد الله بن نمير، "ثقة".
- عبد العزيز بن مُحَمَّد، "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء".

4- أن الوجه الثاني (المرسل)، فلم أقف عليه.

5- أن الإسناد الذي جاء من رواية أسد بن موسى عن الليث، عن يحي بن سعيد الأنصاري، عن أبيه، عن جدّه.

---

[1] - **تاريخ ابن معين**، (390، 142/1).

[2] - **الثقات**، (8189، 379/6).

[3] - **الجرح والتعديل**، (370، 84/4).

[4] - **سنن الترمذي**، (123/3)

[5] - **تهذيب التهذيب**، (2351، 756/4). **التقريب**، (2237، ص231).

[6] - **الكاشف**، (4695، 153/2).

[7] - **التقريب**، (5691، ص465).

[8] - **التقريب**، (2451، ص245)، (3668، ص327)، (4119، ص358).

رجاله ثقات سوى **سعيد بن قيس**[1]، سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.

أخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه ولم يتعقبه الذهبي.

قال ابن حجر: "قد أخرج أحمد من طريق ابن جريج: سمعت عبد الله بن سعيد يحدث عن جده نحوه، فإن كان الضمير لعبد الله، فهو مرسل؛ لأنه لم يدركه **وإن كان لسعيد، فيكون محمد بن إبراهيم قد توبع**".

لكن حديث الإمام الترمذي، من الوجه الموصول، ضعفه الأئمة:

-قال ابن الملقن: "فقد أعل بوجهين: **أحدهما**: بالانقطاع بين محمد بن إبراهيم التيمي وقيس. **ثانيهما**: بالطعن في سعد بن سعيد راويه"[2].

-قال النووي كما في البدر: "إسناد هذا الحديث ضعيف عند أهل الحديث، وفيه انقطاع"[3].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بإسناد الإمام الترمذي ليس بمتصل، للانقطاع بين مُحَمَّد بن إبراهيم وقيس. كما قال الإمام الترمذي. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال دراسة الحديث، وكلام الإمام الترمذي، وكلام الشيخ أحمد شاكر؛ نخلص إلى ما يلي:

- أن الشيخ أحمد شاكر خرّج الحديث من مظانه تخريجاً وافياً، واجتهد في تصحيح بعض طرقه، لكن الحديث -كما قال الإمام الترمذي- فيه انقطاع، ولم تؤيده الطرق الأخرى التي أشار إليها. والله أعلم.

[1] - **التاريخ الكبير**، (**4540**، **511/4**). **الجرح والتعديل**، (**244**، **55/4**). **الثقات**، (**2910**، **281/4**).

[2] - **البدر المنير**، (266/3).

[3] - **المصدر نفسه**، (266/3).

– خلاصة الفصل الثالث:

بعد دراسة الأحاديث السابقة دراسة حديثية نقدية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- من صنيع الإمام الترمذي إعلال الموصول بالمرسل.

2- أن الشيخ أحمد شاكر لا يرى إعلال الموصول بالمرسل، وإنما يعتبر الوصل زيادة من الثقة.

3- الواضح من طريقة الشيخ أحمد شاكر أن زيادة الثقة عنده مقبولة مطلقا، وهذا ما لم يقل به جمهور المحدثين.

الفصل الرابع:

الأحاديث التي أعلها الإمام الترمذي بالاختلاف
في اتصال الإسناد وانقطاعه بزيادة راو أو أكثر،
أو بإبدال راو أو أكثر براو آخر أو أكثر في الإسناد

الفصل الرابع:

الأحاديث التي أعلها الترمذي بالاختلاف في اتصال الإسناد وانقطاعه بزيادة راو أو أكثر أو بإبدال راو أو أكثر براو آخر أو أكثر في الإسناد

سأقوم من خلال هذا الفصل بدراسة مجموعة من الأحاديث التي أعلها الترمذي بزيادة راو أو أكثر، أو اتصال الإسناد أو انقطاعه دراسة حديثة نقدية، لمحاولة الوقوف على طريقة الشيخ أحمد شاكر في التعامل مع هذا النوع من الأحاديث.

وتضمن الفصل دراسة الأحاديث التالية:

- **الحديث الأول: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».**
- **الحديث الثاني: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ».**
- **الحديث الثالث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً».**
- **الحديث الرابع: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ».**
- **الحديث الخامس: «كَانَ رَسُولُ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ».**
- **الحديث السادس: «أَنَا أَعْلَمُ النَّاس بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةٍ».**
- **الحديث السابع: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الْآخِرِ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ».**

الحديث الأول:

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ[1] قَوْمٍ، فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

وسَمِعْت الْجَارُودَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ، وسَمِعْت أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنَ بْنَ حُرَيْثٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ، وَعُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ، وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ"[2].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب، لأن احتمال الخطأ في الحفظ من عاصم رقعه متابعة حماد له، كما هو ظاهر، وبعيد أن يتفقا معا على الخطأ، والراوي الثقة إذا خيف من خطئه وتابعه غيره من الثقات تأيدت روايته وصحت"[3].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على أبي وائل، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، بإبدال صحابي.

---

[1]-**سباطة:** "هي الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل. وقيل: هي الكناسة نفسها. وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك؛ لأنها كانت مواتا مباحة". **النهاية**، (335/2).

[2]-**سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، حديث رقم: 13، 20/1.

[3]-**سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، حديث رقم: 13، 20/1.

– **الوجه الأول**: أبو وائل عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

– **الوجه الثاني**: أبو وائل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

– **الوجه الثالث**: أبو وائل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

أ– تخريج الحديث

1– تخريج الوجه الأول: أبو وائل عن حذيفة بن اليمان τ

– **أخرجه** الترمذي عن **هناد**..، وابن ماجه عن **أبي بكر بن ابي شيبة** –وهو في مصنفه–[1]

وابن ماجه أيضا عن **مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير**، و**علي بن مُحَمَّد**..[2]

وابن خزيمة عن **سلم بن جنادة**..[3]

وأبو عوانة عن **مُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي**..[4]

ستتهم (هناد، وابن أبي شيبة، و**مُحَمَّد**، وسلم، والأحمسي) عن وكيع بن الجراح به بنحوه.

وتابع وكيع في رواية هذا الوجه عن الأعمش، كل من:

1– شعبة بن الحجاج

– **أخرجه** البخاري، والبيهقي في الكبير؛ من طريق **آدم بن أبي إياس**..[5]

وأبو داود؛ عن **حفص بن عمر**، و**مسلم بن إبراهيم**..[6]

والنسائي في الصغرى والكبرى؛ عن **بهز بن أسد**، و**إسماعيل بن علية**..[7]

و**الطيالسي** –ومن طريقه أبي عوانة في مستخرجه، وأبي نعيم في الحلية–[1].

---

[1] _**سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في البول قائما، 305، 203/1). **المصنف**، (1318، 89/2).

[2] _ **سنن ابن ماجه**، (544، 1342).

[3] _ **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب الرخصة في البول قائما، 61، 180/1).

[4] –**المستخرج**، (571، 299/2).

[5] _ **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب البول قائما وقاعدا، 224، 54/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين، 1298، 270/1).

[6] _ **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب البول قايما، 23، 10/1).

[7] –**المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في البول في الصحراء قائما، 1، 3، 31/1). **السنن الكبرى**، (23، 24، 182/1).

وعلي بن الجعد في مسنده –ومن طريقه ابن شاهين في ناسخ الحديث، والسّراج في المنتخب–[2].

والطبري في تفسيره، وابن خزيمة؛ من طريق **مُحَمَّد بن إبراهيم ابن أبي عدي**...[3]

وابن خزيمة في الموضع السابق، وابن حبان؛ من طريق **مُحَمَّد بن جعفر**..[4]

والطحاوي في شرح المعاني؛ من طريق **سعيد بن عامر**..[5]

والدار قطني في الأفراد، والخطيب في تاريخه وعنه ابن كثير في الطبقات، والمقدسي في الأطراف؛ من طريق **الأسود بن عامر**..[6]

جميعهم (آدم، وحفص، وبهز، ومسلم، وإسماعيل، والطيالسي، وابن الجعد، ومُحَمَّد، وابن جعفر، وسعيد، والأسود) عن شعبه به بنحوه.

2– أبو خيثمة زهير بن معاوية

– أخرجه مسلم، والبيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **يحيى بن يحيى**..[7]

وابن حبان؛ من طريق **عبد الرحمن بن عمرو**..[8]

---

[1] _ **مسند الطيالسي**، (407، 324/1). **المستخرج**، (498، 169/1). **الحلية**، (111/4).

[2] _ **مسند ابن الجعد**، (733، 119/1). **ناسخ الحديث**، (73، 78/1). **منتخب الفوائد الصحاح العوالي**، أبو مُحَمَّد جعفر بن أحمد السراج (ت500هـ)، تخريج: الخطيب البغدادي، ت: أبو همام محمد بن علي البيضاني، دار الاستقامة –القاهرة، ط1: 1431هـ – 2010م، (13، ص73).

[3] _ **جامع البيان**، (11532، 80/10). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب الرخصة في البول قائما، 61، 180/1).

[4] _ **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر الخبر الدال على صحة ما تأولنا قوله ﷺ لا تبل قائما، 1424، 272/4).

[5] _ **شرح المعاني**، (كتاب الكراهة، باب البول قائما، 6808، 276/4).

[6] – **الأفراد**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، ت: جابر بن عبد الله السريع، ط1: 2010م، (8، ص63). **تاريخ بغداد**، (1674، 143/6). **طبقات الشافعيين**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ)، ت: أحمد عمر هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، ت ن: 1413هـ – 1993م، (114/1). **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، ت: محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1: 1419هـ – 1998م، (1997، 28/3).

[7] _ **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، 273، 157/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر جميعا، 1318، 274/1).

[8] – **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، باب الاستطابة، 1424، 448/2).

كلاهما (يحيى، وعبد الرحمن) عن زهير بن معاوية به بنحوه مطولا عند ابن جبان.

3- أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري

- أخرجه أبو داود في الموضع السابق، عن **مسدد**..

والطبري وابن خزيمة في الموضعين السابقين، والحربي في الفوائد؛ من طريق **أحمد بن عبدة الضبي**..[1]

والطحاوي في الموضع السابق من طريق **أبي الوليد هشام بن عبد الملك**..

وابن حبان من طريق **قتيبة بن سعيد**..[2]

أربعتهم (مسدد، وأحمد، وهشام، وقتيبة) عن أبي عوانة به بنحوه.

4- عيسى بن يونس

- أخرجه النسائي في الصغرى والكبرى عن **إسحاق بن إبراهيم**..[3]

وابن قتيبة في التأويل، والرافعي في التدوين؛ من طريق **مُحَمَّد بن زياد**..[4]

وابن الجارود في المنتقى عن **علي بن خشرم**..[5]

وابن عبد البر في التمهيد، من طريق **أبي خيثمة مصعب بن سعيد**..[6]

أربعتهم (إسحاق، ومُحَمَّد، وعلي، وأبو خيثمة) عن عيسى بن يونس به بنحوه.

5- سفيان بن عيينة

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق عن **أبي همام الوليد بن شجاع**..

والحميدي، وأحمد، وأبو عوانة، والطحاوي في الموضعين السابقين، عن **يونس بن عبد الأعلى**..[1]

---

[1] - **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي**، أبو الحسن علي بن عمر السكري الحربي الصيرفي الكيال (ت386هـ)، ت: تيسير بن سعد أبو حيمد، الوطن - الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ - 1999م، (77/1).

[2] - **صحيح ابن حبان**، (1421، 447/2)

[3] _ **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك ذلك، 18، 30/1). **السنن الكبرى**، (18، 80/1).

[4] _ **تأويل مختلف الحديث**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، ت: سليم عيد الهلالي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط2: 1430هـ، (ص134). **التدوين في أخبار قزوين**، أبو القاسم عبد الكريم بن مُحَمَّد الرافعي (ت623هـ)، ت: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ط: 1408هـ-1987م، (435/1).

[5] _ **المنتقى**، (39، 22/1).

[6] - **التمهيد**، (145/11).

وأبو عوانة أيضا، من طريق **عبيد الله**..

وابن عساكر في تاريخه، من طريق **أحمد بن عبدويه**..[2]

سبعتهم (أبو همام، والحميدي، وأحمد، ويونس، وعبيد الله، وابن عبدويه) عن ابن عيينة به بنحوه.

6- هشيم بن بشير

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق عن **ابن أبي شيبة** -وهو في مصنفه في الموضع السابق-

و**أحمد**، والطوسي عن **يعقوب بن إبراهيم**..[3]

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، ويعقوب) عن هشيم به بنحوه.

7- شريك القاضي

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، عن **أبي بكر بن أبي شيبة**..

وابن الأعرابي، من طريق **يحيى بن أبي بكير**..[4]

كلاهما (أبو بكر، ويحيى) عن شريك القاضي به بنحوه.

8- أبو بدر شجاع بن الوليد

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق عن **الوليد بن شجاع**..

وأبو عوانة في الموضع السابق عن **زيد بن إسماعيل**..،

وابن عساكر، من طريق **مُحَمَّد بن يحيى**..[5]

ثلاثتهم (الوليد، وزيد، ومُحَمَّد) عن شجاع بن الوليد به بنحوه.

9- ابن أبي زائدة يحيى بن زكريا

- أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق عن **الوليد بن شجاع**..

والصيداوي في معجمه، من طريق **سهل بن عثمان**.. [1]

---

[1] _ **مسند الحميدي**، (447، 409/1). **مسند أحمد**، (23246، 282/38).

[2] - **تاريخ دمشق**، (6818، 389/54).

[3] _**مسند أحمد**، (23241، 277/38). **مستخرج أبي عوانة**، (باب الرخصة في ذلك، 12، 162/1).

[4] - **معجم ابن الأعرابي**، (2161، 1011/3).

[5] - **تاريخ دمشق**، (6818، 390/54).

وأبو نعيم في المستخرج، من طريق **عمر بن إبراهيم الثقفي**..[2]

ثلاثتهم (الوليد، وسهل، وعمر) عن ابن أبي زائدة به بنحوه.

10- سفيان الثوري

- أخرجه مالك في المدونة عن **علي بن زياد**..[3]

و**عبد الرزاق** في مصنفه، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات، والبغوي في شرح السنة؛ من طريق **أبي حذيفة**..[4]

وأبو نعيم في الموضع السابق، من طريق **قبيصة بن عقبة**..

والسبكي في معجمه، من طريق **إسماعيل بن بشر**..[5]

خمستهم (علي، وعبد الرزاق، وأبو حذيفة، وقبيصة، وإسماعيل) عن الثوري به بنحوه.

11- يحيى بن سعيد القطان

- أخرجه أحمد، والبزار عن **مُحَمَّد بن المثنى**..[6]

كلاهما (أحمد، و**مُحَمَّد**) عن ابن القطان به بنحوه.

12- جعفر بن عون

- أخرجه الدارمي..، وابن المنذر، والبيهقي، من طريق **مُحَمَّد بن عبد الوهاب**..[7]

---

[1] _ **معجم الشيوخ**، أبو الحسين محمد بن أحمد بن الغساني الصيداوي (ت402هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان – بيروت، طرابلس، ط1: 1405هـ، (196/1).

[2] - **المستخرج**، (625، 327/1).

[3] _ **المدونة الكبرى**، (كتاب الوضوء، الذي يبول قائما، 131/1).

[4] _ **مصنف عبد الرزاق**، (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، 751، 193/1). **الغيلانيات**، (865، ص643). **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب البول قائما، 193، 386/1).

[5] - **معجم الشيوخ**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، ت: بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2004م، (628/1).

[6] - **مسند أحمد**، (23414، 416/38). **مسند البزار**، (2864، 278/7).

[7] - **مسند الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب في البول قائما، 686، 451/1). **الأوسط**، (كتاب آداب الوضوء، ذكر ترك التباعد عن الناس عند البول، 252، 434/1). **السنن الكبير**، (491، 306/1).

وابن الأعرابي، عن **سعيد بن محمد الحجراني**..[1]

وابن عساكر، من طريق **محمد بن يحيى**..[2]

أربعتهم (الدارمي، ومحمد، وسعيد، وابن يحيى) عن جعفر بن عون به بنحوه.

13- أبو عوانة محمد بن حازم

- أخرجه البزار، عن **محمد بن المثنى**..[3]

والطبري في الموضع السابق، عن **أبي السائب سلم بن جنادة**..

وأبو عوانة في الموضع السابق، عن **أبي علي الحسن بن محمد الزعفراني**..، ومن طريق **مسدد بن مسرهد**..[4]

أربعتهم (محمد، وأبو السائب، وأبو علي، ومسدد) عن أب عوانة به بنحوه.

وتابع الأعمش في رواية هذا الوجه، كل من:

1- منصور بن المعتمر

- أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، وابن خزيمة في الموضع السابق، وابن حبان، والبيهقي؛ من طريق **جرير بن عبد الحميد**..[5]

والبخاري، والنسائي في الصغرى والكبرى، والطيالسي، وأحمد، وأبو نعيم في الحلية وأخبار أصبهان، والخطيب، وابن عساكر، والرافعي في التدوين؛ من طريق **شعبة بن الحجاج**..[6]

---

[1] - **معجم ابن الأعرابي**، (1717، 833/2).

[2] - **تاريخ دمشق**، (11545، 390/54)

[3] - **مسند البزار**، (2863، 278/7).

[4] - **مستخرج أبي عوانة**، (571، 299/2).

[5] -**صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب البول عند صاحبه، والتستر بالحائط، 225، 55/1). **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، 546، 44/2). **مسند أحمد**، (23248، 284/38). **صحيح ابن حبان**، (1425، 448/2). **السنن الكبير**، (492، 306/1).

[6] - **صحيح البخاري**، (كتاب المظالم والغصب، باب الوقوف والبول عند سباطة قوم، 2471، 135/3). **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في البول في الصحراء قائما، 28، 233/1). **السنن الكبرى**، (كتاب الطهارة، الرخصة في البول قائما،

والطحاوي، وأبو نعيم في الحلية في الموضعين السابقين؛ من طريق **سفيان الثوري**..

ثلاثتهم (جرير، وشعبة، والثوري) عن منصور بن المعتمر به بنحوه.

2- عبيدة بن معقّب الضبي

- أخرجه الطوسي في الموضع السابق، من طريق **هشيم بن بشير**..

الطبراني في الصغير والأوسط، من طريق **أشعث بن عبد الرحمن**..[1]

والخطيب في الموضح؛ من طريق **عبد الرحمن بن سليمان**..[2]

ثلاثتهم (هشيم، وأشعث، وعبد الرحمن) عن عبيدة الضبي به بنحوه.

3- الشعبي عامر بن شراحيل

- أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط؛ من طريق عيسى بن يونس، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن شقيق بن سلمة، عن حذيفة قال: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، فَدَعَانِي، فَقَالَ: لِمَ تَنَحَّيْتَ عَنِّي؟ فَجِئْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ"[3].

2- تخريج الوجه الثاني: أبو وائل عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه

- أخرجه الترمذي في العلل، وابن ماجه، والطبراني، والبيهقي؛ من طريق **شعبة بن الحجاج**..[4]

وأحمد، وعبد بن حميد، وابن خزيمة، والطبراني؛ من طريق **حماد بن سلمة**..[5]

وعبد بن حميد، والبزار؛ من طريق **أبي بكر بن عياش**..[6]

24، 26/2). **مسند الطيالسي**، (407، 324/1). **مسند أحمد**، (23422، 420/38). **الحلية**، (315/8). **أخبار أصبهان**، (311/2). **تاريخ بغداد**، (6063، 204/13). **التدوين**، (207/3).

[1] - **المعجم الصغير**، (1162، 1182/6). **المعجم الأوسط**، (9374، 146/9).

[2] - **موضح أوهام الجمع والتفريق**، (245/2).

[3] - **المعجم الصغير**، (776، 796/6). **المعجم الأوسط**، (4961، 166/5).

[4] - **العلل الكبير**، (الرخصة في البول قَائِمًا، 7، ص25). **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في البول قائما، 305، 298/1). **المعجم الكبير**، (969، 406/20). **السنن الكبير**، (493، 307/1).

[5] - **مسند أحمد**، (18150، 83/30). **مسند عبد بن حميد**، (396، 459/1). **صحيح ابن خزيمة**، (67، 150/1). **المعجم الكبير**، (966، 405/20).

[6] - **مسند عبد بن حميد**، (464/3991). **مسند البزار**، (2891، 295/7).

والطبراني في الأوسط والكبير؛ من طريق **أبي جناب يحيى بن أبي حية**..[1]

وفي الكبير؛ من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة، وزيد بن أنيسة**..[2]

ستتهم (شعبة، وحماد، وأبو بكر، وأبو جناب، وابن أبي شيبة، وزيد) عن عاصم به بنحوه.

وتابع عاصم في رواية هذا الوجه، حماد بن أبي سليمان مقرونا به:

– أخرجه أحمد، عبد بن حميد، وابن خزيمة، والطبراني؛ من طريق **حماد بن سلمة**..

والطبراني أيضا؛ من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة**..

كلاهما (حماد، وابن أبي شيبة) عن حماد بن أبي سليمان به بنحوه.

3– تخريج الوجه الثالث: أبو وائل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

– أخرجه أحمد، من طريق **شعبة بن الحجاج**..[3]

وابن حبان، من طريق **جرير بن عبد الحميد**..[4]

كلاهما (شعبة، وجرير) عن منصور بن المعتمر، أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف؛ تبين ما يلي:

1– أن الحديث مداره على أبي وائل، واختلف عنه على ثلاثة أوجه، و**أبو وائل** هو: "شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي، ثقة"[5].

2– روى الوجه الأول، عن أبي وائل؛ **الأعمش** وهو: "سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس"[1]،

---

[1] – **المعجم الأوسط**، (5319، 281/5). **المعجم الكبير**، (968، 405/20).

[2] – **المعجم الكبير**، (966، 967، 405/20).

[3] – **مسند أحمد**، (23422، 420/38).

[4] – **صحيح ابن حبان**، (1425، 448/2).

[5] – **التقريب**، (2816، ص268).

قال الذهبي: "وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: حدثنا فلا كلام، ومتى قال: عن؛ تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"[2]. وقد روى عن أبي وائل هنا.

وقد روى عن الأعمش، جمع من الرواة الثقات الحفاظ، كشعبة –ورواية شعبة عن الأعمش ترفع عنه التدليس، لأنه كان يميز بين ما صرّح به، وبين ما دلسه–، ووكيع، والسفيانان، وأبي عوانة وضاح اليشكري، وأبي معاوية، وغيرهم كما سبق في التخريج. وهؤلاء هم أثبت أصحاب الأعمش.

وقد تابع الأعمش على رواية هذا الوجه؛ كل من:

– منصور بن المعتمر، وهو "ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش"[3]

– وعبيدة الضبي، لكنه "ضعيف، واختلط بآخره"[4]،

– والشعبي، هو "ثقة مشهور"[5] .

3– روى الوجه الثاني، عن أبي وائل؛ عاصم، وهو: "ابن أبي النجود الأسدي الكوفي. أبو بكر المقرئ. صدوق له أوهام. حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"[6]، وروى عنه، كل من:

– شعبة بن الحجاج، وهو أمير المؤمنين في الحديث. " قال: قال عاصم يومئذ: وهذا الأعمش يرويه، عن أبي وائل، عن حذيفة، وما حفظه، فسألت عنه منصورا، فحدثنيه عن أبي وائل، عن حذيفة، أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم، فبال قائماً"[7].

– وأبو بكر بن عياش، وهو "صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم. وقد أخرج له البخاري"[1]، قال ابن عدي: "وهو من مشهوري مشايخ الكوفة، ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم، مثل أبي إسحاق السبيعي، وأَبي حصين، وعاصم بن أبي النجود، وهو صاحبه"[2].

---

[1] – **التقريب**، (2615، ص254).

[2] – **ميزان الاعتدال**، (3352، 208/2).

[3] – **التقريب**، (6908، ص547).

[4] – **المصدر نفسه**، (4416، ص379)

[5] – **المصدر نفسه**، (3092، ص287).

[6] – **المصدر نفسه**، (3054، ص285).

[7] – **سنن ابن ماجه**، (298/1).

- حماد بن سلمة، وهو "ثقة عابد، تغير حفظه بآخره"[3].
- أبو بكر بن أبي شيبة، وهو "ثقة حافظ"[4].
- زيد بن أبي أنيسة، وهو "ثقة له أفراد"[5].
- أبو جناب، وهو "يحيى بن أبي حية، ضعفوه لكثرة تدليسه"[6].

وقد تابع عاصما؛ **حماد بن أبي سليمان**، صدوق له أوهام، وقد روى عنه؛ حماد بن سلمة، وروايته عنه فيها مقال، قال أحمد: "ولكن حماد عنده عنه تخليط، يعني: حماد بن سلمة"[7]

4- أما الوجه الثالث، فقد رواه عن أبي وائل؛ شبعة، وجرير بن عبد الحميد، وجرير "ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه"[8] والإسناد إليه صحيح.

وبهذا يترجح الوجه الأول، الذي رواه الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة، بالقرائن الآتية: الأكثرية والأحفظية، والأثبتية، ذلك أن الرواة الذين رووا عن الأعمش أغلبهم من أصحابه من الطبقة الأولى.

كما أن عنعنة الأعمش محمولة على الاتصال، لما سبق ذكره، وكذا اتفاق الشيخين على روايته.

وقد رجح النقاد هذا الوجه، منهم:

- قال أبو حاتم لما سئل عن هذا الحديث: "الصحيح من حديث هؤلاء النفر: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ؛ وَهِمَ في هذا الحديث أبو بكر بن عياش؛ إنما أراد: الأعمش، عن مسلم بن صبيح، عن مسروق، عن المغيرة، ولم يميز حديث أبي وائل من حديث مسلم"[9].

---

[1] - **ميزان الاعتدال**، (9436، 219/5).
[2] - **الكامل**، (9194، 148/6)
[3] - **التقريب**، (1499، ص178).
[4] - **التقريب**، (3575، ص320)
[5] - **المصدر نفسه**، (2118، ص222)
[6] - **المصدر نفسه**، (7537، ص589).
[7] - **تهذيب الكمال**، (1483، 271/7).
[8] - **التقريب**، (916، ص139).
[9] - **العلل لابن أبي حاتم**، (405/1).

– قال أبو زرعة: "أخطأ أبو بكر بن عياش في هذا؛ الصحيح من حديث الأعمش: عن أبي وائل، عن حذيفة".

وقال ابن أبي حاتم: "وقلت لأبي وأبي زرعة: حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، أصح، أو حديث عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة؟، قال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم. قال أبو زرعة: الصحيح حديث عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة، عن المغيرة عن النبي ﷺ".

– قال البزار معلقاً على رواية عاصم عن حذيفة: " وهذا الحديث إنما يرويه أصحاب عاصم، عن عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة".

– وقال البيهقيُّ:"كذا رواه عاصم بن بهدلة، وحماد بنُ أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة، والصحيح ما روى الأعمش ومنصور عن أبي وائل، عن حذيفة، كذا قاله أبو عيسى الترمذيُّ"[1].

وقال الدار قطني في العلل لما سئل عن حديث أبي وائل عن المغيرة: "يرويه عاصم بن أبي النجود، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، ووهما فيه على أبي وائل، ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب"[2].

–قال المباكفوري: "والظاهر أن الروايتين صحيحتان، ورواية الأعمش ومنصور أصحُّ، والله أعلمُ"[3].

وقد رجح بعض النقاد الوجه الثاني:

– قال أبو زرعة: "الصحيح حديث عاصم عن أبي وائلٍ، عن المغيرة"!!.

– وصحح ابن خزيمة الحديثين، وتعقبه ابن التركماني، فقال: "الذي في كتاب الترمذي حديث أبي وائل عن حذيفة أصح، ويحتمل أن يكون لشقيق في هذا الحديث إسنادان ولهذا أخرج أبو بكر بن خزيمة في صحيحه رواية حماد ولم يبال بالاختلاف"[4].

---

[1] – **السنن الكبير**، (307/1)

[2] – **العلل**، (1234، 288/3)

[3] – **تحفة الأحوذي**، (59/1).

[4] – **الجوهر النقي على سنن البيهقي**، أبو الحسن علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني (ت750هـ)، دار الفكر، د ط، (100/1).

-نقل الحافظ في "الفتح" كلام الترمذيّ في ترجيح حديث الأعمش ومنصور، ثم قال: "وهو كما قال، وإن جنح ابنُ خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصمًا على قوله: "عن المغيرة"، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما، فيصحُّ القولان جميعًا. لكن من حيثُ الترجيح، رواية الأعمش ومنصور لإتقانهما أصحُّ من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقالٌ"[1].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح؛ صحيح، لاتفاق الشيخين على روايته، كما سبق في التخريج. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

مما سبق في الدراسة، نخلص إلى أن الشيخ رجح تصحيح ابن خزيمة -وإن كان ذلك محتملا -، إلا أن رواية الأعمش ومنصور؛ أصح كما سبق بيانه في الدراسة. والله أعلم.

[1] - **فتح الباري**، (329/1).

الحديث الثاني:

حديث: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ»، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ».

وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَعَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَيُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَصَحُّ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَشْبَهَ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ، **وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ**، وَقَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، لِأَنَّ **إِسْرَائِيلَ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ،** وسَمِعْت أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلَّا لِمَا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ. **وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ بِذَاكَ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَخِرَةٍ،** وَسَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتَ

الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ، وَزُهَيْرٍ، فَلَا تُبَالِي أَنْ لَا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "وترجيح البخاري رواية زهير عن أبي إسحاق أقوى من ترجيح الترمذي–فيما سيأتي–رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، ورواية زهير موصولة، ورواية إسرائيل منقطعة، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود" ثم أحالنا على مقدمة الفتح للحافظ ابن حجر التي أطال فيها بيان طرق الحديث والترجيح بينها حتى قام الدليل الناصع على صحة ما رجحه البخاري.

وقال أيضا: "إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق. فأبو إسحاق جده لأبيه. وكان كثير الرواية عن جده. قال أخوه عيسى: "كان أصحابنا سفيان وشريك–وعدّ قوماً– إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، هو كان قائد جده". ويظهر من مجموع الروايات أن هذا الحديث كان عند أبي إسحاق بأسانيد متعددة عن عبد الله بن مسعود، ويؤيده رواية البخاري "عن أبي اسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود" الخ. قال ابن حجر في الفتح: "إنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له–: لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة، بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة...فمراد أبي إسحاق هنا بقوله: ليس أبو عبيدة ذكره–: أي ليست أرويه الآن عن أبي عبيدة، وإنما أرويه عن عبد الرحمن"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عنه على خمسة أوجه:

– **الوجه الأول:** أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

– **الوجه الثاني:** أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

[1]–**سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب فِي الِاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ، حديث رقم: 17، 25/1.

[2]–**سنن الترمذي**، (27/1).

– **الوجه الثالث**: أبو إسحاق، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

– **الوجه الرابع**: أبو إسحاق، عن أسود بن يزيد، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

– **الوجه الخامس**: أبو إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ

أخرجه الترمذي، وابن أبي شيبة، وأحمد، والدار قطني في العلل؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..[1]

وأحمد عن **حسين بن مُحَمَّد**..[2]

والطوسي من طريق **يحيى بن آدم**..[3]

والشاشي في مسنده، من طريق **عبيد الله بن موسى**..[4]

والطبراني في الكبير من طريق **عبد الله بن رجاء**..[5]

خمستهم (وكيع، وحسين، ويحيى، وعبيد الله، وعبد الله) عن إسرائيل عن إبي إسحاق به بنحوه.

وتابع إسرائيل في رواية هذا الوجه عن أبي إسحاق؛ قيس بن الربيع.

ذكره الترمذي في الموضع السابق، ولم أقف على روايته مسندة.

2– تخريج الوجه الثاني: أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله عن النبي ﷺ

أخرجه البخاري، والنسائي في الصغرى والكبرى، وابن ماجه، والطيالسي، وأحمد، والبزار، والموصلي، وابن المنذر، والطحاوي في شرح المعاني، والبيهقي في الكبير؛ من طريق **زهير بن معاوية**..[1]

---

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين، 17، 25/1). **المصنف**، (1655، 174/2). **المسند**، (3685، 210/6). **العلل**، (29، 277/2).

[2] – **مسند أحمد**، (4435، 435/7).

[3] – **المستخرج**، (16، 171/1).

[4] – **مسند الشاشي**، (921، 330/2).

[5] – **المعجم الكبير**، (9952، 61/10).

والبخاري في الموضع السابق تعليقاً؛ من طريق **يوسف بن إسحاق**..

والطبراني في الكبير؛ من طريق **شريك بن عبد الله القاضي، وزكريا بن أبي زائدة**..[2]

أربعتهم (زهير، ويوسف، وشريك، وزكريا) عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ابنُ الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود به بنحوه.

ورواية البخاري جاء فيها تصريح أبو إسحاق بالتحديث من عبد الرحمن بن الأسود.

وتابع أبا إسحاق على رواية هذا الوجه؛ كل من:

- **الليث بن أبي سليم**[3]

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده –ومن طريقه البيهقي في الكبير، والموصلي في مسنده–[4].

وأحمد في مسنده عن **مُحَمَّد بن فضيل**..[5]

والبزار، والموصلي من طريق **جرير بن عبد الحميد**..[6]

وابن المنذر، والطبراني في الكبير من طريق **زائدة بن قدامة**..[7]

والطبراني في الكبير من طريق **جعفر بن الحارث**..[1]

---

[1] – **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، 156، 43/1)، **المجتبى**، (كتاب الطهارة، الرخصة في الاستطابة بحجرين، 42، 246/1). **السنن الكبرى**، (43، 89/1). **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، 314، 209/1). **مسند الطيالسي**، (285، 230/1). **مسند أحمد**، (3966، 76/7). **مسند البزار**، (1646، 75/5). **مسند أبي يعلى**، (5336، 229/9). **الأوسط**، (كتاب آداب الوضوء، جماع أبواب الاستنجاء ...، 296، 344/1). **شرح المعاني**، (744، 122/1). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب نجاسة الأبوال والأرواث وما خرج من مخرج حي، 4199، 78/5).

[2] – **المعجم الكبير**، (9954، 61/10). (9955، 62/10).

[3] – **اختلف عنه على وجهين: الأول**: كما في أصل التخريج.

الثاني: أخرجه الموصلي، من طريق زائدة بن قدامة، عن الليث، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ين يزيد، عن أبيه به. **المسند**، ()

[4] – **المسند**، (421، 279/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الإنقاء دون ما نهى عن الاستنجاء به، 532، 330/1). **مسند أبي يعلى**، (4978، 195/4).

[5] – **مسند أحمد**، (4053، 144/7).

[6] – **مسند البزار**، (1645، 74/5). **مسند أبي يعلى**، (4978، 390/8).

[7] – **الأوسط**، (318، 355/1). **المعجم الكبير**، (9958، 62/10).

خمستهم (ابن أبي شيبة، وابن فضيل، وجرير، وزائدة، وجعفر) عن الليث بن أبي سليم عن عبد الرّحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: "ائْتِنِي بِشَيْءٍ أَسْتَنْجِي بِهِ وَلا تُقَرِّبْنِي مِنْ حَائِلٍ وَلا رَجِيعٍ[2]"

ولفظ البزار: "قَالَ: ائْتِنِي بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، وَلا تَأْتِنِي بِحَائِلٍ وَلا جُثَّةٍ".

– فرات بن أبي عبد الرحمن

أخرجه البزار، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نا زِيَادُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفُرَاتِ الْقَزَّازُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، به بنحوه[3].

3- **تخريج الوجه الثالث**: أبو إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله عن النبي ﷺ

أخرجه أحمد، والبزار، وابن المنذر، والطبراني، والبيهقي؛ من طريق **معمر بن راشد**..[4]

والطحاوي في الموضع السابق؛ من طريق **يزيد بن عطاء**..

والدار قطني؛ من طريق **أبي شيبة إبراهيم بن عثمان السلمي**..[5]

وابن عساكر في تاريخ دمشق، من طريق **محمد بن جابر**..[6]

أربعتهم (معمر، ويزيد، وأبي شيبة، و**مُحَمَّد**) عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن عبد الله مرفوعاً.

وأشار الترمذي في الموضع السابق إلى أنّ عمار بن زريق روى هذا الوجه عن أبي إسحاق، ولم أقف على روايته مسندة.

وتابع أبا إسحاق في رواية هذا الوجه؛ كل من:

---

[1] – **المصدر السابق**، (9959، 76/10).

[2] – **حائل**: أَيْ مُتَغير قَدْ غَيَّره البِلَى، وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حَائِل فَإِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ السَّنة فَهُوَ مُحِيل، كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الحَوْل: السَّنَة. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بعَظمٍ حَائِل». **والرجيع**: العَذِرة والرَّوثُ، سمِي رَجِيعاً لِأَنَّهُ رَجَعَ عَنْ حَالَتِهِ الْأُولَى بَعْدَ أَنْ كَانَ طَعَامًا أَوْ عَلَفا. وَفِيهِ «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْم». **النهاية**، (473/1)، (203/2).

[3] – **مسند البزار**، (1611، 50/5).

[4] – **مسند أحمد**، (4299، 326/7). **مسند البزار**، (1606، 43/5). **الأوسط**، (312، 350/1). **المعجم الكبير**، (9951، 61/10). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار، 508، 316/1).

[5] – **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب الاستنجاء، 148، 58/1).

[6] – **تاريخ دمشق**، (9405، 560/43).

– إبراهيم بن يزيد

أخرجه البزار في مسنده، وفيه قصة: "قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنِّي لأَحْسَبُ صَاحِبَكُمْ قَدْ عَلَّمَكُمْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى عَلَّمَكُمْ كَيْفَ تَأْتُونَ الْخَلاءَ؟، قَالَ: إِنْ كُنْتَ مُسْتَهْزِئًا، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنْ لا نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِنَا، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَلا نَسْتَنْجِيَ بِأَيْمَانِنَا، وَلا نَسْتَنْجِيَ بِالرَّجِيعِ، وَلا نَسْتَنْجِيَ بِالْعَظْمِ، وَلا نَسْتَنْجِيَ بِدُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ"[1].

– عبد الرحمن بن الأسود

أخرجه ابن خزيمة، والطبراني؛ من طريق زِيَادُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، به بنحوه[2].

4- تخريج الوجه الرابع: أبو إسحاق عن أسود بن يزيد عن عبد الله عن النبي ﷺ

أخرجه الطحاوي في شرح المعاني؛ قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ عَبَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، قَالا: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ[3].

5- **تخريج الوجه الخامس**: أبو إسحاق عن هبيرة بن يريم عن عبد الله عن النبي ﷺ

أخرجه الطبراني في الأوسط، وفي الكبير؛ بلفظ: "ائْتِنِي بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَتَوَضَّأَ وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً، فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَقَالَ: أَلْقِ الرَّوْثَةَ؛ فَإِنَّهَا رِكْسٌ"[4].

قال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم إلا أبو سنان، تفرد به الصباح بن محارب".

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف؛ تبين ما يلي:

[1] – **مسند البزار**، (1492، 311/4).

[2] – **صحيح ابن خزيمة**، (74، 153/1). **المعجم الكبير**، (9960، 63/10).

[3] – **شرح معاني الآثار**، (745، 122/1).

[4] – **المعجم الأوسط**، (5637، 7/6). **المعجم الكبير**، (9957، 75/10).

1- أن الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عنه على سبعة أوجه، و**أبو إسحاق**، هو: " عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بآخره"[1].

2- أن الوجه الأول رواه عن السبيعي؛ **إسرائيل** وهو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف، "ثقة تكلم فيه بلا حجة"[2]، "وسماعه من جده أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، وكان خصيصا به"[3].

وتابع إسرائيل على رواية هذا الوجه؛ قيس بن الربيع، "صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به"[4]. قال الشيخ شاكر: "قيس بن الربيع ثقة، وثقه الثوري وشعبة وغيرهما، ومن تكلم فيه فإنما تكلم في حفظه من غير حجة"[5]

3- أن الوجه الثاني رواه عن أبي إسحاق؛ **زهير** وهو: "زهير بن معاوية بن حديج، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بآخره"[6]. قال أحمد بن حنبل: "زهير فيما روى عن المشايخ ثبتٌ. بَخٍ بَخٍ. وفي حديثه عن أبي إسحق لينٌ، سمع منه بأخرةٍ".

وتابع زهير على رواية هذا الوجه؛ كل من:

- **يوسف بن إسحاق**[7]، "ثقة"، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: "يخالف في حديثه"، "وهذا جرح مردود وقد احتج به الجماعة ".

وروايته أوردها البخاري تعليقاً عقب رواية زهير، وغرضه نفي ريبة التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث لتصريحه بالتحديث.

---

[1] - **التقريب**، (5065، ص423).

[2] - **التقريب**، (401، ص396).

[3] - **فتح الباري لابن حجر**، (351/1)

[4] - **التقريب**، (5573، ص457).

[5] - **سنن الترمذي**، (291/2).

[6] - **المصدر نفسه**، (2051، ص218).

[7] - **التقريب**، (7856، ص610). **الضعفاء الكبير**، (2088، 462/6). **هدي الساري**، (454/1).

- **شريك**[1]، وهو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك، قال الترمذي: "كثير الغلط والوهم"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع".

- **زكريا بن أبي زائدة**، "ثقة، كان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة"[2].

وتابع أبا إسحاق على رواية هذا الوجه؛ كل من:

- **الليث بن أبي سليم**، قال ابن حجر: "صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك". وقال في المطالب العالية: "ضعيف"[3].

قال البيهقي: "وهذه الرّواية إن صحَّت تقوى رواية أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود، إلا أن ليث بن أبي سليم ضعيف"[4].

- **فرات بن أبي عبد الرحمن**، وهو ثقة[5]

وهذه المتابعات لا تصلح، لأن بعضهم رواها عنه بعد الاختلاط، إلا رواية يوسف بن إسحاق.

4- أن الوجه الثالث، رواه عن أبي إسحاق؛ كل من:

- **معمر بن راشد**، وهو ثقة ثبت[6]

- و**أبو شيبة**[7]، قال الترمذي: "إبراهيم بن عثمان، أبو شيبة الواسطي منكر الحديث"، قال ابن حجر: "متروك الحديث".

- **يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكري**، لين الحديث[8].

- **مُحَمَّد بن جابر**، قال الحافظ: "صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمى فصار يلقن"، وقال في المطالب العالية: "ضعيف"[1].

---

[1] - **العلل الكبير للترمذي**، (100، 69/1)، **التقريب**، (2787، ص266).

[2] - **التقريب**، (2022، ص216).

[3] - **التقريب**، (5685، ص464). **المطالب العالية**، (531/2).

[4] - **السنن الكبير**، (330/1).

[5] - **التقريب**، (5380، ص444).

[6] - **التقريب**، (6809، ص541).

[7] - **سنن الترمذي**، (336/3). **التقريب**، (215، ص92).

[8] - **التقريب**، (7756، ص603).

وتابع أبا إسحاق على رواية هذا الوجه، كل من:

- **إبراهيم بن يزيد**، "ثقة فقيه إلا أنه يرسل كثيرا"[2].

- **عبد الرحمن بن الأسود**، ثقة[3].

لكن أبا إسحاق أرسله، "قال أبو زرعة: لم يسمع من علقمة شيئا، وقيل له: شعبة يقول: إنك لم تسمع من علقمة، فقال: صدق شعبة"[4].

5- أما الوجه الرابع، فرواه عن أبي إسحاق يزيد بن عطاء وهو لين الحديث كما سبق.

6- الوجه الخامس رواه الصباح بن محارب، وهو "صدوق ربما خالف"[5].

من خلال العرض السابق يترجح الوجه الأول لاجتماع قرائن ترجيحية لكلا الوجهين:

- اجتمع في الوجه الأول، الذي رواه إسرائيل، قرائن ترجيحية، هي: أن إسرائيل أحفظ لحديث جده أبي إسحاق من غيره. وأن سماعه من جده أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، وكان خصيصاً به، كما أنه توبع على حديثه، فقد تابعه قيس بن الربيع. وإن كان أبا عبيدة لم يدرك عبد الله بن مسعود ولم يسمع منه.

وقد رجح بعض النقاد رواية إسرائيل، وبعضهم رواية زهير:

- **قال أبو زرعة:** "والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم. وكذا يروى إسرائيل - يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة - وإسرائيل أحفظهم"[6].

- توقف فيه الدارمي، والبخاري في بادئ الأمر، ولم يقضيا فيه بشيء.

- **والدار قطني** حكى الخلاف الحاصل بين الرواة، ثم قال: "أحسنها إسنادًا الأوّلُ: الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيءٌ، لكثرة الاختلاف عن أبي إسحق. والله أعلمُ"[1].

---

[1] - **التقريب**، (5777، ص471). **المطالب العالية**، (121/9).

[2] - **التقريب**، (270، ص95).

[3] - **المصدر نفسه**، (3803، ص336).

[4] - **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم الرازياني ثم المصري، ابن العراقي (ت826هـ)، ت: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض، د ط، ص245.

[5] - **التقريب**، (2897، ص274).

[6] - **العلل لابن أبي حاتم**، ()534/1).

- **قال العقيلي**: "والحديث من حديث أبي إسحاق مضطرب، وأحفظُ مَن رواه زهير بن معاوية"[2].

قال ابن حجر مجيباً عن انتقاد الدار قطني: "والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل وهي عن أبي عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعا أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود فيكون متصلا وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد"[3].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح ضعيف، فيه انقطاع، لعدم سماع أبي عبيدة من عبد الله بن مسعود. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال الدراسة السابقة وكلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، نخلص إلى ما يلي:

1- أن الترمذي أعل الحديث بالاضطراب -يقصد الاختلاف- بين الرواة، ثم رجح رواية إسرائيل للمرجحات السالفة الذكر، في حين سكت الدارمي والبخاري في أول الأمر، ولم يقضيا فيه بشيء، لكن البخاري أخرج رواية زهير وكأنه رجح هذه الرواية. كما قال الترمذي.

2- أن أحمد شاكر رجح رواية زهير تبعا لترجيح البخاري ومن تبعه على ذلك. والله أعلم.

---

[1] - **التتبع**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ)، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار - صنعاء، ط3: 1430هـ - 2009م، ص363.

[2] - **الضعفاء**، (250/3).

[3] - **هدي الساري**، (348/1).

الحديث الثالث:

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً».

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَهَنَّادٌ، وَقُتَيْبَةُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَابْنِ الْفَاكِهِ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

وَرَوَى رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً». وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجْلَانَ، وَهِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "رواية رشدين التي أشار إليها الترمذي رواها ابن ماجة وإسنادها ضعيف، لضعف رشدين بن سعد. ولكن الشارح أشار إلى أن ابن لهيعة رواها أيضا عن الضحاك، ولم أطلع عليها، فإن ثبت هذا صح إسنادها، لأن ابن لهيعة ثقة"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عنه على وجهين:

- **الوجه الأول:** زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس مرفوعاً.
- **الوجه الثاني:** زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً.

[1]- **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة، حديث رقم: 42، 60/1).

[2]- **سنن الترمذي**، (61/1).

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس مرفوعاً

أخرجه الترمذي، وأبو داود، والنسائي في الصغرى والكبرى -ومن طريقه الطوسي في مستخرجه وابن حزم في المحلي-، وابن ماجه، وابن حبان، والبزار؛ من طريق **يحيى بن سعيد القطان**..[1]

والترمذي في الموضع السابق وأحمد؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..[2]

والبخاري؛ من طريق **مُحَمَّد بن يوسف**..[3]

و**أبو حنيفة** في مسنده -ومن طريقه أبو الشيخ في ذكر الأقران-[4]

ومالك في المدونة، عن **علي بن زياد**..[5]

و**عبد الرزاق** في مصنفه، وفي الأمالي -ومن طريقه أحمد، وابن الجارود، والبيهقي في السنن الكبير-[6]

---

[1] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرةً، 138، 97/1). **المجتبى**، (كتاب الطهارة، الوضوء مرة مرة، 100، 79/2). **السنن الكبير**، (100، 79/2). **مستخرج الطوسي**، (216/1). **المحلى**، (34/2). **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة، 410، 264/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، باب سنن الوضوء، 1095، 374/3). **مسند البزار**، (5275، 422/11).

[2] - **مسند أحمد**، (2072، 499/3).

[3] - **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة، 157، 43/1).

[4] - **مسند أبي حنيفة**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري (ت340هـ)، ت: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، ط1: 1431هـ - 2010م، (1096، 672/2). **ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، ت: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ - 1996م، (218، ص68).

[5] - **المدونة**، (التوقيت في الوضوء، 3/1).

[6] - **مصنف عبد الرزاق**، (131، 235/1). **الأمالي في آثار الصحابة**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرَّار، دار البشائر، الإسلامية، ط1: 1436هـ - 2015م، (120، 276/1). **مسند أحمد**، (3450، 466/5)، **المنتقى**، (كتاب الطهارة، صفة وضوء رسول الله ﷺ وصفة ما أمر به، 69، ص29)، **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة، 378، 240/1).

وأبو عبيد في الطهور؛ من طريق **أبي شهاب عبد ربه بن نافع**..، وعبد بن حميد، عن **عبيد الله بن موسى**..[1]

والدارمي، والطحاوي في شرح المعاني، وأحكام القرآن؛ من طريق **الضحاك بن مخلد**..[2]

وابن المنذر؛ من طريق **عبد الله بن الوليد**..، وأبي طاهر المخلص في المخلصيات؛ من طريق **قاسم بن زيد**..[3]

والباغندي في أماليه، والبيهقي في الكبير؛ من طريق **قبيصة بن عقبة**..[4]

والبيهقي أيضا؛ من طريق **القاسم بن مُحَمَّد الجرمي**..[5]

والخطيب البغدادي في التاريخ؛ من طريق **الأشجعي عبيد الله بن عبيد الرحمن**..[6]

والبغوي في شرح السنة؛ من طريق **المؤمل بن إسماعيل**..[7]

جميعهم (يحيى، ووكيع، ومُحَمَّد، وأبو حنيفة، وعلي، وعبد الرزاق، وعبد ربه، وعبيد الله، والضحاك، وعبد الله، والقاسم، وقبيصة، والقاسم الجرمي، والأشجعي، والمؤمل) عن سفيان الثوري به بمثله بزيادة قوله: " وَنَضَحَ" عند البيهقي، قال الإمام أحمد: "تفرد به قبيصة، عن سفيان ورواه جماعة عن سفيان دون هذه الزيادة".

ولفظ رواية عبد الرزاق في الأمالي: "فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَجَعَلَ يَغْرِفُ غَرْفَةً لِكُلِّ عُضْوٍ".

وتابع سفيان الثوري في روايته عن زيد بن أسلم، كل من:

---

[1] – **الطهور**، (باب سنة الوضوء في الواحدة لا يزاد عليها، 103، 182/1). **مسند عبد بن حميد**، (703، 206/2).

[2] – **مسند الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة، 714، 459/1). **شرح معاني الآثار**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء للصلاة مرة مرة وثلاثا ثلاثا، 124، 29/1). **أحكام القرآن**، (74/1).

[3] – **الأوسط**، (كتاب صفة الوضوء، ذكر الوضوء مرة مرة، 406، 54/2). **المخلصيات**، محمد بن عبد الرحمن المخَلِّص (ت393هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1: 1429هـ – 2008م، (36، ص123).

[4] – **أمالي الباغندي**، أبو بكر محمد بن سليمان الباغَندي (ت283هـ)، ت: أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1: 1417هـ – 1997م، (25، ص53). **السنن الكبير**، (باب الانتضاح بعد الوضوء لرد الوسواس، 772، 466/1).

[5] – **السنن الكبير**، (باب قراءة من قرأ {وأرجلكم} نصبا، ...، وأن من قرأها خفضا فإنما هو للمجاورة 350، 222/1).

[6] – **تاريخ بغداد**، (499/7).

[7] – **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة، 226، 442/1).

1- **سليمان بن بلال**

أخرجه البخاري، وأحمد -ومن طريقه البيهقي في الكبير-، وابن أخي ميمي في فوائده، من طريق أبي سلمة الخزاعي عن سليمان بن بلال به مطولا[1].

2- **هشام بن سعد**

أخرجه أبو داود؛ من طريق **مُحَمَّد بن بشر**..[2]

والبزار؛ من طريق **حسين بن حفص**.. [3]

وابن الأعرابي في معجمه؛ من طريق **بكر بن صدقة**..[4]

والطبراني في الكبير، والحاكم، والبيهقي في الكبير، ومعرفة السنن؛ من طريق **خلاد بن يحيى**..[5]

والبيهقي في الموضع السابق؛ من طريق **القاسم بن مُحَمَّد**..

خمستهم (مُحَمَّد، وحسين، وبكر، وخلاد، والقاسم) عن هشام بن سعد به مطولا.

قال الحاكم: "وحديث هشام بن سعد هذا مفسر"، وقوله: " تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً" هو مجمل.

4- **عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي**

أخرجه النسائي في الصغرى والكبرى؛ عن **الهيثم بن أيوب**، وفي الكبرى فقط؛ عن **قتيبة بن سعيد**..[6]

وابن ماجه في سننه، وابن أخي ميمي في فوائده؛ من طريق **أبي بكر بن خلاد**..[1]

---

[1] - **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة، 140، 40/1). **فوائد ابن أخي ميمي**، (491، ص229).

[2] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرتين، 137، 119/2).

[3]- **مسند البزار**، (5281، 424/11).

[4] - **المعجم**، (1599، 783/2).

[5] - **المعجم الكبير**، (10759، 379/10). **المستدرك**، (528، 494/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب المسح بالرأس، 268، 346/2). **معرفة السنن**، (كتاب الطهارة، الاختيار في مسح الرأس وما جاء في غسل الرجلين، 679، 291/1).

[6] - **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين، 104، 280/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، المضمضة والاستنشاق بكف واحدة، 109، 86/2)، (110، 87/2).

وابن ماجه في الموضع السابق؛ عن **عبد الله بن الجراح**..

و**الشافعي** في الأم، والمسند، وفي اختلاف الحديث[2]

والدارمي، والطحاوي، وابن حبان، والحاكم -وعنه البيهقي-؛ من طريق **أبي الوليد هشام بن عبد الملك**..[3]

وأبو عبيد في الطهور؛ عن **سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد**..[4]

والموصلي؛ عن **عمرو بن محمد الناقد، وعبيد الله بن محمد**..[5]

والبزار، وابن خزيمة؛ عن **نصر بن علي**..[6]

والبيهقي في الكبير؛ من طريق **إبراهيم بن حمزة**..[7]

جميعهم (الهيثم، وقتيبة، وأبي بكر، وعبد الله، والشافعي، وأبي الوليد، وسعيد، وعمرو، وعبيد الله، ونصر، وإبراهيم) عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي به بمثله مختصرا ومطولا، ومع زيادة في آخره عند أبي الوليد: " وَجَمَعَ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ".

5- **مُحَمَّد بن عجلان**

أخرجه النسائي في الصغرى والكبرى، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، والضياء؛ من طريق **عبد الله بن إدريس**..[1]

---

[1] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، 403، 331/1). **الفوائد**، (145، ص80).

[2] - **الأم**، (كتاب الطهارة، باب عدد الوضوء والحد فيه، 67/2). **المسند**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة وتقديم الاستنشاق على المضمضة، 1،170/47). **اختلاف الحديث**، (باب الاختلاف من جهة المباح، 3، ص42).

[3] - **مسند الدارمي**، (715، 460/1). **شرح المعاني**، (كتاب الطهارة، باب حكم الأذنين في وضوء الصلاة، 137، 32/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، باب سنن الوضوء، 1076، 357/3). **المستدرك**، (542، 501/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الجمع بين المضمضة والاستنشاق، 233، 156/1).

[4] - **الطهور**، (باب سنة الوضوء في الواحدة لا يزاد عليها، 105، ص184).

[5] - **مسند أبي يعلى الموصلي**، (2670، 129/3).

[6] - **مسند البزار**، (5276، 422/11). **صحيح ابن خزيمة**، (181، 204/1).

[7] - **السنن الكبير**، (345، 219/1).

وابن أبي شيبة؛ عن **أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان**..[2]

والبزار؛ من طريق **حماد بن مسعدة**..[3]

ثلاثتهم (عبد الله، وأبي خالد، وحماد) عن ابن عجلان به بنحوه

جاء لفظ حماد بنحو لفظ الترمذي، ولفظ أبو خالد: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ غَرْفَةً غَرْفَةً"، أما لفظ عبد الله بن إدريس عند جميعهم مطولا.

6- **داود بن قيس**

أخرجه عبد الرزاق في المصنف، والأمالي في الموضع السابق –ومن طريقه أحمد، وابن الجارود، والبيهقي في الموضعين السابقين–[4].

والبزار؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..، والحاكم؛ من طريق القعنبي **عبد الله بن مسلمة**..[5]

ثلاثتهم (عبد الرزاق، ووكيع، والقعنبي) عن داود بن قيس به بلفظه.

7- **خارجة بن مصعب**

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده؛ عن خارجة بن مصعب به بلفظ: " أَلا أَتَوَضَّأُ لَكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: بَلَى، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، مَضْمَضَ مَرَّةً، وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً، وَغَسَلَ وَجْهَهُ مَرَّةً، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ عَلَيْهِمَا النَّعْلانِ مَرَّةً مَرَّةً"[6].

وسندهُ ضعيفٌ جدًّا، "وخارجةُ متروكُ الحديث، وكان يدلس عن الكذابين"[7].

8- **معمر بن راشد**

---

[1] – **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس وما يستدل به على أنهما من الرأس 106، 280/1). **السنن الكبير**، (130، 79/2). **صحيح ابن خزيمة**، (148، 193/1). **صحيح ابن حبان**، (1078، 360/3). **السنن الكبير**، (255، 171/1). **الأحاديث المختارة**، (263، 260/11).

[2] – **المصنف**، (كتاب الطهارة، في الوضوء كم هو مرة، 64، 22/2).

[3] – **مسند البزار**، (5277، 423/11).

[4] – **المصنف**، (كتاب الطهارة، باب كم الوضوء من غسلة، 127، 235/1). **مسند أحمد**، (3073، 197/5).

[5] – **مسند البزار**، (5279، 426/11). **المستدرك**، (543، 500/1).

[6] – **مسند الطيالسي**، (2782، 381/4).

[7] – **تقريب التهذيب**، (1612، ص186).

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه –ومن طريقه أحمد في مسنده، وابن الجارود، والبيهقي–؛ عن معمر بن راشد به بلفظ: "أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كُلَّ عُضْوٍ مِنْهُ غَسْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ"[1].

9- **أبو عمرو عمر بن مُحَمَّد العسقلاني**

أخرجه البزار بلفظ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يُجْزِئُ لِكُلِّ عُضْوٍ غَسْلَةً إِذَا بَلَغَ مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ"[2].

10- **ورقاء بن عمر**[3]

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، والبيهقي؛ من طريق ورقاء بن عمر به مطولا[4].

11- **روح بن القاسم**

أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق روح بن القاسم به مطولا[5].

12- **المبارك بن مجاهد**

أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه؛ من طريق المبارك بن مجاهد به بلفظه[6].

2- تخريج الوجه الثاني: زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما

---

[1] – **مصنف عبد الرزاق**، (126، 234/1). **مسند أحمد**، (3113، 223/5).

[2] – **مسند البزار**، (5282، 425/11).

[3] – واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ورقاء بن عمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن دينار عن ابن عباس

الوجه الثاني: ورقاء عن عمرو بن دينار عن عطاء بن دينار عن ابن عباس. وقد رواه عن ورقاء على هذا الوجه؛ حجاج بن نصير، قال النسائي: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه". قال الحويني: "ولا يعتدُّ بهذه المخالفة؛ لأنَّ حجَّاجَ بْنَ نصير ضعيفٌ، كان يقبل التلقين"

ينظر: **بذل الإحسان**، (398/2).

[4] – **الغيلانيات**، أبو بكر الشافعي (ت354هـ)، ت: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي –السعودية الرياض، ط1: 1417هـ-1997م، (378، 363/1).

[5] – **المعجم الأوسط**، (714، 218/1)

[6] – **تلخيص المتشابه في الرسم**، 812/2.

أخرجه ابن ماجه، وأحمد، والبزار، والحراني، وابن المقرئ، والمزي؛ من طريق **رشدين بن سعد**..[1]

وأبو عبيد، وأحمد، وابن حميد، والطحاوي؛ من طريق **ابن لهيعة**..[2]

كلاهما (رشدين، وابن لهيعة) عن الضحاك بن شرحبيل[3] عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب.

ولفظ رشدين: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، "تَوَضَّأَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً"، وليس عند ابن ماجه قوله: "تَبُوكَ".

ولفظ ابن لهيعة دون قوله: "فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ".

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عنه على وجهين. وزيد بن أسلم ثقة[4].

2- أن الوجه الأول، رواه عن زيد بن أسلم، كل من:

-سفيان الثوري، وهو (ثقة حافظ)، وسليمان بن بلال، (أحد الثقات المشاهير)، وداود بن قيس، (ثقة)، ومعمر بن راشد، (ثقة ثبت)، وغيرهم كما سبق في التخريج.

3- أن الوجه الثاني، رواه عن زيد بن أسلم؛ **الضحاك بن شرحبيل[1]**، قال أبو زرعة: "لا بأس به صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه أحمد بن حنبل. قال ابن حجر: "صدوق يهم"، وهو كما قال.

---

[1] -**سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة، 412، 265/1). **مسند أحمد**، (151، 294/1). **مسند البزار**، (292، 415/1). **أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم**، أبو عروبة الحسين بن محمد الحرَّاني (ت318هـ)، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، شركة الرياض – السعودية، ط1: 1419هـ - 1998م، (53، ص56). **من حديث ابن المقرئ**، أبو بكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، تخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1: 1421هـ - 2001م، (2/ص142). **تهذيب الكمال**، (2919، 286/13)

[2]- **الطهور**، (104، 183/1). **مسند أحمد**، (149، 293/1). **مسند عبد بن حميد**، (12، 64/1). **شرح المعاني**، (123، 29/1).

[3] - وخالفه عبد الله بن سنان، فرواه زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال الدار قطني: وكلاهما وهم. **العلل**، (170، 179/1).

[4] - **التقريب**، (2117، ص222).

وروى عن الضحاك، كل من: رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وكلاهما ضعيف.

وبهذا يترجح الوجه الأول، لقرينتي: الأكثرية والأوثقية، وقد رجح أهل العلم هذا الوجه:

قال أبو حاتم لما سئل عن رواية ابن لهيعة: "هذا خطأ؛ إنما هو: زيد، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ"[2].

قال البزار: "وهذا الحديث خطأ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل فرواه عنه رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، **والصواب** ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس".

قال العقيلي: "ورواه سفيان الثوري، ومعمر، وداود بن قيس الفراء، وعبد العزيز الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ وهذه الرواية أولى"[3].

قال الدار قطني: "والصواب عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس"[4].

ج/ الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح، صحيح، لإخراج البخاري له، كما سبق في التخريج. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

مما سبق في دراسة الحديث وكلام النقاد فيه؛ نخلص إلى أن الترمذي ضعّف رواية الضحاك بن شرحبيل بقوله: "وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ"، وخالفه أحمد شاكر، وصحح إسناده، بناء على متابعة ابن لهيعة لرشدين بن سعد، وهذه المتابعة لا تصلح، لأن النقاد المتقدمين حكموا على رواية الضحاك بالخطأ، وكأنه دخل له حديث في حديث. والخطأ لا يُجبر مهما كثرت شواهده ومتابعاته. والله أعلم.

---

[1] - **الجرح والتعديل**، (2026، 459/4). **الثقات**، (3497، 388/4). **تهذيب التهذيب**، (3097، 140/6). **التقريب**، (2969، ص279).

[2] - **العلل لابن أبي حاتم**، (72، 504/1).

[3] - **الضعفاء**، (2623، 371/3).

[4] - **العلل**، (170، 179/1).

الحديث الرابع:

حديث: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ المَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الماءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الماءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»، وقَالَ مَحْمُودٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ المسْلِمِ».

وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، «وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ» وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ يُسَمِّهِ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "وقد صحح الحاكم في المستدرك هذا الحديث من رواية خالد الحذاء، كما صححه الترمذي، ووافقه الذهبي على تصحيحه، ومن العجب أن الذهبي يوافق الحاكم على تصحيحه، وهو يقول في الميزان في ترجمة عمرو بن بجدان في الكلام على هذا الحديث نفسه: "حسنه الترمذي، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو.. ".

وقال أيضا بعد نقله لقول ابن دقيق العيد: "وهذا الذي حققه ابن دقيق العيد بديع ممتع، وهو الصواب المطابق لأصول هذا الفن. وأنا أظن أن رواية من قال: إن رجلا من بني قشير قال يا نبي الله-: فيها خطأ، وأن

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرّة، حديث رقم: 124، 2/40-41.

أصلها ما ذكرته من رواية ابن أبي عروبة عند أحمد في المسند "عن رجل من بني قشير" فذكر القصة في أنه أتى أبا ذر وسأله وأجابه، وأن يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر خطأ فقط"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر τ

الوجه الثاني: أبو قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر τ

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: أبو قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر τ

- **أخرجه** الترمذي -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق-[2]

والطوسي عن **محمد بن بشار**..[3]

والترمذي أيضا -ومن طريقه ابن الجوزي-، عن **محمود بن غيلان**..

وأحمد، والمحاملي في الأمالي، عن **أيوب بن الوليد**..[4]

أربعتهم (ابن بشار، وابن غيلان، وأحمد، وأيوب) من طريق أبي أحمد الزبيري **مُحَمَّد** بن عبد الله به بنحوه.

و**عبد الرزاق**- ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط، والخطيب في الفصل، والواحدي في تفسيره-[5].

والطوسي في الموضع السابق، عن **أحمد بن منصور**..

وابن الأعرابي في معجمه، من طريق **مُحَمَّد بن شرحبيل**..[1]

---

[1]- **سنن الترمذي**، 1/215-216.

[2] - **التحقيق**، (مسألة: لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة، 29، 1/29).

[3] - **مستخرج الطوسي**، (باب في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، 105، 1/336).

[4] - **مسند أحمد**، (21568، 35/448). **الأمالي**، (81، ص120).

[5] - **المصنف**، (كتاب الطهارة، باب الرجل يعزب عن الماء، 922، 1/374). **الأوسط**، (175، 1/363). **الفصل للوصل المدرج في النقل**، (2/937). **الوسيط**، (سورة النساء، 229، 2/60).

وابن حبان، والدار قطني، والبيهقي في السنن الكبير، والجورقاني في الأباطيل، من طريق **مخلد بن يزيد**..[2]

والخطيب أيضا، من طريق **إبراهيم بن خالد**..[3]

خمستهم (عبد الرزاق، وأحمد، و مُحَمَّد، ومخلد، وإبراهيم) عن سفيان الثوري به بنحوه.

وتابع سفيان الثوري في رواية هذا الوجه، كل من:

1- خالد بن عبد الله الواسطي

- أخرجه أبو داود -ومن طريقه الخطيب في الفصل، والبيهقي في الخلافيات، والبغوي في تفسيره-، والحاكم في مستدركه، وعنه البيهقي في السنن الصغير، والكبير؛ من طريق **مسدد بن مسرهد**.. [4]

وأبو داود في الموضع السابق -ومن طريقه الخطيب في الفصل، والبيهقي في الخلافيات- عن **عمرو بن عون**..

والطحاوي في أحكام القرآن، والخطيب في الموضع السابق، من طريق **يحيى بن يحي النيسابوري**.. [5]

والطحاوي في الموضع السابق، من طريق **سعيد بن سليمان**..

وابن حبان في الصحيح، من طريق **وهب بن بقية**..[6]

خمستهم (مسدد، وعمرو، ويحيى، وسعيد، وبقية) عن خالد الواسطي به بنحوه.

---

[1] - **معجم ابن الأعرابي**، (729، 383/1).

[2] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر الخبر المدحض، قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به خالد الحذاء، 1308، 389/2). **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة، 721، 344/1). **السنن الكبير**، (باب التيمم بالصعيد الطيب، 1035، 153/2). **الأباطيل**، (318، 507/1).

[3] - **الفصل للوصل المدرج في النقل**، (950/2).

[4] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، 332، 273/2). **الفصل**، (950/2). **الخلافيات**، (778، 429/1). **معالم التنزيل**، (228/2). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، عدم الغسل للجنابة في شدة البرد، 638، 550/1). **السنن الصغير**، (كتاب الطهارة، باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة، 721، 344/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب منع التطهر بما عدا الماء من المائعات، 15، 22/1).

[5] - **أحكام القرآن**، (120، 109/1).

[6] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر البيان بأن الصعيد الطيب وضوء المعدم الماء وإن أتى عليه سنون كثيرة، 1306، 387/2).

2- يزيد بن زريع

- أخرجه البزار في مسنده، عن **صالح بن حاتم، وبشر بن معاذ..**[1]

والبخاري في التاريخ الكبير، والطحاوي، من طريق **هشام بن عبد الملك..**[2]

وابن حبان، من طريق **الفضيل بن الحسين..**[3]

والدار قطني، من طريق **العباس بن يزيد..**[4]

والبيهقي في السنن الكبير، ومعرفة السنن، من طريق **مسدد بن مسرهد..**[5]

وفي السنن الكبير أيضا، من طريق **إبراهيم بن موسى، وأبي حفص عمرو بن علي..**[6]

ثمانيتهم (صالح، وبشر، وهشام، والفضيل، والعباس، ومسدد، وإبراهيم، وأبو حفص) عن يزيد بن زريع به بنحوه مختصرا ومطولا.

- وأخرجه النسائي في الصغرى والكبرى، وابن حبان، والدار قطني، والخطيب، والبيهقي في السنن الكبير، في المواضع السابقة، من طريق **مخلد بن يزيد..**، والمحاملي في الموضع السابق، من طريق **أبي أحمد محمد بن عبد الله..**[7].

كلاهما (مخلد، ومحمد) عن سفيان الثوري، عن أيوب بن كيسان، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر بنحوه مختصرا ومطولا.

---

[1] - **مسند البزار**، (3973، 388/9).

[2] - **التاريخ الكبير**، (ترجمة: عمرو بن بجدان، 8474، 396/7). **أحكام القرآن**، (122، 109/1).

[3] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر البيان بأن واجد الماء إذا كان جنبا بعد تيممه عليه إمساس الماء بشرته حينئذ، 1307، 388/2).

[4] - **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة، 724، 347/1).

[5] - **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب منع التطهر بالنبيذ، 22، 26/1)، (باب سقوط فرض الترتيب في الغسل، 886، 66/2)، (1034، 153/2). **معرفة السنن والآثار**، (1634، 31/2).

[6] - **السنن الكبير**، (863، 51/2).

[7] - **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، 326، 457/1). **السنن الكبرى**، (381، 263/2).

ورُوي من طريق آخر: -**أخرجه** البزار، والدار قطني -ومن طريقه الخطيب في الفصل-؛ من طريق قبيصة، عن سفيان، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عَمْرِو بْنِ مِحْجَنٍ، أَوْ مِحْجَنٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، شَكَّ قَبِيصَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ[1].

وقال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن أبي ذر، إلا بهذا الإسناد".

2- تخريج الوجه الثاني: أبو قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر τ

- أخرجه أبو داود -ومن طريقه الخطيب في الفصل، والبيهقي في السنن الكبير، وابن عبد البر في الاستذكار-، والطيالسي -ومن طريقه الخطيب، والبيهقي-؛ من طريق **حماد بن سلمة**..[2].

والطيالسي في الموضع السابق -ومن طريقه الخطيب والبيهقي في الموضعين السابقين-؛ من طريق **حماد بن زيد**..

وعبد الرزاق في مصنفه -ومن طريقه الخطيب في الفصل-؛ عن **معمر بن راشد**..[3]

وابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد في مسنده -ومن طريقه الخطيب، وابن الجوزي في التحقيق-، والدار قطني في سننه؛ من طريق **إسماعيل بن علية**..[4]

وأحمد، والخطيب؛ من طريق **سفيان الثوري**..، والخطيب؛ من طريق **عبد الوهاب بن عبد المجيد**، و**جرير بن حازم**، و**سعيد بن أبي عروبة**..، وأحمد؛ من طريق **شعبة بن الحجاج**..[5]

تسعتهم (ابن سلمة، وابن زيد، ومعمر، وابن علية، والثوري، وعبد الوهاب، وجرير، وسعيد، وشعبة) عن **أيوب بن كيسان**..

---

[1] - **مسند البزار**، (3974، 388/9). **سنن الدار قطني**، (725، 347/1). **الفصل**، (942/2).

[2] - **سنن أبي داود**، (333، 274/2). **الفصل**، (939/2). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الرجل يعزب عن الماء ومعه أهله، فيصيبها إن شاء ثم يتيمم، 1055، 167/2). **الاستذكار**، (كتاب الطهارة، باب التيمم، 3246، 167/3). **مسند الطيالسي**، (486، 389/1).

[3] - **المصنف عبد الرزاق**، (921، 373/1).

[4] - **المصنف**، (كتاب الطهارة، الرجل يجنب وليس يقدر على الماء، 1677، 335/2). **مسند أحمد**، (21304، 230/35). **الفصل**، (941/2). **التحقيق**، (263، 205/1). **سنن الدار قطني**، (722، 346/1).

[5] - **المسند**، (21371، 297/35)، (21305، 233/35). **الفصل**، (935/2)، (942/2)، (940/2)، (943/2).

– وأخرجه الدار قطني في سننه –ومن طريقه الخطيب في الفصل–؛ من طريق **قتادة بن دعامة**..[1]

كلاهما (أيوب، وقتادة) عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر، عن أبي ذر بنحوه مطولا ومختصرا. وجاء عند شعبة، ومعمر وابن أبي عروبة؛ قولهم: "عن رجل من بني قشير".

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1– الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عنه في تسمية شيخه.

2– مدار الحديث، هو: عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة الجرمي البصري. ثقة فاضل كثير الإرسال، ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين[2].

وأبو قلابة روى عن: عمرو بن بجدان، وقال بعضهم: عمرو بن محجن، روى عن أبي ذر وأبي زيد الأنصاري، روى عنه أبو قلابة. حديثه في البصريين، سئل عنه أحمد: هل يُعرف؟ قال: لا. وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: لا يُعرف حاله، تفرد عنه أبو قلابة[3]. قال ابن القطان: "لا يعرف لعمرو ابن بجدان هذا حال"[4].

فتعقبه ابن دقيق العيد بقوله: "فمن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث! فأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح حديثاً انفرد به؟"[5]

فيظهر والله أعلم أن ابن دقيق العيد يشير إلى أن تصحيح الترمذي يعد توثيقا لعمرو بن بجدان.

3– أن الوجه الأول، رواه عن أبي قلابة؛ خالد الحذاء: وهو ثقة يرسل، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان[6].

---

[1] – **سنن الدار قطني**، (726، 347/1). **الفصل**، (951/2).

[2] – **تهذيب التهذيب**، (339/2). **طبقات المدلسين**، (15، ص21). **التقريب**، (3333، ص304).

[3] –**الثقات للعجلي**، (1367، 172/2). **الثقات لابن حبان**، (4418، 171/5). **تهذيب الكمال**، (4330، 549/21). **إكمال التهذيب**، (4064، 133/10). **تهذيب التهذيب**، (7/8). **التقريب**، (4992، ص419).

[4] – **بيان الوهم والإيهام**، (327/3)

[5] – **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، أبو الفتح محمد بن علي وهب المشهور بابن دقيق العيد (ت702هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، د ط، (166/3).

[6] – **التقريب**، (1680، ص191).

وأصحاب خالد؛ لم يختلفوا عنه في رواية هذا الوجه.

4- والوجه الثاني؛ رواه أيوب بن كيسان: وهو ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد[1]، واختلف أصحابه عنه؛ فرواه الحمادان، وإسماعيل بن علية وغيرهم، فذكروا: "رجل من بني عامر".

ورواه مخلد بن يزيد: وهو أبو خالد الحراني. قال ابن حجر: صدوق له أوهام، ورمز له في اللسان "هـ": أي مختلف فيه والعمل على توثيقه[2] مثل رواية خاد الحذاء "عمرو بن بجدان".

ورواه شعبة، ومعمر وابن أبي عروبة، "رجل من بني قشير". وهؤلاء من الثقات الحفاظ.

ورواه قبيصة، فذكر: " عَمْرِو بْنِ مِحْجَنٍ، أَوْ مِحْجَنٍ"، وقبيصة هو ابن عقبة، صدوق ربما خالف، كره ابن حجر في اللسان، ورمز له "صح": أي ممن تكلم فيه بلا حجة[3].

لكن أبا زرعة أعلّ حديث قبيصة، فقال: "هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة، إنّما هو أبُو قلابة، عن عمرِو بن بُجدان، عن أبِي ذرٍّ، عنِ النّبِيِّ ﷺ[4].

وبهذا ترجح الوجه الأول، والذي صححه أبو حاتم، وابن حبان، والدار قطني، وقال الحاكم: "حديث صحيح، ولم يخرجاه".

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، صحيح، كما سبق من تصحيح النقاد. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

مما سبق من الدراسة نخلص إلى أن الترمذي صحح حديث عمرو بن بجدان، ويُفهم من كلام الشيخ أحمد شاكر تضعيفه لحديثه، إذ تعجب من موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم، بناء على ترجمته لعمرو بن بجدان في الميزان، إذ قال: "وقد وثق عمرو مع جهالته"[5].

---

[1] - **التقريب**، (605، ص117).

[2] - **المصدر نفسه**، (6540، ص524). **لسان الميزان**، (2620، 420/9)

[3] - **التقريب**، (5513، ص524). **اللسان**، (2250، 395/9).

[4] - **علل ابن أبي حاتم**، (11/1).

[5] - **ميزان الاعتدال**، (5993، 256/3)

الحديث الخامس:

«كَانَ رَسُولُ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ»: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَهُ،

162- «وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِي»، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ،

163- وحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، «وَهَذَا أَصَحُّ»"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "هذه الزيادات، من أول قوله "ووجدت في كتابي": من ع. هي زيادات جيدة، وزاد لنا بها إسنادان لهذا الحديث.

وأراد الترمذي بكل هذا أن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علية روى عنه هذا الحديث من طريقين: أحدهما عن ابن جريج، والآخر عن أيوب، ورجح الترمذي أن الأصح أن ابن علية رواه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة. وهذا الترجيح عندنا تحكم لا دليل عليه، لأن علي بن حجر رواه عن ابن علية على الوجهين كما ترى،

[1]-اختلفت نسخ الجامع في هذين العبارتين؛ فقال بشار عواد معروف: "أضاف العلامة الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- بعد هذا إسنادين من نسخة العلامة السندي، لا وجود لهما في النسخ الأصلية، ولا ذكرهما الإمام المزي في التحفة، ولا استدركها عليه المستدركون، فهما ليسا من الكتاب، لذلك حذفناهما وهما: 162- ووجدت في كتابي: ...، 163- وحدثنا بشر بن معاذ..." وكذا عقّب شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للسنن.

وعلي بن حجر ثقة حافظ متقن، فلا نرميه بالوهم في روايته عن ابن علية عن أيوب إلا لدليل صحيح قوي، ولم يوجد.

وأما رواية بشر بن معاذ وغيره للحديث عن ابن علية عن ابن جريج: فإنما تكون تأييدا لرواية ابن حجر الثانية، وإثباتا لأن ابن جريج حفظه عن ابن علية من الطريق الأخرى.

والحديث رواه أيضا أحمد في المسند مرتين عن إسماعيل بن علية عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة. وهذان الإسنادان للحديث صحيحان. ولم أجده في شيء من الكتب الستة وغيرها إلا في الترمذي ومسند أحمد"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على إسماعيل بن علية، واختلف عنه بوجهين؛ بإبدال راو:

– الوجه الأول: إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

– الوجه الثاني: إسماعيل بن علية، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

أ– تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

تفرّد المصنف بإخراجه عن علي بن حجر.

2– تخريج الوجه الثاني: إسماعيل بن علية، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة رضي الله عنها.

أخرجه المصنف في الموضع السابق، عن **علي بن حجر**، و**بشر بن معاذ البصري**. و**ابن أبي شيبة** –ومن طريقه؛ الطبراني في الكبير–، و**أحمد**، وأبو يعلى الموصلي عن **أبي خيثمة زهير بن حرب**، والسراج في مسنده عن **مُحَمَّد بن فرج**، والطبراني في الموضع السابق من طريق **عثمان بن أبي شيبة**[2]

سبعتهم (علي، وبشر، وابن أبي شيبة، وأحمد، وزهير، ومحمد، وعثمان) عن ابن عليه به بنحوه.

[1]–**سنن الترمذي**، (باب ما جاء في تأخير صلاة العصر حديث رقم: 161، 1/303–304).

[2]–**المعجم الكبير**، (604، 23/278). **مسند أحمد**، (26478، 44/80). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (6992، 12/426). **مسند السراج**، (981، ص318).

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

1- دراسة الوجه الأول من الإسناد

- عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: ثقة حافظ[1]

- **إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ**: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أسد خزيمة مولاهم، أبو بشر البصري المعروف بابن علية. روى عن: أيوب بن أبي تميمة، يونس بن عبيد بن دينار، وابن جريج وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، ابن أبي شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وغيرهم. أثنى عليه العلماء ووثقوه.

وقد تكلم ابن معين في رواية ابن عليه عن ابن جريج فقال: "ابْن علية عرض كتب ابن جريج على عبد الْمجِيد بن عبد الْعَزِيز بن أبي رواد وَأَصْلَحهَا لَهُ". قال ابن حجر: ثقة حافظ[2]

- **أَيُّوب**: هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة. من كبار الفقهاء العباد.

- **ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ**: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي، أبو بكر الأحول. ثقة فقيه.

-**أم سلمة**: هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية المخزومية من المهَاجِرَاتِ الأُوَلِ، وكانت تعد من فقهاء الصحابيات. ماتت سنة تسع وخمسين.

2- دراسة الوجه الثاني من الإسناد:

الرواة عن إسماعيل بن عليه من هذا الوجه كلهم ثقات حفاظ، ومكثرين من الرواية عن ابن عليه؛ كأحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، وزهير بن حرب.

3- **النظر في الخلاف:**

هذا الحديث مداره على ابن علية، وقد اختلف عليه على وجهين:

---

[1] - **التقريب**، (4700، ص399).

[2]-**تهذيب الكمال**، (417، 23/3). **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت474هـ)، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط1: 1406هـ – 1986م، 362/1. **تقريب التهذيب**، (420، 136/1).

– **الوجه الأول:** ابن عليه عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة، وقد رواه علي بن حجر وهو ثقة إلا أن الإسناد إلى ابن جريج رواه بالعنعنة، وابن جريج ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس والإرسال، ولم يصرح بالسماع أو التحديث.

– **الوجه الثاني:** ابن علية عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة. وقد رواه على هذا الوجه؛ ابن أبي شيبة وأحمد وأبو خيثمة وعلي بن حجر–وقد أكثروا الرواية عن ابن علية–، وبشر بن معاذ ومُحَمَّد بن فرج، وهم ثقات، إلا أن الإسناد إلى ابن جريج رواه بالعنعنة كما أشرنا سابقاً.

ج/ الحكم على الحديث:

إسناد هذا الحديث ضعيف بوجهيه؛ لعدم تصريح ابن جريج بالسماع من ابن أبي مليكة، فإذا ثبت سماع ابن جريح؛ فالراجح الوجه الثاني، لقرينة الأكثرية والأحفظية في الشيخ، وهو الوجه الذي رجحه الترمذي.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال الدراسة السابقة نخلص إلى ما يلي:

1- أن الشيخ أحمد شاكر خالف الإمام الترمذي وصحح الوجهين باعتبار أن علي بن حجر روى الحديث من وجهيه. وعلي بن حجر ثقة حافظ.

2- إضافة إلى ذلك، لم يتكلم الشيخ عن ابن جريج وعن عنعنته. والله أعلم.

الحديث السادس:

حديث: «أَنَا أَعْلَمُ النَّاس بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِثَةٍ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: «أَنَا أَعْلَمُ النَّاس بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِثَةٍ».

166 - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، رَوَى هَذَا الحَدِيثَ هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، «وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ» **وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا** "، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "فقد اختلفت الرواية عن أبي بشر كما ترى، فبعضم رواه عنه عن حبيب بن سالم مباشرة، وبعضهم رواه عنه عن بشير بن ثابت عن حبيب. وقد رجح الترمذي وتابعه ابن العربي رواية من زاد "عن بشير بن ثابت" وصرّح ابن العربي بأن هشيما أخطأ في روايته، ولكن متابعة رقبة بن مصقلة له تبعد احتمال الخطأ، والظاهر أن أبا بشير سمعه من حبيب وسمعه من بشير بن ثابت عن حبيب، فكان يرويه مرة هكذا ومرة هكذا، كما نراه كثيرا في صنيع الرواة، والإسناد صحيح في الحالين..."[2]

[1]-**سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، حديث رقم: 165-166، 308/1).
[2]-**سنن الترمذي**، (308/1).

ثالثا: دراسة الحديث

الحديث مداره على أبي بشر، واختلف عليه على وجهين، بزيادة راو في الإسناد.

– **الوجه الأول:** أبو بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

– **الوجه الثاني:** أبو بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: أبو بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير τ

–أخرجه المصنف –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، والطحاوي في مشكل الآثار من طريق **مُحَمَّد بن عبد الملك..**[1]

والمصنف أيضًا عن **عبد الرحمن بن مهدي..**

وأبو داود –ومن طريقه البيهقي في الخلافيات–، والبيهقي أيضا في الكبير، وابن عبد البر في التمهيد من طريق **مسدد..**[2]

والنسائي في الصغرى وفي الكبرى، وأحمد في المسند من طريق **عفان..**[3]

وأحمد أيضاً في الموضع السابق عن **سريج..**

والدارمي عن **يحيى بن حماد..**[4]

والطحاوي في مشكل الآثار من طريق **علي بن الحسن**[5]

والطبراني في الكبير من طريق **عارم أبو النعمان**[6]

---

[1]– **التحقيق**، (356، 31/2). **شرح مشكل الآثار**، (3785، 398/9).

[2]–**سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب في وقت عشاء الآخرة، 419، 332/2). **الخلافيات**، (1078، 30/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب من قال بتعجيل العشاء، 2140، 255/3). **التمهيد**، (366/5).

[3]– **المجتبى**، (كتاب المواقيت، باب الشفق، 539، 40/2). **السنن الكبرى**، (كتاب قيام الليل، ذكر ما يستدل به على أن الشفق البياض،1630، 502/3). **مسند أحمد**، (18415، 365/30).

[4]–**مسند الدارمي**، (كتاب الصلاة، باب وقت العشاء، 1231، 17/2).

[5]–**شرح مشكل الآثار**، (3784، 398/9).

[6]–**المعجم الكبير**، (173، 139/21).

وابن عدي في الكامل والدار قطني في سننه من طريق **عبد الأعلى بن حماد**[1]

والحاكم في المستدرك –ومن طريقه البيهقي في الكبير– من طريق **أبو النعمان مُحَمَّد بن الفضل**[2]

جميعهم (ابن عبد الملك، وابن مهدي، ومسدد، وعفان، وسريج، ويحيى، وعلي، وعارم، وعبد الأعلى، وأبو النعمان) عن أبي عوانه به بنحوه.

وتابع أبا عوانة في روايته عن شيخه أبي بشر:

– شعبة بن الحجاج

أخرجه النسائي في الإغراب عن **الفضل بن سهل**..[3]

و**أحمد**، والبزار من طريق **مُحَمَّد بن موسى**..، والطوسي عن **مُحَمَّد بن يحيى**..[4]

والطحاوي في الموضع السابق عن **أبي غسان مالك بن يحيى**..

والدار قطني في الموضع السابق من طريق **مُحَمَّد بن عبد الملك**..

والحاكم في الموضع السابق –ومن طريقه البيهقي في الخلافيات– من طريق **سعيد بن مسعود**..[5]

سبعتهم (الفضل، وأحمد، ومُحَمَّد بن موسى، ومُحَمَّد بن يحيى، وأبي غسان، ومُحَمَّد بن عبد الملك، وسعيد) عن يزيد بن هارون عن شعبة عن أبي بشر به بنحوه.

2– تخريج الوجه الثاني: أبو بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير τ

– أخرجه النسائي في الصغرى وفي الكبرى، والطبراني في الكبير، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات، والبيهقي في الخلافيات، والذهبي في التاريخ وفي السير، من طريق **رقبة بن مصقلة عن أبي بشر**..[6]

---

[1]–**الكامل**، (5612، 115/4). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب في صفة صلاة العشاء الآخرة، 1058، 508/1).

[2]–**المستدرك**، (719، 22/2). **السنن الكبير**، (1770، 50/3).

[3]–**الإغراب**، (26، ص87).

[4]–**مسند أحمد**، (18377، 365/30). **مسند البزار**، (3231، 195/8). **مستخرج الطوسي**، (149، 424/1).

[5]–**الخلافيات**، (1079، 30/2).

[6]–**المجتبى**، (538، 38/2). **السنن الكبرى**، (1627، 498/3). **المعجم الكبير**، (176، 139/21). **المخلصيات**، (295، 411/2). **الخلافيات**، (1077، 29/2). **تاريخ الإسلام**، (766/8). **سير أعلام النبلاء**، (554/16).

وأحمد، وابن أبي شيبة في مصنفه –ومن طريقه الطبراني في الكبير–، والحاكم في المستدرك، وأبو داود الطيالسي في مسنده –ومن طريقه البيهقي في الخلافيات–، من طريق **هشيم بن بشير السلمي**..[1]

وابن حبان في صحيحه، من طريق **إبراهيم بن مُحَمَّد بن المنتشر**..[2]

وأبو طاهر المخلص في الموضع السابق من طريق **سفيان بن حسين**..

أربعتهم (رقبة، وهشيم، وإبراهيم، وسفيان) عن أبي بشر به بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

1– دراسة الإسناد:

– أبو بشر: هو جعفر بن إياس، وهو ابن أبي وحشية اليشكري، أبو بشر الواسطي بصري الأصل. روى عن: سعيد بن جبير وبشير بن ثابت وحبيب بن سالم وغيرهم. روى عنه: هشيم وشعبة بن الحجاج وأبو عوانة وغيرهم.

وثقه أكثر العلماء كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وابن معين، والنسائي والعجلي. ضعفه شيخه شعبة، وقال: "لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم". وتكلم فيه آخرون، فقال ابن عدي: "حدث عنه شعبة، وهشيم، وغيرهما بأحاديث مشاهير، وغرائب، وأرجو أنه لا بأس به". قال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد"[3].

2– النظر في الخلاف:

هذا الحديث مداره على أبي بشر، واختلف عليه على وجهين، بزيادة راو في الإسناد

---

[1]–**مسند أحمد**، (18377، 326/30). **المصنف**، (3367، 223/3). **المعجم الكبير**، (174، 139/21). **المستدرك**، (كتاب الصلاة، وقت صلاة العشاء، 717، 21/2). **مسند الطيالسي**، (834، 145/2). **الخلافيات**، (1076، 29/2).

[2]–**صحيح ابن حيان**، (1522، 501/2).

[3]–**الجرح والتعديل**، (1927، 473/2). **تهذيب الكمال**، (932، 5/5). **تحفة التحصيل**، (133، 63/1). **الكاشف**، (781، 207/2). **تهذيب التهذيب**، 300/1. **تقريب التهذيب**، (938، ص198).

– **الوجه الأول**: أبو بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، وقد رواه أبو عوانة وهو ثقة ثبت، وروى يزيد بن هارون عن شعبة عن أبي بشر كرواية أبي عوانة، وهما من الثقات المتقنين.

وقد رجح الترمذي هذه الرواية فقال: "وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا". ورجحه أيضاً أبي زرعة؛ حيث قال: "حديث بشير بن ثابت أصح".

– **أما الوجه الثاني**: أبو بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، فرواه هشيم، ورقبة بن مصقلة وإبراهيم بن مُحَمَّد بن المنتشر، وسفيان بن حسين، فلم يذكروا (بشير بن ثابت). وهم ثقات عدا سفيان بن حسين فهو صدوق يخطئ.

وقد صحح الحاكم إسناد هذا الحديث، لكن سبق تضعيف شعبة لإبي بشر، ونفي سماعه من حبيب بن سالم.

وبذلك يكون الراجح هو الوجه الأول كما قال الترمذي.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح صحيح لما تقدم في دراسته، وقد صححه من المعاصرين كل من: الألباني، وبشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط.

أما الوجه الراجح، فهو منقطع لعدم سماع أبي بشر (جعفر بن إياس) من حبيب بن سالم. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال العرض السابق نخلص إلى أن أحمد شاكر صحح الوجهين، وقد أثبتت الدراسة انقطاع الوجه الثاني ورجحان الوجه الأول. والله أعلم.

الحديث السابع:

«مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ»،

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ»، «هَذَا حَدِيثٌ حسن[1] غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ»"[2].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

ذكر الشيخ أحمد شاكر تخريج الحاكم والبيهقي للحديث. ونقل عقبه قول البيهقي: "هذا مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة". ثم نقل قول ابن أبي حاتم، عن أبيه: إسحاق بن عمر روى عن موسى بن وردان، روى عنه: سعيد بن أبي هلال: مجهول" فيما نقله الزيلعي عنه.

وكذلك قول ابن القطان: "إنه منقطع، وإسحاق بن عمر مجهول"

وقال: "ولم يعزه الشيخ تقي الدين في الإمام إلا للدار قطني فقط، ونقل عن ابن عبد البر أنه قال: إسحاق بن عمر أحد المجاهيل، روى عنه سعيد بن أبي هلال"

ثم نقل تخريج الدار قطني للحديث عن عمرة عن عائشة نحوه، وفي سنده: معلى بن عبد الرحمن، وقول أبو حاتم: "متروك الحديث". وأيضا عن أبي سلمة عن عائشة نحوه، وفيه الواقدي، وهو معروف عندهم"

ثم استدرك على الزيلعي تركه أصح إسناد، رواه الحاكم، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، قال: "حدثنا الليث بن سعد، عن أبي النضر، عن عمرة، عن عائشة قالت: ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضة الله"، ثم قال: "هذا حديث الصحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي. ورواه البيهقي عن الحاكم"

---

[1] – لفظه "حسن" غير موجودة في النسخ الأخرى لسنن الترمذي، ولم يذكرها المزي في التحفة.

[2]– **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، حديث رقم: 147، 1/328-329).

ثم قال –أحمد شاكر–: "وأبو النضر –شيخ الليث– هو سالم أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله، وهو مجمع على توثيقه. وهذا الحديث هو الذي أشار الزيلعي إلى أن الدار قطني، رواه من طريق معلى بن عبد الرحمن، عن الليث، وهو في سنن الدار قطني، وقد أشار البيهقي إلى رواية معلى، ومعلى هذا ليس بثقة، كان يضع الحديث، ولكن الرواية صحت برواية أبي النضر هاشم بن القاسم، عن الليث".

ثم نقل قول الحاكم: "له شاهد آخر من حديث الواقدي، وليس من شرط هذا الكتاب"، ثم عدّد طريقين عن الواقدي.

ثم قال –أحمد شاكر–: "وهذان الإسنادين من طريق الواقدي شاهدان جيدان بعد **صحة الإسناد الأول**"[1]

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على الليث بن سعد، واختلف عنه على وجهين:

– **الوجه الأول**: عنه، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن إسحاق بن عمر، عن عائشة.

– **الوجه الثاني**: عنه، عن أبي النضر، عن عمرة، عن عائشة.

أ– تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق بن عمر عن عائشة

– **أخرجه أحمد** –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–.

والدار قطني في سننه، من طريق **هارون بن عبد الله**..[2]

والحاكم في المستدرك –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير–، من طريق **أبي سعيد مُحَمَّد بن شاذان**..[3]

[1]– **سنن الترمذي**، 329/1.

[2] – **مسند أحمد**، (24614، 161/41). **التحقيق**، (330، 20/2). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، فضل الصلاة في أول الوقت، 980، 466/1).

[3] – **المستدرك**، (كتاب الصلاة، أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها، 695، 9/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب الترغيب في التعجيل بالصلوات في أوائل الأوقات، 2072، 219/3).

أربعتهم (الترمذي، وأحمد، وهارون، ومُحَمَّد) عن قتيبة بن سعيد عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق بن عمر عن عائشة

جاء لفظ الحديث عند جميعهم في مواضع بنحو لفظ الترمذي، وفي مواضع أخر دون قوله: "إلا مرتين"

2- تخريج الوجه الثاني: عن الليث عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة

- أخرجه الدار قطني في سننه، من طريق **معلى بن عبد الرحمن**..[1]

والحاكم في المستدرك -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، ومعرفة السنن، وفي الخلافيات-، من طريق **هاشم بن القاسم**..[2]

كلاهما (معلى، وهاشم) عن الليث بن سعيد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة

ورُوي من طريق أخرى، عن أبي سلمة، عن عائشة؛

أخرجه الدار قطني -ومن طريقه البيهقي-، والحاكم؛ من طريق مُحَمَّد بن عمر الواقدي[3]

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على الليث بن سعد، واختلف عنه على وجهين، والليث "ثقة ثبت"[4]

2- أن الوجه الأول، رواه عن الليث؛ قتيبة بن سعد، وهو ثقة ثبت. وعنه؛ خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن إسحاق بن عمر عن عائشة رضي الله عنها؛ وهذا الإسناد فيه علتان:

- الأولى: جهالة إسحاق بن عمر؛ قال أبو حاتم: مجهول. روى حديثا واحدا، وهو حديثنا هذا. قال الذهبي: "تركه الدار قطني".

---

[1] - **سنن الدار قطني**، (981، 467/1).

[2] - **المستدرك**، (694، 9/2). **السنن الكبير**، (2071، 218/3). **معرفة السنن**، (كتاب الصلاة، تعجيل الظهر وتأخيرها، 2687، 277/2). **الخلافيات**، (1325، 174/2).

[3] - **سنن الدار قطني**، (982، 467/1). **معرفة السنن**، (2685، 276/2). **المستدرك**، (696، 9/2).

[4] - **التقريب**، (5684، ص464).

– **الثانية:** الانقطاع بين إسحاق بن عمر وعائشة. قال البيهقي: "وهو مرسل، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة"، وقال ابن القطان: "إنه منقطع وإسحاق بن عمر مجهول".

3– أن الوجه الثاني، رواه عن الليث، كل من:

– هاشم بن القاسم وهو: "ثقة ثبت". قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"

– معلى بن عبد الرحمن وهو: "متهم بالوضع وقد رمي بالرفض". وطريقه واهية.

4– أما الطريق المروية عن أبي سلمة، عن عائشة، ففيها مُحَمَّد بن عمر الواقدي وهو: "متروك مع سعة علمه"، فهي طريق واهية أيضاً.

والراجح من هذه الأوجه؛ الوجه الأول، وقد رجحه الدار قطني، فقال: "وغيره يرويه عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إسحاق بن عمر عن عائشة، وهو المحفوظ عن الليث"[1]

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، ضعيف، لجهالة إسحاق بن عمر، وعدم سماعه من عائشة. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من الدراسة، نخلص إلى ما يلي:

– أن الشيخ أحمد شاكر خرّج الحديث، ثم نقل بعض أقوال أهل العلم، كقول أبو حاتم، والبيهقي، وابن القطان.

– أن الشيخ لم يتكلم عن أوجه الخلاف عن الليث، والراجح منها.

– أن الشيخ صحح إسناد هذا الحديث، ولم يتكلم عن إسحاق بن عمر، رغم نقله لأقوال الأئمة بأنه مجهول، وانقطاع السند بينه وبين عائشة.

– اعتماده على طريق الواقدي كشاهد للحديث. والواقدي معروف حاله عند المحدثين. والله أعلم.

[1] – **العلل**، (3903، 145/9).

– خلاصة الفصل الرابع:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، تبيّن أن الشيخ أحمد شاكر يجمع بين أوجه الاختلاف؛ وإن كان أحد الأوجه محتملا، كما أنه يعتد بالمتابعات الواهية كمتابعة ابن لهيعة وابن رشدين؛ حتى وإن كانت لا تصلح للتقوية، خاصة إذا حكم الأئمة النقاد بخطأ الرواية.

وهو في أحيان كثيرة لا يذكر أوجه الاختلاف، ويسكت عن حال بعض الرواة؛ المجاهيل منهم والضعفاء، رغم نقله لأقوال العلماء، ويصحح أسانيدهم؛ كإسحاق بن عمر، فهو مجهول، لكن الشيخ صحح إسناد حديثه.

كما أنه يعتمد على الواقدي في التقوية، وحاله معروفة عند المحدثين.

الفصل الخامس:

الأحاديث التي أعلها الإمام الترمذي بالاختلاف

في متن الحديث وخالفه فيها أحمد شاكر

الفصل الخامس:

الأحاديث التي أعلها الترمذي بالاختلاف في متن الحديث وخالفه فيها أحمد شاكر

سأقوم من خلال هذا الفصل بدراسة مجموعة من الأحاديث التي أعلها الترمذي بالاختلاف في متن الحديث وقد خالفه فيها الشيخ أحمد شاكر دراسة حديثة نقدية، لمحاولة الوقوف على طريقة الشيخ في التعامل مع هذا النوع من الأحاديث.

وتضمن الفصل دراسة الأحاديث التالية:

- **الحديث الأول: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا».**
- **الحديث الثاني: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ».**
- **الحديث الثالث: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ».**
- **الحديث الرابع: «يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ».**
- **الحديث الخامس: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى».**

الحديث الأول:

«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

أولا: نص الحديث

دراسة الحديث 28

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَالِدٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ"

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: "تبين لك مما مضى أن الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق خالد بن عبد الله فهو حديث صحيح"[1].

وقال أيضا: "قال القاضي أبو بكر بن العربي: "إذا انفرد الحافظ بزيادة فهي مسألة من أصول الفقه والصحيح قبولها ووجوب العمل بها، كما بيناه هنالك"، وانظر تفصيل القول في ذلك في اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه. وإنما استغرب الترمذي هذا الحديث لزيادة خالد هذا الحرف، والغرابة لا تنافي الصحة كما هو معروف في علم المصطلح، وقد قال الترمذي في كتاب العلل من هذا الكتاب: "ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث. وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه". فهذا وجه صنعه هنا".

ثالثا: دراسة الحديث

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، حديث رقم: 28، 41/1).

هذا الحديث مداره على عمرو ين يحيى، واختلف عليه بوجهين في ذكر لفظة (من كف واحدة)

– **الوجه الأول:** عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بذكر لفظة (من كف واحدة)

– **الوجه الثاني:** عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد دون ذكر لفظة (من كف واحدة)

أ– تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بذكر لفظة (من كف واحدة)

– **أخرجه** الترمذي في سننه، والحاكم في مستدركه؛ من طريق **إبراهيم بن موسى**..[1]

والبخاري في صحيحه، وأبو داود في سننه، وأبو عوانة في مستخرجه، وابن عبد البر في الاستذكار؛ من طريق **مسدد بن مسرهد**..[2]

ومسلم في صحيحه، وأبو نعيم في مستخرجه؛ من طريق **مُحَمَّد بن الصباح**..[3]

وابن ماجه في سننه؛ من طريق **زيد بن الحباب**..[4]

وأحمد في مسنده؛ عن **خلف بن الوليد**، و**هشام بن سعيد**..[5]

والطوسي في مستخرجه؛ عن **إسحاق بن شاهين**..[6]

وأبو عوانة أيضا؛ من طريق **أحمد بن أسد**..[7]

والشاشي في مسنده؛ عن **حفص بن عمر**..[1]

---

[1] – **المستدرك**، (كتاب الطهارة، البول قائما وقاعدا، 659، 560/1).

[2] – **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، 191، 49/1). **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 119، 108/2). **مستخرج أبي عوانة**، (730، 472/2). **الاستذكار**، (كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء، 1328، 46/2).

[3] – **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب في وضوء النبيّ ﷺ، 476، 17/2). **مستخرج أبي نعيم**، (باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، 556، 299/1).

[4] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، 405، 330/1).

[5] – **مسند أحمد**، (16472، 394/26)، (16445، 373/26).

[6] – **مستخرج الطوسي**، (باب في المضمضة والاستنشاق بكف واحد، 26، 195/1).

[7] – **مستخرج أبي عوانة**، (731، 474/2).

البيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **وهب بن بقية**..[2]

والبغوي في شرح السنة؛ من طريق **موسى بن داود**..[3]

جميعهم (إبراهيم، ومسدد، و**مُحَمَّد**، وزيد، وخلف، وهشام، وإسحاق، وأحمد، وحفص، ووهب، وموسى) عن خالد بن عبد الله به، بمثله عند ابن ماجه، وأحمد عن خلف، والطوسي، والحاكم، والطبراني، والبغوي. ولفظ البخاري ومسلم، وأحمد عن هشام، وأبو عوانة والبيهقي، بمثله مطولا. وجاء بلفظ: "مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ" عند أبي عوانة.

وتابع خالد بن عبد الله على رواية هذا الوجه؛ كل من:

1- سليمان بن بلال:

- أخرجه البخاري، ومسلم في الموضع السابق، وأبو عوانة، وأبو نعيم في الموضع السابق؛ من طريق خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال به بمثله عند أبي عوانة، وبمثله مطولا عند مسلم وأبي نعيم، وبلفظ: "فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ" عند البخاري مطولا[4].

2- خارجة بن مصعب:

- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، قال: حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: أَلا أَتَوَضَّأُ لَكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: بَلَى، فَتَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ بِهَا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[5].

---

[1] - **المسند للشاشي**، (1091، 47/3).

[2] - **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الجمع بين المضمضة والاستنشاق، 231، 154/1).

[3] - **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 224، 435/1).

[4] - **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب الوضوء من التور، 199، 51/1). **مستخرج أبي عوانة**، (729، 472/2).

[5] - **مسند أبي داود الطيالسي**، (1198، 424/2).

2- تخريج الوجه الثاني: عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد دون ذكر لفظة (من كف واحدة)

- أخرجه البخاري عن **عبد الله بن يوسف**..[1]

ومسلم في الموضع السابق، والترمذي -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق-؛ من طريق **معن بن عيسى**..[2]

وأبو داود، وابن حبان، والشاشي، والجوهري في مسنده؛ **عبد الله بن مسلمة**..[3]

والنسائي في الصغرى، والكبرى -ومن طريقه الجوهري في الموضع السابق-، عن **عتبة بن عبد الله**..[4]

والنسائي في الصغرى، من طريق **عبد الرحمن بن القاسم**..

وابن ماجه، وأبو عوانة، وابن المنذر، والبيهقي معرفة السنن، وابن البخاري في مشيخته؛ وابن حجر في توالي التأسيس؛ من طريق **الشافعي** -وهو في مسنده، والأم، وفي اختلاف الحديث-..[5]

و**عبد الرزاق** -ومن طريقه أحمد، وابن خزيمة-..

وأبو عبيدة، وابن خزيمة؛ من طريق **إسحاق بن عيسى**..[1]

---

[1] - **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، 185، 48/1).

[2] - **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره، 32، 47/1). **التحقيق**، (131، 148/1).

[3] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 118، 108/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الرقائق، ذكر وصف مسح الرأس إذا أراد المرء الوضوء، 1084، 269/2). **مسند الشاشي**، (1087، 43/3). **مسند الموطأ للجوهري**، (600، ص475).

[4] - **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب حد الغسل، 100، 295/1).

[5] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مسح الرأس، 434، 330/1). **المستخرج**، (بيان إباحة المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة، 727، 475/2). **الأوسط**، (كتاب صفة الوضوء، ذكر غسل الكفين مرتين عند ابتداء الوضوء، 350، 16/2). **معرفة السنن**، (656، 282/1). **مشيخة ابن البخاري**، (1410/2). **توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس**، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، ط1: 1429هـ - 2008م، ص69. **مسند الشافعي**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء مرة مرة وتقديم الاستنشاق على المضمضة، 46، 170/1). **الأم**، (كتاب الطهارة، 59/2). **اختلاف الحديث**، (41/1).

وأحمد، والروياني في مسنده، من طريق **عثمان بن عمر**..[2]

وأحمد أيضا، عن **عبد الرحمن بن مهدي**..[3]

وابن خزيمة أيضا، عن **يونس بن عبد الأعلى**..[4]

والطوسي، والبيهقي في السنن الكبير، من طريق **يحيى بن عبد الله**..[5]

وأبو نعيم، والبيهقي في الموضع السابق، من **طريق إسماعيل بن أبي أويس**..[6]

وأبو عوانة، والطحاوي في شرح المعاني وأحكام القرآن، من طريق **عبد الله بن وهب**..[7]

والبغوي، من طريق **أبي مصعب أحمد بن أبي بكر**..[8]

جميعهم (من عبد الله بن يوسف إلى أبي مصعب) عن مالك بن أنس –وهو في موطئه، والمدونة[9]– به بنحوه مطولا.

وتابع مالكاً في رواية هذا الوجه؛ كل من:

1– وهيب بن خالد

---

[1] – **مصنف عبد الرزاق**، (5، 206/1)، (138، 236/1). **مسند أحمد**، (16438، 368/26). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب استحباب مسح الرأس باليدين جميعا، 165، 196/1). **الطهور**، (333، ص356).

[2] – **مسند أحمد**، (16443، 372/26). **مسند الروياني**، (1006، 179/2).

[3] – **مسند أحمد**، (16431، 360/26).

[4] – **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب إباحة غسل بعض أعضاء الوضوء شفعا، وبعضه وترا، 173، 205/1).

[5] – **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في مسح الرأس يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره، 29، 201/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الاختيار في استيعاب الرأس بالمسح، 272، 154/1).

[6] – **المستخرج**، (باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، 557، 299/1).

[7] – **مستخرج أبي عوانة**، (728، 472/2). **شرح معاني الآثار**، (كتاب الطهارة، باب فرض مسح الرأس في الوضوء، 128، 30/1). **أحكام القرآن**، (كتاب الطهارات، تأويل قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، 23، 75/1).

[8] –**شرح السنة**، (223، 434/1).

[9] – **الموطأ برواية يحيى الليثي**، (كتاب الطهارة، العمل في الوضوء، 34، 109/1). **الموطأ برواية الحسن الشيباني**، (أبواب الصلاة، باب ابتداء الوضوء، 5، 49/1). **الموطأ برواية أبي مصعب الزهري**، (باب العمل في الوضوء، 41، 295/1). **المدونة**، (3/1).

– **أخرجه** البخاري، وأبو عوانة، وأبو نعيم في الموضع السابق، والبيهقي في السنن الصغير، والكبير، وفي معرفة السنن؛ من طريق **سليمان بن حرب**..[1]

والبخاري أيضا، عن **موسى بن إسماعيل**..[2]، ومسلم في الموضع السابق، من طريق **بهز بن أسد**..

وابن حبان في صحيحه، والبيهقي أيضا في معرفة السنن، من طريق **العباس بن الوليد**..[3]

والبيهقي أيضا في السنن الكبير، من طريق **معلى بن أسد**..[4]

خمستهم (سليمان، وموسى، وبهز، والعباس، ومعلى) عن وهيب بن خالد به بنحوه مطولا.

2– عبد العزيز بن أبي سلمة:

– **أخرجه** البخاري –ومن طريقه البغوي في الأنوار–، والبيهقي في السنن الكبير، عن **أحمد بن يونس**..[5]

وأبو عبيدة في الطهور، وأحمد، عن **هاشم بن قاسم**..[6]

وابن حبان، من طريق **صالح بن مالك**..[7]

والطبراني في الأوسط، من طريق **أبي الوليد هشام بن عبد الملك**..[8]

أربعتهم (أحمد، وهاشم، وصالح، وهشام) عن عبد العزيز بن أبي سلمة به بنحوه مطولا.

3– سفيان بن عيينة:

---

[1] – **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب مسح الرأس مرة، 192، 49/1). **مستخرج أبي عوانة**، (732، 475/2). **السنن الصغير**، (جماع أبواب الطهارة، باب كيفية الوضوء، 93، 45/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الجمع بين المضمضة والاستنشاق، 232، 155/1). **معرفة السنن**، (كتاب الطهارة، باب ما يفسد الماء، وغيره الماء المستعمل، 1687، 47/2).

[2] – **صحيح البخاري**، (186، 48/1).

[3] – **صحيح ابن حبان**، (كتاب الطهارة، ذكر وصف المضمضة والاستنشاق للمتوضئ في وضوئه، 1072، 265/2). **معرفة السنن**، (1686، 47/2).

[4] – **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب يوضيء بعض الأعضاء ثلاثا وبعضها اثنين وبعضها واحدة، 379، 241/1).

[5] – **صحيح البخاري**، (197، 49/1). **الأنوار**، (1031، ص350). **السنن الكبير**، (120، 241/1).

[6] – **الطهور**، (باب سنة الوضوء في الثلاث والاثنين، 92، ص177). **مسند أحمد**، (16456، 382/26).

[7] – **صحيح ابن حبان**، (1093، 273/2).

[8] – **المعجم الأوسط**، (5934، 104/6).

– **أخرجه** الترمذي في سننه، عن **مُحَمَّد بن أبي عمر**..[1]

والنسائي في الصغرى والكبرى –ومن طريقه الدار قطني في سننه–، عن **مُحَمَّد بن منصور**..[2]

و**الحميدي** في مسنده، و**أحمد** في مسنده[3]

و**ابن أبي شيبة** في مصنفه –ومن طريقه الدار قطني في سننه–، وابن الجارود في المنتقى، والطوسي، عن ابن المقرئ **مُحَمَّد بن عبد الله**..[4]

وابن خزيمة، عن **عبد الجبار بن العلاء**، و**سعيد بن عبد الرحمن**..[5]

والطوسي في الموضع السابق، عن **حوثرة بن محمد**..

والبيهقي في السنن الكبير، عن **محمد بن حماد**..[6]

عشرتهم (ابن أبي عمر، ابن منصور، والحميدي، وأحمد، وابن أبي شيبة، وابن المقرئ، وعبد الجبار، وسعيد، وحوثرة، وابن حماد) عن سفيان بن عيينة به بنحوه مطولا.

4– يحيى بن عبد الله بن سالم، ومالك مقرونين:

– **أخرجه** ابن الجارود، وأبو عوانة، وابن المنذر، والطحاوي؛ من طريق عبد الله بن وهب به بنحوه مطولا، ورواية الطحاوي مختصرة[7].

5– محمد بن فليح:

---

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين، وبعضه ثلاثا، 47، 41/1).

[2] – **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب عدد مسح الرأس، 102، 297/1). **السنن الكبرى**، (كتاب الطهارة، عدد مسح الرأس وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك، 214، 160/2). **سنن الدار قطني**، (267، 140/1).

[3] – **مسند الحميدي**، (437، 451/2). **مسند أحمد**، (16452، 377/26).

[4] – **المصنف**، (57، 21/2). **سنن الدار قطني**، (268، 140/1). **المنتقى**، (69، ص109). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين، 38، 217/1).

[5] – **صحيح ابن خزيمة**، (182، 205/1)، (166، 205/1).

[6] – **السنن الكبير**، (301، 195/1).

[7] – **المنتقى**، (73، ص110). **مستخرج أبي عوانة**، (728، 472/2). **الأوسط**، (كتاب صفة الوضوء، ذكر صفة مسح الرأس، 382، 38/2). **شرح معاني الآثار**، (128، 30/1).

– أخرجه الدار قطني في سننه، من طريق مُحَمَّد بن فليح، عن عمرو بن يحي، عن أبيه عن أن عمرو بن أبي حسن المازني أتى إلى عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المازني صاحب رسول الله ﷺ فقال: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قال: نعم.. الحديث بنحوه مطولا.[1]

ب– دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1– أن الحديث روي على وجهين، الوجه الأول، بزيادة لفظة (من كف واحدة)، والوجه الثاني، دون ذكر هذه اللفظة.

2– أن مدار الحديث عمرو بن يحي: وهو عمرو بن يحي بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني، ثقة[2].

3– أنه قد روى زيادة هذه اللفظة، خالد بن عبد الله: وهو ثقة ثبت[3].

ومن خلال التخريج، تبين أن خالداً تابعه، كل من:

– سليمان بن بلال: وهو أبو مُحَمَّد وأبو أيوب، المدني، ثقة[4]، وروايته اتفق الشيخان على إخراجها.

– خارجة بن مصعب: وهو السرخسي الضبعي يكنى أبا الحجاج، متروك كان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه[5]، فمتابعته ضعيفة لا تنفع.

4– أن الوجه الثاني، من غير الزيادة، رواه عن عمرو بن يحي، كل من:

– مالك بن أنس وهو: إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

– وسفيان بن عيينة: ثقة حافظ حجة.

– عبد العزيز بن أبي سلمة: ثقة فقيه مصنف.

– يحي بن عبد الله بن سالم: صدوق، روى له مسلم وأبو داود، والنسائي.

---

[1] – **سنن الدار قطني**، (270، 140/1).

[2] – **التقريب**، (5139، ص428).

[3] – **المصدر نفسه**، (1647، ص189).

[4] –**المصدر نفسه**، (2539، ص250).

[5] – **التقريب**، (1612، ص186).

– محمد بن فليح بن سليمان: وهو صدوق، روى له البخاري، والنسائي وابن ماجه.

وبهذا يتساوى الوجهان، لاجتماع قرائن ترجيحية لكلا الوجهين السابق ذكرها.

قال أبو عبيدة: "وجدنا الآثار عن النبي ﷺ مثبتة، فبعضها معناه إنهما كانا بغرفة واحدة، وفي بعضها جدد لكل واحد منها غرفة، ففي هذا شاهد أنّ الأمرين جميعًا واسعان وأنهما من سنته، وقد عملت العلماء بالرخصة فيهما"[1].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجهين، صحيح كما سبق في الدراسة، والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

من خلال الدراسة السابقة، والنظر في حكم الترمذي وأحمد شاكر، نخلص إلى:

1- أن الترمذي حسن حديث خالد بن عبد الله، وهو الذي نقل عن أهل الحديث حكمهم عليه، بأنه: ثقة حافظ.

2- استدرك أحمد شاكر على الترمذي تصحيحه لحديث خالد بن عبد الله. وهو ما ثبت صوابه والله أعلم.

أما استغرابه للحديث، فقد **قال ابن سيد الناس:** "وأمَّا ما أشار إليه مِن تفرُّد خالدٍ بهذا اللفظ، فإنَّ البخاري رواه مِن حديث سليمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى كرواية خالد، وكذلك رواه مسلم... فرواية سليمان أيضًا بن بلال هذه تنفي عنه اسمَ الغرابة، وهو أجدر بأن يُسمَّى عزيزًا، فإنَّ المعروفَ عندهم أنّ من اشتهر إذا انفرد الرجل عنه بالحديث سُمِّي غريبًا... ولأنَّ خالدًا لو انفرد لم يكن حديثه نازلًا عن درجة الصَّحيح على ما رسموه، ولَسنا في هذا وأمثاله نلزم الترمذي تصحيح الشيخين، إذ هو مجتهد كواحد منهما، ولعلَّ متابعة سليمان لم تقع له، وإنَّما كلامُنا بحسب ما انتهى إليه الحال، ممَّا اقتضاه النظر في عصرنا، والله أعلم"[2].

وهذا الحديث؛ مثال عن دفع دعوى تساهل الترمذي في الحكم على الأحاديث.

---

[1] – **الطهور للقاسم بن سلام**، (339/2)

[2] – **النفح الشذي شرح جامع الترمذي**، (310/1).

الحديث الثاني:

حديث: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى ابْنُ لَهِيعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غُبْرٍ فَضْلِ يَدَيْهِ، وَرِوَايَةُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ، لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَغَيْرِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَأَوْا: أَنْ يَأْخُذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "وهذا الموضع من المواضع المشكلة في كتاب الترمذي، وتحقيقه عسير، فإن الترمذي عقد الخلاف في هذا الحرف بين عمرو بن الحرث وبين ابن لهيعة تدل على أن مسح الرأس لم يكن بماء جديد، بل كان بفضل الماء، أعني بالبلل الذي في اليدين. وقد اضطرب الشراح هنا في ضبط الكلمة، فبعضهم ضبطها "بماء غبر فضل يديه" وجعل "ما" موصولة و"عبر" بفتح الغين والباء، أي فعلا ماضيا. وأعرب "فضل" بالجر بدلا من "ما" الموصولة. وهو تكلف شديد. والذي أظنه أن نسخة الترمذي إما أن تكون "بما غبر من فضل يديه" أي بما بقي، لأن "غبر" معناها "بقي" والغابر: الباقي. هذا إذا ثبت في النسخ حرف "من"، وإذا لم يثبت كان الراجح "بماء غبر فضل يديه" وتضبط "غبر" بضم الغين وإسكان الباء، وهي بمعنى الباقي، قال في اللسان: "وغبر كل شيء بقيته". وهذا كله لضبط الرواية عند الترمذي على ما فهمه هو من التغاير بين روايتي ابن الحرث وابن لهيعة. **وقد أخطأ**

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً، 35، 1/50-51).

الترمذي في هذا، أو أخطأ أحد شيوخه الذين بينه وبين ابن لهيعة في الرواية، وهو لم يذكرهم حتى نعرف درجتهم من الضبط والاتقان. والصواب أن رواية ابن لهيعة كرواية عمرو بن الحرث. فقد رواه الدارمي في سننه قال: "حدثنا يحيى بن حسان ثنا ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد المازني قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بالجحفة، فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا، ثم غسل يديه ثلاثا، ثم مسح رأسه، وغسل رجليه حتى أنقاهما، ثم مسح رأسه بماء غير فضل يديه. قال أبو مُحَمَّد -هو الدارمي-: يريد به تفسير مسح الأول". هذا نص رواية الدارمي، وهو إمام ثقة حجة، وشيخه يحيى بن حسان كان ثقة مأمونا عالما بالحديث.

وقد فهم الدارمي الحديث على وجهه، وأنه كرواية عمرو بن الحرث، ولذلك جعل عنوان الباب الذي ذكره فيه "باب: كان رسول الله ﷺ يأخذ لرأسه ماء جديداً". ورواه أحمد في المسند مرتين عن موسى بن داود عن ابن لهيعة، وفيه: "بماء غير فضل يديه" ورواه أيضا مرة ثانية عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة، قريبا من رواية الدارمي، ورواه مرة رابعة عن علي بن إسحاق وعتاب عن ابن المبارك عن ابن لهيعة، وفيه: "بماء من غير فضل يده". فظهر لنا من كل هذا أن نقل الترمذي عن ابن لهيعة أن روايته مخالفة لرواية ابن الحرث: نقل غير صواب، والله أعلم[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على حبان بن واسع، واختلف عنه على وجهين:

- **الوجه الأول**: عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غَيْرِ** فَضْلِ يَدَيْهِ".
- **الوجه الثاني**: عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غُبْرِ** فَضْلِ يَدَيْهِ".

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول: عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غَيْرِ** فَضْلِ يَدَيْهِ"

[1] - **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديداً، 35، 1/50-51).

- **أخرجه** مسلم في صحيحه، والبيهقي في السنن الكبير-، من طريق **هارون بن معروف**، و**هارون بن سعيد**..[1]

ومسلم في الموضع السابق، وأبو داود في سننه -ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق من السنن، ومعرفة السنن-، والمزي في تهذيب الكمال، من طريق **أبي طاهر أحمد بن عمرو القرشي**..[2]

والترمذي في سننه، عن **علي بن خشرم**..

وأحمد في مسنده، عن **سريج بن النعمان**..[3]

والبخاري في التاريخ الكبير، عن **أصبغ بن الفرج**..[4]

وابن خزيمة في صحيحه، وأبو عوانة في مستخرجه، عن **أحمد بن عبد الرحمن**..[5]

وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه وعنه البيهقي في السنن الصغير، وأبو نعيم في مستخرجه، من طريق **حرملة بن يحيى**..[6]

والحسن العسكري في تصحيفات المحدثين، من طريق **أبي طالب هشام بن الوليد**..[7]

والحاكم في الموضع السابق من المستدرك ومعرفة علوم الحديث، من طريق **عبد العزيز بن عمران**..[8]

---

[1] - **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي ﷺ، 480، 18/2). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الدليل على أنه يأخذ لكل عضو منه ماء جديدا ولا يتطهر بالماء المستعمل، 1139، 216/2).

[2] - **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، 120، 109/2). **معرفة السنن والآثار**، (1688، 48/2). **تهذيب الكمال**، (331/5).

[3] - **مسند أحمد**، (16467، 26، 389).

[4] - **التاريخ الكبير**، (3259، 492/3).

[5] - **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب استحباب تجديد حمل الماء لمسح الرأس غير فضل بلل اليدين، 164، 196/1). **مستخرج أبي عوانة**، (750، 496/2).

[6] - **صحيح ابن حبان**، (كتاب الرقائق، ذكر الاستحباب أن يكون مسح الرأس للمتوضئ بماء جديد غير فضل يده، 1085، 270/2). **المستدرك**، (546، 503/1). **السنن الصغير**، (جماع أبواب الطهارة، باب كيفية الوضوء، 96، 46/1). **مستخرج أبي نعيم**، (559، 300/1).

[7] - **تصحيفات المحدثين**، (449/2).

[8] - **معرفة علوم الحديث**، (207/1).

عشرهم[1] (ابن معروف، وابن سعيد، وأبو طاهر، وعلي، وسريج، وأصبغ، وأحمد، وحرملة، وهشام، وعبد العزيز) عن **عبد الله بن وهب** به.

وأبو عوانة في الموضع السابق؛ من طريق **حجاج بن إبراهيم** به

كلاهما (عبد الله بن وهب، وحجاج بن إبراهيم) عن عمرو بن الحارث به.

ولفظ: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ" عند جميعهم بنحو لفظ الترمذي، ولفظ أبي طالب عند العسكري: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَا فَضَلَ عَنْ يَدِهِ". ولفظ الحاكم: "فَأَخَذَ مَاءً لأُذُنَيْهِ خِلافَ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ"، وقال: "هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر، ولم يشركهم فيها أحد"، ولفظ الحجاج بنحوه مطولا

– **وأخرجه** أحمد، عن **موسى بن داود**، و**الحسن بن موسى**..، والدرامي في مسنده، عن **يحيى بن حسان**..[2]

ثلاثتهم (موسى، والحسن، ويحيى) عن ابن لهيعة، عن حبان بن واسع عن أبيه به بنحوه مختصرا ومطولا.

2– تخريج الوجه الثاني: عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد: "مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غُبْرِ** فَضْلِ يَدَيْهِ"

– أخرجه أحمد في مسنده؛ قال: حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخبَرنا عَبْدُ اللهِ، وَعَتَّابٌ، قَالَ: حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ، يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخبَرنا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثنا حَبَّانُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ

[1] – هؤلاء العشرة، خالفهم هاشم بن الوليد وروى الحديث مرسلا من غير ذكر عبد الله بن زيد. **قال ابن الأثير**: أخبرنا أبو موسى إذنا، أَنْبَأَنَا أبو علي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا أحمد بن مُحَمَّد بن يوسف، حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد البغوي، حدثنا هاشم بن الوليد، حدثنا ابن وهب، عن عَمْرو بن الحارث، أن حبان بن واسع حدثه، عن أبيه: أَنَّهُ "رأى النَّبِيّ ﷺ يتوضأ وأنه يمسح رأسه بماء غير فضل يديه". ثم قال: "ورواه عَلِيّ بن خشرم، عن ابن وهب، فقال: عن حبان، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد، وهذا أصح". **أسد الغابة**، (1684، 401/5).

[2] – **مسند أحمد**، (16457، 383/26)، (16459، 384/26). **مسند الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب كان النبي ﷺ يأخذ لرأسه ماء جديدا، 727، 463/1).

عَاصِمٍ الْمَازِنِيّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوضَّأُ بِالْحُفْنَةِ، فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ حَسَنٍ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غَبَرَ** مِنْ فَضْلِ يَدِهِ[1]، وجاء في طبعة الرسالة: "إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ **غَبْرٍ** مِنْ فَضْلِ يَدِهِ"[2]

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على حبان بن واسع، واختلف في ضبط لفظه على وجهين.

2- أن مدار الحديث، هو: **حبان بن واسع** بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني، المدني. ذكره ابن خلفون، وابن حبان في جملة الثقات، أخرجوا له حديثا واحدا في الوضوء. قال ابن حجر: "صدوق"[3].

3- أن الوجه الأول رواه عن المدار، **عمرو بن الحارث**: وهو "ثقة فقيه حافظ"، ورواه عنه: **عبد الله بن وهب**: ثقة حافظ. و**حجاج بن إبراهيم**: "ثقة فاضل"[4].

4- والوجه الثاني، رواه **ابن لهيعة**: وهو ضعيف عند أهل الحديث، واختلف عنه في رواية هذا اللفظ؛ على وجهين: رواه موسى بن داود، والحسن بن موسى عند أحمد، وكلاهما ثقتان، ويحيى بن حسان عند الدارمي، وهو ثقة أيضا. مثل لفظ عمرو بن الحارث، ورواه عبد الله بن المبارك: وهو من الثقات الأثبات بلفظ: " **غُبْرٍ**" أو "**غَبَرَ**".

والراجح؛ هو رواية ابن المبارك، لأنه ممن سمع منه قبل احتراق كتبه. يقول عبد الرحمن بن مهدي: "ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة، إلا سماع ابن المبارك ونحوه"[5].

---

[1] - **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، ت: مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، المشرف: أحمد معبد عبد الكريم، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، ط1: 1432هـ - 2011م، (16732، 102/7).

[2] - **مسند أحمد**، (16469، 390/26). **قال المحقق**: "إلا أن النساخ في الأخيرتين وهموا فكتبوا "غير" بدل "غبر"- وهي كذلك في نسخة السندي، وقد ضبطها بالحروف فقال: غبر: بغين وباء موحدة، على صيغة الماضي، أي: بقي"

[3] - **الثقات**، (7565، 244/6). **إكمال تهذيب الكمال**، (1134، 340/3). **التقريب**، (1070، ص149).

[4] -**التقريب**، (5004، ص419)، (3694، ص328)، (1118، ص152).

[5] - **الضعفاء الكبير للعقيلي**، (293/2).

وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة: سماع القدماء منه؟ فقال: "آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه"[1].

قال الحويني: "رواية ابن المبارك عنه أصلح من رواية غيره لأنه من قدماء أصحابه"[2].

إلا أن ابن لهيعة ضعيفة، لأنه خالف جماعة الثقات الأثبات، وتفرد بروايته على هذا الوجه.

وبهذا تترجح رواية عمرو بن الحارث، لقرينتي: الأحفظية، والأكثرية.

وهذا ما رجحه بعض أهل العلم: قال المباركفوري: "رواية مسح بما غبر تفرد بها ابن لهيعة وهو ضعيف، وخالف فيها عمرو بن الحارث وهو ثقة حافظ، فهذه الرواية غير محفوظة"[3].

قالا محققو المسند: "رواية ابن لهيعة هذه مخالفة لرواية عمرو بن الحارث وفيها: بماء غير فضل يده، أي بماء جديد، ورواية ابن لهيعة هذه تدل على أن مسح الرأس لم يكن بماء جديد، بل بما بقي من بلل اليدين، وقد أشار إلى هذا الاختلاف الإمام أحمد في هذه الرواية بقوله: فذكر معنى حديث حسن إلا أنه قال: ... وحديث حسن بن موسى الأشيب سلف، وهو موافق لرواية عمرو بن الحارث، وكذلك رواه عن ابن لهيعة موسى بن داود الضبي، وهو ما تابعهما عليه يحيى بن حسان عند الدارمي، ورواية هؤلاء عن ابن لهيعة ضعيفة، لأنهم سمعوا منه بعد احتراق كتبه، بخلاف روايتنا هذه والتي سمعها عبد الله بن المبارك منه قبل احتراق كتبه، فسماعه منه صحيح، وفيها يتوضح الخلاف بين رواية ابن لهيعة ورواية عمرو ابن الحارث"[4]

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، صحيح لما تقدم من الدراسة، والله أعلم.

---

[1] – **الجرح والتعديل**، (147/5).

[2] – **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني**، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، ط1: 1433هـ – 2012م، (102/4).

[3] – **تحفة الأحوذي**، (116/1).

[4] – **مسند أحمد**، (391/26)

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

مما سبق من الدراسة، نخلص إلى أن الشيخ لم يجانب الصواب في تخطئته لصنيع الترمذي، قالا محققو مسند أحمد:

"إلا أن النسخ التي اعتمدها الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي اضطربت في ضبط هذه الكلمة "غَبَرَ" فجاءت في بعض أصوله: "غير"- كما اضطربت في نسخ المسند كما أشرنا- فرجح الشيخ أحمد شاكر كلمة "غير"- وهي التي توافق رواية عمرو بن الحارث- وأسرع إلى تخطئة الترمذي في ترجيحه رواية عمرو بن الحارث على رواية ابن لهيعة قائلاً: "والصواب أن رواية ابن لهيعة كرواية عمرو بن الحارث" وقد استشهد بما رواه الإمام أحمد في "مسنده"، واغتر بما في نسخة (م) منه، وقدَّمها على بعض أصوله التي جاءت فيها الكلمة على الصواب، متهماً الترمذيَّ بأن نَقْلَه "نَقْلٌ غير صواب"، وهذه جرأة منه- رحمه الله- غير مرغوبة في هذا الباب"[1].

[1] - **المصدر نفسه**، (391/26).

الحديث الثالث:

حديث: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ اليَمَانِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ».

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حسن[1]. وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا» وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ اليَمَانِ، وَأَخْطَأَ ابْنُ الْيَمَانِ فِي هَذَا الحَدِيثِ.

وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ المجِيدِ الحَنَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِمْعَانَ، قَال: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا»،

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ اليَمَانِ، وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ اليَمَانِ خَطَأٌ»"[2].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "قال أبو حاتم في العلل: "سألت أبي عن حديث رواه شبابة عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشراً؟ قال أبي: إنما روى على هذا اللفظ يحيى بن يمان، ووهم وهذا باطل". وهكذا قال أبو حاتم، ولو صح أن شبابة ين سوار رواه عن ابن أبي ذئب كرواية يحيى بن اليمان كما ذكر ابن أبي حاتم-: لكان متابعة جيدة له، ولكان الإسناد صحيحا بهذا، لأن شبابة ثقة، واحتمال الخطأ من يحيى ارتفع به، ثم إن يحيى ين يمان ثقة. وإنما تغير في آخر عمره لما مرض بالفالج، فوقع الخطأ في بعض حديثه. والذي أراه صحة الروايتين، وأنهما حديث واحد بمعنى واحد، وإنما ألجأهم إلى هذا التعليل،

[1] – هذه العبارة لم يذكرها المزي، ولا توجد في الطبعات الأخرى للسنن.

[2] – **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير، حديث رقم: 239-240، 2/5-6-7).

وهو تحكم كله-: أنهم فهموا أن نشر الأصابع تفريقها، وأن مدّها بسطها مجتمعة، وهو فهم لا وجه له، لأن النشر ضد الطي، وهو بمعنى المد في هذا المقام، لا فرق بينهما"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على ابن أبي ذئب، واختلف في متنه على وجهين:

– الوجه الأول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ.

– الوجه الثاني: كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا.

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ

– أخرجه الترمذي، وابن خزيمة –ومن طريقه ابن حبان في صحيحه–، والبزار، والطوسي، ويزداد الكاتب في جزءه، وابن المقرئ في معجمه، والحاكم، والخليلي في الإرشاد؛ من طريق **عبد الله بن سعيد الأشج**..[2]

والترمذي أيضا؛ عن **قتيبة بن سعيد**..، والبيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **مُحَمَّد بن سعيد**..[3]

ثلاثتهم (عبد الله، وقتيبة، ومُحَمَّد) عن يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة بحوه.

2– تخريج الوجه الثاني: كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا

– أخرجه الترمذي، من طريق **عبيد الله بن عبد المجيد**..، وأبو داود، والنسائي، والبزار، وابن خزيمة، والحاكم، والبيهقي؛ من طريق **يحيى بن سعيد القطان**..[1]

---

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير، 2/5-6-7).

[2] – **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة، 495، 356/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر ما يستحب للمرء نشر الأصابع عند التكبير لافتتاح الصلاة، 1765، 16/3). **مسند البزار**، (8413، 115/15). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير، 223، 79/2). **جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج**، أبو محمد يزداد بن عبد الرحمن يزداد الكاتب (ت327هـ)، ت: أبو نجيد إسماعيل بن محمد سيد علي الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1: 1424هـ - 2001م، (2، ص40). **معجم ابن المقرئ**، (612، ص197). **المستدرك**، (كتاب الطهارة، ومن كتاب الإمامة، وصلاة الجماعة، 776، 51/2). **الإرشاد**، (39، 286/1).

[3] – **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب كيفية رفع اليدين في افتتاح الصلاة، 2351، 368/3).

و**أبو داود الطيالسي** –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، والمزي في التهذيب–[2].

وأحمد، عن **مُحَمَّد بن عبد الله**..[3]

والبزار في الموضع السابق، من طريق **أبي عاصم الضحاك بن مخلد**..

وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وعنه البيهقي في السنن الكبير؛ من طريق **أبي عامر عبد الملك بن عمرو**..[4]

وابن بشران في الأمالي، **يزيد بن هارون**..[5]

وابن خزيمة في الموضع السابق، وابن المنذر؛ من طريق **ابن أبي فديك**..[6]

والطحاوي، من طريق **أسد بن موسى**..[7]

وابن الأعرابي في معجمه، من طريق **آدم بن أبي إياس**..[8]

جميعهم (من عبيد الله، إلى آدم بن أبي إياس) عن ابن أبي ذئب –وهو في موطئه كما في نصب الراية[1]–، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة بلفظ: "ثلاث كان يفعلهن رسول الله ﷺ تركهن الناس، كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا، وكان يقف قبل القراءة هنيهة، وكان يكبر في كل خفض ورفع".

---

[1] – **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، 753، 547/2). **المجتبى**، (كتاب الافتتاح، باب رفع اليدين مدا، 895، 317/2). **مسند البزار**، (8414، 115/15). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة، 497، 356/1). **المستدرك**، (877، 100/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب فى سكتتى الإمام، 3118، 118/4)،

[2] – **مسند الطيالسي**، (2495، 127/4). **السنن الكبير**، (باب كيفية رفع اليدين في افتتاح الصلاة، 2350، 367/3). **تهذيب الكمال**، (2293، 491/10).

[3] – **مسند أحمد**، (10491، 295/16).

[4] – **صحيح ابن خزيمة**، (496، 356/1)، **صحيح ابن حبان**، (ذكر ما يستحب للمصلي إذا كان إماما...، 1773، 21/3). **المستدرك**، (كتاب الصلاة، 775، 51/2). **السنن الكبير**، (2350، 367/3).

[5] – **الأمالي**، (1295، 178/2).

[6] – **الأوسط**، (كتاب صفة الصلاة، ذكر مد اليدين عند رفعهما، 1258، 216/3).

[7] – **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة إلى أين يبلغ بهما؟، 1157، 195/1).

[8] – **المعجم**، (2244، 1043/3).

ومع قصة في أوله عند ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي.

قال ابن خزيمة عن شيخه يحيى: "وأشار لنا يحيى بن حكيم -يعني شيخه- ورفع يديه، ففرج بين أصابعه تفريجا ليس بالواسع، ولم يضم بين أصابعه، ولا باعد بينهما، رفع يديه فوق رأسه مدا".

وجاء لفظ الحاكم: "وَلَمْ يُفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَلَمْ يَضُمَّهَا".

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما تقدم في تخريج الحديث، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث رُوي على وجهين؛ الوجه الأول، بلفظ:" كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ"، والوجه الثاني: "كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا".

2- أن الوجه الأول، رواه عن ابن أبي ذئب؛ **يحيى بن اليمان**: وهو يحيى بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي، قال ابن سعد: "كثير الحديث كثير الغلط لا يحتج به إذا خولف". وقال أحمد: "ليس بحجة"، وقال مرة: "يضطرب في بعض حديثه". وقال أبو زرعة الرازي: "لم يكن ممن يكذب ولكن كان يخيل إليه الشيء"، وقال مرة: "ويهم كثيرا". وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق". وقال أبو داود: "يخطئ في الأحاديث ويقلبها". وقال النسائي: "لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه"، وقال مرة: "ليس بالقوي". ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ". قال ابن عدي: "عامة ما يرويه غير محفوظ، وابن يمان في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يخطئ ويشبه عليه". وثقه العجلي، وقال: "كان ثقة جائز الحَدِيث متعبدا معروفا بالحديث صدوقًا إلا أَنه فلج بآخره فتغير حفظه". ووثقه أيضا أبو يعلى الخليلي، فقال: "ثقة، إلا أنه كثير الخطأ لم يتفقوا عليه".

وابن معين، قال: "أرجو أن يكون صدوقا". ومرة قال: "هو في حديثه ليس بالقوي"، وقال الذهبي: صدوق، فلج فساء حفظه". وقال يعقوب بن شيبة: "كان صدوقا كثير الحديث، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف". وخلاصة الأقوال فيه؛ ما قال ابن حجر: صدوق عابد يخطئ كثيرا وقد تغير"[2].

---

[1] - **نصب الراية**، (كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، 336/1).

[2] - **الطبقات لابن سعد**، (3539، 513/8). **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، (153، ص130)، (266، ص171). **الجرح والتعديل**، (830، 199/9). **سؤالات الآجري لأبي دواد**، (296، ص69). **المجتبى**، (5749،

3- أن الوجه الثاني، رواه عن ابن أبي ذئب؛ جماعة من الرواة، منهم: يحي القطان، وأبو داود الطيالسي، مُحَمَّد بن عبد الله، وأسد بن موسي، ويزيد بن هارون، وغيرهم كما سبق في التخريج، وهؤلاء أكثرهم ثقات أثبات.

4-في بعض روايات الوجه الثاني؛ ساق بعضهم قصة ابن أبي ذئب الذي أراهم صفة تفريج الأصابع أو ضمها. وهذا دليل على حفظ الراوي وضبطه. قال أحمد: "إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه والله أعلم"[1].

وبهذا يترجح الوجه الثاني، لقرينتي: الأوثقية والأكثرية، فقد رواه جماعة من الثقات الأثبات، وذكر بعضهم قصة.

دلت على زيادة ضبطهم. بخلاف الوجه الأول، فقد رواه يحي بن اليمان، وهو صدوق يخطئ كثيرا، وانفرد بروايته مخالفا لمن هو أوثق منه من أصحاب ابن أبي ذئب.

وهذا ما رجحه، كل من:

-قال أبو حاتم الرازي، لما سئل عن حديث ابن اليمان: "إنما روى على هذا اللفظ يحي بن يمان، ووهم وهذا باطل"[2].

وقال أيضا: "وهِم يحي، إنّما أراد قال: كان رسُولُ اللهِ ﷺ إذا قام إلى الصّلاةِ رفع يديهِ مدًّا كذا رواهُ الثِّقاتُ مِن أصحابِ ابنِ أبِي ذِئبٍ"[3].

- قال البغوي: "ولا يصح"[4].

- قال الخليلي: "لم يروه بهذا اللفظ غير يحي بن اليمان"[5].

485/8). **الضعفاء والمتروكين**، (632، ص251). **الثقات لابن حبان**، (16293، 255/9). **الكامل لابن عدي**، (612/10). **معرفة الثقات للعجلي**، (2002، 360/2). **الإرشاد للخليلي**، (285/1). **تاريخ ابن معين رواية الدارمي**، (98، ص66). **الكاشف**، (6274، 379/2). **تهذيب التهذيب**، (490، 267/11). **التقريب**، (7679، ص598).

[1] - **هدي الساري**، ص363.

[2] - **العلل**، (458، 384/3).

[3] - **المصدر نفسه**، (265، 134/2).

[4] - **شرح السنة**، (29/3)

[5] - **الإرشاد**، (285/1).

– قال المباركفوري: "والظاهر الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور، فإنَّ حديث الباب باللفظ المذكور غير محفوظ قد أخطأ فيه ابن يمان كما صرّح به الترمذي.. والمراد بقوله أصح: الصحيح. يعني أنَّ رواية من روى بلفظ: كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً، صحيحة ورواية يحي بن اليمان المذكورة فإنَّها غير صحيحة، بل هي خطأ"[1].

جـ/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح، صحيح، ورواته ثقات. والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

مما سبق من كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، ومن خلال دراسة الحديث؛ تبين ما يلي:

1– أن الشيخ أحمد شاكر زاد في الحديث عبارة: "قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حسن"، وهي غير موجودة في باقي طبعات السنن، وكذلك لم يذكرها المزي في التحفة.

كما أن وجود هذه العبارة متعارض مع كلام الترمذي، الذي أعل الحديث، وقال عنه: "أخطأ ابن اليمان في هذا الحديث". وهذا الذي قاله الشيخ بشار عواد: "وقد أضاف العلامة أحمد شاكر عقيب الحديث العبارة الآتية: "قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حسن"، وليست هي في النسخ الجيدة ولا ذكرها المزي في التحفة، وأيضا: "فإن الترمذي أعل هذا الحديث، فكيف يحكم بتحسينه؟!"[2].

2– أن الشيخ أحمد شاكر صحح حديث ابن يمان بأمور ثلاث:

الأول: متابعة شبابة ليحي بن اليمان[3] –إن صحت روايته عن ابن أبي ذئب–، واعتبارها متابعة جيدة. وقد بين أبو حاتم أن شبابة لم يرو هذا اللفظ، وإنما هو لفظ يحي بن اليمان.

الثاني: توثيقه ليحي بن اليمان، وقد تبين من خلال ترجمته أنه صدوق يخطئ كثيرا.

الثالث: أن الروايتين حديث واحد، وأن النشر بمعنى المد، ولا فرق بينهما، وهذا ما يسوقنا إلى الظن بأن يحي بن اليمان رواه بالمعنى فأخطأ فيه والله أعلم. وما ذكره الترمذي، هو الصواب والله المستعان.

---

[1] – **تحفة الأحوذي**، (38/2).

[2] – **الجامع الكبير**، 279/1.

[3] – في حدود بحثي، لم أقف عليها.

الحديث الرابع:

حديث: «يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ[1] مِنْ مَاءٍ».

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ».

وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمَكُّوكِ[2]، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكَاكِيَّ».

وَرُوِي عَنْ سُفْيَانَ الثوري، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمُدِّ[3]، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ[4]». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ"[5].

---

[1] – **الرطل**: حدد المالكية مقدار الرطل الشرعي وهو البغدادي، بمئة وثمانية وعشرين درهما...وبما أن وزن الرطل= وزن 128درهم، ووزن الرطل على تقدير المالكية بالأوزان المعاصرة، فكالآتي: 2.97×128=380.16غ. **المقادير الشرعية بالتقويمات المعاصرة**، محمد دهان، مقال مقدم لمجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط –الجزائر، ص10.

[2] – **المكوك**: "اسم للمكيال، ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد، والمكاكي: جمع مكوك، على إبدال الياء من الكاف الأخيرة. أراد بالمكوك المد. وقيل: الصاع. والأول أشبه، لأنه جاء في الحديث مفسرا بالمد". **النهاية**، 350/4. والمكوك=3.264كغ=2.024 لتر. **الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان**، ص131.

[3] – **المد**: رطل وثلث بالبغدادي على المذهب. وقيل: رطلان. ويساوي: 544غ=0.688 لتر. **روضة الطالبين**، (90/1). **الإيضاحات العصرية**، ص132.

[4] – و**الصاع**: خمسة أرطال وثلث بالبغدادي، ما يعادل أربعة أمداد. ويساوي:2.175كغ =2.75 لتر. **المصدرين السابقين**.

[5] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء، حديث رقم: 609، 507/2-508.

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "حديث شريك حديث صحيح، والاختلاف بينه وبين غيره من اختلاف الروايات الذي يكون في أكثر الأحاديث..."[1].

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على عبد الله بن جبر، واختلف في متنه على ثلاثة أوجه:

– **الوجه الأول:** يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ

– **الوجه الثاني:** كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمكُّوكِ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكَاكِيَّ

– **الوجه الثالث:** كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ

أ/ تخريج الحديث:

1– تخريج الوجه الأول: يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ

– **أخرجه** الترمذي –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–، عن **هناد بن السري**..[2]

– و**ابن أبي شيبة** في المصنف، و**أحمد** في المسند..[3]

ثلاثتهم (هناد، وابن أبي شيبة، وأحمد) عن وكيع بن الجراح به بمثله عند أحمد، والبغوي. وبنحوه عند ابن أبي شيبة.

– و**أخرجه** أبو داود في سننه، عن **مُحَمَّد بن الصباح**..[4]

وأحمد في مسنده، عن **أسود بن عامر**..[5]

والطحاوي في شرح المعاني، من طريق **سعيد بن منصور**، و**يحيى بن عبد الحميد**..[6]

---

[1] – **سنن الترمذي**، أبواب السفر، باب قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء، حديث رقم: 609، 2/507-508.

[2] – **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 278، 2/52).

[3] – **المصنف**، (740، 2/146). **المسند**، (12839، 20/216).

[4] – **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، 95، 1/69).

[5] – **مسند أحمد**، (12843، 20/218).

[6] – **شرح المعاني**، (كتاب الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟، 3158، 2/50).

وابن عساكر في تاريخ دمشق، من طريق **إسماعيل بن موسى**..[1]

خمستهم (مُحَمَّد، وأسود، وسعيد، ويحيى، وإسماعيل) عن شريك، عن عبد الله بن عيسى به بنحوه، مع زيادة في آخره: "وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ". ولفظ يحيى بن عبد الحميد، فيه بيان معنى المد: "يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَهُوَ رَطْلانِ".

ورُوي من طريقين آخرين:

– **الطريق 1**: **أخرجه** الدار قطني؛ من طريق موسى بن نصر، نا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنّ النَّبِيَّ ﷺ "كَانَ يَتَوَضَّأُ بِرَطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ".

وقال: تفرد به موسى بن موسى بن نصر، وهو ضعيف الحديث.

– **الطريق 2**: أخرجه الدار قطني أيضا، من طريق؛ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، ذَكَرَهُ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِمُدٍّ رَطْلَيْنِ، وَيَغْتَسِلُ بِصَاعٍ ثَمَانِيَةِ أَرْطَالٍ"[2].

قال البيهقي: "إسنادهما ضعيف". لضعف: موسى بن نصر، وابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن، صدوق سيئ الحفظ جدا، وعبد الكريم بن أبي المخارق: ضعيف[3].

2– تخريج الوجه الثاني: كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمِكُّوكِ، وَيَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ مَكَاكِيَّ

– **أخرجه** مسلم في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، وابن حبان في صحيحه؛ من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[4]

ومسلم في الموضع السابق؛ من طريق **معاذ بن معاذ العنبري**..

والنسائي في الصغرى وفي الكبرى؛ من طريق **عبد الله بن المبارك**، و**يحيى بن سعيد القطان**..[1]

---

[1] – **تاريخ دمشق**، (394/31)

[2] – **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب ما يستحب للمتوضئ والمغتسل أن يستعمله من الماء، 314، 164/1)، (كتاب زكاة الفطر، 2138، 91/3)، (2139، 91/3).

[3] – **السنن الكبير**، (300/8). **التقريب**، (6081، ص493). (4156، ص361).

[4] – **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 662، 89/2). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ في إجازة الوضوء بالمد من الماء...، 116، 176/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الوضوء، ذكر البيان بأن القدر الذي وصفناه للاغتسال من الجنابة...، 1198، 331/2).

وأبو داود الطيالسي في مسنده –ومن طريقه أبي عوانه في مستخرجه–[2]

وأحمد في مسنده، وأبو عوانة في الموضع السابق، والبيهقي في السنن الكبير، والبغوي في شرح السنة؛ من طريق **عفان بن مسلم**..[3]

وأحمد أيضا؛ عن **مُحَمَّد بن جعفر**، و**بهز بن أسد**..[4]

والدارمي في مسنده، والطحاوي في شرح المعاني، والبغوي في الموضع السابق؛ من طريق **أبي الوليد الطيالسي**..[5]

تسعتهم (ابن مهدي، ومعاذ، وابن المبارك، وابن القطان، والطيالسي، وعفان، ومُحَمَّد، وبهز) عن شعبة، عن عبد الله بن جبر، عن أنس بمثله مع تقديم وتأخير، عند مسلم، وأحمد، والبزار.

قال ابن خزيمة مفسراً لفظه: "المكوك في هذا الخبر، المد نفسه"، وكذا قال أبو خيثمة عند ابن حبان: "المكوك: المد".

3– تخريج الوجه الثالث: كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ

– أخرجه البخاري في صحيحه –ومن طريقه الدمياطي في المعجم–، وأبو عوانة في المستخرج، والبيهقي في السنن الكبير، وفي معرفة السنن، والبغوي في شرح السنة، وفي الأنوار؛ من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**.. –وهو في كتابه الصلاة–[1]

---

[1] – **المجتبى**، (كتاب الطهارة، باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء، 234، 391/1)، (74، 273/1)، (باب القدر الذي يكتفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، 349، 476/1). **السنن الكبرى**، (85، 68/2)، (284، 204/2)، (86، 69/2)، (284، 204/2).

[2] – **مسند الطيالسي**، (2216، 573/3). – **مستخرج أبي عوانة**، (696، 429/2).

[3] – **مسند أحمد**، (13716، 269/21). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، لا وقت فيما يتطهر به المتوضئ والمغتسل، 946، 98/2). **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 277، 52/2).

[4] – **المسند**، (14000، 411/21)، (14093، 466/21).

[5] – **مسند الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب كم يكفي في الوضوء من الماء، 706، 475/1). **شرح المعاني**، (كتاب الزكاة، باب وزن الصاع كم هو؟، 3160، 51/2).

ومسلم في صحيحه، وابن أبي شيبة في مصنفه، وأبو نعيم في مستخرجه، والبيهقي في الخلافيات؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..[2]

كلاهما (أبو نعيم، ووكيع) عن مسعر بن كدام به بلفظ: "يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ" عند الجميع، مع تقديم وتأخير عند أبي عوانة والبيهقي. ولفظ أبو نعيم بمثله دون ذكر "وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ"

- **وأخرجه** أحمد في مسنده، من طريق **سفيان الثوري**..[3]

وأبو يعلى الموصلي في مسنده، من طريق **أبي خالد يزيد بن عبد الرحمن**..[4]

كلاهما (الثوري، وأبو خالد) عن **عبد الله بن عيسى**..

وأبو عوانة في مستخرجه، من طريق **سفيان الثوي**..[5]

والطحاوي في شرح المعاني، والطبراني في مسند الشاميين، من طريق **عتبة بن أبي حكيم**..[6]

ثلاثتهم (عبد الله، والثوري، وعتبة) عن عبد الله بن جبر به بمثله عند الطبراني، وبلفظ: "يَكْفِي مِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ، وَيَكْفِي مِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ" عند أبي عوانة، وأبي يعلى الموصلي، وعند أحمد؛ دون ذكر، "ومِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ".

---

[1] - **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد، 201، 51/1). **معجم شيوخ الدمياطي**، أبو مُحَمَّد عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ الشافعي (ت705هـ)، ت: إبراهيم نجم عبد الرحمن، أكاديمية الدراسات الإسلامية-جامعة مالايا-كوالالمبور، ط1: 2012م، (30، 332/1). **المستخرج**، (697، 430/2). **السنن الكبير**، (945، 97/2). **معرفة السنن**، (كتاب الطهارة، قدر الماء الذي يتوضأ به، 1510، 501/1). **شرح السنة**، (كتاب الطهارة، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 51/2). **الأنوار**، (490، ص201). **الصلاة**، أبو نعيم الفضل بن عمرو القرشي التيمي بالولاء الملائي، المعروف بابن دُكَيْن (ت219هـ)، ت: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة- السعودية، ط1: 1417هـ - 1996م، (باب ما يكفي من الغسل، 65، 97/1).

[2] - **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب قدر ماء الوضوء والغسل، 663، 90/2). **المصنف**، (715، 143/2). **مستخرج أبي نعيم**، (باب في الاغتسال من الجنابة، 730، 373/1). **الخلافيات**، (3460، 457/4).

[3] - **مسند أحمد**، (13788، 304/21).

[4] - **مسند أبي يعلى**، (4307، 596/3).

[5] - **مستخرج أبي عوانة**، (698، 430/2).

[6] - **شرح المعاني**، (3155، 50/2). **مسند الشاميين**، (761، 432/1).

ولفظ الطحاوي: " قَالَ: سَأَلْنَا أَنَسًا عَنِ الْوُضُوءِ الَّذِي يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْمَاءِ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ مِنْ مُدٍّ فَيَسْبُغُ الْوُضُوءَ، وَعَسَى أَنْ يَفْضُلَ مِنْهُ. قَالَ سَأَلْنَاهُ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: كَمْ يَكْفِي مِنَ الْمَاءِ؟ قَالَ: الصَّاعُ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ: أَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذِكْرُ الصَّاعِ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعَ الْمُدِّ".

- **وأخرجه** البزار، والطبراني في الأوسط؛ من طريق أبي إسماعيل إبراهيم بن عبد الملك، عن **قتادة بن دعامة**..[1]

والطبراني أيضا، من طريق زيد بن الحباب، عن **المغيرة بنت حسان**..[2]

وأبو نعيم في أخبار أصبهان، من طريق ابن أبي ليلى عن **عبد الكريم بن أبي المخارق**..[3]

ثلاثتهم (قتادة، والمغيرة، وعبد الكريم) عن أنس بن مالك، بلفظ: "كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ".

وهذه الطرق الثلاث؛ متكلم فيها[4].

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف فيه، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على ابن جبر، واختلف في متنه على ثلاثة أوجه

2- وأن ابن جبر: هو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، وقيل: ابن جبر بن عتيك الأنصاري المدني، وقيل: إنهما اثنان. وهو ثقة[5].

3- أن الوجه الأول، رواه عن ابن جبر؛ عبد الله بن عيسى: وهو ثقة فيه تشيع[1]، وعنه؛ **شريك**: وهو شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي القاضي بواسط، وهو عند الترمذي: "كثير الغلط والوهم"[2]، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع"[3].

---

[1] - **مسند البزار**، (7200، 441/13). **المعجم الأوسط**، (922، 282/1).

[2] - **المعجم الأوسط**، (3974، 201/4).

[3] - **أخبار أصبهان**، (571، ص321).

[4] - سئل أبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن عبد الملك عن قتادة، فقال: "هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتَادَةُ عَنْ صفيَّةَ بنتِ شَيْبَةَ، عَنْ عائِشَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ". **العلل لابن أبي حاتم**، (5، 397/1). وحديث المغيرة، قال عنه الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن المغيرة بنت حسان إلا زيد بن الحباب". وحديث عبد الكريم، سبق الكلام عليه.

[5] - **التقريب**، (3413، ص309).

وتابعه موسى بن نصر على رواية هذا الوجه، وهو ضعيف جداً كما في التقريب، وعلل الدار قطني حديثه بالتفرد.

4-أن الوجه الثاني، رواه عن عبد الله بن جبر؛ شعبة بن الحجاج: وهو أمير المؤمنين في الحديث، وهو مخرج عند مسلم كما سبق في التخريج.

5-أن الوجه الثالث، وقد رواه عن عبد الله بن جبر، مسعر بن كدام: وهو ثقة ثبت، وسفيان الثوري: ثقة حافظ، واتفق الشيخان على إخراجه.

وبهذا يترجح الوجهين الثاني والثالث، للقرينتي؛ الأوثقية، والأكثرية، فقد اجتمع شعبة ومسعر وسفيان على روايته، ولا تعارض بين الوجهين، لأن المراد بالمكوك في رواية شعبة، هو المد في رواية مسعر وسفيان كما سبق في التخريج.

بينما شريك تفرد برواية الحديث على لفظ المذكور مخالفا لرواية هؤلاء الثقات، وسبب خطئه هو روايته له بالمعنى.

قال ابن رجب: وكذلك روى حديث أنس "أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين من ماء"، وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد" والمد عند أهل الكوفة رطلان"[4].

وقد ضعف بعض أهل العلم رواية شريك، منهم[5]:

- **الدار قطني**: وهذا غير محفوظ المتن والإسناد جَميعًا -يعني رواية شريك-".

-قال ابن حزم: "وهذا لا حجة فيه، لان شريكا مطرح، مشهور بتدليس المنكرات إلى الثقات، وقد أسقط حديثه الامامان عبد الله بن المبارك، ويحي بن سعيد القطان وتالله لا أفلح من شهدا عليه بالجرحة".

وقال أيضا: "ثُم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأنه لا يدل ذلك على ان المد رطلان".

---

[1] - **المصدر نفسه**، (3523، ص317).

[2] - **العلل الكبير**، (100، ص69).

[3] - **التقريب**، (2787، ص266).

[4] - **شرح علل الترمذي**، (834/2).

[5] - **العلل**، (118/6). **المحلى**، (241/5). **تحفة الأحوذي**، (187/3).

-**المباركفوري**: "تفرد به شريك القاضي وقد عرفت أنه يخطئ كثيرا وتغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجهين الراجحين صحيح، لما سبق من البيان، والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، ومن خلال راسة الحديث، تبين ما يلي:

- أن الشيخ أحمد شاكر لم يذكر الخلاف الحاصل، وصحح الحديث لأن شريك ثقة عنده، فقال: شريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضي، وهو ثقة مأمون كما قال ابن سعد"[1]. إلا أن الشيخ أحمد شاكر لم يستحضر كل كلام ابن سعد والذي أشار فيه إلى غلطه، فقال: "وكان شريك ثقة مأمونا كثير الحديث، وكان يغلط كثيرا"[2].

[1] - **سنن الترمذي**، (66/1).

[2] - **الطبقات**، (499/8).

الحديث الخامس:

حديث: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيٍّ الأَزْدِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى».

قال أبو عيسى: «اخْتَلَفَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَرَفَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَأَوْقَفَهُ بَعْضُهُمْ» وَرُوِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ العُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ هَذَا، وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، وَرَوَى الثِّقَاتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ صَلَاةَ النَّهَارِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ «يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَبِالنَّهَارِ أَرْبَعًا»، "وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ: أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ »،«وقَالَ بَعْضُهُمْ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَرَأَوْا صَلَاةَ التَّطَوُّعِ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا، مِثْلَ الأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَغَيْرِهَا مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَإِسْحَاقَ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "وتعليل الترمذي لحديث "صلاة الليل والنهار" تعليل غير مقبول، فإن عليا الأزدي ثقة وقد زاد قوله "النهار" فتقبل زيادته... فحديث الباب رواه علي الأزدي وهو ثقة، وتابعه عليه عبد الله العمري، وهو ثقة أيضا كما ذكرنا مرارا، وصححه البخاري، وكفى به حجة. وله شاهد آخر من حديث الفضل بن العباس مرفوعا: "الصلاة مثنى مثنى" من غير تقييد بصلاة الليل"[2].

[1] – **سنن الترمذي**، (أبواب السفر، باب أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 597، 2/491-492).

[2] – **سنن الترمذي**، (أبواب السفر، باب أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 597، 2/491-492).

ثالثا: دراسة الحديث

هذا الحديث اختلف في لفظه، فروي بزيادة لفظة "النهار"، ورُوي بدونها.

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج الوجه الأول بزيادة لفظة "النهار"

-أخرجه الترمذي، والنسائي -ومن طريقه ابن حزم-، وابن خزيمة، والدار قطني، وابن عبد البر في التمهيد؛ من طريق مُحَمَّد بن بشار عن **عبد الرحمن بن مهدي**..[1]

- و**أخرجه** أبو داود -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير، وفي الخلافيات-، والبخاري في تاريخه، وابن الجارود، وابن المنذر، والطوسي، والطبراني، وابن عبد البر، والبيهقي في الموضعين السابقين، والخلعي؛ من طريق **عمرو بن مرزوق**..[2]

و**أبو داود الطيالسي** -ومن طريقه الطحاوي في شرح المعاني، وأبي الشيخ في الطبقات، والبيهقي في السنن الصغير، ومعرفة السنن-[3].

---

[1]- **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف صلاة الليل، 1682، 416/3). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، كم صلاة النهار؟، 557، 395/2). **المحلى**، (80/1). **صحيح ابن خزيمة**، (صلاة المريض، باب التسليم في كل ركعتين من صلاة التطوع صلاة الليل والنهار جميعا، 1282، 142/2). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب صلاة النافلة فِي الليل والنهار، 1546، 287/2). **التمهيد**، (286/8).

[2]- **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب في صلاة النهار، 1295، 275/3). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 4634، 302/5). **الخلافيات**، (2567، 356/3). **التاريخ الكبير**، (ترجمة: إبراهيم بن أبي دليلة، 917، 692/1). **المنتقى**، (283، ص179). **الأوسط**، (كتاب صفة الصلاة، ذكر السهو في سجدتي السهو، 521/3). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى، 557، 166/3). **المعجم الكبير**، (13679، 54/13). **التمهيد**، (323/8). **الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب**، أبو الحسن علي بن الحسن الخِلَعي الشافعيّ (ت492هـ)، ت: علي بن إبراهيم بن علي النهاري، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، تاريخ النشر: 1427هـ- 2006م، (41، 138/1).

[3] - **مسند الطيالسي**، (2044، 441/3). **طبقات المحدثين**، (7/3). **السنن الصغير**، (كتاب الصلاة، باب العدد المختار في صلاة الليل والنهار، 805، 290/1). **معرفة السنن**، (كتاب الصلاة، صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 5362، 26/4).

والنسائي في الموضع السابق –ومن طريقه ابن حزم في الموضع السابق–، وابن ماجه في الموضع السابق، وابن أبي شيبة وعنه الدرامي، وأحمد –ومن طريقه الخطيب في الموضح–، وابن خزيمة، وابن حبان، والدار قطني، وابن سمعون في أماليه، وابن عبد البر في التمهيد، والبيهقي؛ من طريق **غندر مُحَمَّد بن جعفر**...[1]

وابن ماجه، وابن أبي شيبة في الموضع السابق وعنه الدارمي في الموضع السابق وابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، وأحمد –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–؛ من طريق **وكيع بن الجراح**..

وابن حبان؛ من طريق **معاذ بن معاذ العنبري**..[2]

ستتهم (ابن مهدي، وعمرو، والطيالسي، وغندر، ووكيع، ومعاذ) عن شعبة بن الحجاج[3] به بمثله.

إلا أن لفظ ابن أبي شيبة عن وكيع: "صَلاَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ".

2– تخريج الوجه الثاني بدون لفظة "النهار"

– أخرجه البخاري في صحيحه –ومن طريقه البغوي في شرح السنة، وابن الجوزي في التحقيق–، ومسلم، والترمذي، والنسائي في الكبرى، وابن ماجه، والطيالسي –ومن طريقه أبي نعيم في مستخرجه –، والموصلي، وابن خزيمة، وأبو نعيم أيضا، وابن عساكر في التاريخ؛ من طريق **حماد بن زيد**..[1]

---

[1] – **المصنف**، (من أبواب صلاة التطوع، في صلاة النهار كم هي، 6797، 450/4). **سنن الدارمي**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 1483، 112/2). **مسند أحمد**، (5122، 130/9). **الموضح**، (2303). **صحيح ابن خزيمة**، (صلاة المريض، باب التسليم في كل ركعتين من صلاة التطوع صلاة الليل والنهار جميعا، 1282، 142/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، باب النوافل، 2483، 232/6). **سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب صلاة النافلة في الليل والنهار، 1546، 287/2). **الأمالي**، أبو الحسين محمد بن أحمد ابن سمعون الواعظ البغدادي (ت387هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م، (269، ص256). **التمهيد**، (382/8). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، 4635، 303/5). **الخلافيات**، (2567، 356/3).

[2] – **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، باب النوافل، 2482، 231/6).

[3] – اختلف على شعبة بن الحجاج، على وجهين رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر مرفوعاً. كما في أصل التخريج

الوجه الثاني: شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي الأزدي، عن ابن عمر موقوفاً. لم أقف على من أسنده، لكنه رُوي موقوفاً من طرق أخرى عن ابن عمر.

ومسلم في الموضع السابق، وأحمد –ومن طريقه أبي نعيم في المستخرج–، وأحمد أيضا، وأبي عوانة؛ من طريق **شعبة بن الحجاج**..[2]

والطيالسي في الموضع السابق –ومن طريقه أبي نعيم في الموضع السابق–؛ عن **حماد بن سلمة**..

وعبد الرزاق؛ من طريق **أيوب بن كيسان**، و**هشام بن حسان**..، وأحمد؛ من طريق **حبيب بن الشهيد**..

والطبراني في الأوسط، والقطيعي في جزءه، والشجري في أماليه؛ من طريق **عبد الله بن عون**..[3]

سبعتهم (حماد بن زيد، وشعبة، وحماد بن سلمة، وأيوب، وهشام، وحبيب، وعبد الله) عن **أنس بن سيرين** به بنحوه

وتابع أنس بن سيرين في رواية هذا الوجه عن ابن عمر، كل من:

1– سالم بن عبد الله

– أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى، وابن ماجه، والشافعي في مسنده، وفي الأم، والحميدي، وأحمد، وابن أبي شيبة، والموصلي، وابن الجارود في المنتقى، وابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن حبان،

---

[1] – **الصحيح**، (أبواب الوتر، باب ساعات الوتر، 995، 25/2). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر بواحدة، 958، 75/4). **التحقيق**، (مسألة: يجوز الوتر بركعة فإن أوتر بثلاث فصل بسلام، 658، 50/3). **صحيح مسلم**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، 1710، 490/2). **سنن الترمذي**، (أبواب الوتر، باب ما جاء في الوتر بركعة، 461، 324/2). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، عدد الوتر، 522، 375/2). **سنن ابن ماجه**، (كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوتر بركعة، 1174، 39/2)، (باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين، 1318، 99/2). **مسند الطيالسي**، (2030، 428/3). **المستخرج**، (كتاب الصلاة، باب من قال الوتر ركعة، 1711، 348/2). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (5768، 427/4). **صحيح ابن خزيمة**، (1129، 74/2). **تاريخ دمشق**، (826، 314/9).

[2] – **المسند**، (5049، 81/9)، (4860، 466/8). **المستخرج**، (1712، 349/2). **مستخرج أبي عوانة**، (2385، 316/6).

[3] – **مصنف عبد الرزاق**، (4725، 4727، 561/2). **مسند أحمد**، (5096، 112/9). **المعجم الأوسط**، (2369، 29/3). **جزء الألف دينار**، أبو بكر أحمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقطيعي (ت368هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس – الكويت، ط1: 1414هـ – 1993م، (224، ص354). **الأمالي**، (970، 282/1).

والطبراني في المسند، وأبو نعيم، وابن عبد البر، والمهرواني في الفوائد، والبغوي؛ من طريق **مُحَمَّد بن شهاب الزهري**..[1]

وأحمد، والطبراني في المسند، والكبير، والأوسط، وابن منده في الفوائد، وابن عساكر في التاريخ؛ من طريق **عبد الله بن العلاء**..

والطبراني أيضا في الأوسط، وابن ثرثال في جزءه؛ من طريق **المثنى بن العطار**..

والطبراني أيضا في الكبير من طريق **عمر بن مُحَمَّد**..، وفي الأوسط من طريق **المثنى بن القطان**..[2]

خمستهم (الزهري، وعبد الله، وابن العطار، وعمر، وابن القطان) عن سالم بن عبد الله به بنحوه.

2- نافع وعبد الله بن دينار

[1] - **صحيح البخاري**، (كتاب التهجد، كيف كان صلاة النبي ﷺ؟، 1137، 51/2). **صحيح مسلم**، (كتاب الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، 1697، 487/2). **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف صلاة الليل، 1684، 418/3). **السنن الكبرى**، (524، 376/2). **سنن ابن ماجه**، (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين، 1320، 99/2). **مسند الشافعي**، (387، 344/1). **الأم**، (486/8). **مسند الحميدي**، (653، 667/2). **مسند أحمد**، (4559، 163/8). **المصنف**، (من قال: صلاة الليل مثنى مثنى، 6787، 448/4). **مسند أبي يعلى**، (5494، 352/4). **المنتقى**، (272، ص176). **صحيح ابن خزيمة**، (صلاة المريض، باب ذكر الأخبار المنصوصة عن النبي ﷺ أن الوتر ركعة، 73/2). **مستخرج أبي عوانة**، (2369، 306/6). **صحيح ابن حبان**، (ذكر الإخبار عن وصف صلاة المرء بالليل وكيفية وتره في آخر تهجده، 2620، 453/3). **مسند الشاميين**، (1775، 45/3). **مستخرج أبي نعيم**، (1698، 344/2). **التمهيد**، (392/8)، **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**، أبو القاسم يوسف بن مُحَمَّد المهرواني الهمذاني (ت468هـ)، تخ: الخطيب البغداديّ، ت: سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1: 1422هـ - 2002م، (134، 942/2). **شرح السنة**، (أبواب النوافل، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر بواحدة، 955، 74/4).

[2] - **مسند أحمد**، (6169، 311/10). **مسند الشاميين**، (770، 437/1). **المعجم الكبير**، (13215، 313/12)، (13184، 303/12). **المعجم الأوسط**، (4674، 63/5)، (758، 231/1). **الفوائد**، (صفة صلاة الليل، 32، ص49). **تاريخ دمشق**، (15/7). **جزء ابن ثرثال**، أبو الحسن أحمد بن عبد العزيز ابن ثرثال التيمي (ت408هـ)، ت: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م، (190، ص78).

– **أخرجه** البخاري في الصحيح، وفي المعجم الأوسط، ومسلم، وأبو داود –ومن طريقه السبكي في معجمه–، والنسائي، وابن وهب في موطئه –ومن طريقه أبي عوانة في المستخرج، والطحاوي في شرح المعاني–، والشافعي في مسنده[1].

وفي الأم –ومن طريقه البيهقي في السنن الصغير والكبير وفي معرفة السنن–، وابن المنذر، والجوهري في المسند، وأبو نعيم في المستخرج، والبيهقي في الموضع السابق؛ من طريق مالك –وهو في موطئه– عن **نافع وعبد الله بن دينار**..[2]

3– القاسم بن مُحَمَّد

– **أخرجه** البخاري في صحيحه، وفي القراءة خلف الإمام، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى، وابن حبان في صحيحه، والطبراني في الكبير؛ من طريق **عبد الرحمن بن القاسم**..

والطبراني في الأوسط، وابن ثرثال في الموضع السابق؛ من طريق **المثنى بن حبيب العطار**..[3]

كلاهما (عبد الرحمن، والمثنى) عن القاسم بن محمد به بنحوه.

---

[1] – **الصحيح**، (كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوتر، 990، 24/2). **التاريخ الأوسط**، (337، 199/3). **صحيح مسلم**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، 1695، 482/2). **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 1326، 275/3). **معجم الشيوخ**، (ص149). **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بواحدة، 1710، 432/3). **موطأ ابن وهب**، (337، ص108). **المستخرج**، (2386، 317/6). **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب الوتر، 1653، 278/1). **المسند**، (384، 343/1)، (385، 344/1)..

[2] – **الأم**، (كتاب اختلاف العراقين، 486/8). **السنن الصغير**، (كتاب الصلاة، باب جواز الوتر ركعة واحدة ومن استحب الزيادة عليها، 766، 278/1). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 4631، 301/5). **معرفة السنن**، (5441، 53/4). **مسند الموطأ**، (468، ص411). **المستخرج**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 1697، 344/2). **الموطأ برواية أبي مصعب الزهري**، (باب الأمر بالوتر، 248، 367/1). **الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي**، (321، 192/1). **الموطأ برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي**، (157، ص166).

[3] – **الصحيح**، (أبواب الوتر، باب ما جاء في الوتر، 993، 24/2). **القراءة خلف الإمام**، (197، ص315). **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بواحدة، 1708، 431/3). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، كيف الوتر بركعة واحدة، 529ن 379/2). **صحيح ابن حبان**، (فصل في قيام الليل، ذكر الأمر للمتهجد...، 2624، 455/3). **المعجم الكبير**، (13096، 275/12). **المعجم الأوسط**، (4110، 249/4).

4- طاوس بن كيسان

- أخرجه مسلم، وابن ماجه، والشافعي، والحميدي في المواضع السابقة -ومن طريقه أبي نعيم-، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان في المواضع السابقة، وابن البخاري في مشيخته؛ من طريق **عمرو بن دينار**..[1]

والنسائي في المجتبى، وعبد الرزاق في مصنفه وعنه أحمد في مسنده، والطحاوي في الموضع السابق، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات -ومن طريقه الشجري في الأمالي-، والطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية؛ من طريق **حبيب بن أبي ثابت**..[2]

والنسائي في الكبرى، وأحمد، والموصلي، والسراج، وابن المنذر؛ من طريق **سليمان بن طرخان التيمي**..[3]

وابن أبي شيبة في مصنفه؛ من طريق **ليث بن أبي سليم**..[4]

والموصلي أيضا؛ من طريق **ثابت بن يزيد الأحول**..[5]

خمستهم (عمرو، وحبيب، وسليمان، وليث، وثابت) عن طاوس بن كيسان به بنحوه، مع زيادة في آخره: "فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ"

5- عبد الله بن شقيق

- أخرجه مسلم، والبزار، والموصلي، والطحاوي، وأبو نعيم، والبيهقي، من طريق **أيوب بن كيسان**..[6]

---

[1] - **مشيخة ابن البخاري**، ابن البخاري (ت690هـ)، ت: عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد – مكة- السعودية، ط1: 1419هـ، (1472/2).

[2] - **المجتبى**، (1683، 418/3). **مصنف عبد الرزاق**، (4730، 7/3). **مسند أحمد**، (5937، 160/10). **الغيلانيات**، (651، ص519). **الأمالي**، (969، 282/1). **المعجم الكبير**، (13461، 396/12). **الحلية**، (20/4).

[3] - **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، عدد ركعات الصلاة، 523، 375/2). **مسند أحمد**، (4848، 457/8). **مسند أبي يعلى**، (5618، 383/4). **حديث السراج**، (2475، 200/3). **الأوسط**، (كتاب الوتر، الوتر ركعة من آخر الليل، 2630، 168/5).

[4] - **المصنف**، (كتاب الرد على أبي حنيفة، الوتر بركعة واحدة، 39168، 306/20).

[5] - **مسند أبي يعلى الموصلي**، (5618، 383/4). (5620، 384/4).

[6] - **صحيح مسلم**، (كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة، 1699، 487/2). **مسند البزار**، (6154، 307/12). **مسند أبي يعلى**، (5635، 387/4). **شرح المعاني**، (1659، 278/1). **المستخرج**، (1702، 345/2). **السنن الكبير**، (4834، 411/5).

وأيضا مسلم، والبزار، والموصلي، وأبو نعيم، والبيهقي في المواضع السابقة؛ من طريق **بديل بن ميسرة**..

ومسلم، وأحمد، وأبو نعيم؛ من طريق **عمران بن حدير**..[1]

ومسلم في الموضع السابق، وأبو نعيم؛ من طريق **الزبير بن حريث**..[2]

وأبو داود، والنسائي في الصغرى والكبرى –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، وأحمد، والطبراني في الأوسط، والشجري في الأمالي؛ من طريق **قتادة بن دعامة**..[3]

وأحمد، والنسائي في الإغراب، والطحاوي في الموضع السابق؛ من طريق **أبي بشر جعفر بن أبي وحشية**..[4]

وأحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن خزيمة في الموضع السابق، وأبو عوانة، والطحاوي في الموضع السابق، وابن حبان؛ من طريق **خالد بن مهران**..[5]

وأحمد، والموصلي، وأبو عوانة، والبيهقي؛ من طريق **عاصم بن سليمان الأحول**..[6]

البزار؛ من طريق **حميد الطويل**..[7]

تسعتهم (أيوب، وبديل، وعمران، والزبير، وقتادة، وجعفر، وخالد، وعاصم، وحميد) عن عبد الله بن سلمة به بنحوه مطولا ومختصرا.

---

[1] – **صحيح مسلم**، (1700، 487/2). **مسند أحمد**، (5217، 180/9). **مستخرج أبي نعيم**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 1702، 345/2).

[2] – **المستخرج**، (1702، 345/2).

[3] – **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب كم الوتر، 1421، 325/3). **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كم الوتر، 1707، 431/3). **السنن الكبرى**، (1491، 3404). **التحقيق**، (660، 50/3). **مسند أحمد**، (5759، 180/9). **المعجم الأوسط**، (2614، 100/3). **الأمالي**، (في التوبة وما يتصل بذلك، 1002، 290/1).

[4] – **مسند أحمد**، (5537، 377/9). **الإغراب**، (9، ص67).

[5] – **مسند أحمد**، (5503، 360/9). **المصنف**، (من أبواب صلاة التطوع، من قال: صلاة الليل مثنى مثنى، 6789، 448/4)، (من كان يوتر بركعة، 6979، 490/4)، (كتاب الرد على أبي حنيفة، صلاة الليل وفصل شفع الوتر، 39153، 303/20). **المستخرج**، (2375، 309/6). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل، 2623، 454/3).

[6] – **مسند أحمد**، (5399، 360/9). **مسند أبي يعلى**، (5635، 387/4). **المستخرج**، (2376، 310/6). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة، ومن أجاز أن يصلي تطوعا ركعة واحدة، 4834، 411/5).

[7] – **مسند البزار**، (6156، 307/12).

6- عبد الله بن دينار

- أخرجه أبو أحمد الحاكم، من طريق **مالك بن أنس**..[1]

وابن ماجه، وابن حبان؛ من طريق **ابن شهاب الزهري**..[2]

و**إسماعيل بن جعفر** في جزءه -ومن طريقه ابن خزيمة، والطحاوي في الموضعين السابقين، وابن حبان-[3]

والشافعي في مسنده، والأم، الحميدي في مسنده -ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد، والبيهقي في السنن الكبير-، وابن أبي شيبة في مصنفه، وابن خزيمة في الموضع السابق، والسلفي في معجمه، والكيلاني في الأربعين؛ من طريق **سفيان بن عيينة**..[4]

وعبد الرزاق في مصنفه، عن **سفيان الثوري**..[5]

خمستهم (مالك، والزهري، وإسماعيل، وابن عيينة، والثوري) عن عبد الله بن دينار به بنحوه.

7- نافع مولى ابن عمر

- أخرجه البخاري، وأحمد، والبزار، وابن خزيمة في الموضع السابق، والطوسي، والسراج، وابن عبد البر في التمهيد، والخطيب في الموضح، من طريق **عبيد الله بن عمر**..[1]

---

[1] - **عوالي مالك رواية أبي أحمد الحاكم**، (106، 122/1).

[2] - **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين، 1320، 99/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل، 2620، 453/3).

[3] - **حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني**، أبو الحسن على بن حجر السعدى المروزى (ت244هـ)، ت: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط1: 1418هـ - 1998م، (9، ص135). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، باب الوتر، 2425، 357/3).

[4] -**مسند الشافعي**، (386، 344/1). **الأم**، (8، 486). **مسند الحميدي**، (656، 670/2). **التمهيد**، (377/8). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب الوتر بركعة واحدة ومن أجاز أن يصلي تطوعا ركعة واحدة، 4828، 409/5). **مصنف ابن أبي شيبة**، (من أبواب صلاة التطوع، من قال: صلاة الليل مثنى مثنى، 6788، 448/4). **معجم السفر**، أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت576هـ)، ت: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية – مكة، د ط، (1428، ص421). **الأربعون الكيلانية**، أبو الفرج عبد الرزاق بن عبد القادر الكيلاني البغدادي الحلبي (ت595هـ)، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1: 1421هـ - 2000م، (ص39).

[5] - **مصنف عبد الرزاق**، (4731، 7/3).

والبخاري، وأحمد –ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق–، والبزار، وابن خزيمة في الموضع السابق، وابن حبان، وأبو الشيخ في الطبقات، وابن عبد البر في الموضع السابق، والشجري في الأمالي؛ من طريق **أيوب بن كيسان**..[2]

والنسائي، والدارمي، والبزار في الموضع السابق، وأبو أحمد الحاكم في العوالي، وأبو نعيم؛ من طريق **مالك بن أنس** –وهو في موطئه–..[3]

والنسائي، وأحمد، والطرسوسي في المسند، والطحاوي؛ من طريق **يحيى بن أبي كثير**..[4]

والنسائي في الصغرى والكبرى، والطبراني في الأوسط –ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ–؛ من طريق **خالد بن زياد**..[5]

والنسائي أيضا في الصغرى؛ من طريق **الحسن بن الحر**..[6]

وعبد الرزاق في مصنفه، وابن قانع في معجمه؛ من طريق **عبد العزيز بن ميمون**..[1]

---

[1] – **صحيح البخاري**، (كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، 472، 102/1). **مسند أحمد**، (5793، 62/10). **مسند البزار**، (5444، 44/12). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في صلاة الليل مثنى مثنى، 417، 392/2). **حديث السراج**، (1725، 28/3). **التمهيد**، (376/8). **الموضح**، (225/2).

[2] – **صحيح البخاري**، (102/4731). **مسند أحمد**، (4492، 79/8). **التحقيق**، (636، 44/3). **مسند البزار**، (5448، 45/12). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل، 2622، 454/3). **الطبقات**، (209/2). **الأمالي**، (988، 286/1).

[3] – **مسند الدارمي**، (كتاب الصلاة، باب في صلاة الليل، 1484، 113/2). **عوالي مالك بن أنس**، (123، 115/1). **المستخرج**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 1697، 344/2). **موطأ مالك رواية الحسن الشيباني**، (أبواب الصلاة، باب صلاة الليل، 165، 254/1). **موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري**، (باب وقوت الصلاة، باب الأمر بالوتر، 248، 367/1)

[4] – **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف الوتر بواحدة، 1711، 433/3). **مسند أحمد**، (5454، 330/9). **مسند عبد الله بن عمر لطرسوسي**، (65، ص39). **شرح المعاني**، (1654، 278/1).

[5] – **المجتبى**، (1709، 432/3). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، كم صلاة النهار، 559، 396/2). **المعجم الأوسط**، (2175، 343). **تاريخ دمشق**، (30/16).

[6] – **المجتبى**، (1686، 419/3).

والبزار، والطوسي، وتمام في فوائده؛ من طريق **يحيى بن سعيد الأنصاري**..[2]

والموصلي، والطبراني في الأوسط؛ من طريق **ابن أبي ليلى**..[3]

وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن خزيمة في الموضع السابق، والطوسي في الموضع السابق، والطحاوي، وإبراهيم بن عبد الصمد في أماليه، وابن أخي ميمي في فوائده، والسلفي في الوجيز؛ من طريق **عبد الله بن عوف**..[4]

والبزار، من طريق **سليمان بن طرخان التيمي**..[5]

والطبراني في الأوسط والصغير، من طريق **محمد بن عمرو**.. وفي مسند الشاميين، من طريق **شعيب بن أبي حمزة**..[6]

وفي الصغير أيضا، من طريق **نافع بن أبي نعيم**..[7]

والخطيب في التاريخ، من طريق **حرب بن سريج**..[8]

وابن عساكر في التاريخ، من طريق **بكير بن الأشج**..[9]

جميعهم (من عبيد الله بن عمر إلى بكير بن الأشج) عن نافع مولى ابن عمر به بنحوه مع زيادة في آخره.

---

[1] – **مصنف عبد الرزاق**، (4724، 560/2). **معجم ابن قانع**، (82/2).

[2] – **مسند البزار**، (5449، 46/12). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في صلاة الليل مثنى مثنى، 416، 392/2). **فوائد تمام**، (1665، 395/2).

[3] – **مسند أبي يعلى**، (2623، 112/3). **المعجم الأوسط**، (2694، 128/3).

[4] – **مصنف ابن أبي شيبة**، (6980، 490/4). **شرح المعاني**، (1652، 278/1). **الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق**، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد البغدادي (ت325هـ)، ت: عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1: 1420هـ – 1999م، (9، ص32). **فوائد ابن أخي ميمي**، (50، ص50). **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني (ت576هـ)، ت: محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط1: 1411هـ – 1991م، (ص73).

[5] – **مسند البزار**، (5445، 44/12).

[6] – **المعجم الأوسط**، (76، 30/1). **المعجم الصغير**، (12، 32/2). **مسند الشاميين**، (2953، 144/4).

[7] – **المعجم الصغير**، (299، 319/2).

[8] – **تاريخ بغداد**، (57/3)

[9] – **تاريخ دمشق**، (3737، 121/34).

8- سالم بن عبد الله وحميد بن عبد الرحمن مقرونين

- أخرجه مسلم، والنسائي، وأبو نعيم، من طريق **حرملة بن يحيى**..[1]

وأبو عوانة، والطحاوي، عن **أحمد بن عبد الرحمن**..[2]

وأبو عوانة أيضا، من طريق **علي بن الحسن**، و**يعقوب بن مُحَمَّد**، و**أحمد بن صالح**..[3]

خمستهم (حرملة، وأحمد، وعلي، ويعقوب، وأحمد) عن عبد الله بن وهب عن عمرو، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله وحميد بن عبد الرحمن به بنحوه

9- حميد بن عبد الرحمن

- أخرجه النسائي في الصغرى والكبرى، وأحمد، وأبو عوانة[4]؛ من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن حميد بن عبد الرحمن به بنحوه.

10- أبو سلمة بن عبد الرحمن ونافع مقرونين

- أخرجه النسائي، والطحاوي، وابن عبد البر في التمهيد، من طريق **معاوية بن سلام**..[5]

وأحمد، والبزار، من طريق **شيبان بن عبد الرحمن**..[6]

والطرسوسي في المسند، من طريق **يزيد بن عياض**..[7]

ثلاثتهم (معاوية، وشيبان، ويزيد) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ونافع به بنحوه.

11- أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن

---

[1] - **صحيح مسلم**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، 1698، 487/2). **المجتبى**، (1690، 421/3). **مستخرج أبي نعيم**، (1700، 345/2).

[2] - **مستخرج أبي عوانة**، (2373، 307/6). **شرح المعاني**، (1663، 278/1).

[3] - **مستخرج أبي عوانة**، (2374، 307/6).

[4] - **المجتبى**، (1690، 421/3). **السنن الكبرى**، (1474، 396/3). **مسند أحمد**، (6176، 316/10). **مستخرج أبي عوانة**، (2373، 307/6).

[5] - **المجتبى**، (1711، 433/3). **شرح المعاني**، (1662، 278/1). **التمهيد**، (392/8).

[6] - **مسند أحمد**، (5454، 330/9). **مسند البزار**، (5446، 45/12).

[7] - **مسند عبد الله بن عمر**، (62، ص38).

– **أخرجه** النسائي، وابن ماجه، والحميدي، وأحمد، وابن خزيمة في الموضع السابق، وابن حبان[1]؛ عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي لبيد عن أبي سلمة به بنحوه.

12– أبو مجلز لاحق بن حميد

– **أخرجه** ابن ماجه في سننه، والبزار في مسنده[2]؛ من طريق عاصم الأحول عن أبي مجلز به بنحوه

13– عبيد الله بن عبد الله

– **أخرجه** البخاري في صحيحه معلقاً، وأبو نعيم[3]، من طريق الوليد بن كثير، عن عبيد الله بن عبد الله به بنحوه.

14– عقبة بن حريث

– **أخرجه** أحمد –ومن طريقه أبي نعيم في مستخرجه–، وأبو عوانة، والبيهقي في السنن الكبير ومعرفة السنن[4]؛ من طريق شعبة، عن عقبة بن حريث به بنحوه.

15– عطية بن سعد

– **أخرجه** أحمد من طريق **الأعمش**..[5]

والطرسوسي من طريق **إسرائيل بن يونس**..[6]

[1] – **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف صلاة الليل، 1685، 419/3). **سنن ابن ماجه**، (1320، 99/2). **مسند الحميدي**، (661، 252/2). **مسند أحمد**، (4571، 179/8). **صحيح ابن حبان**، (2620، 453/3).

[2] – **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر بركعة، 1175، 39/2). **مسند البزار**، (6155، 307/12).

[3] – **صحيح البخاري**، (473، 102/1). **مستخرج أبي نعيم**، (1710، 348/2).

[4] – **مسند أحمد**، (5483، 345/9). **مستخرج أبي نعيم**، (كتاب الصلاة، باب من قال الوتر ركعة، 1713، 349/2). **مستخرج أبي عوانة**، (2365، 2367، 304/6). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، 301/5). **معرفة السنن**، (5442، 54/4).

[5] – **مسند أحمد**، (6439، 476/10).

[6] – **مسند عبد الله بن عمر**، (5، ص21)

وابن قانع في معجمه، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات، وأبو نعيم في الحلية؛ من طريق **مسعر بن كدام**..[1]

ثلاثتهم (الأعمش، وإسرائيل، ومسعر) من طريق عطية بن سعد به بنحوه.

16- عقبة بن مسلم

- أخرجه الطحاوي في شرح المعاني[2]؛ من طريق جعفر بن ربيعة عن عقبة بن مسلم به بنحوه.

17- محمد بن سيرين

- أخرجه أحمد، من طريق **هشام بن حسان**..[3]

والطوسي، والرامهرمزي في المحدث؛ من طريق **عبد الله بن عون**..[4]

والطوسي، والرامهرمزي في الموضعين السابقين، من طريق **يونس بن عبيد بن دينار**..

وابن الأعرابي في معجمه، والطبراني في الأوسط؛ من طريق **خالد الحذاء**..[5]

وأبو الشيخ في الطبقات، من طريق **أيوب بن كيسان**..[6]

خمستهم (هشام، وعبد الله، ويونس، وخالد، وأيوب) عن محمد بن سيرين به بنحوه.

18- مجاهد

- أخرجه الطبراني في الأوسط[7]؛ من طريق مغيرة، عن مجاهد به بنحوه

19- حبيب بن أبي ثابت

- أخرجه الموصلي في مسنده[1]؛ من طريق أبي إسحاق الشيباني عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه

---

[1] - **معجم ابن قانع**، (82/2). **الغيلانيات**، (653، ص519). **حلية الأولياء**، (254/7).

[2] - **شرح المعاني**، (1667، 279/1).

[3] - **مسند أحمد**، (4878، 480/8).

[4] - **مستخرج الطوسي**، (438، 420/2). **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي الفارسي (ت360هـ)، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، ط3: 1404هـ، ص482.

[5] - **معجم ابن الأعرابي**، (90، 64/1). **المعجم الأوسط**، (3893، 172/4).

[6] - **طبقات المحدثين**، (209/2).

[7] - **المعجم الأوسط**، (3878، 165/4).

20- مُحَمَّد بن عبد الرحمن

- أخرجه عبد بن حميد في مسنده؛ من طريق حميد بن عطاء الأعرج، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن به بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد والنظر في الخلاف:

مما سبق في التخريج، وبيان المدار والخلاف، تبين ما يلي:

1- أن الحديث مداره على ابن عمر، واختلف عنه على وجهين في متنه.

2- أن الوجه الأول انفرد به علي بن عبد الله الأزدي، وزاد فيه لفظ "النهار"، **وعلي الأزدي**: وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجمة له ابن عدي في الكامل، وذكر حديثه هذا، وقال: "وليس لعلي البارقي الأزدي كثير حديث، وهو عندي لا بأس به"، وقال ابن حجر: "صدوق، ربما أخطأ"[2]. ورواه عن علي الأزدي كل من:

- **يعلى بن عطاء**: وهو ثقة.

- **إبراهيم بن أبي دليله**: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، فقال: "عن علي الأَزدِيّ، قالهُ أَبو مالك، النَّخَعِيّ، عَنْ يَعلَى بْن عطاء"، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر في جرحاً. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "شيخ يروي عن علي بن عبد الله الأزدي، روى عنه يعلى بن عطاء". وقال الذهبي في الميزان: "عن علي الأزدي، عن ابن عمر، لا يعرف، ولم يصح خبره". وقال في المغني: "لا يعرف فلا يحتج به"[3]

قال ابن عبد البر: "لم يقله أحد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه"[4]، وساق بسنده إلى مضر بن مُحَمَّد، قال: "سألت يحيى بن معين عن صلاة الليل والنهار فقال: صلاة النهار أربعا لا يفصل بينهن، وصلاة الليل ركعتين، فقلت له: أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، فقال: بأي حديث؟ فقلت:

---

[1] - **مسند أبي يعلى**، (2623، 112/3).

[2] - **معرفة الثقات للعجلي**، (1315، 158/2). **الثقات**، (4386، 164/5). **الكامل**، (75/8). **تقريب التهذيب**، (4762، ص403).

[3] - **التاريخ الكبير**، (917، 692/1). **الجرح والتعديل**، (98/2). **الثقات**، (6491، 8/6). **ميزان الاعتدال**، (80، 70/1). **المغني**، (74، 14/1).

[4] - **التمهيد**، (378/8).

بحديث شعبة عن يعلى بن عطاء عن على الأزدي عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" فقال: ومن علي الأزدي حتى أقبل منه هذا؟"

- **وقد روى هذا الحديث بالزيادة أيضا؛ كل من:**

- **الحنيني** عن مالك وعبيد الله بن عمر، وعن عبد الله بن عمر عن نافع، و**الحنيني**: هو إسحاق بن إبراهيم، وهو ضعيف. وعبد الله بن عمر: ضعيف الحديث أيضا.

قال الدار قطني: "وإنما تعرف هذه اللفظة من رواية الحنيني، فأَما أَصحاب مالك فرَوَوْه في "الموطأ" وغيره عَن نافع، عَن ابن عُمر، وعن عَبد الله بن دينار، عَن ابن عُمر: في صلاة الليل دون صلاة النهار، وهو الصَّحيح عن مالك"[1].

- و**ابن لهيعة** عن بكير بن الأشج، وهو ضعيف الحديث[2]، وعلى ضعفه؛ "فقد كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم"[3]، وقد عنعن هنا ولم يصرح بالتحديث.

- **وهب بن وهب**، عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، ووهب بن وهب، قال البخاري عنه: سكتوا عنه، كان وكيع يرميه بالكذب"[4]. قال الدار قطني: "ووهم فيه، والمحفوظ عن عُبيد الله ما ذكرناه عن وَكيع، عَن الثَّوري، وعن يحيى، عن عُبيد الله من قول ابن عُمر وفعله".

3- أن الوجه الثاني دون ذكر لفظ "النهار"، رواه عن ابن عمر؛ جماعة من أصحاب ابن عمر، وهم: أنس بن سيرين، سالم بن عبد الله، عبد الله بن دينار، نافع مولى ابن عمر، طاوس بن كيسان، وغيرهم. ورواية بعضهم قد اتفق البخاري ومسلم على إخراجها، كما سبق في التخريج، ورواية بعضهم الآخر عند مسلم.

---

[1] - **العلل**، (2927، 35/7).

[2] - وخالفه عَمرو بن الحارث، واختُلفَ عنه:

فرواه داود بن منصور، عن اللَّيث بن سعد، عن عَمرو بن الحارث، عن بكير ابن الأَشج، عن عَبد الله بن أَبي سلمة، عن مُحمد بن عَبد الرَّحمَن بن ثوبان، عَن ابن عُمر، عن النَّبي ﷺ: "صلاة الليل والنهار مثنى"

ورَواه نافع بن يزيد، عن عَمرو بن الحارث، عن مُحمد بن عَبد الرَّحمَن بن ثوبان، عَن ابن عُمر، عن النَّبي ﷺ، مثل ذلك: أسقط من الإسناد رجلين. وقال: "وكلاهما غير محفوظ". **العلل**، (35/7)

[3] - **إكمال تهذيب الكمال**، (147/8).

[4] -**التاريخ الكبير**، (2581، 170/8).

وبهذا يترجح الوجه الثاني الذي رُوي دون لفظة "النهار"، وتكون هذه الزيادة شاذة لقرائن هي: -اتفاق الشيخين على رواية الحديث دون زيادة. -وإجماع أصحاب ابن عمر على روايته دونها، وهم أكثر من عشرين راويا، وأكثرهم من الثقات الحفاظ، كنافع، وسالم، والقاسم وغيرهم، في حين أن الوجه الأول انفرد علي البارقي الأزدي بالزيادة في متنه، وهو صدوق مع قلة حديثه.

وقد وافق هذا الترجيح؛ ترجيح جماعة من الأئمة، فضعفوا رواية الزيادة منهم:

- قال أحمد: كَانَ شعبة يَفْرُقُهُ"، أي: " كان يتهيب هذا الحديث"[1]

- قال النسائي في الصغرى: "هذا الحديث عندي خطأ، والله تعالى أعلم". وقال في الكبرى: " إسناده جيد، إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فيه، فلم يذكروا فيه النهار: منهم سالم ونافع وطاوس".

- قال الحاكم: "رجاله ثقات، إلا أن فيه علة، يطول بذكرها الكلام"[2]

- قال ابن تيمية: "ولهذا ضعف الإمام أحمد وغيره من العلماء حديث البارقي"[3]

- قال ابن رجب: "وأعله ابن معين وغيره، بأن أصحاب ابن عمر الحفاظ رووا كلهم، عنه، عن النبي ﷺ: "صلاة الليل مثنى مثنى"، من غير ذكر النهار، أكثر من خمسة عشر نفسا، فلا يقبل تفرد علي الازدي بما يخالفهم. وأعله الإمام أحمد وغيره بأنه روي عن ابن عمر، أنه كان يصلي بالنهار أربعاً، فلو كان عنده نص عن النبي ﷺ لم يخالفه

وتوقف أحمد -في رواية عنه- في حديث الأزدي"[4]

وقد صحح الوجه الأول بزيادة "النهار"، كل من: البخاري فيما نقله البيهقي عنه: "سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ عَنْ حَدِيثِ يَعْلَى أَصَحِيحٌ هُوَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ".

---

[1] - **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**، (1947، ص417). **منحة العلام شرح بلوغ المرام**، عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط1: 1428هـ، (بيان كيفية صلاة الليل، 366، 232/1).

[2] - **معرفة علوم الحديث**، (167/1).

[3] - **مجموع الفتاوى**، (289/21).

[4] - **فتح الباري**، (192/6).

وصححه أيضا ابن خزيمة، وابن حبان، والنووي، والألباني[1]. بناء على أن لفظ "النهار" زيادة من ثقة، فتقبل زيادته

لكن تصحيح هؤلاء الأئمة للحديث من هذا الوجه، متعقب بأن عليا الأزدي صدوق، وأنه خالف أكثر الثقات من أصحاب ابن عمر بهذه الزيادة.

جـ/ الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح صحيح لاتفاق الشيخين على إخراجه، كما سبق في التخريج. والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر:

من خلال النظر في كلام الترمذي، وكلام أحمد شاكر، ودراسة الحديث؛ تبين أن الترمذي لم يعتمد زيادة "والنهار" وصحح الحديث من دونها، في حين لم يقبل أحمد شاكر تعليل الترمذي للحديث، واحتج:

– بأن عليا الأزدي ثقة وقد زاد، فتقبل زيادته.

– ومتابعة عبد الله بن عمر العمري –وهو ثقة عنده–. لكن هذه المتابعة لا تصلح، لأن الذي رواه عن عبد الله العمري هو الحنيني، وهو ضعيف كما سبق–، وانفرد به. قال الطبراني: "غريب لم يرو هذه اللفظة "والنهار"، عن العمري إلا الحنيني". فإسناده ضعيف، لضعف الحنيني، والعمري، وكذا مخالفته لأصحاب نافع.

– أن البخاري صحح حديث علي الأزدي، لكني لم أهتد إلى مقتضى تصحيحه.

– وأن الحديث له شاهد من حديث الفضل بن العباس مرفوعا. وحديث الفضل أورده البخاري في التاريخ الكبير، فقال: "قال عبد الله: حدثني الليث، قال: حدثني عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ: الصلاة مثنى مثنى، وتشهدُ في كُل ركعتين، وتُقنعُ بيديك – يقول ترفعُهُما – إلى ربك، مُستقبلاً ببُطونهما وجهك، تضرعُ، وتخشعُ، وتمسكنُ، وتقولُ: يا رب، يا رب، فمن لم يفعل ذلك فهو خداجٌ". **قال البخاري**: "وهو حديثٌ لا يُتابعُ عليه، ولا يُعرف سماعُ هؤلاء بعضهم من بعض"[2]. وقال في ترجمة عبد الله بن نافع بن العمياء: " عن ربيعة بن الحارث، روى عنه عمران بن أبي أنس، لم يصح حديثُه".

---

[1] – **المجموع**، (في مسائل تتعلق بباب صلاة التطوع، 56/4). **السلسلة الصحيحة**، (477/1).

[2] – **التاريخ الكبير**، (ترجمة: ربيعة بن الحارث، 3837، 178/4)، (6694، 272/6).

– خلاصة الفصل الخامس:

من خلال هذا الفصل؛ تبين دفع دعوى تساهل الترمذي في حكمه على الأحاديث؛ كحديث عبد الله بن زيد: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ"، إذ اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في صحيحيهما، وحسنه الترمذي.

– اعتماد الشيخ في تحقيقه لسنن الترمذي نسخاً اضطربت، فيضبط بعض الأحكام وبعض الألفاظ، مما جعل الشيخ يُسرع في تخطئة الإمام الترمذي واتهامه بأن نقله "نقل غير صواب"، كذلك بعض الزيادات التي أضافها الشيخ على نسخ السنن، وهي غير موجودة في باقي النسخ، وفي التحفة.

– توثيقه لبعض الرواة المتكلم فيهم؛ كشريك بن عبد الله النخعي، ويحيى بن اليمان، دون النظر الشامل لأقوال أهل العلم فيهم.

الفصل السادس:

الأحاديث التي خالف فيها أحمد شاكر الترمذي
وليست معلة بالاختلاف

الفصل السادس:

الأحاديث التي خالف فيها أحمد شاكر الترمذي وليست معلة بالاختلاف

يتناول هذا الفصل دراسة مجموعة من الأحاديث التي خالف فيها أحمد شاكر الترمذي وليست معلة بالاختلاف وهي:

- **الحديث الأول: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ».**
- **الحديث الثاني: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».**
- **الحديث الثالث: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».**
- **الحديث الرابع: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الوُضُوءِ».**
- **الحديث الخامس: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ».**
- **الحديث السادس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ».**
- **الحديث السابع: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ...».**
- **الحديث الثامن: «فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ إِبِطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَرَى بَيَاضَهُ».**
- **الحديث التاسع: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ».**
- **الحديث العاشر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ».**
- **الحديث الحادي عشر: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ...».**
- **الحديث الثاني عشر: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ...».**
- **الحديث الثالث عشر: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ مِنَ القُرْآنِ لَيْلَةً».**
- **الحديث الرابع عشر: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ».**
- **الحديث الخامس عشر: «يَا عَمِّ أَلَا أَصِلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ...».**
- **الحديث السادس عشر: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ...».**

الحديث الأول:

حديث: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ»، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا.

وفي الباب عن أبي قتادة، وعائشة، وعمار بن ياسر.

قال أبو عيسى: حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب.

10- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ»، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ.

وحديث جابر عن النبي ﷺ أصح من حديث ابن لهيعة. وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه يحي بن سعيد القطان وغيره"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "وابن لهيعة-بفتح اللام وكسر الهاء- هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه، وهو ثقة صحيح الحديث. وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيرا من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه: فترجح لدينا أنه صحيح الحديث، وإنما قد يكون في الرواية من الضعف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو. وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: "ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟". وقال سفيان الثوري: "عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع". وهذا الحديث الذي أعله الترمذي بابن لهيعة إنما أعله لأنه رواه عن أبي الزبير عن جابر

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء من الرخصة في ذلك، رقم الحديث: 9-10، 1/15-16.

عن أبي قتادة، وغيره رواه عن مجاهد عن جابر فقط، **ولا مانع من صحة الروايتين**، كما تراه في كثير من الأحاديث، وليست إحداهما بنافية للأخرى"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديثين:

1- تخريج الحديث الأول:

- **أخرجه** الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة، عن **مُحَمَّد بن بشار**..[2]

والترمذي أيضا، عن **-مُحَمَّد بن المثنى**..، والحازمي في الاعتبار، من طريق **عبد الأعلى بن حماد**..[3]

ثلاثتهم (ابن بشار، وابن المثنى، وعبد الأعلى) عن وهب بن جرير عن أبيه به بنحوه

- وأخرجه أحمد، وابن الجارود، والطوسي، والطحاوي، وابن حبان، والدار قطني -ومن طريقه البيهقي-، والدار قطني أيضًا -ومن طريقه الحازمي في الاعتبار-، وابن شاهين -ومن طريقه ابن الجوزي في الإعلام-[4]؛ من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد به بنحوه.

وقد صرّح ابن إسحاق بالتحديث من أبان بن صالح في رواية أحمد، وابن حبان وابن الجارود، والدار قطني، والحاكم.

---

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء من الرخصة في ذلك، رقم الحديث: 9-10، 15/1-16.

[2]- **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، 13، 14/2). **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحاري، 325، 305/1). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب ذكر خبر روي عن النبي في الرخصة في البول مستقبل القبلة بعد نهي النبي عنه، 58، 147/1).

[3]- **الاعتبار**، (كتاب الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة، والاختلاف فيه، 37/1).

[4]- **مسند أحمد**، (14872، 157/23). **المنتقى**، (كراهية استقبال القبلة للغائط والبول والاستنجاء، 30، ص97). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في الرخصة في ذلك، 9، 154/1). **شرح معاني الآثار**، (كتاب الكراهة، باب استقبال القبلة بالفروج للغائط والبول، 6597، 234/4). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الرقائق، ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنه ناسخ للزجر الذي تقدم ذكرنا له، 1420، 444/2). **سنن الدار قطني**، (كتاب الطهارة، باب استقبال القبلة في الخلاء، 162، 93/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك في الأبنية، 445، 280/1). **الاعتبار**، (37/1). **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (كتاب الطهارة، حديث آخر في النهي عن استقبال القبلة لغائط أو بول، 82، ص83). **إعلام العالم**، (كتاب الطهارة، باب: استقبال القبلة بالبول والغائط، 9، ص69).

2- تخريج الحديث الثاني:

- أخرجه الترمذي في سننه وفي العلل، عن **قتيبة بن سعيد**..[1]

وأحمد، عن **حسن بن موسى**، و**موسى بن داود**، و**إسحاق بن الطباع**..[2]

والطحاوي، من طريق **أسد بن موسى**..[3]

والطبراني في الأوسط وفي الكبير، من طريق **سعيد بن أبي مريم**..[4]

ستتهم (قتيبة، وحسن، وموسى، وإسحاق، وأسد، وسعيد) عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي قتادة موقوفاً.

ب/ دراسة الإسنادين وموقف النقاد من الحديثين:

1- الحديث الأول:

إسناد هذا الحديث؛ فيه **جرير بن حازم**: هو "ثقة؛ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه"[5]، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. قال الذهبي: " ثقة لما اختلط حجبه ولده"[6]. وفي هذا الحديث لم يحدث عن قتادة، ولم يذكر أهل العلم هذا الحديث ضمن الأحاديث التي وهم فيها إذا حدّث من حفظه، وأما التحديث بعد الاختلاط فقد بيّن الذهبي أن ولده حجبه عن التحديث وأنه لم يحدث أحدا بعد الاختلاط.

و**مُحَمَّد بن إسحاق**: وهو ابن يسار مولى قيس بن مخرمة القُرشي مديني، كنيته أبو بكر المدني. قال ابن معين: محمد بن إسحاق ليس به بأس. وقال مرة: ليس بذاك، ضعيف. وقال مرة: محمد بن إسحاق عندي سقيم ليس

[1]- **العلل الكبير**، (الطهارة، الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول، 5، ص23).

[2]- **مسند أحمد**، (22560، 252/37).

[3]- **شرح معاني الآثار**، (6596، 234/4).

[4]- **المعجم الأوسط**، (172، 61/1). **المعجم الكبير**، (3276، 240/3).

[5]- **التقريب**، (911، ص138)

[6]- **الكاشف**، (768، 291/1).

بالقوي[1]. قال الذهبي: "كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة"[2]قال ابن حجر: "إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر"[3].

وأبان بن صالح: هو ابن عُمَير بن عُبَيد القرشي، أبو بكر المدني. "وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهله وابن عبد البر فضعفه"[4].

قال البخاري: رواه غير واحد، عن مُحمد بن إسحاق"[5].

وصححه الحاكم، وقال: "على شرط مسلم"[6]، وتعقبه ابن الملقن بقوله: "وفي كونه على شرطه نظر؛ لأن في إسناده: ابن إسحاق، ولم يحتج به مسلم إنما أخرج له متابعة"[7].

وحسنه البزار كما في التلخيص[8]، والنووي[9]، وذكر ابن حجر أن النووي توقف فيه، لعنعنة ابن إسحاق، لكن سبق في التخريج؛ أن أبا إسحاق صرّح بالتحديث من أبان بن صالح، فانتفت شبة تدليسه.

وقال ابن حزم: "وأما حديث جابر، فإنه من رواية أبان بن صالح، وليس بالمشهور"[10].

وضعّفه ابن عبد البر، فقال: "وليس حديث جابر بصحيح عنه، فيعرَّج عليه. لأنَّ أبان بن صالحٍ الذي يرويه، ضعيفٌ"[11].

قال ابن حجر معقباً عليهما: "وهذه غفلةٌ منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يُضعِّفْ أبان هذا أحدٌ قبلهما"[12].

---

[1]-**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 405/24.

[2]-**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 156/2.

[3]- **تقريب التهذيب**، ص467.

[4]- **تهذيب التهذيب**، (141، 245/1)

[5]- **العلل الكبير**، (5، ص23).

[6]- **المستدرك**، (509/1)

[7]- **البدر المنير**، (308/2).

[8]- **التلخيص الحبير**، (272/1).

[9]- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (155/3).

[10]- **المحلى**، (205/2).

[11]- **التمهيد**، (502/1).

[12]- **تهذيب التهذيب**، (247/1).

وتعقبهما أحمد شاكر، فقال: "وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه وهذا الحديث هو من رواية محمد بن اسحق عن أبان"[1].

2- الحديث الثاني: ففي إسناده؛ ابن لهيعة وهو: **عبد الله بن لهيعة،** أبو عبد الرحمن، ضعيف عن المحدثين، اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في رواياته، سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة: سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه"[2]

وحديثنا هذا؛ لم يروه عنه أحد من العبادلة الأربعة، "ورواه عنه قتيبة، وحسن بن موسى وسعيد بن أبي مريم، وهم ليسوا من قدماء أصحابه"[3]

قال ابن حبان: "سبرت أخباره فرأيته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قراؤه سواء كان من حديثه أو لم يكن من حديثه فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه"[4].

وأبو الزبير، هو: محمد بن مسلم بن تدرس، قال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس، وفي أيضا: أحد التابعين مشهور وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو له البخاري سوى حديث واحد"[5].

هذا الحديث أعله الدار قطني بأن يكون محفوظاً عن صحابي، فيُروى عن تابعي، يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبتهُ، ولهذا قال: "كذلك يقول ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي قتادة، وليس بمحفوظ.

والحديث مشهور، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، يرويه محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن جابر"[6].

---

[1]- **المحلى**، (198/1).

[2]- **تهذيب التهذيب**، (3732، 195/7).

[3]- **بذل الإحسان**، (242/1).

[4]- **إكمال التهذيب**، (147/8).

[5]- **التقريب**، (6291، ص506). **هدي الساري**، (442/1).

[6]- **العلل**، (1047، 118/3). ينظر: **منهج الإمام الدار قطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط1: 1432هـ- 2011م، ص139.

قال ابن عبد البر: "وقد رواه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن قتادة عن النبي عليه السلام على خلاف رواية أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر وهو حديث لا يحتج بمثله"[1].

جـ/ الحكم على الحديثين:

حديث جابر محفوظ، وإسناده بين الصحيح والحسن، كما سبق ذكره في الدراسة.

أما حديث ابن لهيعة فضعيف، لضعف ابن لهيعة وتفرده به والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من الدراسة وكلام الترمذي وأحمد شاكر، نخلص إلى ما يلي:

– أن الترمذي حسن طريق جابر واستغربه، لتفرد ابن إسحاق بروايته، ورجح طريق رواية جابر على رواية ابن لهيعة، وأشار إلى ضعف ابن لهيعة عند أهل الحديث.

– أن أحمد شاكر صحح الطريقين معا، بناء على توثيقه لابن لهيعة، واعتماده في ذلك على قول أحمد فيه، وأن مردّ الخطأ في رواياته إنما من الرواة ممن دونه. وقد تبين من خلال الدراسة أن ابن لهيعة ضعيف. والله أعلم.

[1]– **التمهيد**، (502/1).

الحديث الثاني:

حديث: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، ح وحَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».

قَالَ هَنَّادٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا بِطُهُورٍ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ.

قال أبو عيسى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ.

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر بعدما أشار إلى رواية أبي هريرة τالتي أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما: "وهو أصح من حديث ابن عمر هذا، **فوصف الترمذي له بأنه أصح شيء في الباب: فيه نظر**"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

1- تخريج حديث ابن عمر

- أخرجه الترمذي في سننه -ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار[2]، وابن الجوزي في التحقيق[3]- عن قتيبة بن سعيد به بمثله.

- وأخرجه **مسلم** في صحيحه، وابن حبان في صحيحه عن **ابن الجنيد**..

والبيهقي في الكبير من طريق **أحمد بن سلمة**..[1]

---

[1]- **سنن الترمذي**، (كتاب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم:1، 1/5-6).

[2]- **الاستذكار**، (كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة، 1/21).

[3]- **التحقيق في أحاديث الخلاف**، (كتاب الطهارة، 286، 1/241).

ثلاثتهم (مسلم، وابن الجنيد، وأحمد) عن قتيبة بن سعيد به بنحوه.

– وأخرجه مسلم في الموضع السابق، والحاكم الكرابيسي في شعار أصحاب الحديث، ورشيد العطار في نزهة الناظر؛ من طريق **أبي كامل الجحدري فضيل بن حسين**..[2]

ومسلم في الموضع السابق عن **سعيد بن منصور**..، وأحمد في مسنده، وابن المنذر في الأوسط؛ من طريق **عفان بن مسلم**..[3]

وأبو يعلى الموصلي في مسنده، والحاكم الكرابيسي في الموضع السابق، ورشيد العطار في الموضع السابق من طريق **خلف بن هشام**..[4]

وأبو عبيدة في الطهور، وأبو نعيم في المستخرج من طريق **عاصم بن علي**..[5]

وأبو عوانة في مستخرجه، وأبو نعيم في الموضع السابق من طريق **زائدة بن قدامة**..[6]

وأبو نعيم في الموضع السابق؛ من طريق **أبي الوليد الطيالسي** و**أبي عمر حفص بن عمر الضرير**..

والطبراني في الكبير من طريق **أسد بن موسى**..[7]

تسعتهم (أبو كامل، وسعيد، وعفان، وخلف، وعاصم، وزائدة، وأبو الوليد، وأبو الوليد، وأبو عمر، وأسد) عن أبي عوانة به بنحوه. ورواية القاسم مرسلا

[1]– **صحيح مسلم**، (كتاب الطهارة، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، 455، 6/2). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الزكاة، ذكر نفي قبول الصدقة عن المرء إذا كانت من الغلول، 3366، 152/8). **السنن الكبير**، (كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة من المال الحلال، 7840، 320/4).

[2]– **شعار أصحاب الحديث** (باب ذكر الدليل على أن الله سبحانه لا يقبل صلاة إلا بطهور ولا صدقة من غلول، 22، ص44). **نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر**، أبو الحسين رشيد الدين النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (ت662هـ)، ت: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، ط1: 1423هـ–2002م، ص121.

[3]– **مسند أحمد**، (5419، 308/9). **الأوسط**، (كتاب الطهارة، ذكر كتاب فرض الطهارة...، 2، 108/1).

[4]– **مسند أبي يعلى**، (421/4).

[5]– **الطهور للقاسم بن سلام**، (باب الفضل في تسمية الله عز وجل عند الوضوء للصلاة ووجوبه والرخصة في تركه، ص144). **مستخرج أبي نعيم**، (كتاب الطهارة، باب في الوضوء وفضله، 535، 289/1–290).

[6]– **مستخرج أبي عوانة**، (705، 440/2).

[7]– **المعجم الكبير**، (191/1).

– وأخرجه مسلم في الموضع السابق، وأبو نعيم في مستخرجه؛ من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة** –وهو في مصنفه–.

ومسلم في الموضع السابق، وابن أبي شيبة في الموضع السابق؛ من طريق **زائدة بن قدامة**..[1]

وابن ماجه في سننه عن **علي بن مُحَمَّد**..[2]

و**أحمد** في مسنده –ومن طريقه ابن الجوزي في البر والصلة –[3]

وأبو يعلى الموصلي في مسنده عن **عمرو بن مُحَمَّد الناقد**..[4]

والرافعي في التدوين من طريق **مُحَمَّد بن مسعود بن سهل بن زنجلة**..[5]

ستتهم (ابن أبي شيبة، وزائدة، وعلي، وأحمد، وعمرو الناقد، و**مُحَمَّد**) عن وكيع به بنحوه.

– وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق **مُحَمَّد بن عبد الله الزبيري**..، ومن طريق **ابن أبي زائدة** في مسنده وفي معجمه..[6]

كلاهما (مُحَمَّد الزبيري، وابن أبي زائدة) عن إسرائيل به بنحوه.

– وأخرجه مسلم، وابن ماجه في الموضعين السابقين، وأحمد في مسنده، وأبو داود الطيالسي في مسنده، وابن الجارود في المنتقى، وابن خزيمة في صحيحه، والطوسي في مستخرجه، وأبو عوانة في مستخرجه، وابن الأعرابي في معجمه، والحاكم في معرفة علوم الحديث، والجرجاني في تاريخه، وأبو نعيم في الموضع السابق، وفي الحلية،

---

[1]– **مستخرج أبي نعيم**، (537، 290/1). **المصنف لابن أبي شيبة**، 237/1.

[2]– **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، 272، 181/1–182).

[3]– **مسند أحمد**، (5205، 175/9). **البر والصلة**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، ت: عادل عبد الموجود، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت –لبنان، ط1: 1413هـ–1993م، (383، ص225).

[4]– **مسند أبي يعلى**، (383/4).

[5]– **التدوين في أخبار قزوين**، (434/1).

[2]– **مسند أبي يعلى**، (5616، 4383)، (5677، 399/4). **المعجم**، أبو يعلى الموصلي، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية –فيصل آباد، ط1: 1407هـ، (297، 241/1).

والبيهقي في شعب الإيمان، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، وابن عبد البر في التمهيد، والذهبي في معجم شيوخه؛ من طريق **شعبة بن الحجاج**..[1]

وأحمد في مسنده، وأبو عبيدة في الطهور، وابن أبي شيبة في الموضع السابق، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، وأبو عوانة في الموضع السابق، والطحاوي في أحكام القرآن، وفي شرح مشكل الآثار، وابن الأعرابي في معجمه، وأبو نعيم في الموضع السابق، والبيهقي في السنن الكبير، وفي معرفة السنن، من طريق **زائدة بن قدامة**..[2]

والبيهقي في السنن الكبير، من طريق **إبراهيم بن طهمان**..[3]

ثلاثتهم (شعبة، وزائدة، وإبراهيم) عن سماك بن حرب به بنحوه

-وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق خالد بن زيد عن ابن عمر، قَالَ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ"

2- تخريج حديث أبي هريرة

- أخرجه البخاري عن **إسحاق بن راهويه**..، ومسلم عن **مُحَمَّد بن رافع**..، والترمذي عن **محمود بن غيلان**..، وأبو داود عن **أحمد بن حنبل** -وهو في مسنده-، وابن الجارود والبيهقي عن **أحمد بن يوسف**..، وابن خزيمة عن **إسماعيل بن حزيمة**، و**عبد الرحمن بن بشر**..، والبيهقي من طريق **إبراهيم بن أبي طالب**، و**إبراهيم بن مُحَمَّد**..

---

[3]- **مسند أحمد**، (4700، 323/8). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (5615، 383/4). **المنتقى**، (كتاب الطهارة، لا تقبل صلاة بغير طهور، 64، ص107). **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب نفي قبول الصلاة بغير وضوء، 8، 49/1). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، 1، 140/1). **مستخرج أبي عوانة**، (704، 438/2). **معجم ابن الأعرابي**، (333، 192/1). **معرفة علوم الحديث**، (129/1).

تاريخ جرجان، (296/1). **حلية الأولياء**، (176/7). **شعب الإيمان**، (2454، 237/4). **الفقيه والمتفقه**، (314/1). **التمهيد**، (279/19). **معجم الشيوخ الكبير**، (424/2).

[1]- **مسند أحمد**، (4969، 27/9). **الطهور**، (54، 144/1). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (5615، 383/4). **أحكام القرآن الكريم**، (كتاب الطلاق، تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، 1964، 406/2). **شرح مشكل الآثار**، (3299، 347/8). **معجم ابن الأعرابي**، (382، 216/1). **السنن الكبير**، (كتاب الطهارة، باب فرض الطهور للصلاة، 187، 69/1). **معرفة السنن والآثار**، (4177، 174/3)..

[2]- **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب من أحدث في صلاته قبل الإحلال منها بالتسليم، 3380، 361/2).

تسعتهم (ابن راهويه، ومُحَمَّد، ومحمود، وأحمد، ابن يوسف، وإسماعيل، وعبد الرحمن، وابن أبي طالب، وإبراهيم) عن عبد الرزاق، عن معمر، همام بن منبه، عن أبي هريرة يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ" هذا لفظ رواية البخاري، ولفظ رواية الترمذي: "إِنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ".

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

- **أَبُو عَوَانَةَ**: ثقة ثبت إذا حدّث من كتابه، أما روايته عن قتادة خاصة فهي ضعيفة كما قال ابن المديني[1].
- **هَنَّادٌ**: هو هناد بن السري ثقة [2].
- **وَكِيعٌ**: هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ، كان أحفظ من ابن مهدي[3].
- **إِسْرَائِيل**: ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وثقه الترمذي وقال: إسرائيل ثبت في أبي إسحاق.
- **سِمَاك بْن حَرْب**: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن[4].
- **– مُصْعَب بْن سَعْد**: ثقة[5].

ج/ الحكم على الحديث:

حديث ابن عمر–كما أشرنا في التخريج– مخرج في صحيح مسلم، وهو من أفراده باللفظ الأول:

"لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ"، وهذا اللفظ أورده البخاري في صحيحه معلّقاً.

وحديث أبي هريرة المشار إليه؛ خرّجه الترمذي في موضع آخرمن الجامع، فقال: "...عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ"[(6)]. وهو من المتفق عليه.

---

[2]– **إكمال تهذيب الكمال**، (5020، 214/12). **التقريب**، (7407، ص580).

[2]- **التقريب**، (7320، ص574).

[3]- **التقريب**، (7414، ص581)

[4]- **التقريب**، (401، ص104)

[5]-**التقريب**، (6688، ص946).

[6]- **سنن الترمذي**، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، رقم: 76.

والترمذي قدّم حديث ابن عمر المخرّج في صحيح مسلم، ولم يقدم رواية أبي هريرة المتفق عليها، وهذا ما جعل أحمد شاكر يعترض على صنيعه هذا، إذ المعروف في مراتب الصحيح أن الحديث المتفق عليه مقدم على ما أخرجه إحداهما.

وقد ذهب المباركفوري في التحفة إلى ما ذهب إليه أحمد شاكر، فقال: "أن قول الترمذي هذا الحديث يعني حديث ابن عمر أصح شيء في هذا الباب فيه نظر، بل أصح شيء في هذا الباب هو حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه، فإنه متفق عليه"[1].

لكن صنيع الترمذي وُجد له تفسير حيث انضمت قرائن لحديث ابن عمر جعلته مقدم على حديث أبي هريرة، وهذا معروف في علم المصطلح. قال ابن حجر: "أما لو رجح قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يُقدّم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً"[2].

والسيوطي أيضاً قال: وَرُبَّمَا يَعْرِضَ لِلْمَفُوقِ مَا ... بِجَعْلِهِ مُسَاوِيًا أَوْ قُدِّمَا[3].

والقرائن المرجحة لحديث ابن عمر على حديث أبي هريرة: "وإنّما كان حديث ابن عمر أصح؛ لأنّه أشهر؛ فقد رواه غير واحد، عن سِماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، عن ابن عمر، بينما حديث أبي هريرة حديث فرد؛ يرويه عبد الرّزّاق، عن معمر، عن همام بن منبّه، عن أبي هريرة. وأما اختيار البخاري لحديث أبي هريرة على حديث ابن عمر؛ فهذا- والله أعلم-لاعتبارات متنية راجعة إلى فقه الحديث؛ فإنّ لفظ (الطهور) في حديث ابن عمر يدخل فيه: الغسل من الحدث الأكبر، بخلاف لفظ (يتوضأ)في حديث أبي هريرة؛ فهو أدلّ على وجوب الوضوء للصلاة. ثمّ إنّ قوله في حديث أبي هريرة:" إذا أحدث" ظاهره أنّ الوضوء لا يجب إلا عند الحدث، وليس هذا في حديث ابن عمر. والله أعلم"[4].

---

[1]- **تحفة الأحوذي**، (25/1).

(2)-**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط3: 1421هـ - 2000م، ص65.

(3)-**شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، ط1: 1435هـ-2014م، ص13.

(4)-**شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، شرح: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1: 1430هـ-2009م، ص101.

الحديث الثالث:

حديث: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»

أولا: نص الحديث

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن.

وعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: وعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل بن أبي طالب ثقة، لا حجة لمن تكلم فيه. بل هو أوثق من كل من تكلم فيه، كما قال ابن عبد البر[2].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

- **أخرجه** الترمذي، عن **قتيبة بن سعيد**، و**هناد بن السري**، و**محمود بن غيلان**..

وأبو داود –من طريقه ابن عبد البر في التمهيد، والبغوي في شرح السنة–، عن **عثمان بن أبي شيبة**..[3]

---

[1]-**الجامع الصحيح**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، 3، 8/1).

[2]-**المصدر نفسه.**

[3]- **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، 61، 54/2). **التمهيد**، (259/6). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب التكبير عند افتتاح الصلاة، 558، 17/3).

وابن ماجه، عن **علي بن محمد**..[1]

و**ابن أبي شيبة**–ومن طريقه أبي نعيم في الحلية–[2]

و**أحمد** –ومن طريقه أبي نعيم في الموضع السابق، وابن الجوزي في التحقيق–[3]

والبزار، عن **يوسف بن موسى**..[4]

وأبو يعلى الموصلي–ومن طريقه الضياء المقدسي–، عن **زهير بن حرب**..[5]

وابن عدي في الكامل، من طريق **إسحاق بن إبراهيم الحنظلي**..[6]

والدار قطني، من طريق **مُحَمَّد بن إسماعيل الحساني، والحسن بن محمد**..[7]

جميعهم (قتيبة، وهناد، ومحمود، وعثمان، وعلي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ويوسف، وزهير، وإسحاق، والحساني، والحسن) عن وكيع بن الجراح به بنحوه.

–**وأخرجه** الترمذي، وأحمد، والطوسي، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[8]

و**الشافعي** في المسند والأم –ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن–[9].

و**عبد الرزاق** في مصنفه –ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير–[10].

وأبو عبيدة في الطهور، عن **زيد بن الحباب**..[11]

---

[1]- **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور، 276، 287/1).

[2]- **المصنف**، (كتاب الصّلوات، باب في مفتاح الصّلاة ما هو؟، 2399، 5/3). **حلية الأولياء**، (372/8).

[3]- **مسند أحمد**، (1006، 292/2). **التحقيق في أحاديث الخلاف**، (416، 62/2).

[4]- **مسند البزار**، (633، 236/2).

[5]- **مسند أبي يعلى**، (616، 469/1). **الأحاديث المختارة**، (718، 341/2).

[6]– **الكامل في ضعفاء الرجال**، (6،368/9834).

[7]–**سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب السلام في الصَّلاَة، 1359، 179/2).

[8]– **مسند أحمد**، (1072، 322/2). **مستخرج الطوسي** (باب مفتاح الصلاة الطهور، 3، 145/1).

[9]- **مسند الشافعي**، (كتاب الصلاة، باب تحريم الصلاة التكبير، 191، 252/1). **الأم**، (كتاب الصلاة، 227/2). **معرفة السنن**، (كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة وغيرها، النية في الصلاة وما يدخل به فيها من التكبير، 2920، 328/2).

[10]- **مصنف عبد الرزاق**، (2559، 166/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب من أحدث في صلاته قبل الإحلال منها بالتسليم، 3419، 283/4).

[11]- **الطهور**، (باب فضل الوضوء من غير ذكر صلاة بعده، 37، ص128).

والدارمي، والطحاوي، من طريق **مُحَمَّد بن يوسف**..[1]

والبزار، عن **يوسف بن موسى**..[2]

وابن المنذر في الأوسط، من طريق **عبد الله بن الوليد**..[3]

وابن الأعرابي في معجمه، من طريق **عبد العزيز بن أبان**..[4]

والدار قطني، والضياء المقدسي، من طريق **عبيد الله بن موسى**..

والدار قطني، من طريق **زيد بن الحباب**، و**يزيد بن أبي حكيم**..[5]

وأبو نعيم، من طريق **سلمة بن الفضل**..[6]

والبيهقي في السنن الصغير والكبير، من طريق **أبي حذيفة موسى بن مسعود**..[7]،

وفي الكبير، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**–وهو في كتابه الفضائل–[8].

جميعهم (من ابن مهدي إلى أبي نعيم) عن سفيان عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه.

---

[1]- **مسند الدارمي**، (كتاب الطهارة، باب مفتاح الصلاة الطهور، 705، 457/1). **شرح المعاني**، (كتاب الصلاة، باب السلام في الصلاة، هل هو من فروضها أو من سننها؟، 1634، 273/1).

[2]- **مسند البزار**، (633، 236/2)

[3]- **الأوسط** (كتاب صفة الصلاة، ذكر التكبير لافتتاح الصلاة والأمر به، 1261، 217/3).

[4]- **معجم ابن الأعرابي**، (380، 215/1).

[5]-**سنن الدار قطني**، (كتاب الصلاة، باب تحليل الصلاة التسليم، 1421، 216/2)، (1359، 179/2). **الأحاديث المختارة**، (719، 342/2).

[6]- **الحلية**، (124/7).

[7]- **السنن الصغير**، (باب التسليم من الصلاة، 462، 181/1). **السنن الكبير**، (كتاب، باب وجوب التحلل من الصلاة بالتسليم، 4027، 621/4)، (2293، 336/3). **الصلاة**، أبو نعيم الفضل بن عمرو المعروف بابن دُكَيْن (ت219هـ)، ت: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة– السعودية، ط1: 1417هـ – 1996م، (باب تحريم الصلاة، 1، ص63).

[8]– **الصلاة**، أبو نعيم الفضل بن عمرو المعروف بابن دُكَيْن (ت219هـ)، ت: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة– السعودية، ط1: 1417هـ – 1996م، (باب تحريم الصلاة، 1، ص63).

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد من الحديث:

مما سبق في التخريج، فإن مدار الحديث هو **عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ عَقِيلٍ**: هو عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو مُحَمَّد المدني، وهو مختلف فيه والأكثر على تضعيفه كمالك، ويحيى بن سعيد، وأحمد في رواية، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خزيمة وغيرهم[1]، وروى ابن عدي في الكامل حديثه هذا. وقال ابن حجر: "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره"[2]

وقال مرة: "سيئ الحفظ يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا خالف فلا يقبل"[3].

"وما حسّن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري، فقال الأول: صدوق، وقال الثاني: مقارب الحديث"[4].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فيه عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل، وهو ضعيف عند أكثر الأئمة، وقد ضعف حديث ابن عقيل جماعة من أهل العلم منهم:

- قال ابن عبد البر: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[5].

-وابن الملقن جمع في البدر، أحكام النقاد على هذا الحديث فقال: "وقال العقيلي: في إسناده لين، وهو أصلح من حديث جابر. وقال البزار: لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وقال الحاكم: حديث علي الذي رواه بن عقيل، عن محمد بن الحنيفة عنه هو أشهر أسانيده، قال: والشيخان أعرضا عن حديث ابن عقيل أصلا. وقال الحافظ أبو نعيم الأصفهاني: هذا الحديث مشهور ولا يعرف إلا من حديث ابن عقيل بهذا اللفظ من حديث علي. وكذا قال البيهقي في خلافياته: أن أشهر إسناد فيه حديث علي"[6].

---

[1]- **تهذيب الكمال**، (3543، 78/16)، **تهذيب التهذيب**، (19، 13/6).

[2]- **تقريب التهذيب**، (3592، ص321).

[3]- **التلخيص الحبير**، (2390، 1169/3).

[4]- **تحرير تقريب التهذيب**، 264/2.

[3]- **مسند البزار** ،236/2.

[6]- **البدر المنير**، 448/3.

والترمذي؛ إنما رجح حديث علي رضي الله عنه لاعتبارين؛ "أولهما أنه أقوى ما روي في هذا الباب قياساً بما روي عن الصحابة الآخرين من أسانيد ضعيفة، وثانيهما حسن ظنه بابن عقيل فإنه عنده وعند شيخه البخاري فيما نقله عنه أنه حسن الحديث"[1].

وقد تعجب الشيخ بشار من توثيق الشيخ أحمد شاكر لهذا الراوي، فقال: "إسناده ضعيف، فإن عبد الله بن محمد بن عقيل ضعيف يعتبر به عندنا، ومن عجب أن العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى قال فيه: "ثقة، لا حجة لمن تكلم فيه، بل هو أوثق من كل من تكلم فيه كما قال ابن عبد البر"[2].

ثم ردّ عليه؛ قائلا: "قد تكلم فيه من الكبار: مالك، ويحيى بن سعيد القطان، ويعقوب بن شيبة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وسفيان بن عيينة، وعلي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وأبو داود وغيرهم، كما في تهذيب الكمال، فهل هو أوثق من كل هؤلاء الأئمة الأعلام؟ نسأل الله العافية! على أن متن الحديث له شواهد كثيرة..".

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من كلام الترمذي، وتوثيق أحمد شاكر لعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل، وتصحيح حديثه، ومن خلال الدراسة وأقوال النقاد فيه؛ تبين أن هذا الحديث لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون صحيحاً، إنما هو في مرتبة الحسن كما رجح ذلك أهل العلم، وتصحيح أحمد شاكر إنما هو من باب تساهله عليه رحمة الله. والله أعلم.

[1]- **الجامع الكبير**، 54/1.

[2]- **سنن ابن ماجه**، (275، 244/1).

الحديث الرابع:

حديث: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الوُضُوءِ»

أولا: نص الحديث

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعِ بْنِ الجَرَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الوُضُوءِ»،

قال أبو عيسى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالقَائِمِ وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ، وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ: هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ. وَفِي البَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال الشيخ أحمد شاكر: إسناد المؤلف هنا فيه "سفيان بن وكيع بن الجراح" وهو في نفسه ثقة صادق، إلا أن ورّاقه أفسد عليه حديثه فأدخل عليه ما ليس منه، ونصح بتغييره فلم يقبل، فضعف حديثه باختلاطه بما ليس منه، ولكنه لم ينفرد برواية هذا الحديث، فقد رواه الحاكم في المستدرك من طريق مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب. ورواه البيهقي عن الحاكم وغيره من طريق ابن عبد الحكم، وقد ضعف الترمذي هذا الحديث من أجل "سليمان بن أرقم"، فإنه ضعيف، ولكن الترمذي لم يجزم بأن أبا معاذ هو سليمان بن أرقم، بل قال: "يقولون"، والبيهقي تبع الترمذي في ذلك، غير أنه جزم بأنه سليمان، وأما الحاكم فقال: "أبو معاذ هذا هو الفضيل بن ميسرة، بصري، روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه". وأقره الذهبي على ذلك ثم يتعقبه فيه. وبذلك يكون إسناد الحديث صحيحًا"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

- أخرجه الترمذي[3] عن **سفيان بن وكيع بن الجراح**.
- وأخرجه ابن شاهين[1] من طريق **أحمد بن عيسى**.

[1]- **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء، رقم 53، 74/1.

[2]- **سنن الترمذي**، 75/1.

[3]- **المصدر نفسه**، 74/1.

– وأخرجه الدار قطني[2] من طريق **يونس بن عبد الأعلى**. ثم قال: "أبو معاذ هو سليمان بن أرقم، وهو متروك".

– وأخرجه الحاكم[3] من طريق **مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم**، ومن طريق الحاكم، أخرجه البيهقي[4]. ثم قال الحاكم: "أبو معاذ هذا هو الفضل بن ميسرة بصري، روى عنه يحي بن سعيد وأثنى عليه، وهو حديث قد روي عن أنس بن مالك وغيره ولم يخرجاه".

أربعتهم (سفيان، أحمد، يونس، ومُحَمَّد) عن عبد الله بن وهب به بمثله.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

– **سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعِ بْنِ الجَرَّاحِ**: "أبو محمد الرؤاسي الكوفي، كان صدوقا، إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه"[5]. ضعفه الذهبي[6].

– **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ**: أبو مُحَمَّد المصري، الفقيه، ثقة حافظ، عابد[7]

– **زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ**: أبو الحسين العكلي، بضم المهملة وسكون الكاف، أصله من خراسان، وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق، يخطئ في حديث الثوري. وثقه ابن المديني، والعجلي، وابن معين من رواية عثمان، والدار قطني، وابن ماكولا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير". وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وكذا قال أبو داود عن أحمد، وزاد: "وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، لكن كان كثير الخطأ"[8].

– **أَبُو مُعَاذ**: سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري، قيل: مولى قريش، وقيل: مولى قريظة أو النضير. متروك[9].

[1]– **ناسخ الحديث ومنسوخه**، أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت385هـ)، ت: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار– الزرقاء، ط1: 1408هـ-1988م،

[2]– **سنن الدار قطني**، كتاب الطهارة، باب التنشف من ماء الوضوء، رقم: 388، 197/1.

[3]–**المستدرك**، كتاب الطهارة، أن النبي ﷺ كان له خرقة ينشف بها بعد الوضوء، رقم: 550، 256/1.

[4]– **السنن الكبرى**، كتاب الطهارة، باب التمسح بالمنديل، رقم: 877، 285/1.

[5]– **تقريب التهذيب**، 245/1.

[6]– **الكاشف**، 449/1.

[7]– **تقريب التهذيب**، 328/1.

[8]– ينظر: **الجرح والتعديل**، 561/3. **الثقات**، 250/8. **تهذيب التهذيب**، 661/1. **تقريب التهذيب**، 351/1.

[9]– ينظر: **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، 520/2. **تهذيب التهذيب**، 83/2. **الكامل في الضعفاء**، 228/4.

– **الزُّهْرِيّ**: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، وكنيته أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته[1].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه أبو معاذ، وهو سليمان بن أرقم وهو متروك عند أهل الحديث، وقد ضعف حديث أبي معاذ جماعة من العلماء منهم:

– الإمام البغوي؛ فقال: "وإسناده ضعيف"[2].

– الإمام ابن عدي[3] في الكامل، فإنه أورده في ترجمة سليمان بن أرقم. وأكد أن أبي معاذ هو سليمان بن أرقم وليس كما قال الحاكم أنه الفضيل بن ميسرة، فقال: "وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهذان الحديثان يرويهما الزهري عن سليمان بن أرقم". قال صاحب نزهة اللباب: "وفي هذا ما يدل على وهم الحاكم وقد تبعه أحمد شاكر في تعليقه على الجامع فوهم وزد على ذلك إن جزم بصحة الحديث"[4].

– الإمام ابن الملقن؛ فقال: "...حديث عائشة الضعيف"[5].

– الشيخ الألباني؛ قال: "ضعيف الإسناد"[6].

– الشيخ شعيب الأرنؤوط؛ فقال: "إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي معاذ: هو سليمان بن أرقم"[7]

وقد أخطأ الحاكم في المستدرك حينما اعتبر أن أبو معاذ هو الفضيل بن ميسرة؛ قال الشيخ شعيب: "وأخطأ أبو عبد الله الحاكم، فقال: هو الفضيل بن ميسرة، وأقره الذهبي، ولم يتعقبه، وتابعهما على ذلك العلامة أحمد شاكر، فصحح إسناده".

والفضيل بن ميسرة: "هو فضيل بن ميسرة الأزدي العقيلي، أبو معاذ البصري ختن بديل بن ميسرة العقيلي. روى عن: طاووس بن كيسان، وعامر الشعبي، وأبي حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان، روى عنه: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، ومعتمر بن سليمان، ويحي بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، وأبو

---

[1]– **تقريب التهذيب**، 896/1.

[2]– **شرح السنة**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت516هـ)، كتاب الطهارة، باب كيفية الغسل، ت: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط2: 1403هـ - 1983م، 15/2.

[3]– **الكامل في ضعفاء الرجال**، 231/4.

[4]– **نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»**، أبو الفضل، حسن بن محمد الصنعانيّ، تقريظ: عبد الله بن محمد الحاشدي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1: 1426هـ، 183/1.

[5]– **البدر المنير**، 254/2.

[6]– **ضعيف سنن الترمذي**، 5/1.

[7]– **الجامع الكبير**، 69/1.

معشر البراء. وقال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: ليس به بأس. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث. وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، وقال: مستقيم الحديث. روى له البخاري في الأدب، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه"[1].

فهذا الراوي "الفضيل بن ميسرة"؛ لا يروي عنه الزهري كما هو واضح من ترجمته.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق لكلام أهل العلم حول هذا الحديث، وكلام أحمد شاكر، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر قد وهم في اعتباره أن أبو معاذ هو الفضيل بن ميسرة كما وهم الحاكم، وتساهل في حكمه بتصحيح الحديث، لأنه ضعيف باتفاق الأئمة النقاد.

والراجح في هذا؛ قول الترمذي. والله أعلم.

[1]- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، 31/23-311. **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم، 75/7. **الثقات**، 9/9.

الحديث الخامس:

حديث: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ»

أولا: نص الحديث

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ»

قال أبو عيسى: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الحَدِيثِ.

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: أما رشدين بن سعد فإن ضعفه محتمل، فقد روى الميموني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول: "رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى، لكنه رجل صالح. قال: فوثقه الهيثم بن خارجة، وكان في المجلس، فتبسم أبو عبد الله، ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقاق" وقال أحمد أيضا: "أرجو أنه صالح الحديث". وقال ابن يونس: "كان رجلا صالحا لا يشك في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث".

ومثل هذا يكون حديثه حسنا إذا لم نوقن بأنه أخطأ فيه. وأما **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم فإنه ثقة**، ومن ضعفه فلا حجة له. قال أبو داود: "قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم. قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم"، وقال أبو بكر بن أبي داود: "إنما تكلم الناس في الإفريقي وضعفوه لأنه روى عن مسلم بن يسار، فقيل له: أين رأيته؟ فقال: بإفريقية، قالوا له: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط. يعنون البصري، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذي، وكان الإفريقي رجلا صالحا". وقال أبو العرب التميمي في كتاب طبقات علماء إفريقية: "سمع من جلة التابعين، وكان قد ولي قضاء إفريقية، وكان عدلا صلبا في قضائه، وأنكروا عليه أحاديث" ثم ذكر الأحاديث الستة التي أنكرت عليه. وروى أبو العرب عن عيسى بن مسكين عن مُحَمَّد بن سحنون قال: "قلت لسحنون: إن أبا حفص الفلاس قال: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم؟ فقال سحنون: لم يصنعا شيئا، عبد الرحمن ثقة". وأهل بلد الرجل أعرف به وأعلم. والذي ظهر لي بالتتبع أن كثيرا من علماء الجرح والتعديل من أهل المشرق كانوا أحيانا يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل المغرب: مصر وما يليها إلى الغرب"[1].

[1]- **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء، حديث رقم 54، 1/75-76)

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

– أخرجه الترمذي في سننه –ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية– عن قتيبة بن سعيد به بمثله[1].

– أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، وابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق **جعفر بن مُحَمَّد الفريابي**..[2]

والطبراني في الأوسط عن **علي بن الحسن بن سهل البلخي**..[3]

والبيهقي في الكبرى من طريق **أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي**..[4]

وابن عساكر في الموضع السابق من طريق **عبدة بن عبد الرحيم**..[5]

أربعتهم (جعفر، وعلي، وأبو العباس، وعبدة) عن قتيبة بن سعيد به بنحوه

– وأخرجه البزار في مسنده، وابن شاهين في ناسخ الحديث؛ من طريق الهيثم بن خارجة عن رشدين بن سعد به بنحوه[6].

– وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق مُحَمَّد بن سعد عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه موقوفا[7].

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

إسناد هذا الحديث فيه: **رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ**: هو رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهري، أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين.

ضعفه جمهور العلماء؛ منهم: أحمد، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن عدي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: "عنده معاضيل ومناكير كثيرة"، وتركه النسائي، وقال في موضع آخر: "ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه"، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات ضعيف الحديث"، وقال الذهبي:

---

[1]–**العلل المتناهية**، (354/1).

[2]– **مسند الشاميين**، 273/3. **تاريخ دمشق**، 328/52.

[3]– **المعجم الأوسط**، 274/4.

[4]– **السنن الكبرى**، 359/1.

[5]– **تاريخ دمشق**، 328/52.

[6]- **مسند الشاميين**، رقم: 2243، 273/3.**ناسخ الحديث ومنسوخه**، كتاب الطهارة، باب الخلاف في ذلك، رقم: 151، ص146.

[7]- **المعجم الكبير**، رقم: 127، 68/20.

"كان صالحا عابدا سيئ الحفظ غير معتمد"، وقال ابن حجر: "ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحا في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث"[1].

- **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ**: بن منبه، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد الإفريقي، قاضيها، عداده في أهل مصر. روى عن: عتبة بن حميد، وعبد الرحمن بن رافع وآخرون، وروى عنه: رشدين بن سعد، وعبد الله بن يزيد وجماعة.

أهل الحديث على تضعيفه، قال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحي القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو "مقارب الحديث"[2]. ووثقه يحي القطان في رواية، وقال أحمد: منكر الحديث، وفي رواية: لا أكتب حديثه"، وقال مرة: "ليس بشيء"، وقال ابن حبان: "كان يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس عن محمد بن سعيد المصلوب"، وأشار الذهبي إلى تضعيفه، وقال ابن حجر: "ضعيف في حفظه"[3].

خلاصة حاله: ضعيف على قول الجمهور، والله أعلم.

- **عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ**: أبو معاذ أو أبو معاوية البصري، روى عن: عبادة بن نُسي، وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك وآخرون. وروى عنه: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وإسماعيل بن عياش بن سليم، وآخرون.

ذكره ابن حبان في الثقات، وخرّج له في صحيحه، وكذلك الحاكم وحسّنه، والطوسي. لكن الإمام أحمد ضعفه، قال: "ضعيف، ليس بالقوي، ولم يشته الناس حديثه"، وقال أبو حاتم: "كان جوالة في طلب الحديث، وهو صالح الحديث". قال بشار عواد معروف: "وهو التعبير الذي يستعمله لمن يعتبر به، ولا يحتج به"، وضعفه مخالفاً لابن حجر الذي قال فيه: "صدوق، له أوهام"، وقال في التلخيص: إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد ضعيفان"[4].

خلاصة حاله: قول من قال بتضعيفه. والله أعلم.

---

[1]- ينظر: **تهذيب الكمال**، 191/9، **ميزان الاعتدال**، 49/2، **تهذيب التهذيب**، 278/3، **تقريب التهذيب**، ص209.

[2]- قولهم: (مقارب الحديث). وقع استعمال هذه العبارة في كلام أحمد بن حنبل، والبخاري، وهي عبارة تعديل وقبول، تساوي مرتبة (حسن الحديث)، على هذا دل استقراء أحوال من قيلت فيه، على قلة ذلك في كتب الجرح والتعديل. والترمذي يبني على من يقول فيه البخاري ذلك أن يحسن حديثه. ينظر: **تحرير علوم الحديث**، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1: 1424هـ - 2003م، 578/1.

[3]- ينظر: **تهذيب الكمال**، 102/17. **تهذيب التهذيب**، 173/6. **تقريب التهذيب**، ص340. **المجروحين**، 50/2. **المغني في الضعفاء**، شمس الدين الذهبي، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، د ط، 537/1

[4]-ينظر: **تهذيب الكمال**، 305/19.**تهذيب التهذيب**، 96/7. **تقريب التهذيب**، 380. **تحرير تقريب التهذيب**، 429/2. **التلخيص الحبير**، 199/3.

- **عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ**: هو عبادة بن نسي الكندي، أبو عمر الشامي الأردني قاضي طبرية. روى عن: عبد الرحمن بن غنم بن سعد، وغضيف بن الحارث بن رنيم، وآخرون. روى عنه: عتبة بن حميد، وبرد بن سنان وجماعة. وثقه أهل العلم. قال ابن حجر: ثقة فاضل. قال ابن العراقي: "وقال البخاري: في حديثه عن أبي سعد الخير أراه مرسلا، لم يسمع منه". وقال الذهبي: "ثقة كبير القدر، وأظن رواياته عن الكبار منقطعة"[1].

- **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ**: هو عبد الرحمن بن غنم الأشعري الشامي، مختلف في صحبته. روى عن: بعض الصحابة منهم: معاذ بن جبل، أبو مالك، وعمرو بن خارجة. وروى عنه: شهر بن حوشب، وعبادة بن نسي، وآخرون. قال العجلي: ثقة من كبار التابعين، وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال: "زعموا أن له صحبة، وليس ذلك بصحيح عندي". أثبت البخاري له الصحبة، واستشهد به. وقال أحمد بن حنبل: "أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه". قال بشار عواد معروف: "الصواب من القول فيه: أنه كان مسلماً على عهد النبي ﷺ، لكنه لم يصحبه، بل ولم يره، فلا تصح صحبته، وهو تابعي ثقة، وثقه غير واحد"[2].

- **مُعَاذ بْنِ جَبَل**: هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي. الإمام المقدم في علم الحلال والحرام، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: من الصحابة؛ عمر وابنه عبد الله، وأنس بن مالك، وغيرهم، ومن التابعين؛ عبد الرحمن بن غنم الأشعري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم. مات رضي الله عنه سنة ثماني عشرة[3].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد؛ ضعيف لحال رشدين، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم، فهما ضعيفان، وعامة أهل العلم على تضعيف هذا الحديث. قال البيهقي: "إسناده ليس بالقوي". قال ابن دقيق العيد معقبًا عليه: "يعني من جهة رشدين وعبد الرحمن بن زياد، والله أعلم"[4].

---

[1]- **تهذيب الكمال**، 194/14.**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة ابن العراقي (ت826هـ)، ت: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض، ط1: 1419هـ-1999م، ص168.**الكاشف**، 533/1. **تقريب التهذيب**، ص292.

[2]- **تهذيب الكمال**، 339/17. **تحفة التحصيل في المراسيل**، ص203. **الإصابة في تمييز الصحابة**، 293/4. **تهذيب التهذيب**، 250/6. **تحرير تقريب التهذيب**، ص343.

[3]- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، عز الدين ابن الأثير(ت630هـ)، ت: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1: 1415هـ- 1994م، 187/5.**الإصابة في تمييز الصحابة**، 107/2.

[4]- **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، أبو الفتح محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، د ط، 132/1.

وقد ذكر ابن رجب بعض الأسانيد التي كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالبا؛ منها أحاديث برويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، فقال: "ومنها أحاديث يرويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسى عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ عن النبي ﷺ قد قيل إنها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة المشهور بالكذب والوضع وأنه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة ومن جملتها حديث المنديل بعد الوضوء"[1].

قال نور الدين عتر معقباً على قول ابن رجب: "وقد حاول أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي دفع الضعف عن رشدين بن سعد والإفريقي بما خالف به جماعة المحدثين..!"[2].

وقد أبان صاحب نزهة اللباب؛ الخطأ الذي وقع في هذا السند؛ فقال: "وظهر مصداق ما قاله ابن رجب في هذا الحديث حيث إن عامة المصادر خرجوا الحديث من طريق رشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن زياد عن عتبة كما تقدم إلا ما وقع في الطبراني الكبير حيث خرجه بإسناد آخر إلى عبادة من طريق الليث بن سعد حدثني الأحوص بن حكيم عن محمد بن سعيد عن عبادة به فصدق ما حرره ابن رجب حيث رجع الإسناد إليه ويظهر من هذا الإسناد الآخر أن رشدين بن سعد لم ينفرد به كما زعم ذلك الطبراني في الأوسط فإذا علمت أن مرجع الحديث إلى المصلوب وأن ابن زياد دلسه وسواه وأن المصلوب كذاب فما حرره أحمد شاكر على هذا الحديث في الترمذي غير سديد حيث ذهب إلى قبوله وبان بهذا أن الإفريقي يدلس الكذابين وذهب إلى تقويته أحمد شاكر"[3].

قال الألباني: "وقد أغرب الشيخ أحمد شاكر فصحح إسناد حديث عائشة، ذهابا منه إلى موافقة الحاكم على أن أبا معاذ هو الفضيل بن ميسرة، وقد عرفت خطأه في ذلك، وكذلك حسن حديث معاذ بن جبل، خلافا للترمذي والبيهقي، وذلك تساهل منه غير محمود. والله أعلم"[4].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال العرض السابق لكلام الأئمة النقاد، ودراسة الحديث، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر قد وهم في تحسين هذا الحديث وهمًا شديدًا، وتوثيقه لعبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف باتفاق العلماء، وله أحاديث دلس فيها عن الثقات، وأسقط رواة ليسوا ضعفاء فحسب؛ بل هم مشهورون بالكذب، ومعروفين عند أهل العلم بذلك، مثل: مُحَمَّد بن سعيد المصلوب.

[1]- **شرح علل الترمذي** لابن رجب الحنبلي، ت: نور الدين عتر، 701/2-702.

[2]- **المرجع نفسه**، 702/2.

[3]- **نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»**، 183/1.

[4]- **سلسلة الصحيحة**، 135/5.

الحديث السادس:

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ»، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وُضُوءًا وَاحِدًا.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ أَنَسٍ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَالمَشْهُورُ عَنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَى الوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا لَا عَلَى الوُجُوبِ"[1].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "واستغراب الترمذي له لا أوافقه عليه، فإن الحديث الغريب هو الذي يتفرد به أحد الرواة، وهذا لم يتفرد به حميد، إلا إذا كان يريد غرابته عن حميد نفسه، ولذلك قيد قوله "غريب" في بعض النسخ بأنه "من هذا الوجه" وفي بعضها بأنه "من حديث حميد". ولا عبرة بقول الشارح "تفرد به مُحَمَّد بن إسحاق، وهو مدلس، ورواه عن حميد معنعنا". فإن ابن إسحاق ثقة حجة جليل القدر، ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئا. قال شعبة: "مُحَمَّد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث" وقال أبو زرعة الدمشقي: "ابن إسحاق رجل من أجمع كبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

– أخرجه المصنف العلل الكبير، ومن طريقه – ابن شاهين والحازمي– من طريق مُحَمَّد بن حميد الرازي عن سلمة بن الفضل عن مُحَمَّد بن إسحاق عن حميد به بمثله[3].

---

[1]– **سنن الترمذي**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة، حديث رقم 58، 86/1-89.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– **العلل الكبير**، (الطهارة، الوضوء لكل صلاة، 29، ص38). **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة حديث آخر في الوضوء، 87، 86/1). **الاعتبار**، (كتاب الطهارة، باب تجديد الوضوء لكل صلاة، 53/1).

– وأخرجه البخاري، والترمذي، والنسائي، وأبو يعلى الموصلي، وعبد الرزاق، والقاسم بن سلام، وأحمد، والدارمي، والطوسي، وابن شاهين، والبيهقي، وابن عبد البر من طريق **سفيان الثوري**..[1]

وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وابن شاهين من طريق **شريك بن عبد الله النخعي**..[2]

– وأخرجه النسائي ومن طريقه الحازمي، وأبو داود الطيالسي، وأحمد، وابن خزيمة، والطحاوي، من طريق **شعبة بن الحجاج**..[3]

ثلاثتهم (سفيان، وشريك، وشعبة) عن عمرو بن عامر به بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

– مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ: هو محمد بن حميد بن حيان التميمي الحافظ، أبو عبد الله الرازي. روى عن: سلمة بن الفضل، وهارون بن المغيرة وآخرون، وروى عنه: أبو داود، والترمذي وابن ماجه، وأحمد وابن معين وآخرون. كذّبه أهل بلده كأبي زرعة وابن وارة، وصالح جزرة، وإسحاق بن منصور الكوسج، وتركه فضلك الرازي،

---

[1]– **صحيح البخاري**، (كتاب الوضوء، باب الوضوء من غير حدث، 214، 53/1). **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، 60، 88/1). **سنن النسائي**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، 136، 325/1). **مسند أبي يعلى الموصلي**، (3692، 363/6)، (3708، 374/6). **مصنف عبد الرزاق**، (كتاب الطهارة، باب هل يتوضأ لكل صلاة أم لا، 156، 56/1). **الطهور**، (باب فضل الوضوء في غير حدث والرخصة في تركه، 42، ص134).**مسند أحمد**، (12364، 364/19). **المسند**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، 738، 468/1). **مستخرج الطوسي**، (باب الوضوء لكل صلاة، 49، 240/1). **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة حديث آخر في الوضوء، 85، ص86). **السنن الكبرى**، (جماع أبواب الحدث، باب تجديد الوضوء، 761، 251/1). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت436هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387هـ، (239/18).

[1]– **سنن أبي داود**، (كتاب الطهارة، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، 171، 124/1). **سنن ابن ماجه**، (أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد، 506، 320/1). **مسند أحمد**، (12565، 31/20) **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة حديث آخر في الوضوء، 86، 86/1).

[2]– **سنن النسائي**، (كتاب الطهارة، الوضوء لكل صلاة، 131، 85/1). **الاعتبار**، 53/1. **مسند الطيالسي**، (2231، 585/3). **مسند أحمد** (13017، 321/20) (13734، 277/21)، **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الوضوء، باب إباحة الوضوء من الركوة والقعب، 126، 66/1)، **شرح معاني الآثار**، (كتاب الطهارة، باب الوضوء هل يجب لكل صلاة أم لا؟، 226، 240، 42/1-45).

وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال البخاري: في حديثه نظر[1]، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: رديء المذهب غير ثقة[2].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده. أثنى عليه أحمد بن حنبل خيرا لصلابته في السنة، ووثقه ابن معين ومُحَمَّد بن جعفر الطيالسي، وقال ابن حجر: حافظ ضعيف، وقال الذهبي: وثقه جماعة والأولى تركه". مات سنة ثمان وأربعين ومائتين[3].

خلاصة حاله: متروك على قول أكثر أهل العلم، وكما قال الذهبي. والله أعلم.

– **سَلَمَةُ بْنُ الفَضْلِ**: هو سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، مولاهم، أبو عبد الله الأزرق قاضي الري. روى عن: مُحَمَّد بن إسحاق وحجاج بن أرطاة وآخرون، وروى عنه: مُحَمَّد بن حميد ويوسف بن موسى وآخرون.

تكلم فيه أهل بلده، وأنكروا عليه أحاديث كأبي حاتم وأبي زرعة، وضعفه إسحاق بن راهويه، والنسائي، وقال ابن المديني: "ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه"، وقال البخاري: "عنده مناكير وفيه نظر، ومرة: لا أدري ما سلمة هذا". وقال ابن عدي بعد أن ساق له بعض الأحاديث: "ولم أجد في حديثه حديثا قد جاوز الحد في الإنكار وأحاديثه مقاربة محتملة". ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويخالف، وذكره في المجروحين أيضاً. ووثقه أبو داود، ويحيى بن معين مرة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل: لا أعلم إلا خيرا".

وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ، وتعقبه بشار والأرنؤوط قائلين: "بل ضعيف يعتبر به في الحديث، قوي في المغازي، فهو صاحب مغازي ابن إسحاق، وتدل دراسة ترجمته ورواياته على صحة هذا الحكم الذي قلناه إن شاء الله تعالى"[4].

---

[1]- فسر الشيخ المعلمي قول البخاري "فيه نظر" بقوله: "فقوله "فيه نظر" يقتضي الطعن في صدقه". **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت1386هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني وآخرون، المكتب الإسلامي، ط2: 1406هـ - 1986م، 412/1. وقد تعقب أبو إسحاق الحويني قول الشيخ المعلمي فقال: "فقد قال البخاري في "عبد الرحمن بن هانئ النخعي" فيه نظرٌ، وهو في الأصل صدوقٌ، فهذا يُبين أنَّ المقتضى لا يدوم، إنما يُقال: إنَّ هذه العبارة تحتمل الطعن في صدقه، إلَّا أنْ يُقال: مَنْ قال فيه البخاريُّ هذه العبارة مطلقة، فالأصلُ أنها لا تشمل صدقه، إلا أن يردفها بالقرينة التي تُقيّدُ هذا الإطلاق". **بذل الإحسان**، 357/2.

[2]- **أحوال الرجال**، (328، ص207).

[3]- **أحوال الرجال**، (382، ص207). **الجرح والتعديل**، (1275، 232/7). **المجروحين**، (1005، 321/2). **تهذيب الكمال**، (5167، 97/25). **الكاشف**، (4810، 101/4). **تهذيب التهذيب**، 546/3. **تقريب التهذيب**، (5871، ص839).

[4]- **الجرح والتعديل**، (739، 168/4). **التاريخ الكبير**، (2044، 84/4). **الضعفاء الصغير**، (149، ص55). **التاريخ الأوسط**، (2560، 268/2). **تهذيب التهذيب**، 76/2. **تحرير تقريب التهذيب**، 60/2.

خلاصة القول فيه: ضعيف يعتبر بحديثه. والله أعلم.

- **مُحَمَّد بْن إِسْحَاق:** محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كوثان المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي المطلبي. روى عن: الزهري، وحميد الطويل وغيرهما. وروى عنه: سلمة بن الفضل وإبراهيم بن سعد وغيرهما. قال شيخه الزهري: "لا يزال بالمدينة علم جم ما كان فيهم ابن إسحاق". وقال عنه شعبة: "ابن إسحاق أمير المؤمنين فِي الحديث"، وصحّح ابن المديني حديثه، ووثقه ابن سعد، ويحيى بن معين في رواية له، والعجلي، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ومن أحسن الناس سياقا للأخبار وأحسنهم حفظا لمتونها وإنما أتي ما أتي لأنه كان يدلس على الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته". وقد سبق أن وصفه أحمد بن حنبل بكثرة التدليس، فقال ابن حجر: "محمد بن إسحاق صاحب المغازي صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما". وضعفه أبو حاتم الرازي، والنسائي، والدار قطني، وكذّبه ابن القطان، ومالك بن أنس، وقال: "دجال من الدجاجلة". قال الذهبي: "كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة". وقال ابن حجر: "إمام المغازي صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومئة ويقال بعدها". أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلماً في المتابعات[1].

خلاصة القول فيه: هو صدوق يدلس، وحديثه حسن إذا صرح بالتحديث، أما إذا عنعن فحديثه ضعيف كما بين ذلك أهل العلم. والله أعلم.

- **حُمَيْد:** هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي مولاهم، اختلف في اسم أبيه "أبي حميد" اختلافا كبيرا، روى عن: أنس بن مالك وأكثر الرواية عنه، والحسن البصري، وثابت البناني وغيرهم. وروى عنه: الحمادان، والسفيانان، وغيرهم. وثقه أكثر الأئمة؛ كيحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي وأبي داود والنسائي والعجلي وابن عبد البر. ووصفه بعضهم بالتدليس كالبخاري والنسائي وابن حبان والعلائي. قال ابن حبان: "كان يدلس سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثا، وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه". قال الذهبي: "وثقوه، يدلس عن أنس".

---

[1]-**الجرح والتعديل**، 194/7.**الثقات**، (10534، 383/7). **تهذيب الكمال**، (5057، 405/24). **الكاشف**، (4718، 82/4). **تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار– عمان، ط1: 1403هـ– 1983م، (125، ص51). **تقريب التهذيب**، (5762، 825/1).

وقال ابن حجر: "ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء". روى له الجماعة، مات سنة اثنين وأربعين ومائة[1].

خلاصة القول فيه: ثقة مكثر، لكنه وصف بالتدليس في روايته عن أنس. قال بشار عواد معروف: "وبعض ما دلسه عن أنس إنما سمعه من ثابت البناني –وهو ثقة–، فيكون حديثه عن أنس صحيحاً سواء صرح بسماعه منه أو لم يصرح طالما تبين أن الواسطة فيها –وهو ثابت البناني– ثقة"[2].

– **أنس:** هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، أبو حمزة المدني، نزيل البصرة، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه. روى عن النبي ﷺ وأكثر الرواية عنه، وروى عنه: قتادة بن دعامة، وحميد الطويل وخلق كثير. دعا له النبي ﷺ فقال: "اللهم أكثر ماله وولده وأدخله الجَنَّةَ". قال: قد رأيت اثنتين، وأنا أرجو الثالثة. مات رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين وله مائة وثلاث سنين"[3].

ج/ الحكم على الإسناد:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً فيه، مُحَمَّد بن حميد الرازي وهو متروك، وسلمة بن الفضل وهو ضعيف، وابن إسحاق وهو مدلس وقد رواه بالعنعنة، وقد ضعّف هذا الحديث الشيخان؛ الألباني والأرنؤوط[4].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال الدراسة السابقة للحديث، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر لم يوافق على استغراب الترمذي للحديث للأسباب الآتية:

1– لاختلاف نسخ سنن الترمذي في تقييد لفظة "غريب" بقوله: "من هذا الوجه" أو "من حديث حميد".

2– توثيقه لمحمد بن حميد الرازي فقال: "هو أحد الحفاظ، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وتكلم فيه النسائي وغير واحد حتى غلا بعضهم فرماه بالكذب، ونستخير الله في أنه ثقة، ترجيحاً لقول من وثقه وصحح أحاديثه".

---

(1)–**تهذيب الكمال**، (1525، 355/7). **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت761هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط2: 1407هـ– 1986م، (144، ص168). **تهذيب التهذيب**، 493/1. **الكاشف**، (1248، 321/2). **تقريب التهذيب**، (1553، ص274).

2– **تحرير تقريب التهذيب**، (1544، 326/1).

3– **الإصابة**، (277، 251/1)

4– **ضعيف سنن الترمذي**، (44، 7/1). **سنن الترمذي**، 77/1.

وقد حرّر القول في هذا؛ الشيخ أبو إسحاق الحويني قائلا: "أما توثيق: أحمد، وابن معين، لمحمد بن حميد؛ فحكايته ما ذكره أبو حاتم الرازي، قال: "سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء ينقمون منه؟ قلت: يكون في كتابه شيء، فيقول: ليس هذا هكذا، فيأخذ القلم فيغيره! فقال ابن معين: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب، ففرقنا الأوراق، ومعنا أحمد، فسمعناه ولم نر إلا خيرا. فظاهر من الحكاية أن توثيق أحمد وابن معين لمحمد بن حميد كان بعد هذا المجلس. وقد كان ابن معين وغيره يوثق الراوي بناء على مجلس واحد يسمعه منه على الاستقامة. وهذا التوثيق ضعيف؛ لأن عامة أهل الري أجمعوا على أن محمد بن حميد ضعيف الحديث جدا، وهو رازي أيضا، فهم أعلم به من أحمد وابن معين، لأن بلدي الرجل أعلم به وأخبر"[1].

3- توثيقه أيضاً لابن إسحاق، فقال: "ابن إسحاق ثقة حجة جليل القدر، ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئا".

حتى أنه نفى عنه صفة التدليس في العديد من المواضع، مع أنه مشهور عند أهل الحديث بها. قال في تعليقه على المسند: "ومحمد بن إسحاق ثقة، وزعم بعضهم أنه مدلس، وقد ارتفعت هذه الشبهة -إن وجدت-". وقال في موضع آخر: "فابن إسحاق صرح هنا بالتحديث من نافع فزالت شبهة التدليس، إن كان لها أصل"[2].

وقال في تعليقه على المحلى: "وقد صرح بسماعه من نافع، فارتفعت شبهة التدليس، إن ثبت أنه مدلس"[3].

قال الحويني: "وقد اتهمه أيضا بالتدليس: ابن نمير، وابن خزيمة، والبيهقي. وعامة المتأخرين: كالحازمي، وابن الجوزي، وابن الصلاح، والمنذري، والذهبي، والمزي، وابن تيمية، وابن القيم، والعراقي، وابن حجر، في آخرين يطول الأمر بذكرهم. فكيف يقال عن تهمة التدليس إن كان لها أصل؟!!"[4] وهذا من تساهله رحمه الله تعالى.

---

[1]- **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني**، جمع وترتيب: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، ط1: 1433هـ - 2012م، 186/3.

[2]- **مسند أحمد**، (436/1)، (423/5)

[3]- **المحلى لابن حزم**، 71/4.

[4]- **نثل النبال**، 187/1.

الحديث السابع:

حديث: "يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالأَيِّمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفْئًا"

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الجُهَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: " يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالأَيِّمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفْئًا"

قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب حسن"[1].

وقال أيضا: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَمَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ[2].

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: وهذا الحديث إسناده صحيح، ورواته ثقات. وقد نقل الزيلعي في نصب الراية عن الترمذي، ونقل أنه قال: "حديث غريب وما أرى إسناده بمتصل" وهكذا نقل الحافظ في التلخيص أيضا عن الترمذي، وليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة "وما أرى إسناده بمتصل" وكذا قال الشارح المباركفوري إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عنده. وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة إلى كلام الترمذي على حديث عائشة الآتي برقم (174) وأن الحافظ ابن حجر نقله تقليداً له فقط"[3].

---

[1]- هذه العبارة من زيادات الشيخ أحمد شاكر، وقد أشار الشيخ بشار عواد إلى عدم وجودها في نسخ سنن الترمذي، فقال: "وقد أضاف العلامة أحمد شاكر بعد هذا الحديث من طبعة بولاق ونسخة العلامة السندي عبارة: "قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه". وهذه العبارة لم أقف عليها في النسخ الخطية الجيدة، ولا نقلها المزي في التحفة، ولا استدركها عليه المستدركون، لذلك حذفناها". (الجامع الكبير، 213/1). وكذا قال الشيخ شعيب في تحقيقه لسنن الترمذي. ثم زاد قائلا: "ثم إن تحسينه هنا مخالف لقوله في الموضع الثاني (1098): "حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل". والله أعلم" (سنن الترمذي، 217/1).

[2]- **سنن الترمذي**، أبواب الجنائز، باب ما جاء في تعجيل الجنازة، 1075، 379/3.

[3]- **المصدر نفسه**، 321/1.

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

– أخرجه **البخاري** في التاريخ الكبير، **وابن أبي خيثمة** في التاريخ الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق **أحمد بن علي، وجعفر بن مُحَمَّد الفرياني**، وفي الخلافيات من طريق **أبو عبد الله مُحَمَّد بن العباس المؤدب**، وابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق **أبي العباس السراج**، والضياء في المختارة من طريق **مُحَمَّد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي**.

جميعهم (البخاري، وابن أبي خيثمة، وأحمد بن علي، وجعفر الفرياني، وأبو عبد الله المؤدب، وأبو العباس السراج، و مُحَمَّد بن إسحاق) عن **قتيبة بن سعيد**..

– وأخرجه ابن ماجه في سننه، والضياء المقدسي في المختارة من طريق **حرملة بن يحي**..

وأحمد بن حنبل وابنه عبد الله عن **هارون بن معروف**–ومن طريقه البيهقي في الصغرى وفي الخلافيات، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن الجوزي في جامع المسانيد، والضياء في المختارة، والمزي في تهذيب الكمال–

وابن أبي الدنيا في العيال عن **خالد بن خداش**..

ثلاثتهم (حرملة، وهارون، وخالد) عن عبد الله بن وهب به بنحوه.

– وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق **سعيد بن عبد الرحمن الجمحي** عن مُحَمَّد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعاً. قال ابن حجر: "غلط الحاكم فيه غلطا فاحشاً، وإنما رواه ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجهني، لا عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وهو في الترمذي على الصواب"[1].

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

إسناد هذا الحديث؛ فيه:

– **سَعِيد بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الجُهَنِيّ**: هو سعيد بن عبد الله الجهني حجازي. روى عن: محمد بن عمر بن علي، وعنه: عبد الله بن وهب. قال أبو حاتم: مجهول. وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وابن خلفون في الثقات. وقال الذهبي: وثق. وقال ابن حجر: مقبول[2]، وتعقبه بشار عواد، والأرنؤوط في تحرير التقريب، فقالا: "بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه عبد الله بن وهب، وقال أبو حاتم: مجهول. ولم يوثقه سوى ابن حبان". له رواية واحدة فقط أخرجها أحمد والترمذي والبيهقي.

خلاصة حاله: أنه مجهول كما قال أبو حاتم.

---

[1]– **إتحاف المهرة**، (14674، 586/11).

[2]– **قال ابن حجر في معنى المقبول عنده**: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث"

- **مُحَمَّد بْن عُمَرَ بْنِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**: هو محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، وأمه أم عبد الله أسماء بنت عقيل بن أبي طالب. روى عن: عمر بن علي بن أبي طالب، وعلي بن أبي طالب وآخرون، وعنه: ابنه عبد الله، وسعيد بن عبد الله الجهني، وآخرون. ذكره ابن حبان في كتابه الثقات. وقال ابن القطان: "لا تعرف حاله"، ووثقه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق، من السادسة، وروايته عن جدّه مرسلة، روى له الأربعة[1].

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر هو صدوق.

- **عُمَر بْن عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**: هو عمر بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، وهو عمر بن علي الأكبر أمه الصهباء بنت ربيعة. روى عن: أبيه علي بن أبي طالب، وعلي بن الحسين بن علي وغيرهما، وروى عنه: بنوه: محمد وعبيد الله وعلي. وثقه العجلي والدار قطني وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثق. روى له الأربعة، مات في زمن الوليد وقيل: قبل ذلك"[2].

خلاصة حاله: ثقة كما قال أهل العلم.

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه سعيد بن عبد الله الجهني وهو مجهول.

وقد ضعف هذا الإسناد كل من:

- الشيخ الألباني في ضعيف سنن الترمذي.
- الشيخ شعيب الأرنؤوط، قال: إسناده ضعيف لجهالة سعيد بن عبد الله الجهني.
- الشيخ بشار عواد معروف، قال: إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة سعيد بن عبد الله الجهني.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال دراسة الحديث، وعرض أقوال الترمذي، وأحمد شاكر؛ نخلص إلى ما يلي:

- أن الشيخ أحمد شاكر حكم على إسناد هذا الحديث حكماً إجمالياً بقوله: "إسناده صحيح، ورواته ثقات" دون تفصيل القول في كل راو على حدى.

---

[1]- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان (ت628هـ)، ت: الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط1: 1418هـ-1997م، 267/4. **تهذيب الكمال**، (5496، 172/26). **الكاشف**، (5073، 173/4). **تقريب التهذيب**، (6210، ص881).

[2]- **الكاشف**، (4097، 496/3). **تهذيب التهذيب**، (245/3).

– عدم انتباه الشيخ إلى حكم الترمذي الذي هو في موضع آخر من السنن –كما بينا في التخريج–، والذي فيه حكم الترمذي بعدم اتصال سنده. وكذا تخطأته للزيلعي وابن حجر في نقلهما لحكم الترمذي. وهذا تساهل منه رحمه الله. والله أعلم. والحديث غريب وليس إسناده بالمتصل كما قال الترمذي.

الحديث الثامن:

حديث: «فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ[1] إِبِطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَرَى بَيَاضَهُ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الأَقْرَمِ الخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالقَاعِ مِنْ نَمِرَةَ[2]، فَمَرَّتْ رَكَبَةٌ، فَإِذَا «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي»، قَالَ: «فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ[3] إِبِطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَرَى بَيَاضَهُ».

وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ بُحَيْنَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَحْمَرَ بْنِ جَزْءٍ، وَمَيْمُونَةَ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَالبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَعَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ، وَعَائِشَةَ.

قال أبو عيسى: وَأَحْمَرُ بْنُ جَزْءٍ هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، وَلَا نَعْرِفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ الخُزَاعِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الحَدِيثِ، وَالعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أكثر أَهْلِ العِلْمِ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. قال: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَرْقَمَ الخزاعي إنّما لَهُ هذا الحَدِيثٌ عن النبي ﷺ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَرْقَمَ الزُّهْرِيُّ، صاحب النبي ﷺ هو كَاتِبُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: فالحديث حديث صحيح[4].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

– أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن **أبي خالد الأحمر**..

---

[1]– الْعُفْرَةُ: بَيَاضٌ لَيْسَ بِالنَّاصِعِ، وَلَكِنْ كَلَوْنِ عَفَرِ الْأَرْضِ، وَهُوَ وَجْهُهَا. **النهاية في غريب الحديث الأثر**، (261/3).

[2]– نَمِرَةَ: بفتح أوله، وكسر ثانيه، أنثى النمر: ناحية بعرفة نزل بها النبي ﷺ. وقيل: الحرم من طريق الطائف على طرف عرفة من نمرة على أحد عشر ميلا، وقيل: نمرة الجبل الذي عليه أنصاب الحرم عن يمينك إذا خرجت من المأزمين تريد الموقف. **معجم البلدان**، (305/5).

[3]– الْعُفْرَةُ: بَيَاضٌ لَيْسَ بِالنَّاصِعِ، وَلَكِنْ كَلَوْنِ عَفَرِ الْأَرْضِ، وَهُوَ وَجْهُهَا. **النهاية في غريب الحديث الأثر**، (261/3).

[4]– **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في التجافي في السجود، 274، 2/62-63-64).

والنسائي في الصغرى، وفي الكبرى –ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة–، والقاسم بن سلام في غريب الحديث –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–، وأبي ذر الهروي في جزئه، والضياء في المختارة؛ من طريق **إسماعيل بن جعفر** –وهو في جزئه–[1].

وابن ماجه في سننه، وعنه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده وفي مصنفه –ومن طريق ابن أبي شيبة؛ الحربي في غريب الحديث، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني–، وابن سعد في الطبقات، وأحمد في مسنده –ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال–؛ عن **وكيع بن الجراح**..[2]

وابن ماجه في الموضع السابق عن **أبي داود الطيالسي، وصفوان بن عيسى**..

وابن ماجه أيضا في الموضع السابق، وأحمد –ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة، والضياء في المختارة–؛ من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**..[3]

والشافعي في مسنده، وفي الأم –ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن، والبغوي في شرح السنة–، والحميدي في مسنده –ومن طريقه ابن قانع في معجم الصحابة–؛ عن **سفيان بن عيينة**..[1]

---

[1]– **سنن النسائي**، (كتاب التطبيق، باب صفة السجود، 1108، 213/2). **السنن الكبرى**، (699، 352/1). **أسد الغابة**، 268/51). **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت224هـ)، ت: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1: 1404هـ - 1984م، 111، 350/1). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب هيئة السجود، 651، 145/3). **جزء أبي ذر الهروي** (وهو مطبوع ضمن كتاب الفوائد)، أبو ذر عبيد بن أحمد الخراساني الهروي (ت434هـ)، ت: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م، 37، ص50.

المختارة، (504، 407/8). **حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني**، أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر (ت180هـ)، ت: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1: 1418هـ - 1998م، (423، ص477).

[2]– **سنن ابن ماجه**، (كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب السجود، 881، 285/1). **مسند ابن أبي شيبة**، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد(ت235هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن – الرياض، ط1: 1997م، (610، 115/2). **مصنف ابن أبي شيبة**، (كتاب الصلوات، التجافي في السجود، 2642، 231/1). **غريب الحديث**، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)، ت: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1: 1405هـ، 193/1. **الآحاد والمثاني**، (2331، 306/4). **الطبقات**، (482، 222/4). **مسند أحمد**، (16402، 328/26). **تهذيب الكمال**، (310/14).

[3]– **مسند أحمد**، (16401، 327/26). **أسد الغابة**، (2819، 175/3). **المختارة**، (500، 405/8).

و**عبد الرزاق** في مصنفه –ومن طريقه الطبراني في الكبير–، –ومن طريق الطبراني الضياء في المختارة–.

وابن سعد في الموضع السابق، وأحمد في مسنده –ومن طريقه الضياء في المختارة–، وابن أبي خيثمة في تاريخه، والخطيب في تلخيص المتشابه؛ من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**..

وابن سعد في الموضع السابق، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ، وابن قانع في الموضع السابق، والطبراني في الموضع السابق –ومن طريقه أبي نعيم في معرفة الصحابة، والضياء في الموضع السابق–، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في الكبرى؛ من طريق **القعنبي عبد الله بن مسلمة**..[2]

جميعهم (أبي خالد، وإسماعيل، ووكيع، وأبي داود، وصفوان، وابن مهدي، وابن عيينة، وعبد الرزاق، والفضل، والقعنبي) عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه موقوفاً.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه:

إسناد هذا الحديث فيه:

– **أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ**: هو سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي الجعفري. روى عن: حجاج بن أرطاة، وداود بن قيس وغيرهما. وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب وغيرهما.

وثقه ابن سعد، وابن معين من رواية معاوية بن صالح، وابن المديني، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين من رواية عثمان الدارمي، والنسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق، وقال البزار: "ليس ممن يلزم بزيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظا، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها"، وقال ابن عدي: "صدوق ليس بحجة وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطىء". وقال الذهبي:

[1]– **مسند الشافعي (ترتيب سنجر)**، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، ت: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1: 1425هـ - 2004م، (كتاب الصلاة، باب التجافي في السجود،246-247، 279/1). **الأم**، محمد بن إدريس الشافعي، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء –المنصورة، ط1: 2001م، (263/2، 490/8). **معرفة السنن**، (كتاب الصلاة، التجافي في السجود، 3555، 32/3). **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب هيئة السجود، 650، 144/3). **مسند الحميدي**، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت219هـ)، ت: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، ط1: 1996هـ، (952، 267/2). **معجم الصحابة**، (116/2).

[2]– **مصنف عبد الرزاق**، (كتاب الصلاة، باب السجود، 2923، 168/2). **المعجم الكبير**، (467، 197/13). **المختارة**، (1506، 327/4). **مسند أحمد**، (16403، 328/26). **المختارة**، (501، 405/8). **تاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثاني)**، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، (29، 44/1). **تلخيص المتشابه**، (591/2). **المعرفة والتاريخ**، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت277هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1401هـ-1981م، 265/1. **معرفة الصحابة**، (1026، 325/1). **المستدرك**، (825، 350/1). **السنن الكبرى**، (165/2).

"صدوق إمام"، وابن حجر: "صدوق يخطئ"، وتعقبه بشار عواد، والأرنؤوط بقولهما: "صدوق حسن الحديث"، وفي الهدي، قال: "روى له البخاري نحو ثلاثة أحاديث مما توبع عليه وروى له الباقون".[1]

خلاصة حاله: صدوق حسن الحديث. والله أعلم.

- **دَاوُد بْن قَيْس**: ثقة على قول عامة الأئمة

- **عُبَيْد اللَّهِ بْن عَبْد اللَّه بْن الأَقْرَم الخُزَاعِيّ**: هو عبيد الله بن عبد الله بن أقرم بن زيد الخزاعي، حجازي.

روى عن: أبيه عبد الله بن أقرم. وروى عنه: داود بن قيس الفراء، والوليد بن سعيد بن أبي سندر الأسلمي.

قال النسائي: ثقة، وذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" وقال: وثقه ابن عبد الرحيم، وذكره ابن فتحون في جملة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وقال الذهبي: وثق. وخرج الحاكم، وأبو علي الطوسي حديثه وصححاه، وقال ابن حجر: ثقة.[2]

- **عَبْد اللَّه بْن الأَقْرَم الخُزَاعِيّ**: هو عبد الله بن أقرم بن زيد الخزاعي أبو معبد، قال البخاري، وأبو حاتم: له صحبة

وروى أحمد والنسائي والترمذي من طريق داود بن قيس، عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخزاعي، عن أبيه، قال: كنت مع أبي بالقاع من نمرة، فمر بنا ركب، فأناخوا، فقال أبي: كن هاهنا حتى آتي هؤلاء القوم، فدنا منهم، ودنوت معه، فإذا رسول الله ﷺ فيهم، فكنت أنظر إلى عفرة إبطي رسول الله ﷺ وهو ساجد.

وله عند البغوي حديث آخر[3].

ج/ الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن، لأجل أبي خالد الأحمر، وهو صدوق. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من الدراسة؛ نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر خالف الإمام الترمذي في الحكم على هذا الحديث، وذكر أنه حديث صحيح، وقال: "داود بن قيس ثقة حافظ، كما قال الشافعي وغيره، وعبيد الله بن عبد الله ثقة أيضا". لكنه لم يبين حال أبي خالد الأحمر، ولعله اعتمد على تخريج البخاري ومسلم لروايته، لكنه من الرواة الذين طُعن فيهم، كما لم يخرج له البخاري في الأصول.

والحديث له شواهد كثيرة، كما أشار الترمذي. وربما تصحيح الشيخ لأجل هذه الشواهد. والله أعلم.

---

[1]- **الطبقات**، (3538، 513/8). **تهذيب الكمال**، (2504، 394/11). **هدي الساري**، ص427.

[2]- **تهذيب الكمال**، (3648، 66/19).

[3]- **الإصابة**، (4557، 17/6).

الحديث التاسع

حديث: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ[1]».

وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ.

قال أبو عيسى: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ»

وأبو صالح هذا: هو مولى أم هانيء بنت أبي طالب، واسمه "باذان" ويقال: "باذام" أيضا

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "وقال الترمذي: حديث حسن، وفيما قاله نظر، فإن أبا صالح هذا هو باذام، ويقال باذان، مولى أم هانيء بنت أبي طالب، وهو صاحب الكلبي، وقد قيل إنه لم يسمع من ابن عباس، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، وقال ابن عدي: لا أعلم أحداً من المتقدمين رضيه، وقد قيل عن يحيى بن سعيد القطان وغيره: بخير أمره، ولعله يريد: رضيه حجة، أو قال: هو ثقة". وذكره المنذري في الترغيب، ونسبه أيضا لصحيح ابن حبان، ثم قال: "وأبو صالح هذا هو باذام، ويقال باذان، مكي، مولى أم هانيء، وهو صاحب الكلبي، قيل: لم يسمع من ابن عباس، وتكلم فيه البخاري والنسائي وغيرهما"

وليس لتضعيف أبي صالح حجة، والذي ادعى أنه لم يسمع من ابن عباس هو ابن حبان، ولعلها فلتة منه، فإن أبا صالح تابعي قديم، روى عن مولاته أم هانئ، وعن أخيها على بن أبي طالب، وعن أبي هريرة، وابن عباس أصغر من هؤلاء كلهم، وإنما تكلم فيه من تكلم من أجل التفسير الكثير المروي عنه، والحمل في ذلك على تلميذه مُحَمَّد بن السائب الكلبي. ولذلك قال ابن معين: "ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء" وهذا تضعيف للكلبي، لا لأبي صالح. وقال يحيى القطان: لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه

[1]- السُّرُجَ: جَمْعُ سِرَاجٍ، قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبِحَارِ: نَهَى عَنِ الْإِسْرَاجِ؛ لِأَنَّهُ تَضْيِيعُ مَالٍ بِلَا نَفْعٍ أَوِ احْتِرَازًا عَنْ تَعْظِيمِ الْقُبُورِ كَاتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ. **تحفة الأحوذي**، 165/1.

شيئا". وقد وثقه أيضا العجلي، فهذا الحديث–على أقل حالاته– حسن، ثم الشواهد التي ذكرناها في تأييده ترفعه إلى درجة الصحة لغيره، وإن لم يكن صحيحا بصحة إسناده هذا"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

– أخرجه الترمذي –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–، و**النسائي** في الصغرى والكبرى –ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد–، وابن حبان في صحيحه عن **إسحاق بن إبراهيم**[2].

ثلاثتهم (الترمذي، والنسائي، وإسحاق) عن قتيبة به بمثله.

– وأخرجه ابن ماجه عن **أزهر بن مروان**..، والطحاوي في شرح المشكل من طريق **أبي معمر عبد الله بن عمر**..

وابن شاهين في الناسخ من طريق **إسحاق بن أبي إسرائيل**..

والبيهقي في الكبرى من طريق **عفان بن مسلم الباهلي**..[3]

أربعتهم (أزهر، وأبي معمر، وإسحاق، وعفان) عن عبد الوارث بن سعيد به بنحوه.

– **أخرجه** أبو داود عن **مُحَمَّد بن كثير**..، وأبو داود الطيالسي في مسند –ومن طريقه ابن الجعد في مسنده، والبيهقي في الكبرى–، وابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد في مسنده، عن **وكيع بن الجراح**..

وأحمد في مسنده، والحاكم في المستدرك، وابن عبد البر في الموضع السابق؛ من طريق **مُحَمَّدبن جعفر**..

وأحمد أيضا في الموضع السابق، والحاكم في الموضع السابق، من طريق **يحيى بن سعيد**..

وأحمد أيضا عن **هاشم بن القاسم الليثي**، و**حجاج بن محمد المصيصي**..

والطحاوي في شرح المشكل من طريق **وهب بن جرير**..، وابن الأعرابي في معجمه من طريق **يزيد بن هارون**..

والطبراني في الكبير من طريق **عمرو بن مرزوق**..، والحاكم في الموضع السابق من طريق **مسلم بن إبراهيم**، و**أبو الوليد هشام بن عبد الملك**..

---

[1]– **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، حديث رقم320، 2/136-137.

[2]– **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب كراهية أن يتخذ القبر مسجدا، 510، 2/417). **سنن النسائي**، (كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، 2043، 4/94). **السنن الكبرى للنسائي**، (2181، 2/469). **التمهيد**، (3/232). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الجنائز، ذكر لعن المصطفى ﷺ المتخذات المساجد والسرج على القبور، 3179، 7/452).

[3]– **سنن ابن ماجه**، (أبواب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، 1575، 2/515). **شرح مشكل الآثار**، (4742، 12/179). **ناسخ الحديث ومنسوخه**، (307، 1/273).

وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ من طريق **يعلى بن عباد**..

وابن عبد البر في الموضع السابق من طريق **آدم بن أبي إياس**..

والخطيب في تاريخ بغداد من طريق **داود بن إبراهيم**..[1]

جميعهم (مُحَمَّد، ووكيع، وغندر، ويحيى، وهاشم، وحجاج، ووهب، ويزيد، وعمرو، ومسلم، وهشام، ويعلى، وآدم، وداود) عن **شعبة بن الحجاج**..

والحسن بن يحيى القطان في جزءه من طريق **سعيد بن أبي عروبة**..، والحربي في فوائده من طريق **حصين بن نمير**..

وابن جميع الصيداوي في الموضع السابق من طريق **الحسن بن أبي جعفر**، و**الحسن بن دينار**، و**أبو الربيع السمان**، و**مُحَمَّد بن طلحة**..[2]

والبيهقي في الموضع السابق من طريق **همام بن يحيى**..

ثمانيتهم (شعبة، وابن أبي عروبة، وحصين، وابن أبي جعفر، والحسن، وأبو الربيع، ومُحَمَّد) عن محمد بن جحادة عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

- **أَبُو صَالِحٍ**: اختلف فيه، قيل هو باذام، ويقال: باذان، أبو صالح الكوفي، مولى أم هانئ بنت أبي طالب. روى عن: عبد الله بن عباس، وفاختة بنت أبي طالب أم هانيء وغيرهما. وروى عنه: مُحَمَّد بن السائب الكلبي، ومُحَمَّد بن جحادة وغيرهما.

---

[1]- **سنن أبي داود**، (أول كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، 3236، 139/5). **مسند الطيالسي**، (2856، 454/4). **مسند ابن الجعد**، (1500، 224/1). **السنن الكبرى للبيهقي**، (كتاب الجنائز، باب ما ورد في نهيهن عن زيارة القبور، 7206، 130/4). **مصنف ابن أبي شيبة**، (7631، 182/5). **مسند أحمد**، (2030، 471/3). **مسند أحمد**، (2603، 363/4). **المستدرك**، (كتاب الجنائز، 1384، 530/1). **مسند أحمد**، (2985، 128/5). **شرح مشكل الآثار**، (4741، 178/12). **معجم ابن الأعرابي**، (632، 330/1). **المعجم الكبير**، (12725، 148/12). **معجم الشيوخ**، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت402هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان – بيروت، طرابلس، ط1: 1405هـ، 265/1. **تاريخ بغداد**، (2619، 621/8).

[2]- **جزء من حديث أبي عبد الله القطان**، الحسن بن يحيى بن عياش القطان (ت334هـ). مخطوط. **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي**، أبو الحسن علي بن عمر السكري الحربي الصيرفي الكيال (ت386هـ)، ت: تيسير بن سعد أبو حيمد، الوطن – الرياض–المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ - 1999م، (52، 52/1).

وثقه إلا العجلي وذكره ابن شاهين في الثقات، وفي رواية علي بن المديني عن يحيى ين سعيد، قال: "لم أر أحدًا من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانيء، وما سمعت أحدا من الناس يقول فيه شيئا". وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به". وذكره أبو زرعة في الضعفاء، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء". وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: "قَالَ بن سِنَان ترك بن مهْدي حَدِيث أبي صَالح"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه تفسير، وما أقل ما له من المسند، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه عليه أهل التفسير، ولم أعلم أحدا من المتقدمين رضيه"، وقال الجوزقاني: "إنه متروك"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه". كما ذكره في الثقات[1]، وقال ابن حجر: "ضعيف مدلس".[2]

خلاصة حاله: ضعيف على قول أكثر أهل العلم. والله أعلم.

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فيه أبو صالح، فهو ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس كما سبق في دراسته.

والترمذي حسن هذا الحديث، وتعقبه المنذري، فقال: "وفيما قاله: نظر، فأن أبا صالح –هذا– هو باذام، ويقال: باذان، مكي مولى أم هاني بنت أبي طالب، وهو صاحب الكلبي، وقد قيل: إنه لم يسمع من ابن عباس، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة"[3]

وقد ضعف الإمامان؛ أحمد ومسلم هذا الحديث:

– قال ابن رجب: "وضعفه الإمام أحمد –يعني أبا صالح–، وقال: لم يصح عندي حديثه هذا"، وقال أيضاً: "وقال مسلم في "كتاب التفصيل": هذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتقى الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس"[4]

---

[1]– قال ابن حبان: "أَبُو صَالح الْبَصْرِيّ اسْمه ميزَان يروي عَن بْن عَبَّاس روى عَنهُ سُلَيْمَان التَّيْمِيّ وَأهل الْبَصْرَة وَلَيْسَ هَذَا بِصَاحِب الْكَلْبِيّ". وتعقبه ابن حجر، فقال: "وَأَغْرَبَ ابْنُ حِبَّانَ فَقَالَ: أَبُو صَالِحٍ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ، اسْمُهُ مِيزَانٌ، وَلَيْسَ هُوَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ". **الثقات**، (5710، 458/5). **التلخيص الحبير**، (273/2).

[2]– **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم (ت264هـ)، ت: سعدي الهاشمي، الجامعة الاسلامية –المدينة المنورة، ط1: 1402هـ – 1982م، (42، 604/2). **الضعفاء الصغير**، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي –حلب، ط1: 1396هـ، (43، ص23). **المجروحين**، (128، 210/4). **الضعفاء والمتروكون للنسائي**، (72، ص23). **الكامل في ضعفاء الرجال**، (258/2).

[3]– **مختصر سنن أبي داود**، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656 هـ)، ت: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1: 1431هـ – 2010م، (414/2).

[4]– **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (كتاب الصلاة، هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد، 200/3).

كما ضعّف إسناده أيضاً من الأئمة المعاصرين: الألباني، وشعيب الأرنؤوط، وبشار عواد معروف.

– قال الألباني: "فمن هذا حاله لا يَحْسُنُ تَحْسِين حديثه كما فعل الترمذي، فكيف تصحيحه كما فعل أحمد شاكر في تعليقه على المسند وعلى سنن الترمذي"[1]

– قال الشيخ شعيب: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف أبي صالح".

– قال الشيخ بشار: إسناده ضعيف، لضعف أبي صالح...وإنما حسنه الترمذي، والله أعلم، لأحاديث الباب، فإن حديث أبي هريرة وعائشة في الصحيحين"[2].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال العرض السابق لكلام الإمام الترمذي والشيخ أحمد شاكر، ومن خلال دراسة الحديث؛ نخلص إلى أن الإمام الترمذي حسن الحديث، والشيخ خالفه وصحح الحديث وإسناده لأمور:

– أنه رجح قول من وثق أبا صالح ورضيه، وردّ أقوال الأئمة الذين ضعفوه، فقال في المسند: "والحق أنَّه ثقة ليس لمن ضعّفه حجة"[3].

– كما أنه ردّ قول من قال بعدم سماعه من ابن عباس، فقال: "وقد ادعى ابن حبان: أنَّه لم يسمع من ابن عباس، وهذه غلطة عجيبة منه، فإن أبا صالح تابعي قديم، روى عن مولاته أم هانئ، وعن أخيها علي بن أبي طالب، وعن أبي هريرة، وكلهم أقدم من ابن عباس وأكبر"[4].

[1]– **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1: 1412هـ – 1992م، (395/1).

[2]– **الجامع الكبير للترمذي**، ت: شعيب الأرنؤوط، (379/1). **الجامع الكبير للترمذي**، ت: بشار عواد معروف، (353/1).

[3]– **مسند أحمد**، (492/2).

[4]– **مسند أحمد**، (492/2).

الحديث العاشر

حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي البَسَاتِينَ.

قال أبو عيسى: «حَدِيثُ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ»، «وَالحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ»، «وَأَبُو الزُّبَيْرِ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ تَدْرُسَ»، «وَأَبُو الطُّفَيْلِ اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: هذا الحديث لم يروه من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذي، والحسن بن أبي جعفر صدوق مستقيم الحال، ولكنه ضعيف من قبل حفظه، وقد جعل الساجي هذا الحديث من مناكيره، وقال ابن حبان: "من خيار عباد الله الخشن، ضعفه يحي، وتركه أحمد، وكان من المتعبدين المجابي الدعوة، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه: فإذا حدث وهم وقلب الأسانيد وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كام فاضلا". والظاهر عندي أن حديثه حسن، إذا لم يخالف غيره من الثقات[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

- **أخرجه** الترمذي –ومن طريقه ابن الأبار في معجمه–، عن محمود بن غيلان...الحديث.

والعقيلي في الكامل من طريق **عبدة بن عبد الله**..

وأبو الشيخ في جزءه عن طريق **أحمد بن إبراهيم الدورقي**..[2]

[1]– **سنن الترمذي**، (أبواب الطهارة، باب ما جاء في الصلاة في الحيطان، 334، 2/155-156).

[2]– **معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**، ابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت658هـ)، مكتبة الثقافة الدينية – مصر، 1420هـ - 2000م، ص265. **الكامل في الضعفاء**، (3/135). **أحاديث ابي الزبير**، أبو محمد عبد

كلاهما (عبدة، وأحمد) عن أبي داود به بلفظ "تعجبه" بدل "يستحب"

- **وأخرجه** الحسن بن علي الزهري في جزءه، وتمام الرازي في فوائده[1]، من طريق مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

- **أَبُو دَاوُدَ**: هو الطيالسي، ثقة حافظ، غلط في أحاديث.

- **الحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ**: هو الحسن بن أبي جعفر الجفري، أبو سعيد الأزدي. ويقال: العدوي، البصري، واسم أبي جعفر: عجلان. روى عن: مُحَمَّد بن جحادة، مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس وغيرهما. وروى عنه: مسلم بن إبراهيم، وأبو داود الطيالسي وغيرهما.

أكثر أهل العلم على تضعيفه؛ منهم: أحمد، ويحيى بن سعيد، والعجلي، وابن المديني، والنسائي، وفي موضع آخر: متروك. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، وكان شيخا، وفي بعض حديثه إنكار"، وقال أبو زرعة: "ليس بالقوي في الحديث"، وكذا قال الدار قطني، وقال البخاري: "وهو الحسن ابن عجلان عن أبي الزبير منكر الحديث". وقال ابن حجر: "ضعيف الحديث مع عبادته وفضله".[2]

- **أبو الزبير**: هو مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس، صدوق إلا أنه يدلس.

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد ضعيف منكر، هو من مناكير الحسن بن أبي جعفر، كما ذكر غير واحد من الأئمة، وانفرد به، كما جاء في دراسته.

وقد ضعفه من الأئمة:

- الساجي: منكر الحديث من مناكيره حديث معاذ: "كان يعجبه الصلاة في الحيطان".
- البغوي، قال: إسناده ضعيف[3].
- الألباني، قال: ضعيف[4].

الله بن محمد المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشيد – الرياض، س ن: 1417هـ-1996م، (48، ص16).

[1]- **حديث الزهري**، (477، ص467). **الفوائد**، (1268، 107/2).

[2]- **التاريخ الكبير للبخاري**، (2500، 288/2). **تهذيب الكمال**، (1211، 73/6). **تهذيب التهذيب**، (386/1). **التقريب**، (1232، ص235).

[3]- **شرح السنة**، (524، 434/2).

[4]- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (4270، 268/9).

– الشيخ شعيب، فقال: إسناده ضعيف لضعف الحسن بن أبي جعفر[1].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال العرض السابق لكلام الإمام الترمذي والشيخ أحمد شاكر، ومن خلال دراسة الحديث؛ نخلص إلى أن الإمام الترمذي انفرد بإخراج هذا الحديث وحكم بغرابته –والترمذي إذا حكم بذلك فالحديث ضعيف عنده–.

وقد رجح الشيخ أحمد شاكر بعد دراسة حال الحسن بن أبي جعفر، فقال: "ومثل هذا بعد هذا التفصيل لا نرى تضعيفه بإطلاق، بل يكون حديثه حسناً، حتى يتبين أنه وهم أو أخطأ خطأ شديدا، فنحكم بالضعف على ما أخطأ فيه"[2]. وقال أيضاً: "والظاهر عندي أن حديثه حسن، إذا لم يخالف غيره من الثقات".

لكن بينت الدراسة أنه ضعيف، وقد انفرد به. والضعيف إذا تفرد لا يقبل منه تفرده. والله أعلم.

[1]– **الجامع الكبير**، 390/1.

[2]– **المسند**، (256/5).

الحديث الحادي عشر

حديث: «ثلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " ثلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ".

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَأَبُو غَالِبٍ اسْمُهُ حَزَوَّرٌ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: بل هو حديث صحيح، فإن أبا غالب ثقة، وثقه موسى بن هارون الحمال والدار قطني وغيرهما، وفي التهذيب: "حسن الترمذي بعض أحاديثه وصحح بعضها". وقال الشارح: "وضعفه البيهقي. قال النووي في الخلاصة: والأرجح هنا قول الترمذي". وهذا الحديث مما انفرد به الترمذي، فلم أجده في غيره، وكذلك ذكره المنذري في الترغيب ونسبه للترمذي ونقل كلامه عليه"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي –ومن طريقه البغوي في شرح السنة– عن **محمد بن إسماعيل البخاري**..

و**أبو بكر بن أبي شيبة** في مصنفه –ومن طريقه الطبراني في الكبير–.

والبيهقي في معرفة السنن[2] من طريق **إبراهيم بن هلال**..[1]

[1]– **سنن الترمذي**، أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون، حديث رقم360، 193/2.

[2]– وقع في نسخة هذا الكتاب مكان "أبو غالب"؛ "أبو واقد" ولم أقف على من عقّب على هذا الخطأ، لكن البيهقي نفسه أشار في السنن الكبرى إلى طرق هذا الحديث وقال: "ورُوي أيضاً عن أبي غالب عن أبي أمامة"، ولم يقل "أبو واقد عن أبي أمامة"، وأظنه خطأ من النسّاخ، والله أعلم.

ثلاثتهم (مُحَمَّد، وابن أبي شيبة، وإبراهيم) عن علي بن الحسن، عن الحسين بن واقد، عن أبي غالب، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد من الحديث

قال الترمذي فيه: "حسن غريب من هذا الوجه"، وأشار إلى أبي غالب؛ اسمه "حَزَوَّرٌ". وقد حسّن له حديثا غير حديثنا هذا، وصحح له آخر[2]

وأبو غالب صاحب أبي أمامة بصري، اختلف في اسمه، كما اختلف في ولائه اختلافا كبيرا. وثقه موسى بن هارون الحمال والدار قطني، وقال مرة: "لا يعتبر به"، قال ابن معين: "صالح الحديث". وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي".

ضعفه النسائي، وقال ابن حبان: "منكر الحديث على قلته لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات، وهو صاحب حديث الخوارج"، وقال ابن عدي: "ولم أر في أحاديثه حديثًا منكرا جدا، وأرجو أنه لا بأس به". قال الذهبي: "صالح الحديث، صحح له الترمذي". وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ". والقول فيه: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد"[3]

وقد تفرد به الحسين بن واقد، عن أبي غالب من هذا الوجه، وابن واقد: "ثقة له أوهام"[4]

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، لحال أبي غالب فهو ضعيف. والله أعلم.

[1]- **شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب فيمن أم قوما وهم له كارهون، 838، 44/3). **مصنف ابن أبي شيبة**، (17423، 327/9). **المعجم الكبير**، (8098، 343/8). **معرفة السنن والآثار**، (كتاب الصلاة، ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون، 5959، 226/4).

[2]- **سنن الترمذي**، طبعة دار التأصيل، ط1: 1435هـ - 2014م، (أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة آل عمران، 3241، 207/4. قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن، وأبو غالب اسمه حزور، وأبو أمامة الباهلي اسمه صدي بن عجلان، وهو سيد باهلة)، (باب ومن سورة الزخرف، 3525، 355/4. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح... وأبو غالب اسمه حزور).

[3]- **تهذيب الكمال**، (1721، 320/8). **سؤالات البرقاني للدار قطني**، (115، ص69). **الضعفاء والمتروكين**، (665، ص262). **المجروحين**، (274، 329/1). **الكامل**، (567، 224/4). **الكاشف**، (6776، 449/2). **التقريب**، (8298، ص664). **تحرير التقريب**، (8298، 249/4).

[4]- **التقريب**، (1358، ص169).

وقد ضعّفه بعض أهل العلم، قال النووي في الخلاصة: "وضعفه البيهقي، والأرجح هنا قول الترمذي"، وقال المناوي: "وضعفه الهيثمي وأقره عليه الزين العراقي في موضع وقال في آخر: إسناده حسن وقال الذهبي: إسناده ليس بقوي وروي بإسنادين آخرين هذا أمثلهما"، "فحديثه هذا إنما هو حسن بشواهده"[1]

شواهد الحديث، هي:

1- **حديث ابن عباس**

- **أخرجه** ابن ماجه، وابن حبان -ومن طريقه الضياء في المختارة-، والطبراني في الكبير؛ من طريق عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا تَرْتَفِعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ شِبْرًا: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ"[2].

قال العراقي كما في التحفة: "إسناده حسن"[3].

2- **حديث جابر**

– **أخرجه** ابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي؛ من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ لَهُمْ صَلَاةً، وَلَا يَرْفَعُ لَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةً: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى، وَالسَّكْرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ"[4].

قال البيهقي: تفرد به زهير. قال الذهبي: "هذا من مناكير زهير"[5].

---

[1]- **خلاصة الأحكام**، (2459، 704/2). **فيض القدير**، (323/3). **المطالب العالية**، (783/3).

[2]- **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من أم قوما وهم له كارهون، 971، 505/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، ذكر نفي قبول الصلاة عن أقوام بأعيانهم من أجل أوصاف ارتكبوها، 1757، 11/3). **الأحاديث المختارة**، (401، 375/10). **المعجم الكبير**، (12275، 449/11).

[3]- **تحفة الأحوذي**، (289/2).

[4]- **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب نفي قبول صلاة المرأة الغاضبة لزوجها وصلاة العبد الآبق، 1000، 569/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الأشربة، ذكر نفي قبول صلاة من شرب المسكر إلى أن يصحو من سكره، 5355، 233/6). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب زوال العقل بالسكر لا يكون عذرا في سقوط الفرض عنه، 1851، 97/3).

[5]- **المهذب في اختصار السنن الكبير**، (1643، 383/1).

3- **حديث عبد الله بن عمرو**

– **أخرجه** أبو داود، وابن ماجه، والطبراني، والبيهقي؛ من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عمران بن عبد المعافري، عن عبد الله بن عمرو أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُمْ صَلَاةً: مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا، وَالدِّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَفُوتَهُ، وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً"[1].

في إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث. قال ابن رجب: "في إسناده ضعف"[2]. وكذا قال المباركفوري[3].

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر:

من خلال ما سبق من الدراسة، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر صحح الحديث بناء على توثيقه لأبي غالب، وهو ضعيف، وأن حديثه لا يرقى لدرجة الصحة، بل كما قال الترمذي، وهذا ما ثبت صوابه من خلال الدراسة. والله أعلم.

[1]- **سنن أبي داود**، (كتاب الصلاة، باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون، 593، 445/2). **سنن ابن ماجه**، (970، 505/1). **المعجم الكبير**، (14759، 136/14). **السنن الكبير**، (5405، 103/6).

[2]- **فتح الباري**، (359/3).

[3]- **تحفة الأحوذي**، (289/2).

الحديث الثاني عشر

حديث: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ: أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا المغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ: أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ "، وَفِي البَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَابْنِ عُمَرَ.

قال أبو عيسى: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: المغيرة بن زياد البجلي وثقه وكيع وابن معين وغيرهما، فالحديث حسن أو صحيح[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث:

– أخرجه الترمذي عن **مُحَمَّد بن رافع**..، والنسائي في الصغرى والكبرى عن **الحسين بن منصور**..[2] والنسائي أيضا، والدولابي في الكنى والأسماء، والخطيب في السابق واللآحق؛ من طريق **مُحَمَّد بن بشر**..[3] وابن ماجه في سننه، وابن عبد البر في التمهيد، من طريق **أبي بكر بن أبي شيبة** –وهو في مصنفه–[1].

---

[1]– **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتى عشرة ركعة...، 414، 273/2).

[2]– **المجتبى**، (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة، 1811، 507/3). **السنن الكبرى**، (1577، 458/3).

[3]– **الكنى والأسماء**، (2073، 1186/1). **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2: 1421هـ-2000م، (21، ص144).

والموصلي في مسنده عن **إسحاق بن أبي إسرائيل**..، وابن عساكر في تاريخ دمشق، من طريق **يحيى بن أبي طالب**..[2]

ستتهم (مُحَمَّد، والحسين، وابن بشر، وأبي بكر، وإسحاق، ويحيى) عن إسحاق بن سليمان، عن المغيرة بن زياد، عن عطاء بن أبي رباح به بنحوه.

– **وأخرجه** ابن أبي شيبة، من طريق **عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي**..[3]

ابن راهويه في مسنده، والسلفي في المشيخة؛ من طريق **سعيد بن جبير**..[4]

كلاهما (عبد الملك، وسعيد) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

إسناد هذا الحديث؛ فيه: **المغيرة بن زياد** وهو أبو هشام الموصلي. وثقه وكيع، وابن معين في رواية له، والعجلي، والفسوي. قال أبو حاتم: شيخ، ومرة: صالح صدوق ليس بذاك القوي. وقال أبو داود: صالح الحديث. قال ابن عدي: "عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي"[5].

وضعفه أحمد: "مضطرب الحديث، منكر الحديث، أحاديثه مناكير"، وذكر له حديثنا هذا، وقال: "وروى، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة. وهذا يروونه عن عطاء، عن عنبسة، عن أم حبيبة: من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة"[6].

فبهذا يكون الحديث منكرا، وهذا ما رجحه النقاد:

– عن ابن معين: "ليس به بأس، له حديث واحد منكر".

– قال الترمذي: "حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه"، لتفرده به.

[1]– **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة، 1140، 27/2). **التمهيد**، (95/9). **مصنف ابن أبي شيبة**، (6110، 292/4).

[2]– **مسند الموصلي**، (4525، 52/4). **تاريخ دمشق**، (7590، 4/60).

[3]– **المصنف**، (6116، 294/4)

[4]– **مسند ابن راهويه**، (1649، 189/2). **المشيخة البغدادية**، (35، 7/56)

[5]– **الكامل**، (16133، 565/9).

[6]– **العلل ومعرفة الرجال**، (835، 212/1).

فتعقبه المباركفوري، قائلا: "قد عرفت أنه قد وثقه وكيع، وابن معين في رواية وابن عدي وغيرهم، فالظاهر أن إسناد هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن والله تعالى أعلم"[1].

– وقال النسائي: "هذا خطأ، ولعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه"، يعني: "أن المحفوظ حديث عنبسة بن أبي سفيان، عن أخته أم حبيبة، وقد أخرجه مسلم والنسائي وأكثر من تخريج طرقه، والترمذي أيضا، وفسره النسائي وابن حبان، ولم يفسره مسلم"[2]

– وقال ابن حبان: "كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات فوجب مجانبة ما انفرد من الروايات وترك الاحتجاج بما خالف الأثبات والاعتبار بما وافق الثقات في الروايات"[3].

– قال الدار قطني: "رواه المغيرة بن زياد الموصلي، عن عطاء، عن عائشة، والمحفوظ عن عطاء، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة"[4].

– قال الحاكم: "أبو هشام المكفوف صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، ويقال: إنه حدث عن عبادة بن نسى بحديث موضوع، ويقال: إنه حدث عن عطاء بن أبي رباح، وأبي الزبير بجملة من المناكير".

وكلام الحاكم هذا، تعقبه المزي بقوله: "وفي هذا القول نظر، فإن جماعة من أهل العلم قد وثقوه كما تقدم ولا نعلم أحد منهم قال إنه متروك الحديث، ولعله اشتبه عليه بغيره، فإن أصرم بن حوشب يكنى أبا هشام أيضا وهو من الضعفاء المتروكين، فلعله اشتبه عليه به، والله أعلم"[5].

ج/ الحكم على الحديث

إسناد هذا الحديث ضعيف، والحديث منكر، فيه المغيرة بن زياد، وهو ضعيف، وقد تفرد به. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر

مما سبق من الدراسة، نخلص إلى أن الشيخ حسن الحديث أو صححه، بناء على قول من وثق المغيرة بن زياد، والحديث في حقيقته خطأ، لأقوال النقاد السابقة، إذ لا يمكن لهذا الحديث أن يُحسن أو يُصحّح، لأن الخطأ يبقى خطأ، وإن كان راويه ثقة. والله أعلم.

---

[1]– **تحفة الأحوذي**، (386/2).

[2]– **التلخيص الحبير**، (859/2).

[3]– **المجروحين**، (1028، 283/2).

[4]– **علل الدار قطني**، (3739، 388/8).

[5]– **تهذيب الكمال**، (363/28).

الحديث الثالث عشر

حديث: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ مِنَ القُرْآنِ لَيْلَةً»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ البَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الوَارِثِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ العَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي المُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ مِنَ القُرْآنِ لَيْلَةً»

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ»

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "توقف الشارح -يعني المباركفوري- في هذا الحديث، لعدم معرفته ترجمة أبي بكر بن نافع، وقد عرفنا أنه ثقة روى عنه مسلم في صحيحه، فالإسناد صحيح، ولم أجد هذا الحديث في شيء من الكتب الأخرى، وله شاهد صحيح من حديث أبي ذر قال: "قام النبي ﷺ بآية حتى أصبح، يرددها، والآية: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1]. ورواه ابن ماجه وصحح في الزوائد إسناده، وقال: "رواه النسائي في الكبرى وأحمد في المسند وابن خزيمة في صحيحه والحاكم". وهو في المستدرك ووافقه الذهبي على تصحيحه. ورواه بقصة مطولة المروزي في قيام الليل، وذكره السيوطي في الدر المنثور مطولا بألفاظ مختلفة، ونسبه أيضا لابن أبي شيبة وابن مردويه والبيهقي. وهو في السنن الكبرى من طريقين"[2].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

تفرّد المصنف بإخراجه في السنن وفي الشمائل -ومن طريقه البغوي في شرح السنة ومعالم التنزيل، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار- [3]

---

[1]- **المائدة/118**.

[2]- **سنن الترمذي**، (448، 311/2).

[3]- **شمائل النبي ﷺ**، للإمام أبي عيسى الترمذي، ت: ماهر ياسين الفحل، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2000م، (276، ص163). **شرح السنة**، (914، 25/4). **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

رواته ثقات، ومحمد بن نافع، قال المباركفوري: "لم أقف على حاله"[1]، وهو: أبو بكر البصري، روى عنه مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: صدوق[2]

والحديث له شاهد من رواية أبي ذرّ:

- **أخرجه** النسائي، وابن ماجه، وأحمد، والحاكم؛ من طريق جسرة بنت دجاجة، قالت: سمعت أبا ذر يقول: "قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ بِآيَةٍ"، وَالْآيَةُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[3]

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه"

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات، وقد صححه الألباني، وشعيب الأرنؤوط. والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر

من خلال الدراسة السابقة للحديث، نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر صحح الحديث، ووصف الغرابة لا يتنافى مع الصحة أو التحسين. والله أعلم.

(ت510هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط1: 1420هـ، (2281، 167/5). **الأنوار في شمائل النبي المختار**، ت: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي – دمشق، ط1: 1416هـ - 1995م، (575، 419/1).

[1]- **تحفة الأحوذي**، (434/2).

[2]- **الكاشف**، (4708، 155/2). **التقريب**، (5716، ص467).

[3]- **المجتبى**، (كتاب الافتتاح، باب ترديد الآية، 1022، 409/2). **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، 1350، 111/2). **مسند أحمد**، (21388، 309/35)، (21538، 426/35). **المستدرك**، (799، 63/2).

الحديث الرابع عشر

حديث: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي الوَضَّاحِ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ المؤَدِّبُ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ الجَزَرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ».

قال: وَفِي البَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي أَيُّوبَ.

قال أبو عيسى: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "بل هو حديث صحيح متصل الإسناد رواته ثقات"[1].

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

– أخرجه المصنف في السنن –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–، وفي الشمائل؛ عن محمد بن المثنى.

– وأخرجه النسائي في الكبرى عن **هارون بن عبد الله..**، و**أحمد** في مسنده –ومن طريقه الضياء في المختارة، وابن حجر في النتائج–، والسلفي في المشيخة، من طريق **يحيى بن جعفر**..[2]

---

[1]– **سنن الترمذي**، (أبواب الوتر، باب ما جاء في الصلاة عند الزوال، حديث رقم 478، 2/342-343).

[2]– **شرح السنة**، (أبواب النوافل، باب من صلى قبل الظهر أربعا وبعدها أربعا، 890، 3/465). **الشمائل**، (295، ص114). **السنن الكبرى**، (كتاب الصلاة، الصلاة بعد الزوال، 410، 2/306). **مسند أحمد**، (15396، 24/117).

ثلاثتهم (هارون، وأحمد، ويحيى) عن أبي داود الطيالسي به بنحوه.

– **وأخرجه** ابن أبي شيبة في مسنده، والطبري في تهذيب الآثار، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، والبغوي في معجمه، والضياء في المختارة؛ من طريق **ابن أبي ليلى مُحَمَّد بن عبد الرحمن**..

والطبراني في الأوسط؛ من طريق **إبراهيم بن عبد الحميد**..[1]

كلاهما (ابن أبي ليلى، وإبراهيم) عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الله بن السائب مرفوعاً.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد من الحديث

رواته ثقات، و**مُحَمَّد بن مسلم**: هو ابن أبي الوضاح المثنى، القضاعي، أبو سعيد المؤدب، مشهور بكنيته. وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيين، والعجلي، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مستقيم الحديث"، وابن شاهين، كما ذكره الحاكم في المستدرك، وقال: "ثقة مأمون"، ووقفه الخطيب، وتكلم فيه البخاري، فقال: "فيه نظر"[2]، وتضعيفه؛ "يحتاج إلى تفسير ليقبل أمام اتفاق الأئمة على توثيقه"[3]. قال ابن حجر: "صدوق يهم"[4]

وعبد الله بن السائب: وهو ابن أبي السائب، واسم أبي السائب: صيفي بن عائذ، له ولأبيه صحبة، خرّج له البخاري في الأدب المفرد، وعلّق حديثه في الصحيح، وروى له الباقون"[5]

الأحاديث المختارة، (366، 349/9). **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط1: 1429هـ – 2008م، (6/3). **المشيخة البغدادية**، (3/4).

[1]– **مسند ابن أبي شيبة**، (878، 366/2). **تهذيب الآثار**، (1106، 770/2). **معرفة الصحابة**، (4194، 1675/3). **معجم الصحابة**، (2102، 363/3). **الأحاديث المختارة**، (367، 395/9). **المعجم الأوسط**، (4412، 353/4).

[2]– **ميزان الاعتدال**، (7694، 268/4)

[3]– **تحرير التقريب**، (6298، 318/3)

[4]– **المستدرك**، (2472، 307/3). **تاريخ بغداد**، (1613، 414/4). **تهذيب التهذيب**، (735، 453/9). **التقريب**، (6298، ص507)

[5]– **معجم الصحابة للبغوي**، (656، 363/3). **تهذيب التهذيب**، (393، 229/5). **التقريب**، (3337، ص304).

قال أبو حاتم: "عبد اللَّهِ بْن السائب ليس بالقديم، وكان على عهد النَّبِيّ ﷺ حدث". ضعّف إسناده المناوي -كما في التحفة-، وجوّد إسناد؛ الألباني، وقال: "وهو على شرط مسلم"[1].

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد صحيح، لما تقدم من الدراسة. والله أعلم.

د/ النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر

من خلال دراسة الحديث؛ نخلص إلى أن الشيخ أحمد شاكر ذكر أن الحديث صحيح متصل الإسناد ورواته ثقات، وهو كما قال. والله أعلم.

[1]-**العلل لابن أبي حاتم**، (350، 249/2). **تحفة الأحوذي**، (480/2). **السلسلة الصحيحة**، (3404، 1197/7).

الحديث الخامس عشر

حديث: «يَا عَمِّ أَلَا أَصِلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ.....»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ العُكْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «يَا عَمِّ أَلَا أَصِلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ»، قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " يَا عَمِّ، صَلِّ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَةٍ، فَإِذَا انْقَضَتِ القِرَاءَةُ، فَقُلْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ تَرْكَعَ، ثُمَّ ارْكَعْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ اسْجُدْ فَقُلْهَا عَشْرًا، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَقُلْهَا عَشْرًا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ، فَتِلْكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةٍ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ مِثْلَ رَمْلِ عَالِجٍ غَفَرَهَا اللَّهُ لَكَ "، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَهَا فِي يَوْمٍ، قَالَ: "إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي يَوْمٍ فَقُلْهَا فِي جُمْعَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقُولَهَا فِي جُمُعَةٍ فَقُلْهَا فِي شَهْرٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ لَهُ، حَتَّى قَالَ: فَقُلْهَا فِي سَنَةٍ".

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "**زيد بن حباب ثقة**... وموسى بن هو ابن عبيدة بن نشيط الربذي المدني، تكلموا فيه كثيرا، وبعضهم ضعفه جدا، والحق أنه **صدوق ثقة في حفظه شيء**، وأكثر ما ضعفوا روايته عن عبد الله بن دينار".

وقال: سعيد بن أبي سعيد المدني هذا لم يرو عنه إلا موسى بن عبيدة، وقد ذكر الحافظ في التقريب أنه مجهول، لكن قال في التهذيب: **ذكره ابن حبان في الثقات**".

وقال أيضا: "وقد بينا حال الرواة في إسناد هذا الحديث، ومنه يظهر أنه حديث حسن، ويؤيده ويقويه رواية ابن عباس بمعناه: أن النبي ﷺ قال للعباس: "يا عماه ألا أعطيك، ألا أمنحك، ألا أحبوك" الخ، وهو بمثابة هذا في صلاة التسبيح...[1]

[1]- **سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسبيح، 482، 2/350-351).

ثم نقل تخريج الأئمة لحديث ابن عباس وأقوال أهل العلم فيه.

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

– أخرجه المصنف عن **مُحَمَّد** بن العلاء.

وابن ماجه في سننه –ومن طريقه عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة–؛ عن **موسى بن عبد الرحمن**..[1]

والرياني في مسنده؛ عن **سفيان بن وكيع**..[2]

والطوسي في مستخرجه؛ عن **عبدة بن عبد الله**..[3]

والطبراني في الكبير –ومن طريقه المقدسي في أخبار الصلاة–، والخطيب في المتفق والمفترق، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والمزي في تهذيب الكمال؛ من طريق **أبو بكر بن أبي شيبة**..[4]

والسمرقندي في التنبيه؛ من طريق **مُحَمَّد بن فضيل**..[5]

والبيهقي في الصغير وفي الشعب؛ من طريق **يحيى بن أبي طالب**..[6]

وابن الجوزي في الموضوعات، من طريق **أحمد ين يحيى**..[7]

والمزي في الموضع السابق؛ من طريق **يحيى بن عبد الحميد**..

ثمانيتهم (موسى، وسفيان، وعبدة، وابن أبي شيبة، وابن فضيل، ويحيى، وأحمد، وابن عبد الحميد) عن زياد بن حباب عن موسى بن عبيدة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي رافع مرفوعاً.

---

[1]– **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فِي صلاة التسبيح، 1386، 162/2). **أخبار الصلاة**، (76، ص44).

[2]– **مسند الرياني**، (699، 464/1).

[3]– **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في صلاة التسبيح، 458، 453/2).

[4]– **المعجم الكبير**، (987، 329/1). **أخبار الصلاة**، (82، ص48). **المتفق والمفترق**، (ترجمة: سعيد بن أبي سعيد، 641، 1044/2). **تاريخ دمشق**، (11003، 242/52). **تهذيب الكمال**، (2283، 465/10).

[5]– **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين**، أبو الليث نصر بن مُحَمَّد السمرقندي (ت373هـ)، ت: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1: 1421هـ - 2000م، (861، ص535).

[6]– **السنن الصغير**، (كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح، 831، 299/1). **شعب الإيمان**، (602، 123/2).

[7]– **الموضوعات**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت597هـ)، ت: نور الدين شكري بوياجيلار، أضواء السلف، ط1: 1997م، (1032، 467/2).

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

وإسناد حديثنا هذا؛ فيه: **زيد بن حباب**، "صدوق يخطئ في حديث الثوري".

و**موسى بن عبيدة**، هو أبو عبد العزيز الربذي، مجروح عند الأئمة. قال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث"، وقال أحمد: "لا تحل عندي الرواية عنه"، ومرة: "منكر الحديث"، وقال البخاري: "لم أخرج عن موسى بن عبيدة، ولا أحدث عنه"، وقال العقيلي: "أحاديثه كلها لا يتابع عليها إلا من جهة فيها ضعف".

وأورد ابن الجوزي حديثه هذا في الموضوعات، كما سبق في التخريج، وتعقبه ابن الملقن، والسيوطي، فقالا:

- "وأغرب ابن الجوزي فروى هذا الحديث في "موضوعاته" من حديث العباس (وابنه وأبي رافع) وضعفها كلها"[1].

– "بالغ ابن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات وأعله بموسى بن عبيدة الربذي، وليس كما قال؛ فإنَّ الحديث –وإن كان ضعيفًا– لم ينته إلى درجة الوضع"[2].

و**سعيد بن أبي سعيد، مولى أبي بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم**، ذكره ابن حبان في الثقات، وخرّج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم. قال الذهبي: "مجهول وقد وثق"، وقال ابن حجر: "مجهول". وهو كما قالا.

وقد ضعف أهل العلم هذا الحديث:

– **قال ابن هانئ**: سئل أحمد بن حنبل عن صلاة التسبيح؟ قال: إسناده ضعيف"[3].

– **قال العُقيلي**: "ليس في حديث التسابيح حديث يثبت"[4].

– **قال أبو بكر بن العربي فيما نقله ابن الملقن عنه**: "حديث أبي رافع المروي في صلاة التسبيح ضعيف ليس له أصل في الصحة ولا في الحسن قال وإنما ذكره الترمذي لينبه عليه لئلا يغتر به"[5].

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد؛ ضعيف، فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف، وسعيد بن أبي سعيد وهو مجهول. والله أعلم.

---

[1]- **البدر المنير**، (241/4).

[2]- **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، إعداد: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراة – جامعة أم القرى، مكة المكرمة – كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام النشر: 1424هـ، (208/1).

[3]- **مسائل أحمد بن حنبل**، برواية ابن هانئ، (520، ص137).

[4]- **الضعفاء الكبير**، (465/1).

[5]- **البدر المنير**، (242/4)

د/ النظر في حكم أحمد شاكر

من خلال ما سبق من دراسة هذا الحديث والنظر في رواته وكلام النقاد؛ نخلص إلى أن الترمذي ضعّف الحديث فقال: غريب من حديث أبي رافع. فلم يقرنه بالحسن أو الصحة، لأن سنده فيه راوي ضعيف والآخر مجهول.

بينما حسن أحمد شاكر هذا الحديث بناء على تحسين قوله في موسى بن عبيدة، مستثنيا روايته عن عبد الله بن دينار. ورفع جهالة سعيد بن سعيد بناء على ذكر ابن حبان له في الثقات، وهذا من منهج الشيخ، وهو من تساهله رحمه الله. والله أعلم.

الحديث السادس عشر

حديث: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي....»

أولا: نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ، قَالَ الحَسَنُ: قَالَ لِيَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ لِي جَدُّكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ سَجْدَةً، ثُمَّ سَجَدَ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ «يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ».

وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ».

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث

قال أحمد شاكر: "مُحَمَّد بن يزيد هذا ثقة، قال ابن حبان في الثقات: "كان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره".

وقال أيضاً: "والحسن هذا قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور النقل". وذكر ابن حبان في الثقات، وصحح هو وابن خزيمة حديثه، وقال الخليلي لما ذكر هذا الحديث: "حديث غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمد بن حنبل مُحَمَّد بن يزيد بن خنيس وسأله عنه، وتفرد به الحسن بن مُحَمَّد المكي، وهو ثقة" نقل ذلك الحافظ في التهذيب، وليس للحسن في الكتب الستة سوى هذا الحديث عند الترمذي وابن ماجه" .

ثم قال حكمه على الحديث: "وهو حديث صحيح، وقد نقل الحافظ في التهذيب أن ابن حبان وابن خزيمة روياه في صحيحيهما، ورواه أيضا الحاكم في المستدرك، وقال: "هذا حديث صحيح رواته مكيون، لم يذكر واحد منهم بجرح، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح، ما في رواته مجروح"[1].

[1]-**سنن الترمذي**، (أبواب الصلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، 474/2،579).

ثالثا: دراسة الحديث

أ/ تخريج الحديث

- **أخرجه** المصنف –ومن طريقه البغوي في شرح السنة–؛ عن **قتيبة بن سعيد**..[1]

وابن ماجه؛ عن **أبي بكر مُحَمَّد بن خلاد**..[2]

وابن خزيمة –وعنه ابن حبان–، والطوسي –ومن طريقه الخليلي في الإرشاد–؛ من طريق **الحسن بن مُحَمَّد**..[3]

وابن خزيمة؛ عن **أحمد بن جعفر الحلواني**..[4]

وابن المنذر، والخليلي في الموضع السابق؛ من طريق **أبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس الرازي**..[5]

والطبراني في الكبير –ومن طريقه الضياء في المختارة، –، والعقيلي في الضعفاء؛ **نصر بن علي**..[6]

وأبو أحمد الحاكم في إشعار أصحاب الحديث –ومن طريقه المزي في التهذيب –؛ من طريق **هارون بن عبد الله**..[7]

والحاكم في المستدرك –وعنه البيهقي في السنن الكبير، وفي الدعوات–؛ من طريق **جعفر بن مُحَمَّد بن شاكر**..[8]

والخليلي في الموضع السابق؛ من طريق **مُحَمَّد بن يحيى الذهلي**..

والبيهقي في السنن الكبير، وفي الدلائل؛ من **طريق مُحَمَّد بن سليمان الباغندي**..[9]

---

[1]–**شرح السنة**، (كتاب الصلاة، باب ما يقول في سجود التلاوة، 771، 314/3)

[2]– **سنن ابن ماجه**، (أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، 1053، 530/1)

[3]– **صحيح ابن خزيمة**، (كتاب الصلاة، باب الذكر والدعاء في السجود عند قراءة السجدة، 609، 407/1). **صحيح ابن حبان**، (كتاب الصلاة، باب سجود التلاوة، 2768، 527/3). **مستخرج الطوسي**، (باب ما جاء في السجدة في ص، 541، 136/3). **الإرشاد**، (80، 353/1).

[4]– **صحيح ابن خزيمة**، (610، 408/1).

[5]– الأوسط، (جماع أبواب سجود القرآن، ذكر ما يقال في سجود القرآن، 2861، 279/5).

[6]– **المعجم الكبير**، (11262، 129/11). **الأحاديث المختارة**، (157، 171/11). **الكامل**، (289، 109/2).

[7]– **إشعار أصحاب الحديث**، (باب ما يقوله المرء في سجود القرآن، 84، 63/1). **تهذيب الكمال**، (314/6).

[8]– **المستدرك**، (895، 108/2). **السنن الكبير**، (كتاب الصلاة، باب سجدة "ص"، 3807، 482/4). **الدعوات الكبير**، (441، 14/2).

[9]–**السنن الكبير**، (3806، 482/4). **دلائل النبوة**، (20/7).

تسعتهم (أبي بكر، والحسن، وأحمد، وأبي حاتم، ونصر، وهارون، وجعفر، ومُحَمَّد، والباغندي) عن محمد بن يزيد بن خنيس عن الحسن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد به بنحوه.

ب/ دراسة الإسناد وموقف النقاد منه

إسناد هذا الحديث، فيه:

- **مُحَمَّد بن يزيد بن خنيس**[1]: قال أبو حاتم: "كان شيخا صالحا، كتبنا عنه بمكة، وكان ممتنعا من التحديث، أدخلني عليه ابنه، فقيل لأبي فما قولك فيه؟ فقال: ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره". قال ابن حجر: "مقبول"

- **الحسن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي يزيد**[2]: روى عن ابن جريج، وروى عنه محمد بن يزيد بن خنيس. لم يوثقه إلا ابن حبان، والخليلي، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل"، ثم ذكر له حديث واحد، وهو حديثنا هذا، وقال: "ولهذا الحديث طرقٌ أسانيدها لينة"[3]. وقال الذهبي: "غير حجة". وقال ابن حجر: "مقبول"، وقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان حديثه في صحيحيهما كما سبق في التخريج. ومن كانت هذه حاله، فهو مجهول.

ج/ الحكم على الحديث

الحديث بهذا الإسناد، ضعيف، لجهالة الحسن بن عبيد الله، وتفرده بروايته عن ابن جريج، ولهذا استغربه الترمذي، ومع هذا؛ فقد صححه الحاكم، وقال: "هذا حديث صحيح، رواته مكيون لم يذكر واحد منهم بجرح، وهو من شرط الصحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي".

كما صححه الخليلي، فقال: "هذا غريب صحيح من حديث ابن جريج، قصد أحمد بن حنبل إلى محمد بن يزيد وسأله عنه، ويتفرد به الحسن بن محمد المكي، عن ابن جريج، وهو ثقة". والله أعلم.

د/ النظر في حكم أحمد شاكر

من خلال ما سبق في التخريج، ودراسة إسناد هذا الحديث، نخلص إلى أن الترمذي أعل الحديث بجهالة الحسن بن مُحَمَّد، وخالفه أحمد شاكر، وصحح الحديث بناء على توثيق ابن حبان والخليلي، وتصحيح الحاكم، وإخراج ابن خزيمة وابن حبان حديث الحسن في صحيحهما، وصنيعهما هذا يقتضي التوثيق الضمني له. وقد أثبتت الدراسة ما أقره الترمذي. والله أعلم.

---

[1]- **الجرح والتعديل**، (573، 127/8). **الثقات**، (15185، 61/9).**التقريب**، (6396، ص512).

[2]- **الضعفاء الكبير**، (289، 109/2). **تهذيب التهذيب**، (1354، 257/3). **الكاشف**، (1063، 329/1). **التقريب**، (1282، ص163).

[3]- وقد عدّد ابن الملقن هذه الطرق. ينظر: **البدر المنير**، (269/4).

– خلاصة الفصل السادس:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، ظهر تساهل الشيخ أحمد شاكر، وذلك من خلال توثيقه لبعض الرواة الضعفاء، أمثال: عبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل، مما نتج عنه تصحيح عدد كثير من الأحاديث رواتها ضعفاء عند عامة المحدثين.

وتوثيقه لابن لهيعة كان بناءً على توثيق أحمد بن حنبل له –وهو أحد أقواله في ابن لهيعة–، وأن الخطأ في روايته إنما من الرواة ممن دونه.

كما وثق الشيخ سعيد بن أبي سعيد بناءً على ذكر ابن حبان له في الثقات، وهذه قاعدة معتمدة عند الشيخ، وقد وثق عدد من الرواة بناء على هذه القاعدة.

خاتمة

خاتمة:

الحمد لله على كرمه وإحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، بأن يسر لي جمع هذا البحث وإتمامه، سائلة إياه سبحانه الإخلاص والقبول.

ويمكننا أن نجمل في هذه الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، وهي:

1- يُعدّ الإمام الترمذي من النقاد الجهابذة الأوائل الذين عايشوا الرواية، والذين تميزوا بنقد الأخبار وأسانيدها، وتمحيص صحيحها من سقيمها، وبيان المعلول منها.

2- كما يُعتبر كتاب الجامع من أهم كتب السنة النبوية، والمصنفات الحديثية، لاحتوائه على فنون علوم الحديث المتنوعة من تخريج وفقه وعلل وجرح وتعديل، فهو كتاب جامع بين الفقه والصنعة الحديثية.

3- الشيخ أحمد شاكر أحد أعلام القرن الرابع عشر الذين ساهموا في خدمة السنة النبوية من خلال عمله في التحقيق.

3- مسألة الحُكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفا، هي مسألة اجتهادية اختلفت أنظار المحدثين فيها؛ لا سيما بين المتقدمين والمعاصرين، ومردّ هذا راجع إلى تغاير مفاهيمهم لقواعد التصحيح والتضعيف واستعمالاتها.

4- من صنيع الإمام الترمذي تعليل الموصول بالمرسل، والمرفوع بالموقوف، والشيخ أحمد شاكر لا يرى ذلك، وإنما يعتبر الوصل والرفع زيادة من الثقة وزيادته مقبولة وهذا خلافاً لمنهج المحدثين.

5- يذهب الشيخ أحمد شاكر مذهب الجمع بين الأوجه والطرق التي فيها خلاف، دون إعمال النظر في أسانيده وحال رواتها، وهذا بناء على ورود الحديث في صحيح ابن خزيمة أو صحيح ابن حبان، أو مستدرك الحاكم.

6- إهماله رحمه الله الكلام عن بعض الرواة المجاهيل والضعفاء رغم نقله في بعض الأحيان أقوال النقاد فيهم، دون تفصيل القول فيهم، واعتماده على طريق الواقدي وابن لهيعة -وحالهما معروفة عند المحدثين- في الشواهد والمتابعات في الطرق التي ثبت خطأ الرواة فيها، وهذا من تساهله -رحمه الله-.

6- عدم استعراض الشيخ أحمد شاكر لأوجه الخلاف الحاصل في الحديث، وأغلب ترجيحاته تأتي بالجمع بين الوجهين المختلفين، أو أنه يحكم على كل وجه بمفرده، وأن كل وجه حديث مستقل عن الأخر.

7- اعتماد الشيخ على بعض النُسخ غير الجيدة في تحقيقه لسنن الترمذي، وذلك لمخالفته باقي النسخ التي أضاف عليها بعض الإضافات -والتي انتقدت عليه- ولم تثبتها التحفة كما هو موضح في البحث.

8- أغلب أحكام الشيخ أحمد شاكر على أحاديث جامع الترمذي هي مخالفة لأحكام الإمام الترمذي خاصة، وأحكام الأئمة النقاد المتقدمين الذين عايشوا الرواية وعصرها.

9- دعوى تساهل الترمذي في أحكامه على أحاديث كتابه لا يسلّم لها، إذ أن الدراسة أثبتت أن أغلب أحكامه وافقت أحكام النقاد، بل إنه في بعض الأحيان يكون حكمه متشدداً كالحديث رقم 296 الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه، وحسنه الترمذي، فكيف يكون بهذا متساهلا؟.

أهم توصيات البحث:

1- تحقيق الشيخ أحمد شاكر لسنن الترمذي يحتاج إلى مزيد دراسة، ففيه من الموضوعات البحثية ما يمكن للباحثين تناولها في مختلف العلوم الشرعية.

2- جمع أقوال الشيخ النقدية في الرواة جرحاً وتعديلا، ودراستها دراسة وافية.

3- دراسة الأحاديث التي حكم عليها الشيخ أحمد شاكر من خلال تحقيقاته لكتب التفاسير التي اعتنى أصحابها بتصحيح الأحاديث وتضعيفها كتفسير ابن كثير ...

4- الاعتناء بجمع آراءه الأصولية والفقهية، وكذا المسائل اللغوية، فإن تحقيقات الشيخ غنية بهذه المسائل .

الفهارس:

- فهرس الأحاديث
- فهرس الرواة الذين وثقهم الشيخ شاكر وتكلم فيهم أهل الحديث
- فهرس الرواة المترجم لهم
- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

نص الحديث	رقم الصفحة
«اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ»	144
«الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»	89
«الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ»	149
«الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ»	194
«أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ، وَتُطَيَّبَ»	168
«إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ...»	213
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ...»	181
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ»	139
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»	204
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ»	330
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»	125
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ»	311
«أنّ النبي ﷺ نهى أن يبول الرجل في مستحمه»	84
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ...»	97
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ»	162
«إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»	132
«أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِثَةٍ»	224
«أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»	244
«إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ»	342
«ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ...»	333
«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ»	306
«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا»	235
«صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى»	265

نص الحديث	رقم الصفحة
«فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ إِبِطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَرَى بَيَاضَهُ»	321
«قَامَ النَّبِيُّ ﷺبِآيَةٍ مِنَ القُرْآنِ لَيْلَةً»	340
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ...»	118
«كَانَ رَسُولُ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ»	220
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ»	251
«كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الوُضُوءِ»	302
«لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»	291
«لَا تَقْرَأِ الحَائِضُ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ»	109
«لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ»	325
«مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ»	229
«مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ»	158
«مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»	297
«مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ...»	337
«مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا»	173
«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ»	285
«هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ»	104
«يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ...»	349
«يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ...»	317
«يَا عَمِّ أَلَا أَصِلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ...»	345
«يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ»	257

فهرس الرواة الذين وثقهم الشيخ أحمد شاكر وتكلم فيهم أهل الحديث

فهرس الرواة الذين وثقهم الشيخ أحمد شاكر وتكلم فيهم أهل الحديث

الراوي	حكم الشيخ أحمد شاكر	الصفحة
إبراهيم بن أبي يحيى	ضعّفه عامة المحدثين، لكن الشافعي تلميذه أعرف به	126
أسد بن موسى	ثقة، خلافا لمن تكلم فيه بغير حجة	174
إسرائيل بن يونس	ثقة حجة	195
إسماعيل بن عياش	ثقة، وما تكلم فيه أحد بحجة	110
زهير بن مُحَمَّد التميمي	ثقة، تكلم فيه بعضهم، واعتذر عنه آخرون	97
شريك بن عبد الله النخعي	ثقة مأمون	265
شهر بن حوشب	ثقة	90
عاصم بن بهدلة	الراوي الثقة	181
عامر بن صالح الزبيري	وثقه أحمد	168
عبد الرحمن بن زياد الإفريقي	ثقة، ومن ضعفه فلا حجة له	306
عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل	ثقة، لا حجة لمن تكلم فيه، بل هو أوثق من كل من تكلم فيه	297
عبد الله بن لهيعة	ثقة صحيح الحديث. وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه	285
عبد الملك بن مُحَمَّد الصنعاني	فمثل هذا يصلح للمتابعة	98
قيس بن الربيع	ثقة، ومن تكلم فيه فإنما تكلم في حفظه من غير حجة	200
محمّد بن إسحاق	ثقة حجة جليل القدر، ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئا	311
محمّد بن فضيل	ثقة حافظ	133
هشام بن عمار	ثقة	98
يحيى بن اليمان	ثقة وإنما تغير في آخر عمره لما مرض بالفالج	251

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس الرواة المترجم لهم

الراوي	الصفحة
إبراهيم بن مُحَمَّد بن المنتشر	228
إبراهيم بن أبي يحي	165-142-131-129
إبراهيم بن محمد الفزاري	136
أبو صالح	328-327-325
أبو غالب	334
إسحاق بن عمر	232-229
إسرائيل بن يونس	200-107
أشعث بن أبي الشعثاء	108
أشعث بن عبد الله	87
ثور بن يزيد	129
جعفر بن إياس	227
الحسن بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن أبي يزيد	351
الحسن بن أبي الحسن البصري	87
الحسن بن أبي جعفر	331
حماد بن زيد	94
حماد بن سلمة	191-190-160-155
حماد بن مسعدة	142
حميد بن أبي حميد الطويل	314
داود بن قيس	324
رشدين بن سعد	307-306-211
رقبة بن مصقلة	228
زائدة بن قدامة	171-135-107
زهير بن مُحَمَّد التميمي	102-100-97

زيد بن حباب	347-345
سعيد بن أبي سعيد	347-345
سعيد بن أبي عروبة	86
سعيد بن عبد الله الجهني	319-318
سفيان الثوري	263-211-155-147-142
سفيان بن حسين	228
سفيان بن عيينة	242-177-171-155-147
سفيان بن وكيع بن الجراح	303-302
سلمة بن الفضل	315-313
سليمان بن أرقم	304-303-302
سليمان بن حيان الأزدي	324-323-142
سليمان بن مهران	189-135
سماك بن حرب	94
سمّي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن	147
سنان بن ربيعة	94
شعبة بن الحجاج	263-190-87
شهر بن حوشب	95-94
عامر بن صالح	172-171
عبادة بن نسي	309
عبثر بن القاسم	136
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم	336-310-308-306-81
عبد الرحمن بن غنم	309
عبد الرزاق بن همام	123-36
عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي	156-155
عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل	300-297
عبد الله بن السائب	345
عبد الله بن المبارك	248-171

عبد الله بن سعيد بن أبي هند	165
عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم الأنصاري	155
عبد الله بن مغفل	87
عبد الله بن وهب	303-248
عبد الملك بن مُحَمَّد	102-101
عبد الواحد بن زياد	155
عبد الوهاب بن عبد المجيد	102
عبيد الله بن عبد الله بن الأقرم الخزاعي	324
عتبة بن حميد	308
عقبة بن صهبان	87
عمر بن علي بن أبي طالب	319
عمرو بن أبي سلمة	102-101-98
عمرو بن يحيى	242-155
الفضل بن موسى	167-165-162
قتادة	87
قتيبة بن سعيد	231-9
الليث بن سعد	231-144
مالك بن سعير	171
مُحَمَّد بن إسحاق	315-314-311-287-286
مُحَمَّد بن حميد الرازي	312
مُحَمَّد بن عجلان المدني	147-141
مُحَمَّد بن عمر الواقدي	232
مُحَمَّد بن عمر بن علي بن أبي طالب	319
مُحَمَّد بن فضيل	135-133
مُحَمَّد بن عيسى	129
مُحَمَّد بن مسلم الزهري	304
مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس	331-289

مُحَمَّد بن يزيد بن خنيس	351
معاوية بن هشام	122
المعتمر بن سليمان	123
معلى بن عبد الرحمن	232
المؤدب مُحَمَّد بن مسلم	343
موسى بن إسماعيل التبوذكي	161
موسى بن عبيدة	347
هاشم بن القاسم	232
هشام بن عروة	98
هشيم بن بشير	228
هناد بن السري	295
وضاح بن عبد الله	190
وكيع بن الجراح	295-166-122
الوليد بن مسلم	131-130-129-126-101
وهيب بن خالد	141-102
يحيى بن إسحاق البجلي	160
يزيد بن هارون	150-110

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمذاني الجورقاني (ت543هـ)، ت: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط4: 1422هـ – 2002م.

2. **آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني**، اعتنى به: محمد أجمل الإصلاحي، وفق المنهج المعتمد من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، تمويل مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1: 1434هـ.

3. **الآحاد والمثاني**، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت287هـ)، ت: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1: 1411هـ – 1991م.

4. **أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم**، أبو عروبة الحسين بن محمد الحرَّاني (ت318هـ)، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، شركة الرياض – السعودية، ط1: 1419هـ – 1998م.

5. **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد ضياء الدين المقدسي (ت643هـ)، ت: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3: 1420هـ – 2000م.

6. **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البُستي (ت354هـ)، مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1435هـ– 2014م.

7. **أحكام القرآن الكريم**، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، ت: سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، ط1: مج1: 1416هـ – 1995م، مج2: 1418هـ – 1998م.

8. **أحكام القرآن**، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، ت: محمد صادق القمحاوي – عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1405هـ.

9. **الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**، عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581هـ)، ت: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ – 1995م.

10. **أحوال الرجال**، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، ت: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، سنة النشر: 1405هـ.

11. **أخبار الصلاة**، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت600هـ)، ت: محمد عبد الرحمن النابلسي، دار السنابل – دمشق، ط1: 1416هـ – 1995م.

12. **اختلاف الحديث**، محمد بن إدريس الشافعي، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة – مصر، ط1: 1422هـ – 2001م.

13. **الأدب المفرد**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ت: عصام موسى هادي، دار الصديق – الجبيل – المملكة العربية السعودية، ط1: 1434هـ – 2013م.

14. **الأربعون الكيلانية**، أبو الفرج عبد الرزاق بن عبد القادر الكيلاني البغدادي الحلبي (ت595هـ)، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1: 1421هـ – 2000م.

15. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله القزويني (ت446هـ)، ت: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد–الرياض، ط1: 1409هـ.

16. **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ)، ت: عبد المعطي امين قلعجي، دار قتيبة – دمشق، ط1: 1414هـ – 1993م.

17. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، ت: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1: 1415هـ – 1994م.

18. **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (ت584هـ)، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، ط2: 1359هـ.

19. **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة الهجرية**، زكي محمد مجاهد، دار الغرب الإسلامي، ط2: 1994م.

20. **إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، ت: أحمد بن عبد الله العماري الزهراني، ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ – 2002م.

21. **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15: أيار / مايو 2002 م.

22. **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، ت: محمد عزير شمس، خرج أحاديثه: مصطفى بن سعيد إيتيم، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط1: 1432هـ.

23. **الإغراب: الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، ت: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار المآثر – المدينة النبوية، ط1: 1421هـ – 2000م.

24. **إكمال تهذيب الكمال**، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت762هـ)، ت: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1422هـ – 2001م.

25. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا (ت475هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط1: 1411هـ–1990م.

26. **الإلمام بآداب دخول الحمام**، أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي الشافعي (ت765هـ)، ت: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار البردوري، أضواء السلف، ط1: 1428هـ – 2007م.

27. **الأم**، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المكي (ت204هـ)، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء -المنصورة، ط1: 1422هـ-2001م.

28. **أمالي ابن بشران**، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت430هـ)، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، أحمد بن سليمان، دار الوطن، الرياض، ط1: 1418هـ - 1997م.

29. **أمالي ابن سمعون الواعظ**، أبو الحسين محمد بن أحمد ابن سمعون الواعظ البغدادي (ت387هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م.

30. **أمالي الباغندي**، أبو بكر محمد بن سليمان الباغَندي (ت283هـ)، ت: أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، مصر، ط1: 1417هـ - 1997م.

31. **أمالي المحاملي – رواية ابن يحيى البيع**، أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (ت330هـ)، ت: إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم - عمان – الأردن، الدمام، ط1: 1412هـ.

32. **الأمالي في آثار الصحابة**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرَّار، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1436هـ - 2015م.

33. **الإمام الترمذي الحافظ الناقد، فقيه السلف، وجامع السنن**، إياد خالد الطباع، دار القلم –دمشق-، ط1: 1422هـ-2001م.

34. **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين** المقدمة في التعريف بالإمام الترمذي وبشيخيه البخاري ومسلم، نور الدين عتر، دار البصائر القاهرة، ط1: 1435هـ-2014.

35. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، أبو الفتح محمد بن علي وهب المشهور بابن دقيق العيد (ت702هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع، د ط.

36. **الأنساب**، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1: 1382هـ-1962م.

37. **الأنوار في شمائل النبي المختار**، الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ)، ت: إبراهيم اليعقوبي، دار الضياء – بيروت، ط1: 1409هـ - 1989م.

38. **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت319هـ)، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب، ت: مجموعة من المحققين، دار الفلاح، ط1: 1430هـ- 2009م.

39. **أيام في الجزيرة رحلتي إلى الحجاز ونجد**، أحمد محمد شاكر (1377هـ)، ت: أشرف عبد المقصود، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1439هـ- 2018م.

40. **الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية**، أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، الجمهورية اليمنية -صنعاء، ط1: 1428هـ-2007م.

41. **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، ت: علي محمد ونيس، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1: 1435هـ.

42. **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ت: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ-1999م.

43. **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1: 1418هـ-1997م.

44. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المصري (ت804هـ)، ت: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية، ط1: 1425هـ-2004م.

45. **بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن**، أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ط1: 1410هـ - 1990م.

46. **البر والصلة**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، ت: عادل عبد الموجود، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت -لبنان، ط1: 1413هـ-1993م.

47. **برنامج التجيبي**، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730هـ)، ت: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس 1981م.

48. **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت628هـ)، ت: الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، ط1: 1417هـ-1997م.

49. **البيتوتة**، أبو العباس مُحَمَّد بن إسحاق الخراساني، السراج (ت313هـ)، ت: أبو الأشبال الزهيري حسن بن أمين بن المندوه، دار الريان للتراث، القاهرة – مصر، ط1: 1408هـ - 1987م.

50. **تاريخ ابن يونس المصري**، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: 1421هـ.

51. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2003.

52. **التاريخ الأوسط**، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ت: تيسير بن سعد، دار الرشد – الرياض، ط1: 1426هـ – 2005م.

53. **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة**، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ)، ت: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1427هـ - 2006م.

54. **التاريخ الكبير**، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت256هـ)، ت: محمد بن صالح الدباسي، الناشر المتميز – الرياض، د ط.

55. **تاريخ جرجان**، أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي القرشي الجرجاني (ت427هـ)، ت: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب – بيروت، ط4: 1407هـ - 1987م.

56. **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415هـ - 1995م.

57. **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين**، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي (ت280هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1429هـ - 2008م.

58. **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها (المعروف بتاريخ بغداد)**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1: 1422هـ - 2001م.

59. **التاريخ والعلل عن يحيى بن معين**، أبو زكريا يحيى بن معين المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، رواية: العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1434هـ - 2013م.

60. **تأويل مختلف الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري (ت276هـ)، ت: سليم عيد الهلالي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط2: 1430هـ.

61. **التتبع**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ)، ت: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار – صنعاء، ط3: 1430هـ - 2009م.

62. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أبو العلا مُحَمَّد عبد الرحمن المباركفوري (ت1353هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، د ط.

63. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم الرازياني ثم المصري، ابن العراقي (ت826هـ)، ت: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض، د ط.

64. **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، ط1: 1414هـ-1993م.

65. **التحقيق في أحاديث الخلاف** (طبع معه تنقيح التحقيق للذهبي)، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت597هـ)، ت: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الوعي-حلب، ط1: 1418هـ.

66. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، قدّم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات: أحمد معبد عبد الكريم، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، ط1: 1424هـ-2003م.

67. **التدوين في أخبار قزوين**، أبو القاسم عبد الكريم بن مُحَمَّد الرافعي (ت623هـ)، ت: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ط: 1408هـ-1987م.

68. **تذكرة الحفاظ**، الذهبي، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، سنة النشر: 1374هـ.

69. **تراث الترمذي العلمي**، ضياء العمري.

70. **ترتيب الأمالي الخميسية للشجري**، يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني (ت499هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت610هـ)، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1: 1422هـ - 2001م.

71. **تسمية ما انتهى إلينا من الرواة**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط1: 1409هـ.

72. **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك**، أحمد مُحَمَّد شاكر، اعتنى به وعلق عليه وأضاف إليه: عبد الفتاح أبو غدة، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة لصاحبها شرف حجازي، ط1: 1404هـ بيروت، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2: 1415هـ مكتبة السنة القاهرة.

73. **تصحيفات المحدثين**، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت382هـ)، ت: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، ط1: 1402هـ.

74. **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت474هـ)، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط1: 1406هـ – 1986م.

75. **تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط1: 1403هـ – 1983م.

76. **التعليق على تفسير الجلالين**، جلال الدين المحلي (ت 864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير.

77. **تقريب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1: 1406هـ – 1986م.

78. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، أبو بكر، محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي (ت 629هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1: 1408هـ-1988م.

79. **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1: 1389هـ-1969م.

80. **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: سكينة الشهابي، طلاس – دمشق، ط1: 1985م.

81. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (ت463 هـ)، ت: بشار معروف وآخرون، مؤسسة الفرقان – لندن، س ن: 1439هـ - 2017م.

82. **التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط1: 1428هـ - 2007م.

83. **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين**، أبو الليث نصر بن مُحَمَّد السمرقندي (ت373هـ)، ت: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط1: 1421هـ - 2000م،

84. **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت744هـ)، ت: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف – الرياض، ط1: 1428هـ - 2007م.

85. **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، د ط.

86. **تهذيب التهذيب**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند - حيدر آباد الدكن، ط1: 1325هـ.

87. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1: 1400هـ-1980م.

88. **توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس**، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، ط1: 1429هـ - 2008م.

89. **الثقات**، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت354هـ)، ت: مجموعة من العلماء تحت إدارة مدير دائرة المعارف العثمانية، دار الفكر - بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية، ط1: 1973م إلى 1983م.

90. **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، ت: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط1: 1389هـ -1969م.

91. **جامع البيان في تأويل القرآن**، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الآملي، الطبري (ت310هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1: 1420هـ - 2000م.

92. **جامع الترمذي في الدراسات المغربية رواية ودراية**، محمد بن عبد الرحمن الصّقلي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1: 1429هـ-2008م.

93. **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، لأبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)**، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-، د ط.

94. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1: 1422هـ.

95. **الجامع لشعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ)، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، ط1: 1423هـ - 2003م.

96. **الجرح والتعديل**، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس الرازي (ت327هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1: 1952م إلى 1953م.

97. **جزء ابن ثرثال** (ضمن مجموع مطبوع باسم الفوائد لابن منده!)، أبو الحسن أحمد بن عبد العزيز ابن ثرثال التيمي (ت408هـ)، ت: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1: 1423هـ - 2002م.

98. **جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان**، أبو بكر أحمد بن جعفر البغدادي المعروف بالقطيعي (ت368هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس – الكويت، ط1: 1414هـ - 1993م.

99. **الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق**، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد البغدادي (ت325هـ)، ت: عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط1: 1420هـ - 1999م.

100. **جزء فيه أربعون حديثا مخرجة عن كبار مشيخة شيخ الإسلام ابن تيمية**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728هـ)، ت: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار الاصباح، ط1: 1436هـ -2014م.

101. **جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج**، أبو محمد يزداد بن عبد الرحمن يزداد الكاتب (ت327هـ)، ت: أبو نجيد إسماعيل بن محمد سيد علي الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1: 1424هـ - 2001م.

102. **جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني من حديثه لأهل البصرة**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، ط1: 1420هـ - 2000م،

103. **جمهرة مقالات الأستاذ محمود مُحَمَّد شاكر**، أحمد مُحَمَّد شاكر، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، ط1: 1426هـ-2005م.

104. **جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر**، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، 1426هـ - 2005م.

105. **الجوار المضية في طبقات الحنفية**، أبو مُحَمَّد عبد القادر بن مُحَمَّد القرشي الحنفي (ت775هـ)، ت: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ودار العلوم بالرياض، ط1: 1408هـ-1988م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط2: 1413هـ-1993م.

106. **الجوهر النقي على سنن البيهقي**، أبو الحسن علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني (ت750هـ)، دار الفكر، د ط.

107. **حديث الزهري**، أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري القرشي البغدادي (ت381هـ)، ت: حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، ط1: 1418هـ - 1998م.

108. **حديث السراج**، أبو العباس محمد بن إسحاق الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (ت313هـ)، ت: زاهر بن طاهر الشحامي (ت533هـ)، ت: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، ط1: 1425هـ - 2004م.

109. **حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني**، أبو الحسن على بن حجر السعدى المروزى (ت244هـ)، ت: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط1: 1418هـ - 1998م.

110. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ط: 1394هـ - 1974م.

111. **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، ت: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان – بيروت، ط1: 1418هـ - 1997م.

112. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أحمد بن عبد الله الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد 923هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-دار البشائر– حلب، بيروت، ط5: 1416هـ، 355/1.

113. **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه**، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الروضة للنشر والتوزيع – القاهرة، ط1: 1436هـ - 2015م.

114. **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت، د ط.

115. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ات852هـ)، ت: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط2: 1392هـ- 1972م.

116. **ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، ت: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط1: 1417هـ - 1996م.

117. **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، أبو الطيب مُحَمَّد بن أحمد المكي الحسني الفاسي (ت832هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1410هـ-1990م.

118. **رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت458هـ)، ت: أبو عبيد الله فراس بن خليل مشعل، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1428هـ - 2007م.

119. **الرسالة الباهرة في الرد على الأقوال الفاسدة**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت456هـ)، ت: محمد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار أهل الظاهر، لسنة 1409هـ-1989م.

رواية ابن محرز، عن أبي بكر بن أبي شيبة (1666 – 1714)

رواية ابن محرز، عن علي بن المديني (1554 – 1665)

رواية ابن محرز، عن محمد بن عبد الله بن نمير (1715 – 1740)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1430هـ - 2009م.

120. **الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**، أبو الطيب نايف بن صلاح المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1432هـ - 2011م.

121. **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (ت676هـ)، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3: 1412هـ - 1991م.

122. **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2: 1421هـ-2000م.

123. **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1: 1995م إلى 2002م.

124. **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت1067هـ)، ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ط: 2010م.

125. **السنة**، أبو بكر أحمد بن محمد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت311هـ)، ت: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية – الرياض، ط2: 1994م.

126. **السنن (المعروف بالسنن الكبرى)**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1433هـ – 2012م.

127. **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1: 1430هـ – 2009م.

128. **سنن أبي بكر الأثرم**، أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد الإسكافي الأثرم الطائي (ت273هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2004م.

129. **سنن الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، ط1: 1435هـ – 2014م.

130. **سنن الدار قطني**، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، ت: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1: 1424هـ – 2004م.

131. **السنن الصغير**، أبو بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، البيهقي (ت458هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، ط1: 1410هـ – 1989م.

132. **السنن الكبير**، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي (ت458هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1: 1432هـ – 2011م.

133. **السنن**، أبو داود سليمان بن الأَشعث السجستاني (ت275هـ)، ت: عادل مُحَمَّد– عماد عباس، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1436هـ– 2015م.

134. **السنن**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت273هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل، ط1: 1435هـ – 2014م.

135. **السنن**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجة (ت273هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، ط1: 1418هـ–1998م.

136. **سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني**، أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة الكوفي (ت297هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1427هـ – 2006م.

137. **سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني**، أبو بكر أَحمد بن محمد البرقاني (ت 425هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1427هـ – 2006م.

138. **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل**، أبو داود السجستاني، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، ط1: 1420هـ – 1999م.

139. **سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1431هـ - 2010م.

140. **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء**، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1430هـ - 2009م.

141. **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3: 1405هـ-1985م.

142. **شرح السنة**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت516هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط2: 1403هـ - 1983م.

143. **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**، لصدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت792هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، أشرفت وكالة شؤون المطبوعات والنشر بالوزارة على إصداره عام 1418هـ.

144. **شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، ط1: 1435هـ-2014م.

145. **شرح علل الترمذي**، زين الدين عبد الرحمن بن رجب السَلامي البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت795هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط1: 1407هـ - 1987م.

146. **شرح مشكل الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1: 1415هـ - 1994م.

147. **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، ت: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي- الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، ط1: 1414هـ- 1994م.

148. **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، شرح: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1: 1430هـ-2009م.

149. **شعار أصحاب الحديث**، أبو أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت378هـ)، ت: صبحي السامرائي، مكتبة الرشد المملكة العربية السعودية-الرياض، ط1: 1425هـ-2004م.

150. **الشمائل المحمدية**، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، ت: عصام موسى هادي، دار الصديق - الجبيل – السعودية، ط1: 1434هـ - 2013م.

151. **الصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاكر**، رجب بن عبد المقصود، مكتبة ابن كثير الكويت، ط1: 1414هـ-1994م.

152. **الصلاة**، أبو نعيم الفضل بن عمرو القرشي التيمي بالولاء الملائي، المعروف بابن دُكَيْن (ت219هـ)، ت: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة- السعودية، ط1: 1417هـ - 1996م.

153. **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو العقيلي (ت322هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1: 1404هـ - 1984م.

154. **الضعفاء والمتروكين**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، ت: محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة بيروت – لبنان، د ط.

155. **الضوء اللآمع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د ط.

156. **طبقات الحفاظ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط4: 1403

157. **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي(ت1010هـ)، ت: عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1: 1403هـ-1983م.

158. **الطبقات الكبير**، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت230هـ)، ت: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1: 1421هـ - 2001م.

159. **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، أبو محمد عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، ت: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1: 1412هـ – 1992م.

160. **طبقات علماء الحديث**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (ت744هـ)، ت: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2: 1417هـ-1996م.

161. **الطهور**، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي (ت224هـ)، ت: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، ط1: 1414هـ - 1994م.

162. **عارضة الأحوذي**، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت543هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.

163. **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت584هـ)، ت: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط2: 1393هـ-1973م.

164. **علل الترمذي الكبير**، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط1: 1409هـ.

165. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني (ت385هـ)، ت: محمد صالح الدباسي، مؤسسة الريان – بيروت، ط3: 1432هـ - 2011م.

166. **العلل لابن أبي حاتم**، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط1: 1427هـ - 2006م.

167. **العلل ومعرفة الرجال**، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت241هـ)، رواية: أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ)، ت: أبو عمر مُحَمَّد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، ط1: 1434هـ- 2013م.

168. **علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية والمواسم**، أبو سفيان مصطفى باحُّو السلاوي المغربي، جريدة السبيل، المغرب، ط1: 1428 هـ - 2007 م.

169. **عمدة الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام مما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم**، أبو مُحَمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت 600هـ)، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، مكتبة السنة، ط2: 1427هـ-2006م.

170. **عوالي الليث بن سعد**، أبو العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (ت879هـ)، عبد الكريم بكر الموصلي النعيمي، مكتبة دار الوفاء – جدة، ط1: 1408هـ-1987م.

171. **عوالي مالك رواية أبي أحمد الحاكم**، أبو أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت378هـ)، ت: محمد الحاج الناصر، دار الغرب الإسلامي، ط2: 1998م.

172. **غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه**، أبو الحسين مُحَمَّد بن المظفر البزاز البغدادي (ت379هـ)، ت: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض – السعودية، ط1: 1418هـ - 1997م.

173. **غريب الحديث**، أبو سليمان حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت388هـ)، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، عام النشر: 1402هـ - 1982م.

174. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية، المعرفة – بيروت، 1379هـ.

175. **الفصل للوصل المدرج في النقل**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط1: 1418هـ-1997م.

176. **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**، أبو القاسم تقي الدين عُبيد بن محمد بن عباس الإسعردي (ت692هـ)، ت: السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت-، ط1: 1409هـ-1989م.

177. **الفقيه والمتفقه**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي – السعودية، ط2: 1421هـ.

178. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، عبد الحي عبد الكبير الكتاني، باعتناء: احسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط2: 1402هـ-1987م.

179. **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، ابن خير الإشبيلي (ت575هـ)، ت: بشار عواد معروف - محمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي - تونس، ط1: 2009م.

180. **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت438هـ)، إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط2: 1417هـ-1997م.

181. **فوائد ابن أخي ميمي الدقاق**، أبو الحسين مُحَمَّد بن عبد الله البغدادي الدّقاق المعروف بِابْنِ أَخِي مِيْمِي (ت390هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، ط1: 1426هـ - 2005م.

182. **فوائد أبي القاسم الحرفي**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحربي الحُرْفي (ت423هـ)، رواية: الرئيس أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي، ت: أبو عبد الله حمزة الجزائري، الدار الأثرية، ط1: 2007م.

183. **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، ط1: 1324 هـ.

184. **الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية**، محمد بن قاسم جسوس، مطبعة الجمالية بمصر، ط1: 1330هـ.

185. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الآثار للنشر والتوزيع، د ط.

186. **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**، أبو القاسم يوسف بن محمد المهرواني الهمذاني (ت468هـ)، تخ: الخطيب البغداديّ، ت: سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة –عمادة البحث العلمي–، رقم الإصدار (41)، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير – كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – نوقشت في شعبان 1418هـ)، ط1: 1422هـ – 2002م.

187. **الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب**، أبو الحسن علي بن الحسن الخِلَعي الشافعيّ (ت492هـ)، ت: علي بن إبراهيم بن علي النهاري، الجامعة الإسلامية–المدينة المنورة، تاريخ النشر: 1427هـ– 2006م.

188. **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي للحربي**، أبو الحسن علي بن عمر السكري الحربي الصيرفي الكيال (ت386هـ)، ت: تيسير بن سعد أبو حيمد، الوطن – الرياض–المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ – 1999م.

189. **الفوائد**، أبو عمرو عبد الوهاب بن محمد ابن منده (ت475هـ)، ت: مسعد عبد الحميد، دار الصحابة للتراث – طنطا، ط1: 1412هـ – 1991م.

190. **الفوائد**، تمام بن محمد الرازي أبو القاسم (ت414هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1: 1412هـ.

191. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط1: 1356هـ.

192. **القراءة خلف الإمام**، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ت: محمد بن يحيى آل حطامي، وشايع بن عبد الله الشايع، دار الصميعي – الرياض، ط1: 1436هـ – 2015م.

193. **قوت المغتذي على جامع الترمذي**، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، إعداد: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراة – جامعة أم القرى، مكة المكرمة – كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام النشر: 1424هـ.

194. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1: 1413هـ – 1992م.

195. **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ)، ت: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد – الرياض، ط1: 1434هـ - 2013م.

196. **كتاب الفوائد (الغيلانيات)**، أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي البزّاز (ت354هـ)، ت: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي - السعودية – الرياض، ط1: 1417هـ - 1997م.

197. **كلمة الحق**، أحمد شاكر (ت 1377هـ)، قدم للكتاب وترجم لمؤلفه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة، د ط.

198. **الكنى والأسماء**، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت310هـ)، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت، ط1: 1421هـ - 2000م.

199. **لباب الآداب**، للأمير أسامة بن منقذ(ت584هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة، د ط.

200. **اللباب في تهذيب الأنساب**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، دار صادر–بيروت.

201. **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2002م.

202. **المتفق والمفترق**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، ت: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1: 1417هـ - 1997م.

203. **المجتبى (المعروف بالسنن الصغرى)**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ)، مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1433هـ - 2012م.

204. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، أبو حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي (ت354هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1420هـ - 2000م.

205. **مجلة المجلة**، أحمد محمد شاكر إمام المحدثين، العدد: 19، ط: 1958م.

206. **مجموع الفتاوى**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ-1995م.

207. **المجموع شرح المهذب**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الفكر، د ط.

208. **مجموع مقالات الشيخ العلامة المحدّث أبي الأشبال أحمد بن محمّد شاكر**، جمعها واعتنى بها: أبو عائش إبراهيم بن محمود بن أحمد المصري، دار التوقيفية للكتاب، دار الآثار للنشر والتوزيع، ط1: 1434هـ-2013م.

209. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، أبو مُحَمَّد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي الفارسي (ت360هـ)، ت: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، ط3: 1404هـ.

210. **المحلى**، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، ط: 1348هـ.

211. **محمود مُحَمَّد شاكر "قصة قلم"**، عايدة الشريف، دار الهلال، الإصدار الأول يونيو 1951.

212. **مختصر المختصر من المسند الصحيح**، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلمي (ت311هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1435هـ- 2014م.

213. **مختصر المزني (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)**، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، المزني (ت264هـ)، دار المعرفة – بيروت، س ن: 1410هـ-1990م.

214. **المخلصيات وأجزاء أخرى**، أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن البغدادي المخَلِّص (ت393هـ)، ت: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1: 1429هـ - 2008م.

215. **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف**، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1: 1405هـ-1984م.

216. **المدخل إلى علم الحديث**، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط1: 1424هـ-2003م.

217. **المدونة الكبرى**، جمع سحنون بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالك (ت240هـ)، دار صادر – بيروت، د ط.

218. **مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت241 هـ)، رواية: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت 275هـ)، ت: أبو عمر مُحَمَّد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1434هـ - 2013م.

219. **مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (مختصر الأحكام)**، أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، (ت312هـ)، ت: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة – السعودية، ط1: 1415هـ.

220. **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، دار التأصيل، ط1: 1435هـ – 2014م.

221. **مسند ابن أبي شيبة**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن – الرياض، ط1: 1997م.

222. **مسند أبي داود الطيالسي**، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت204هـ)، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة، ط1: 1419هـ - 1999م.

223. **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي (ت307هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل، ط1: 1438هـ - 2017م.

224. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: 1421هـ - 2001م.

225. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، ت: مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، المشرف: أحمد معبد عبد الكريم، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، ط1: 1432هـ - 2011م.

226. **مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري (ت340هـ)، ت: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، المكتبة الإمدادية – مكة المكرمة، ط1: 1431هـ – 2010م.

227. **مسند الإمام الشافعي**، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، رتبه: أبو سعيد سنجر بن عبد الله (ت745هـ)، ت: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1: 1425هـ – 2004م.

228. **مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت292هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1: بدأت 1988م، وانتهت 2009م.

229. **مسند الربيع بن حبيب**، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري (ت103هـ)، ت: محمد إدريس، عاشور بن يوسف، دار الحكمة، مكتبة الاستقامة – بيروت، ط1: 1415هـ.

230. **مسند الروياني**، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت307هـ)، ت: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، ط1: 1416هـ – 1995م.

231. **مسند الشاشي**، أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت 335هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1: 1410هـ – 1990م.

232. **مسند الشاميين**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1: 1984م.

233. **المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت316هـ)، ت: عَبَّاس بن صفاخان بن شهَاب الدّين وآخرون، تنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية –المملكة العربية السعودية، ط1: 1435هـ – 2014م.

234. **المسند الصحيح والمعروف بصحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1435هـ– 2014م.

235. **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، ت: مُحَمَّد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1: 1417هـ – 1996م.

236. **مسند الموطأ للجوهري**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري المالكي (ت381هـ)، ت: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1997م.

237. **مسند الموطأ**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري المالكي (ت381هـ)، ت: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1: 1997م.

238. **مسند عبد الله بن عمر**، أبو أمية محمد بن إبراهيم البغدادي ثم الطرسوسي (ت273هـ)، ت: أحمد راتب عرموش، دار النفائس – بيروت، ط1: 1393هـ.

239. **المسند**، أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي التميمي السمرقندي (ت255هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1436هـ – 2015م.

240. **المسند**، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت219هـ)، ت: مَكتب البحوث بجمعية المكنز، جمعية المكنز الإسلامي، ط1: 1435هـ - 2014م.

241. **المسند**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت 255هـ)، مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1436هـ - 2015م.

242. **مشيخة ابن البخاري**، ابن البخاري (ت690هـ)، ت: عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد – مكة- السعودية، ط1: 1419هـ.

243. **المشيخة البغدادية**، أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي (ت576هـ)، ت: أحمد فريد أحمد المزيدي، دار الرسالة – القاهرة، ط1: 1432هـ - 2011م.

244. **المصنف**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل -القاهرة، ط1: 1436هـ - 2015م.

245. **المصنف**، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)، ت: سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1: 1436هـ - 2015م.

246. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، ط1: 1419هـ - 1998م، 1420هـ - 2000م.

247. **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ)، ت: مُحَمَّد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4: 1417هـ - 1997م.

248. **معالم السنن**، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1: 1351هـ - 1932م

249. **معجم ابن الأعرابي**، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد البصري الصوفي (ت340هـ)، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1: 1418هـ - 1997م.

250. **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، 1400هـ - 1980م.

251. **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الشامي الطبراني (ت360هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، د ط.

252. **معجم السفر**، أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت576هـ)، ت: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة، د ط.

253. **معجم الشيوخ (المعجم الكبير)**، الذهبي (ت748هـ)، ت: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط1: 1408هـ – 1988م.

254. **معجم الشيوخ**، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت402هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان – بيروت، طرابلس، ط1: 1405هـ.

255. **معجم الشيوخ**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تخ: أبو عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (ت759هـ)، ت: بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1: 2004م.

256. **معجم الصحابة**، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي بالولاء البغدادي (ت351هـ)، ت: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط1: 1418هـ.

257. **معجم الصحابة**، أبو القاسم البغوي (ت317هـ)، ت: محمد عوض المنقوش – إبراهيم إسماعيل القاضي، مبرة الآل والأصحاب – دولة الكويت، ط1: 1432هـ – 2011م.

258. **المعجم الصغير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد، الطبراني (ت360هـ)، ت: مَكتب البحوث بجمعية المكنز، جمعية المكنز الإسلامي، ط1: 1435هـ – 2014م.

259. **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2. ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد 13 (دار الصميعي- الرياض/ ط1: 1415هـ – 1994م)

260. **معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط1: 1403هـ-1983م، ط3: 1409هـ-1988م.

261. **معجم شيوخ الدمياطي**، أبو مُحَمَّد عبد المؤمن بن خلف الدمياطيّ الشافعي (ت705هـ)، ت: إبراهيم نجم عبد الرحمن، أكاديمية الدراسات الإسلامية-جامعة مالايا-كوالالمبور، ط1: 2012م.

262. **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1: 1410هـ.

263. **المعجم لابن المقرئ**، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، ت: أبو عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط1: 1419هـ – 1998م.

264. **المعجم**، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت307هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط1: 1410هـ- 1989م.

265. **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي (ت261هـ)، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، ط1: 1405هـ – 1985م.

266. **معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين**، أبو العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز، وفيه أيضًا:

267. **معرفة السنن والآثار**، أبو بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، البيهقي (ت458هـ)، ت: د المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي- باكستان)، ط1: 1412هـ – 1991م.

268. **معرفة الصحابة**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1: 1419هـ - 1998م.

269. **معرفة أنواع علوم الحديث**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، س ن: 1423هـ - 2002م.

270. **معرفة علوم الحديث**، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، ت: أحمد فارس السلوم، مكتبة المعارف الرياض – السعودية، ط2: 1432هـ.

271. **المغني في الضعفاء**، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، د ط.

272. **مفتاح كنوز السنة**، أى فينسنك ونقله إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي، إدارة ترجمان السنة 7- ابيك رود- لاهور، طُبع في مطبعة معارف لاهور 1398هـ-1978م.

273. **المقادير الشرعية بالتقويمات المعاصرة وما ينبني عليها من الأحكام الشرعية على مذهب المالكية**، مُحَمَّد دهان، مقال منشور في مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط -الجزائر، المجلد: 08- العدد: 02- السنة: 2023م.

274. مقال: "**أسامة أحمد شاكر نموذج رائع لأبناء العلماء**"، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، نُشر بجريدة المصريون، بتاريخ 2010/4/3م.

275. **مقدمة تحقيق الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-، ط1: 1356هـ/1937م.

276. **من حديث ابن المقرئ**، أبو بكر محمد بن إبراهيم المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، تخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1: 1421هـ - 2001م.

277. **من عوالي الضياء المقدسي تخريجه من الموافقات في مشايخ أحمد**، أبو عبد الله ضياء الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ)، ت: محمد مطيع الحافظ، البشائر الإسلامية – بيروت، ط1: 1422هـ-2001م.

278. **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت233هـ)، رواية: أبو خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق (ت284هـ)، ت: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1: 1429هـ.

279. **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، أبو مُحَمَّد عبد بن حميد المعروف بالكشي (ت249هـ)، ت: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة دار ابن عباس - المنصورة، جمهورية مصر العربية، ط1: 1430هـ - 2009م.

280. **المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية ﷺ**، أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني (ت 652هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، ط1: صفر 1429هـ.

281. **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ**، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت307هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل – القاهرة، ط1: 1435هـ - 2014م.

282. **منحة العلام شرح بلوغ المرام**، عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط1: 1428هـ.

283. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1: 1406هـ - 1986م.

284. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا يحي بن شرف النووي (ت676هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2: 1392هـ.

285. **منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**، أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، أضواء السلف، ط2: 1437-2016م.

286. **منهج الإمام الدار قطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، (رسالة ماجستير) دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط1: 1432هـ- 2011م.

287. **المهذب في اختصار السنن الكبير**، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ (ت748هـ)، ت: دار المشكاة للبحث العلميٍ، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ط1: 1422هـ - 2001م.

288. **موسوعة 1000مدينة إسلامية**، عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1: 1421هـ-2000م، تحت كلمة (ترمز).

289. **موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية**، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، النبلاء للكتاب، مراكش – المغرب، ط1: 1428هـ-2007.

290. **موضح أوهام الجمع والتفريق**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، دار الفكر، ط1: 1405هـ – 1985م.

291. **الموضوعات**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت597هـ)، ت: نور الدين شكري بوياجيلار، أضواء السلف، ط1: 1997م.

292. **موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني**، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، ت: تقي الدين الندوي، دار القلم -دمشق، ط1: 1413هـ- 1991م.

293. **الموطأ برواية أبي مصعب الزهري**، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي (ت179هـ)، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل، س ن: 1437هـ - 2016م.

294. **موطأ عبد الله بن وهب** (قطعة من الكتاب)، أبو مُحَمَّد عبد الله بن وهب المصري (ت197هـ)، ت: هشام إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي – الدمام، ط2: جمادى الثانية 1420هـ - 1999م.

295. **الموطأ**، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِيّ (ت221هـ)، ت: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، ط: 1419هـ - 1999م.

296. **الموطأ**، مالك بن أَنس الأَصبحي (ت179هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأَندلسي (ت244هـ)، ت: محمد الراوندي وإدريس بن الضاوية ومحمد عز الدين الإدريسي، الناشر: المجلس العلمي – المغرب، طبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1: 1434هـ - 2013م.

297. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2: 1412هـ.

298. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، ت: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية – دمشق، ط1: 1430هـ - 2009م.

299. **ناسخ الحديث ومنسوخه**، أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت385هـ)، ت: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار – الزرقاء، ط1: 1408هـ - 1988م.

300. **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط1: 1429هـ - 2008م.

301. **نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني**، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، ط1: 1433هـ - 2012م.

302. **نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر**، أبو الحسين رشيد الدين النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (ت662هـ)، ت: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، ط1: 1423هـ-2002م.

303. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المأثور، ط1: 1432هـ-2011م.

304. **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت 762هـ)، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان، ط1: 1418هـ -1997م.

305. **النفح الشذي شرح جامع الترمذي**، أبو الفتح مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن سيد الناس، اليعمري (ت734هـ)، ت: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1: 1428هـ - 2007م.

306. **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1: 1428هـ-2007م.

307. **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1: 1404هـ-1984م.

308. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ)، ت: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط1: 1419هـ - 1998م.

309. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، ت: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ط: 1399هـ - 1979م.

310. **النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين**، محمد رجب البيوني، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت، ط1: 1415هـ-1995م.

311. **نيل الأوطار**، محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت1250هـ) ، ت: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث –مصر، ط1: 1413هـ - 1993م.

312. **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت398هـ)، ت: عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، ط1: 1407هـ-1987م.

313. **هدي الساري (مقدمة فتح الباري)**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، 1379هـ.

314. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، 19/2.

315. **الواضح في مناهج المحدثين**، ياسر الشمالي، دار ومكتبة الحامد، ط3: 1427هـ-2006م.

316. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:1420هـ-2000م.

317. **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني (ت576هـ)، ت: محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي - بيروت – لبنان، ط1: 1411هـ – 1991م.

318. **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1: 1415هـ - 1994م.

319. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت681هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر–بيروت، ط1: 1971م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ
1- إشكالية البحث ..... ب
2- أسباب اختيار الموضوع ..... ب
3- أهمية الموضوع ..... ج
4- أهداف البحث ..... ج
5- الدراسات السابقة ..... ج
6- منهج البحث ..... هـ
7- المنهجية المتبعة في صياغة البحث ..... و
8- خطة البحث ..... ز
9- صعوبات البحث ..... ح

الفصل النظري: ترجمة الإمامين الترمذي وأحمد شاكر وبيان منهجهما ووصف لكتاب الجامع **1**
المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي ومنهجه في الحكم على الحديث **2**
المطلب الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية **2**
الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته 2
الفرع الثاني: مولده ونشأته وأسرته 4
المطلب الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية **6**
الفرع الأول: بدايات طلبه للعلم ورحلاته 6
الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه 8
المطلب الثالث: مكانته وآثاره العلمية **14**
الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه 14
الفرع الثاني: آثاره العلمية 16
المطلب الرابع: اصطلاحات الترمذي في أحكامه على الأحاديث **19**
الفرع الأول: معنى الحديث الصحيح عند الترمذي 19

الفرع الثاني: الحديث الحسن عند الترمذي 23
الفرع الثالث: الحديث الغريب عند الترمذي 32
الفرع الرابع: الحديث المضطرب عند الترمذي 36
المبحث الثاني: التعريف بكتاب الجامع (سنن الترمذي) 40
المطلب الأول: اسم الجامع 40
المطلب الثاني: تحقيق اختلاف نسخ الجامع 42
المطلب الثالث: شرط الإمام الترمذي في الجامع 45
المطلب الرابع: شروح الجامع 47
المطلب الخامس: ثناء العلماء على الجامع 49
المطلب السادس: كتاب العلل الصغير الذي في آخر الجامع 50
المبحث الثالث: ترجمة الشيخ أحمد شاكر ومنهجه في الحكم على الحديث 53
المطلب الأول: حياة الشيخ أحمد شاكر الشخصية 53
الفرع الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته 53
الفرع الثاني: مولده ونشأته وأسرته 53
الفرع الثالث: وفاته 56
المطلب الثاني: حياة الشيخ أحمد شاكر العلمية 56
الفرع الأول: مراحل تلقيه العلم ورحلاته العلمية 56
الفرع الثاني: وظائفه وأعماله 59
الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه 61
المطلب الثالث: مكانته وآثاره العلمية 65
الفرع الأول: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه 65
الفرع الثاني: آثاره العلمية 66
المطلب الرابع: طريقة الشيخ أحمد شاكر في تعليقاته على جامع الترمذي 71
خلاصة الفصل الأول 81

الفصل الثاني: الأحاديث التي أعلّها الإمام الترمذي بالاختلاف رفعا ووقفا وخالفه في حكمه أحمد شاكر 83
الحديث الأول: «أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبول الرجل في مستحمه» 84
أولا: نص الحديث 84

ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 84
ثالثا: دراسة الحديث 84
الحديث الثاني: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» 89
أولا: نص الحديث 89
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 89
ثالثا: دراسة الحديث 90
الحديث الثالث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ...» 97
أولا: نص الحديث 97
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 97
ثالثا: دراسة الحديث 98
الحديث الرابع: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ» 104
أولا: نص الحديث 104
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 104
ثالثا: دراسة الحديث 104
الحديث الخامس: «لَا تَقْرَأُ الحَائِضُ، وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ» 109
أولا: نص الحديث 109
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 109
ثالثا: دراسة الحديث 110
خلاصة الفصل الثاني 116

الفصل الثالث: الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي والمعلة بالاختلاف وصلا وإرسالا 117
الحديث الأول: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ...» 118
أولا: نص الحديث 118
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 118
ثالثا: دراسة الحديث 119
الحديث الثاني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ» 125
أولا: نص الحديث 125
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 125

ثالثا: دراسة الحديث 126
الحديث الثالث: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا» 132
أولا: نص الحديث 132
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 132
ثالثا: دراسة الحديث 133
الحديث الرابع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ وَنَصْبِ القَدَمَيْنِ» 139
أولا: نص الحديث 139
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 139
ثالثا: دراسة الحديث 140
الحديث الخامس: «اسْتَعِينُوا بِالرُّكَبِ» 144
أولا: نص الحديث 144
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 144
ثالثا: دراسة الحديث 144
الحديث السادس: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ» 149
أولا: نص الحديث 149
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 149
ثالثا: دراسة الحديث 150
الحديث السابع: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ» 158
أولا: نص الحديث 158
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 158
ثالثا: دراسة الحديث 158
الحديث الثامن: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ» 162
أولا: نص الحديث 162
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 162
ثالثا: دراسة الحديث 162
الحديث التاسع: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ، وَتُطَيَّبَ» 168
أولا: نص الحديث 168
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 168

ثالثا: دراسة الحديث 168
الحديث العاشر: «مَهْلًا يَا قَيْسُ، أَصَلَاتَانِ مَعًا» 173
أولا: نص الحديث 173
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 173
ثالثا: دراسة الحديث 173
خلاصة الفصل الثالث 179

الفصل الرابع: الأحاديث التي أعلها الترمذي بالاختلاف في اتصال الإسناد وانقطاعه بزيادة راو أو أكثر أو بإبدال راو أو أكثر براو آخر أو أكثر في الإسناد 180
الحديث الأول: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ، فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ...» 181
أولا: نص الحديث 181
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 181
ثالثا: دراسة الحديث 181
الحديث الثاني: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ» 194
أولا: نص الحديث 194
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 195
ثالثا: دراسة الحديث 195
الحديث الثالث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً» 204
أولا: نص الحديث 204
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 204
ثالثا: دراسة الحديث 204
الحديث الرابع: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ...» 213
أولا: نص الحديث 213
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 213
ثالثا: دراسة الحديث 214
الحديث الخامس: «كَانَ رَسُولُ ﷺ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ» 220
أولا: نص الحديث 220
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 220

ثالثا: دراسة الحديث 221
الحديث السادس: «أَنَا أَعْلَمُ النَّاس بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِثَةٍ» 224
أولا: نص الحديث 224
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 224
ثالثا: دراسة الحديث 225
الحديث السابع: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ» 229
أولا: نص الحديث 229
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 229
ثالثا: دراسة الحديث 230
خلاصة الفصل الرابع 233

الفصل الخامس: الأحاديث التي أعلها الترمذي بالاختلاف في متن الحديث وخالفه فيها أحمد شاكر 234
الحديث الأول: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا» 235
أولا: نص الحديث 235
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 235
ثالثا: دراسة الحديث 236
الحديث الثاني: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ» 244
أولا: نص الحديث 244
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 244
ثالثا: دراسة الحديث 245
الحديث الثالث: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ» 251
أولا: نص الحديث 251
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 251
ثالثا: دراسة الحديث 252
الحديث الرابع: «يُجْزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطْلَانِ مِنْ مَاءٍ» 257
أولا: نص الحديث 257
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 258
ثالثا: دراسة الحديث 258

الحديث الخامس: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» 265
أولا: نص الحديث 265
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 265
ثالثا: دراسة الحديث 266
خلاصة الفصل الخامس 283

الفصل السادس: الأحاديث التي خالف فيها أحمد شاكر الترمذي وليست معلة بالاختلاف 284
الحديث الأول: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ» 285
أولا: نص الحديث 285
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 285
ثالثا: دراسة الحديث 286
الحديث الثاني: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ» 291
أولا: نص الحديث 291
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 291
ثالثا: دراسة الحديث 291
الحديث الثالث: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» 297
أولا: نص الحديث 297
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 297
ثالثا: دراسة الحديث 297
الحديث الرابع: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِهَا بَعْدَ الوُضُوءِ» 302
أولا: نص الحديث 302
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 302
ثالثا: دراسة الحديث 302
الحديث الخامس: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ» 306
أولا: نص الحديث 306
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 306
ثالثا: دراسة الحديث 307
الحديث السادس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ» 311

أولا: نص الحديث 311
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 311
ثالثا: دراسة الحديث 311
الحديث السابع: «يَا عَلِيُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ...» 317
أولا: نص الحديث 317
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 317
ثالثا: دراسة الحديث 318
الحديث الثامن: «فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ إِبِطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَرَى بَيَاضَهُ» 321
أولا: نص الحديث 321
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 321
ثالثا: دراسة الحديث 321
الحديث التاسع: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ» 325
أولا: نص الحديث 325
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 325
ثالثا: دراسة الحديث 326
الحديث العاشر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ» 330
أولا: نص الحديث 330
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 330
ثالثا: دراسة الحديث 330
الحديث الحادي عشر: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ...» 333
أولا: نص الحديث 333
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 333
ثالثا: دراسة الحديث 333
الحديث الثاني عشر: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ...» 337
أولا: نص الحديث 337
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 337
ثالثا: دراسة الحديث 337
الحديث الثالث عشر: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ مِنَ القُرْآنِ لَيْلَةً» 340

أولا: نص الحديث 340
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 340
ثالثا: دراسة الحديث 340
الحديث الرابع عشر: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ» 342
أولا: نص الحديث 342
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 342
ثالثا: دراسة الحديث 342
الحديث الخامس عشر: «يَا عَمِّ أَلَا أَصِلُكَ، أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ...» 345
أولا: نص الحديث 345
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 345
ثالثا: دراسة الحديث 346
الحديث السادس عشر: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ...» 349
أولا: نص الحديث 349
ثانيا: تعقيب الشيخ أحمد شاكر على الحديث 349
ثالثا: دراسة الحديث 350
خلاصة الفصل السادس 352
خاتمة 353
فهرس الأحاديث 355
فهرس الرواة الذين وثقهم الشيخ أحمد شاكر وتكلم فيهم أهل الحديث 357
فهرس الرواة المترجم لهم 358
قائمة المصادر والمراجع 362
فهرس الموضوعات 384

ملخص الرسالة

- الملخص:

انطلق هذا البحث من إشكالية محورية تمثلت في البحث في الأحاديث التي خالف فيها الشيخ أحمد شاكر الإمام الترمذي في الحكم على الحديث من خلال الجامع، وبناء على ذلك تمّ تناول الموضوع تحت عنوان: "مخالفات الشيخ أحمد شاكر للإمام الترمذي في الحكم على الحديث من خلال الجامع -جمع ودراسة-" (أبواب الطهارة، وأبواب الصلاة).

وتكمن الأهمية العلمية للموضوع في كون الحكم على الحديث يمكّن من معرفة حال أي حديث نبوي؛ إذ به يعرف صحيح السنة من سقيمها، وقد اجتهد الناس منذ عصر الرواية إلى هذا العصر في محاولة نقد الحديث النبوي، والحكم عليه تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، وفق منهج معتمد، وقواعد معتبرة في ذلك.

إلا أن هذا المنهج تباينت أحكامه بين الأوائل الذين عاصروا الرواية، وبين المعاصرين الذين اجتهدوا في تصحيح الروايات وتضعيفها، فخالفت أحكامهم النهائية؛ أحكام النقاد الأوائل مما أدى بهم إلى الوقوع في الوهم والخطأ.

لذلك يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على زاوية دقيقة في النقد الحديثي عند الإمام الترمذي -باعتباره من نقاد عصر الرواية-، والشيخ أحمد شاكر -وهو من نقاد القرن الرابع عشر- في محاولة للوقوف على طريقة كل منهما في الحكم على الأحاديث، ومعرفة قواعد القبول والرّد في ذلك، ومدى موافقته أو مخالفته لمنهج المحدثين عموماً والترمذي خصوصاً.

ولتحقيق هذا المسعى تمّ تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة؛ فأما المقدمة فتضمنت الإشكالية الرئيسة للبحث، وأهم الإشكالات الفرعية، وأسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهم الدراسات التي سبقت دراستي، والمنهج المعتمد في ذلك.

وأما الفصل الأول (النظري) فتناولت فيه ترجمة الإمام الترمذي، والشيخ أحمد شاكر، والتعريف بكتاب الجامع، مع ذكر مختصر لطريقة كل منهما في الحكم على الأحاديث.

وأما الفصول التطبيقية فخصصتها لدراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي تصريحا، وخالفه الشيخ أحمد شاكر فيها؛ وفق أجناس العلة على التفصيل الآتي:

- بالنسبة للفصل الأول، تناولت فيه الأحاديث المعلة بالاختلاف رفعا ووقفا.
- والفصل الثاني: الأحاديث المعلة بالاختلاف وصلا وإرسالا.

- وخصصت الفصل الثالث للأحاديث المعلة بإبدال راو براو آخر، أو الاختلاف بالزيادة أو النقص.

- وجاء الفصل الرابع فتناولت فيه الأحاديث المعلة بالاختلاف في متن الحديث.

ثم خصصت الفصل الأخير للأحاديث التي حكم عليها الترمذي وليست معلة بالاختلاف، وخالفه فيها أحمد شاكر.

وكانت الخطة المتبعة كالآتي:

إيراد نص حديث الترمذي والمتضمن حكمه على الحديث، وعقبته بكلام أحمد شاكر والمتضمن حكمه على الحديث أيضا، ثم تخريج الحديث من كتب السنة ودراسة أسانيده ببيان حال رواته جرحاً وتعديلا، معتمدة في ذلك على أقوال أهل النقد، مع النظر في الخلاف والترجيح بين الأوجه بالقرائن المرجحة، ثم الخروج بالحكم على الحديث من الوجه الراجح، وفي الأخير النظر في حكم الشيخ أحمد شاكر بالمناقشة والبيان.

وختمت هذا البحث بأهم النتائج المتوصل إليها، نذكر أهمها:

- التباين المنهجي بين منهج النقد عند الإمام الترمذي وبين أحمد شاكر في الحكم على الحديث، والسبب في ذلك يعود إلى:

- النظر السطحي لظاهر الأسانيد دون الأخذ بأقوال الأئمة النقاد الذين تكلموا في هذه الأسانيد وأعلوها.

- الاختلاف في تطبيق قواعد التصحيح والتضعيف بين الإمام الترمذي والشيخ أحمد شاكر؛ كزيادة الثقة والاختلاف الحاصل في قبولها أو ردّها.

- اعتماد منهج التقوية بالشواهد والمتابعات دون النظر إلى نوع الضعف؛ هل هو من الضعف الخفيف الذي يمكن أن ينجبر بالشواهد والمتابعات، أم أنه ضعف لا يصلح للتقوية؟

- Résumé :

Cette recherche est motivée par un problème fondamental, à savoir la recherche de hadiths dans lesquels le cheikh Ahmed Shakir a contredit l'imam Al-Tirmidhi dans le jugement des hadiths par le biais de la collection. Par conséquent, le sujet a été abordé sous le titre : "Les contraventions du cheikh Ahmed Shakir à l'encontre de l'imam Al-Tirmidhi dans l'appréciation des hadiths par le biais d'Al-Jami` (la collection) -Collecte et étude-" chapitres de la Taharah (purification) et de la Salat (prière).

L'importance scientifique du sujet réside dans le fait que l'évaluation des hadiths permet de comprendre le statut de tout hadith prophétique. Depuis l'époque de la narration jusqu'à nos jours, les gens se sont efforcés de critiquer les hadiths prophétiques et de les juger sahih (authentique), hasan (bon) ou Da'if (faible), en suivant une méthodologie établie et des règles reconnues.

Cependant, les jugements de cette méthodologie varient entre les premiers critiques qui vivaient à l'époque de la narration et les savants contemporains qui se sont efforcés d'authentifier ou d'affaiblir les narrations. Leurs jugements finaux étaient contradictoires, ce qui a conduit les premiers critiques à se méprendre et à commettre des erreurs.

Cette recherche vise donc à mettre en lumière un aspect spécifique de la critique des hadiths par l'imam Al-Tirmidhi, en tant que critique de l'ère de la narration, et par le cheikh Ahmed Shakir, un critique du quatorzième siècle. Elle tend à comprendre leur façon de juger les hadiths, leur acceptation ou leur divergence par rapport à la méthodologie générale des spécialistes des hadiths, en particulier Al-Tirmidhi.

Pour atteindre cet objectif, la recherche est divisée en une introduction, six chapitres et une conclusion. L'introduction comprend le problème principal, les principaux problèmes secondaires, les raisons du choix du sujet, son importance, les études précédentes et la méthodologie adoptée. Le premier chapitre théorique couvre les biographies de l'imam Al-Tirmidhi et du cheikh Ahmed Shakir, ainsi qu'une introduction au livre Al-Jami', avec un bref aperçu de leurs méthodes d'évaluation des hadiths.

Quant aux chapitres pratiques, ils ont été consacrés à l'étude des hadiths jugés explicitement par l'imam Al-Tirmidhi et contredits par le cheikh Ahmed Shakir sur la base de la nature des défauts, comme suit :

Dans le premier chapitre, j'ai abordé les hadiths défectueux par la différence entre Marfu` (élevé) et Mawquf (arrêté).

Dans le deuxième chapitre, j'ai abordé les hadiths défectueux par la différence entre Muttasil (continu) et Mursal (précipité).

Le troisième chapitre a été consacré aux hadiths défectueux par la substitution d'un narrateur par un autre, ou la contravention par l'ajout ou la réduction.

Dans le quatrième chapitre, j'ai traité des hadiths modifiés par une variation dans le Matn (formulation du contenu).

Le dernier chapitre est consacré aux hadiths jugés par Al-Tirmidhi et qui n'ont pas fait l'objet d'une contravention mais il a été contredit par le cheikh Ahmed Shakir.

La méthodologie de recherche consiste à présenter le texte du hadith d'Al-Tirmidhi, qui inclut son jugement sur le hadith, suivi des commentaires de Shakir, qui incluent également ses jugements sur le hadith. Ensuite, le hadith rapporté par les livres de la Sunnah, l'étude de sa chaîne de narrateurs, l'examen de leur statut en termes de fiabilité ou de critique, sur la base des déclarations des critiques, la prise en compte des variations et des préférences entre les aspects avec la preuve prévalente, et enfin, l'émission d'un jugement basé sur la preuve la plus plausible. Enfin, l'étude a examiné le jugement d'Ahmed Shakir par le biais de discussions et d'éclaircissements.

La recherche s'est conclue par des résultats clés, notamment

1. Des différences méthodologiques entre l'approche critique de l'imam Al-Tirmidhi et celle d'Ahmed Shakir dans le jugement des hadiths. Cette disparité est attribuée à un examen superficiel des apparences des chaînes sans tenir compte des opinions des savants critiques qui se sont exprimés sur ces chaînes et les ont élevées.

2. Variations dans l'application des règles d'authentification et d'affaiblissement entre l'imam Al-Tirmidhi et le cheikh Ahmed Shakir, telles que les différences dans l'acceptation ou le rejet de ZiadatuThikah (ajout par un rapporteur fiable).

3. Adoption d'une méthodologie de renforcement par le biais de preuves et de suivis sans tenir compte du type de faiblesse. La question se pose de savoir s'il s'agit d'une légère faiblesse qui peut être renforcée par des preuves et des suivis ou d'une faiblesse qui ne se prête pas à un renforcement ?

- Abstract:

This research is driven by a fundamental problem, which is the search for *hadiths* in which *Sheikh Ahmed Shakir* contravened *Imam Al-Tirmidhi* in the judging *hadiths* through the collection. Consequently, the topic was addressed under the title: "*Sheikh Ahmed Shakir's* Contraventions of *Imam Al-Tirmidhi* in Judging *Hadiths* through *Al-Jami`* (The Collection) -Collection and Study-" (Chapters of *Taharah* (Purification) and *Salat* (Prayer).

The scientific significance of the topic lies in the fact that judging *hadiths* allows for understanding the status of any prophetic *hadith*. It distinguishes between the authentic and defective, and people have endeavored from the era of narration to the present time in criticizing prophetic *hadiths* and judging them *sahih* (authentic), *hasan* (good) or *Da'if* (weak), following an established methodology and recognized rules.

However, the judgments of this methodology varied between early critics who lived during the era of narration, and contemporary scholars who exerted effort in authenticating or weakening narrations. Their final judgments contravened, leading the early critics into misconception and error.

Therefore, this research aims to shed light on a specific aspect of *hadith* criticism by *Imam Al-Tirmidhi*, as a critic of the era of narration, and *Sheikh Ahmed Shakir*, a critic of the fourteenth century. It seeks to understand their approaches to judging *hadiths*, their acceptance or divergence from the general methodology of *hadith* scholars, especially *Al-Tirmidhi*.

To achieve this goal, the research is divided into an introduction, six chapters, and a conclusion. The introduction includes the main problem, the main secondary problems, the reasons behind choosing the topic, its significance, previous studies, and the adopted methodology. The first theoretical chapter covers the biographies of *Imam Al-Tirmidhi* and *Sheikh Ahmed Shakir*, along with an introduction to the book *Al-Jami',* with a brief overview of their methods in judging *hadiths.*

As for the practical chapters, they were devoted to studying *hadiths* which were judged by *Imam Al-Tirmidhi* explicitly and contravened by *Sheikh Ahmed Shakir* based on the nature of defects as follows:

In the first chapter, I addressed in it the defective *hadiths* by difference between *Marfu* (elevated) and *Mauquf* (stopped).

As for the second chapter, I addressed in it the defective *hadiths* by difference between *Muttasil* (continuous) and *Mursal* (hurried).

The third chapter was devoted to the *hadiths* defected by the substitution of a narrator with another one, or the contravention by addition or reduction.

In the fourth chapter, I dealt with the *hadiths* defected by a variation in *Matn* (content wording).

The last chapter was devoted to the *hadiths* judged by *Al-Tirmidhi* and which were not defected by contravention, but he was contravened by *Sheikh Ahmed Shakir.*

The research methodology involves presenting the text of *Al-Tirmidhi's hadith* which includes his judgment about the *hadith*, followed by *Shakir's* comments including his judgments about the *hadith* also. Then, the *hadith* reported through the books of *Sunnah*, studying its chain of narrators, examining their status in terms of reliability or criticism, based on the statements of critics, considering the variations and preferences between the aspects with the prevailed evidence, and finally, delivering a judgment based on the most plausible evidence. Finally, the study examined *Ahmed Shakir's* judgment through discussion and clarification.

The research concluded with key findings, including:

1. Methodological differences between the criticism approach of *Imam Al-Tirmidhi* and *Ahmed Shakir* in judging *hadiths*. This disparity is attributed to a superficial examination of chain appearances without considering the opinions of critical scholars who spoke on these chains and elevated them.

2. Variations in the application of rules for authentication and weakening between *Imam Al-Tirmidhi* and *Sheikh Ahmed Shakir*, such as differences in accepting or rejecting *Ziadatu Thikah* (addition by a reliable reporter).

3. Adoption of a reinforcement methodology through evidence and follow-ups without considering the type of weakness. The question arises whether it is a slight weakness that can be strengthened with evidence and follow-ups or a weakness that is unsuitable for reinforcement?